

مختارات اسرائيلية

٦٣

ترجمات عبرية

- ضرب لبنان: حماقة القوة
- هل يمكن إعادة إحياء المفاوضات الإقليمية؟
- حرب الأعصاب حول الجولان

كتابات عربية

- ماالذى يجمع العرب فى عالم التسوية؟



MARS. 2000
السنة السادسة - مارس ٢٠٠٠



مختارات اسرائيلية

Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
إبراهيم نافع
مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد
مدير التحرير
د. عماد جاد
المنسق
أيمن عبد الوهاب
المدير الفنى
السيد عزمى
الاخراج الفنى
حامد العويضى
وحدة الترجمة
أحمد الحملى
د. جمال الرفاعى
عادل مصطفى
محب شريف
محمد إسماعيل
منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠
فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
السنة السادسة ـ العدد ٦٣ ـ مارس ٢٠٠٠

حماقــة القــوة

في الوقت الذى كانت الجهود الإقليمية والدولية منصبة على استئناف المفاوضات على المسارات المختلفة، أقدمت إسرائيل على شن غارات جديدة على الجنوب اللبناني، ثم قصفت ثلاث محطات لتوليد الكهرباء في خطوة مثلت خروجا على « تفاهم نيسان» الذي يمنع ضرب المدنيين أو استهداف المنشآت المدنية، وأعقب هذا العمل سلسلة من التهديدات الإسرائيلية التى وصلت إلى درجة التهديد بحرق لبنان وترابه الوطني. وقد كشفت الاعتداءات الإسرائيلية عن جوانب سلبية عديدة في المواقف الدولية لا سيما الموقف الأمريكي الذي بدأ في شكل الباحث عن مبررات لأعمال البلطجة الإسرائيلية. وفي الوقت الذي ناشد فيه لبنان المجتمع الدولي مساعدته في وقف العدوان الإسرائيلي، فإن أطراف الحكومة الإسرائيلية انتابتهم حالة من حالات الغطرسة النابعة من «حماقة القوة» فواصلوا تهديداتهم الاستفزازية واستعراض «العضلات» على لبنان ..

وهنا كان لابد من تحرك عربي ما، كي تتوقف الهجمات الإسرائيلية على لبنان وتتوقف من قبلها التهديدات السافرة التي تصدر من تل أبيب .. في هذه الأجواء جاءت زيارة الرئيس مبارك إلى لبنان، تلك الزيارة التي استهدفت طمأنة لبنان من ناحية، وتوجيه رسالة واضحة لتل أبيب بالتوقف عن ممارسات حماقة القوة من ناحية أخرى .. وفي الوقت الذي فهمت فيه القيادة اللبنانية مغزى زيارة الرئيس مبارك ومؤداها أن لبنان لن يترك وحده يواجه أعمال البلطجة وإرهاب الدولة فإن قادة تل أبيب لم يستوعبوا الرسالة، أو استوعبوها دون فهم حقيقي لمغزاها ودوافعها، ربما لأن العقلية الإسرائيلية عاجزة عن استيعاب مثل هذه الرسائل وأن حماقة القوة قد تملكتهم على النحو الذي باتت معه اللغة العسكرية هي اللغة الوحيدة المفهومة لديهم .. وفي هذا السياق جاءت تعليقات أطراف الحكومة الإسرائيلية على زيارة مبارك للبنان، أشبه بالهذيان، فلم يجد دافيد ليفي وزير الخارجية وصفاً للزيارة سوى أنها تساهم في بلورة مناخ عدائي ضد إسرائيل في العالم العربي، كما أنه عاد مرة أخرى للتحدث بلغة تفتقد لأبسط قواعد آداب الحوار والأعراف الدبلوماسية في مخاطبة مسئولين عرب، بل إنه بدا في صورة مسرحية وهو يكرر تهديداته للبنان في الكنيست ويقول « دم بدم، وطفل بطفل ...» إلى آخر هذه الكلمات التي تنم عن عقلية تحركها حماقة القوة، عقلية عاجزة عن استيعاب مفهوم التسويات السياسية وربما عاجزة عن مجرد فهم معنى عملية تسوية سياسية لصراع اجتماعي ممتد ومعقد تتوقف في منتصف الطريق ..

وبدلا من أن يجرى استيعاب الرسائل الكامنة في زيارة الرئيس مبارك، اجتاحت أطراف الحكومة الإسرائيلية حمى التصريحات، وبدا أن هناك نوعاً من التسابق على الإتيان بتصريحات تبتعد أكثر عن مفردات التخاطب بين الأمم والشعوب المتحضرة، الأمر الذي يكشف أننا نتفاوض مع طرف تحركه حماقة بأكثر مما تحركه الرغبة في تسوية سياسية شاملة وعادلة تنعم في إطارها جميع شعوب المنطقة بالحياة الطبيعية. وربما تكون الحالة النفسية التاريخية للتجمعات اليهودية في الشرق والغرب أحد مفاتيح فهم ما يحرك الحكومات الإسرائيلية.

ما نود التأكيد عليه هنا، هو أن المقاومة الوطنية حق مشروع لكل الشعوب والدول الخاضعة للاحتلال، تأتي المشروعية من ميثاق الأمم المتحدة نفسه، حق لا تسلبه الغارات والاعتداءات ولا يمكن أن تقول بعكسه اللغة الدبلوماسية مهما بالغت في المجاملة .. وما لم تدرك إسرائيل معنى تسوية سياسية، وأن هناك حدوداً لحماقة القوة فسوف تتآكل تدريجيا روح التسوية والجهو التي بذلت على مدار السنوات الماضية.

نأمل أن يستوعب قادة إسرائيل دورس التاريخ وأن يفهموا ولو لمرة واحدة أن الأمن شعور واحساس يتولد داخل النفس، ولا يتحقق بالسلاح مهما تراكم، أو عبر الأسوار الانعزالية مهما علت، أو بدعم القوى الكبرى مهما حاولت، فإسرائيل دولة وجدت في المنطقة في ظروف غير طبيعية، وما تقوم به الآن هو مقاومة السير في عملية تسوية سياسية يفترض أن تقودها كي تكون دولة طبيعية، ولكن حماقة القوة تهدد بضياع الفرصة التاريخية !!!

د. عماد جاد

١

العرب واليهود فى فترة الإنتداب

تحرير / ايلان باية

«اتحاد عمال أرض إسرائيل» - ديناميكية اللقاء

بقلم/ داڤورا برنشتاين

*** إتحاد عمال أرض إسرائيل «ومشكلة «العمل العبرى» !**

أُنشئ اتحاد عمال أرض اسرائيل بواسطة النقابة العامة للعمال العبريين فى أرض اسرائيل ، من أجل تنظيم العمالة العربية ، تحت إشرافها وحمايتها .وقد نبعت المبادرة إلى عمل تنظيمى بين عمال عرب أصلاً ، من مخاوف العمال اليهود من منافسة قوة العمالة العربية ، الأرخص منهم بكثير .وقد جاء هذا التهديد على مستويات مختلفة .أولا ، تهديد لاحتمالات إيجاد عمل للعمال اليهود الموجودين بالفعل فى أرض اسرائيل ، نتيجة لتفضيل أصحاب الأعمال اليهود للعمالة العربية الأرخص بكثير . وثانيا ، تهديد لإمكانية تأمين أماكن عمل للعمال اليهود الذين سيأتون ، بغرض زيادة العمال المأجورين اليهود والذين كان حضورهم حيويا للزيادة السكانية ، ولتقوية التأييد الاقتصادى والسياسى للإستيطان اليهودى .وثالثا ، تهديد لمستوى الأجور وظروف العمل التى نجح العمال اليهود فى إنجازها والحصول عليها من أصحاب الأعمال بالقطاع اليهودى .لقد كانت الوسيلة الأساسية التى حاول من خلالها الهستدروت ان يؤمن مكاناً للعامل اليهودى فى الحاضر والمستقبل، هى غلق أبواب الاقتصاد اليهودى فى وجه العامل العربى الرخيص .اى محاولة إيجاد فصل إقتصادى بين الاقتصاد اليهودى والعربى بجانب الفصل الشامل ـ السياسى ، وفى مصادر المياه ، والاجتماعى والثقافى ، بين سكان الطرفين .وقد كان غلق الوسط اليهودى يعد هدفا صعب المنال، وبالذات إزاء المزج المادى القائم للوسط اليهودى والعربى تحت سلطة حكومة الانتداب .وهذا الوضع الجغرافى والسياسى منع إقامة حد مادى أو تشريعى يستطيع أن يفصل بين جمهوري العمال .وفى ظل غياب سلطة وصلاحية سياسية تستطيع ان تفرض إغلاق الاقتصاد اليهودى ، حاولت عامة مؤسسات الاستيطان اليهودى والحركة الصهيونية إيجاد تشغيل للعمالة اليهودية فى الاقتصاد اليهودى ، وذلك عن طريق مزج الدعم الاقتصادى من ناحية ، والضغوط السياسية للطوائف الداخلية من ناحية أخرى .ولكن جهود إغلاق الاقتصاد اليهودى ومنع تشغيل العمالة العربية لم تكن كافية .فالفجوة بين أجر العامل العربى (غير متخصص) وبين نظيره اليهودى ، والتى وصلت الى أربعة أضعاف ، ظلت تشكل عنصر تهديد وصَعَّبت عملية غلق الاقتصاد اليهودى فى وجه الأيدى العاملة الأرخص بكثير

وكان هناك خوف من أن وجود مستويين مختلفين للمعيشة سوف يدمر بالضرورة مستوى معيشة اليهودى . وعلى هذا الأساس أثيرت أكثر من مرة المبادرة بمكافحة هذا التهديد وذلك بتحسين ظروف العامل العربى الرخيص نفسه .ومن وقت لآخر كان يُقَدم طلب المساعدة لتنظيم العمالة العربية من أجل تحسين مستوى أجورهم ومعيشتهم ، وبذلك تقل الفجوة بين العامل اليهودى والعامل العربى غير المتخصص وتقل المنافسة بينهما . فتنظيم العمالة العربية ، إذن ، لم يأت بغرض خلق عنصر مشترك لكى يصل ما انقطع بين الوسطين اليهودى والعربى ، ولكنه استهدف تطوير وتحسين مستوى العامل العربى ، وبواسطة ذلك يقلل من مخاطر المراهنة على العامل اليهودى الغالى نسبيا ، بالنسبة للعامل العربى

الرخيص ، ومن أجل تدعيم الفصل بين الوسطين القوميين .وكان الخوف من المنافسة مع العامل العربي الرخيص ملموسا بالذات في مناطق الاستيطان ذات السكان المختلطين .وكانت حيفا المدينة ذات سكان يهود وعرب ، قد مرت بتطور اقتصادي كبير أعقبته زيادة سكانية ملموسة .فكانت حيفا هدفا لهجرة العرب الذين توافدوا عليها من البيئة القروية المجاورة ، من منطقة الجبل ودول مجاورة وكذلك كانت هدفا للهجرة اليهودية التي وصلت اليها خلال موجات الهجرة الكبيرة في العشرينات والثلاثينات والتي إنجذبت للمدنية المتطورة والصناعية .

ويتناول هذا المقال ، بناء على ذلك ، "إتحاد عمال أرض اسرائيل" (ببياى) ـ نشاطه وردود الفعل العربية نحوه في مدينة حيفا .ولست أنوى تناول الجدل الأيديولوجي بين أحزاب وتيارات مختلفة "لحركة العمل "فيما يتعلق بتنظيم العمالة العربية ودراسة التنظيم المشترك المفضل ، بل وحتى لا أنوى تناول المقترحات المختلفة التي قدمت للتنظيمات المشتركة .

إنني أعتزم أن أركز على الصور التي تم تشكيلها بالفعل بواسطة قرارات أساسية ومتعاقبة لواضعي السياسات والأنشطة سواء على مستوى حيفا المحلي أو على مستوى الهستدروت بصفة عامة .إن الواقع الحيفاوي في العشرينات كان يطرح مشكلة العامل اليهودي الذي يحاول أن يبنى نفسه في سوق العمل ، من خلال منافسة خفية وظاهرة مع جمهور كبير ومتزايد من العمال الأرخص منه بكثير والذين ينافسونه على أماكن العمل وقيمة الأجر .

لقد جاء في تقرير مجلس عمال حيفا (ماپاح) أعوام ١٩٢٠ ـ ١٩٢٧ في المناقشات " :إن مسألة تنظيم العمالة العربية طرحت أمام المجلس ليست بصورتها النظرية ـ الدقيقة بل وحتى ليست بصورتها المثالية ولكن بصورتها العملية الفعلية اليومية .فالعامل العبرى يصطدم مرة بعد أخرى مع العامل العربي في العمل ، في حالات النزاع مع أصحاب الأعمال .وفي كل حالة كهذه اتضح ضرورة وجود فهم متبادل وعلاقات إجتماعية مع العامل العربي ، وإلا فإنه يمثل خطرا على الكفاح ضد ظروف العمل الانسانية وهو يمثل سوطا في أيدى أصحاب العمل ضدنا ."

وفي المقابل ، بدأت مجموعات من العمال العرب وبالذات المتخصصين منهم ، التوجه الى مجلس عمال حيفا على أمل الحصول منه على مساعدة لتحسين ظروف عملهم . وفي عام ١٩٢٥ حين كان هناك انتعاش اقتصادي شمل أيضا الوسط العربي ، توجه خياطون ونجارون لطلب المشورة والدعم في صراعهم من أجل تقصير يوم العمل وزيادة الرواتب وفي أعقاب هذه الضغوط المختلطة دارت عدة مناقشات في مجلس عمال حيفا ، وتم تشكيل لجنة لفحص ذلك النشاط في أوساط العمال العرب وأقيم ناد كان من المفروض أن يكون الملاذ للعمال الذين بدأوا في التوجه للمجلس .وقد سمى النادي بـ "نادى العمال العام "وأداره السيد فيليب حاسون ، عربي مسيحي ، ومهنته في الأصل خياط .وقد عمل النادي تحت وصاية مجلس عمال حيفا ، بتمويل من القسم السياسي للوكالة بواسطة اللجنة التنفيذية للهستدروت .ومع افتتاح النادي بدأ النشاط الحقيقي لمجلس عمال حيفا وسط العمال العرب .وهذا النشاط إمتزج بالإطار التنظيمي لاتحاد عمال أرض اسرائيل ، مع انشاء الاتحاد ، وذلك عقب قرار المؤتمر الثالث للهستدروت في يونيو ١٩٢٧ .وكان النقاش الأول الذي دار في اللجنة التنفيذية لحزب عمال حيفا في أكتوبر ١٩٢٤ ، وقد حدث في أعقاب توجه عمال السكك الحديد اليهود .وكان عمال السكك الحديد قد أنشأوا نقابتهم العمالية منذ عام ١٩١٩ ، وفي عام ١٩٢٢ دعوا العمال العرب للإنضمام اليهم .وفي عام ١٩٢٤ كان ذلك التنظيم في الواقع مشتركا حيث كان نصف أعضائه يهوداً ونصفهم الآخر عرباً .

وقد أراد عمال السكك الحديدية ، الذين كان ينتمى الكثير منهم الى "عمال صهيون أليسار "توسيع هذا العمل المشترك ليتضمن مجالات أخرى للإقتصاد الحيفاوي ، وذلك بواسطة تنظيم نقابات مشتركة بمبادرة من حزب عمال حيفا .وقد أعرب باقي أعضاء المجلس عن تحفظهم الشديد على ذلك ، فالخوف الرئيسي كان بسبب أن التنظيم المشترك سوف يلتزم بتخصيص وتوفير عمل لكل أعضائه وبذلك سوف يمهد الطريق لدخول العرب الى الاقتصاد اليهودي .وقد عبر عن ذلك جزء من رؤساء "إتحاد العمال "في حزب عمال حيفا :فقد قال "بيرل رفتور" : "علينا ألا ننسى قبل أى شيء هدفنا ـ في خلق مكانة للعمال العبريين في البلاد .إن التنظيم المشترك يمكن أن يضعنا في مواجهة مع معارضي الهجرة .وحتى الآن فإن معظم الأعمال التي تقوم هنا هي من أموال قومية ومن غير المعقول أن ننظم عمالة عربية في هذه الأعمال . " ...

وفي فترة النمو الاقتصادي عام ١٩٢٥ بدأ عمال آخرون في الشعور بالتهديد من قبل العمال العرب غير المنظمين . وقد كانت هذه سنة ازدهار سمحت للعمال اليهود ، للمرة الأولى، بالمنافسة ليس فقط على مكان العمل، بل أيضا على تحسين مستوى الأجور وظروف العمل .وكانت مخاوفهم من أن يصبح العمال العرب غير المنظمين أداة في أيدى أصحاب الأعمال اليهود بالقطاع الخاص من أجل نسف جهودهم وصراعهم .ومع ذلك لم تختف

المخاوف من احتمالات دخول العرب للاقتصاد اليهودى ، بل تزايدت فى ظل الجو العام من الرفاهية الذى ساد فى أوج الهجرة الرابعة .

وخلال النقاش الذى أثير فى حزب عمال حيفا فى مارس عام ١٩٢٥ عرض متحدثو "إتحاد العمال "وهو التيار الفعال فى المجلس ، طلب تنظيم العمالة العربية ، ولكن بشكل منفرد ، فى نقابات عربية لعمال الاقتصاد العربى ، بل وحتى متحدثى التيارات الأخرى طرحوا من جديد، وبدون تغيير مواقفهم الثابتة .ومرة أخرى أعرب عن القلق من الأضرار التى ستصيب العمالة العبرية من قبل أعضاء (هابوعيل ها تسعير) " العامل الصغير "، وذلك مقابل المطالبة بالمشاركة الكاملة من قبل أعضاء "عمال صهيون اليسار . "ولاعجب من أن هذا النقاش لم ينته بقرار تنفيذى ولكن بتكليف وتشكيل لجنة لدراسة الموضوع .وفى ابريل ١٩٢٦ أعلنت اللجنة عن نشاطها . وفى النقاش الذى دار طُرحت من جديد نفس الآراء والأفكار بدون تغيير ، وبالذات المخاوف .وانتهى هذا النقاش أيضا بتقييم غير ملزم - أعلن عن استمرار اللجنة فى نشاطاتها .وقد واكب الاتجاهان المتناقضان لحزب عمال حيفا فيما يتعلق بتنظيم العمالة العربية والمخاوف من الإضرار بالعمالة العبرية ، واكب نشاط "إتحاد عمال أرض اسرائيل "على طول الطريق .

وتعقيبا على ذلك أرى ، أن التخوف من أن تنظيم العمالة العربية بإشراف الهستدروت سوف يمهد الطريق أمام تشغيلهم فى الوسط اليهودى ، قد فرض نفسه على القرارات وعلى نشاط "اتحاد عمال أرض إسرائيل "وخلق مكائد وشراك كانت مسئولة عن فشل أنشطة الاتحاد .

*** أساليب نشاط اتحاد عمال أرض اسرائيل :**
غموض ومكائد فى التنظيم الحرفى ..

إن شكل نشاط الاتحاد ، والذى بلورته قيادته ونشطاؤه اليهود ، حاول أن يتعامل فى وقت واحد مع الحاجة التى كان يشعر بها العامل اليهودى الى تنظيم العمالة العربية المنافسة ، ومع الرغبة فى الحفاظ على إطار يهودى منفصل واقتصاد يهودى منفصل .وقد أوضحت الخطوط الرئيسية للإتحاد والقرارات التنفيذية التى اتخذتها قيادته أسس ومبادئ الفصل الذى كان كامنا فى بناء الإتحاد من البداية .فقد تقرر فى مؤتمر الهستدروت الثالث عام ١٩٢٧ أن تكون العضوية فى الاتحاد عن طريق تكتلات قومية. فاليهود يكونوا أعضاء فى التشكيل اليهودى (أليست هذه هستدروت عامة للعمال العبريين بأرض اسرائيل) والعرب فى التشكيل العربى .وهذان التشكيلان من المفروض أن يتجاوروا معا فى إطار فيدرالى عام "إتحاد عمال أرض إسرائيل. "

قد أدت وهذه الخطة أدت من ناحية الى تثبيت "التشكيل اليهودى "- كل الهستدروت العامة ، ومن ناحية أخرى "التشكيل العربى - "وهم العرب الذين ينتظمون من خلال ارتباطهم بها .وقد أدى إنعدام التوازن الحاد بين "التشكيلين "الى تحول التناغم المفترض فى لغة البرنامج الى أمر معيب للغاية ، ولكنه أبقى الأساس الفعلى والمبدئى للبرنامج - وهو التقسيم لهيئات منفصلة ومختلفة بعضها عن بعض بشكل متحيز ومتطرف لجوهرهم الفعلى .إن تنفيذ ذلك القرار بشكل فعلى لم يترك مكانا للتشكك . فقد كان اتحاد عمال أرض اسرائيل تنظيما للعرب كمجموعة منفصلة ، ملحقة بالهستدروت ومرتبطة بها . وكانت معايير القبول بالاتحاد ، والتى تم بلورتها بواسطة كوادره اليهودية ، قد عبرت حتى عن نوايا الامتناع بقدر المستطاع عن توجيه عمال عرب للاقتصاد اليهودى .فأولا ، لم يقبل أو ينضم لاتحاد عمال أرض اسرائيل من يبحثون عن عمل .فكل العرب الذين توجهوا الى فرع الاتحاد بحيفا بطلب للإنضمام كأعضاء والحصول على توجيه بالعمل فى الاقتصاد اليهودى ، تم رفضهم جميعا .وثانيا ، تقرر ألا يقبل الاتحاد أعضاء على أساس المعرفة الشخصية .

فقد كان هناك تخوف من أن مرشحين مثل هؤلاء ، حتى ولو كانوا يعملون فى وقت توجههم للاتحاد ، فمن المحتمل أن يصبحوا بسرعة من العاطلين ويتوقعون من الاتحاد أن يمدهم بالأعمال .وفى غياب امكانية تزويدهم بالعمل فى الاقتصاد العربى أو الحكومى ، أو عن طريق رفض طلبهم للعمل فى الاقتصاد اليهودى قد إمتنع رجال الاتحاد عن قبولهم مسبقا .وكذلك فقد تقرر عدم قبول أعضاء جدد تحت سن العشرين ، وكان هذا القرار أيضا نابعا من الخوف من أن هذه الجماعة ذات السن الصغيرة سوف تؤدى الى عدم الاستقرار فى العمل مستقبلا .

وبعد كل هذه التحفظات - بقى من المقبولين بالاتحاد مجموعات من العمال العرب الذين انتظموا فى أماكن عملهم فى الاقتصاد العربى أو الحكومى أو الدولى وتوجهوا كمجموعة إلى الاتحاد .وحتى فى هذه الحالة فضل نشطاء الاتحاد أن تأتى مبادرة الاتصال من الجماعة وليس من الاتحاد حتى لاتكون لدى الجماعة توقعات أكثر من اللازم - حين تقوم الهستدروت بالاتصال بهم - ويحدث إحباط بعد ذلك.

وفى الوقت الذى عكست فيه البرامج المقترحة وخطط العمل السابقة ، أسلوب العمل المفضل للعمال اليهود ، كما هو مُشكّلٌ بواسطة قيادتهم ، فإن العمال العرب ردوا طبقا لوجهة نظرهم هم فيما يتعلق بأسلوب العمل المفضل لديهم .وكان رد الفعل الأول فى الأعوام ١٩٢٥ - ١٩٣٢ حين توجهت مجموعات من العمال الذين رغبوا فى الحصول على إرشاد وتأييد من مجلس عمال حيفا "، وذلك فى صراعهم مع أصحاب أعمالهم فى الوسط العربى

. وكان في مقدمتهم مجموعات من الخياطين والنجارين والذين عمل أغلبهم في ورش ومحال صغيرة لدى أصحاب عمل عرب وألمان وتطلعوا لتقصير يوم العمل ولزيادة الأجور وقد أدى توجههم الى تدخل "مجلس عمال حيفا" في المفاوضات مع أصحاب العمل المختلفين .وفي المقابل الى إنشاء نادي للعمال العرب باسم (نادي العمال العام).
وقد تجددت الطلبات في عام ١٩٣١ ، مع انتهاء الأزمة الاقتصادية وبداية الرواج الاقتصادي .وفي ذلك العام توجه الى حزب عمال حيفا والى اتحاد عمال أرض إسرائيل عمال كثيرون ، منهم عمال مخبز يمتلكه ألمان ، وتجار عرب تم تشغيلهم بواسطة رانو وأبوزيد (والذان قاما أيضا بتشغيل عدد قليل من التجار اليهود في ميناء حيفا) ، ومجموعة من الحجارين الذين عملوا لدى المقاول الكبير عزيز خياط. وبدءاً عن عام ١٩٣٣ تقريبا لم نجد من يواجه مثل هذه الطلبات . ويبدو أنه منذ ذلك العام فصاعدا توجه الى اتحاد عمال أرض اسرائيل عدد أقل من المجموعات من أماكن عمل معينة مع زيادة أعداد الأفراد ، والذين كان معظمهم يبحثون عن عمل في الوسط اليهودي . وهناك عدة تفسيرات لهذا التوجه، فالعنصر الرئيسي الحاسم حسب اعتقادي ، كان بسبب أن المساعدة القادمة من الهستدروت فشلت في معظم الحالات حيث برز الفشل أمام نجاح حزب عمال حيفا في تحسين وضع العمال اليهود وأنه لم يكن مصادفة ، بل إن الوضع عكس المشاكل الرئيسية في تنظيم العمالة العربية بواسطة النقابة العامة للعمال العرب في أرض اسرائيل .

لقد كانت المشكلة الأساسية للهستدروت هي غياب أي تأثير لها في الاقتصاد العربي وعلى ذلك لم تستطع الضغط على أصحاب العمل العرب بنفس القدر الذي مارست فيه الضغط على أصحاب العمل اليهود ، بالإضافة الى أن الهستدروت لم تعر إهتماما كبيرا لتنظيم العمال العرب مع ازدياد التناقضات التي صاحبت أنشطتها . كما عبر عن ذلك أفاحوشي بأسلوبه الحاد : " كانت المعارضة شديدة من جانب قادة الهستدروت ومعظم أنشطتها لمثل هذا العمل . تلك المعارضة التي تمثلت في تخصيص ميزانية ضعيفة لتحقيق هذا الأمر . وفي النهاية ، يجدر أن نذكر أن الفصل بين الوسطين العربي واليهودي ، ورفض تشغيل العرب داخل الاقتصاد اليهودي قد حال دون امكانية توفير العمل البديل للمضربين المفصولين في عملهم ، الامر الذي كان من الممكن ان يدعم موقفهم ويوطد علاقاتهم بالهستدروت واتحاد عمال ارض اسرائيل .
وبجانب الفشل الفعلي بالهستدروت- فقد واجهت نقدا حادا على صفحات الصحافة العربية ومن قبل الزعامة العربية ضد انحرافها الى إطار نقابي صهيوني واشتد هذا النقد مع بداية الثلاثينيات في أعقاب انتعاش نقابة العمال العربية الفلسطينية ، التي أنشئت في عام ١٩٢٥ وانعقد مؤتمرها العام الأول في حيفا في يناير ١٩٣٠ ، وكذلك في أعقاب التوتر السياسي الذي ازداد في جميع أنحاء البلاد وفي حيفا على وجه الخصوص في النصف الاول من الثلاثينيات . واستجابت النقابة لمجموعات العمال التي كانت في نزاع مع أصحاب الأعمال .واتسع نشاطها المهني النقابي خلال هذه السنوات .هذا النشاط الذي تميز بقيادة موجة اضرابات في مابين أعوام ١٩٣٢ - ١٩٣٥ ، وهي ظاهرة نادرة في الاقتصاد العربي .
ويمكن تفسير استمرار الطلبات الموجهة لاتحاد عمال أرض اسرائيل ، من جانب الأفراد الباحثين عن عمل في القطاع اليهودي ، على خلفية الازدهار الاقتصادي في المدينة بصفة عامة وفي الاقتصاد اليهودي بصفة خاصة .
وعقب افتتاح ميناء حيفا بعد التجديد والهجرة اليهودية الكبيرة ، حدث نشاط اقتصادي مكثف في المدينة ، التي اجتذبت الكثير من المهاجرين العرب من الأماكن القريبة والبعيدة على حد سواء . وكانت هذه الهجرة أكبر من قدرة استيعاب الاقتصاد الحيفاوي ، وهكذا وجد عمال كثيرون أنفسهم عاطلين بدون عمل .وكان اتحاد عمال أرض اسرائيل هو اللافتة المتاحة ، خاصة على ضوء النشاط الاقتصادي الموسع في الاقتصاد اليهودي .في هذه الفترة تولى إلياهو اجاسي منصب سكرتير عام اتحاد عمال أرض إسرائيل في حيفا .واعتاد إجاسي على توثيق وتسجيل علاقاته وانطباعاته مع العمال العرب ، ومن بين ماتركه وراءه مذكرات بنشاطه في سنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٧ .ومن خلال هذا السجل يمكن أن نرصد العديد ممن توجهوا الى اتحاد عمال أرض اسرائيل على أمل الحصول على عمل في القطاع اليهودي .ومن خلال القوائم التي سجلها أجاسي وخلفه شلوموه ألفيا ، في الكراسة الوحيدة التي وصلتنا ، يمكن أن نميز المتقدمين بطلبات ، إذ أن معظم المهاجرين الى حيفا الذين جاءوا من مناطق ريفية ، ذووي خبرة سابقة في العمل بالأجر لدى أصحاب عمل يهود ، وغالبية العمال كانوا ذوي حرفة (متخصصين) ، أو على الأقل ممن لديهم مهنة معينة كانت لهم فيها خبرة عمل سابقة.
ويبدو أن هؤلاء العمال شكلوا تجمعا مناسبا للانتظام في اتحاد عمال أرض اسرائيل ، على الأقل من وجهة نظرهم .فقد كانوا جدداً في حيفا، وعلى ذلك فإن علاقتهم بالاقتصاد العربي تكاد تكون منعدمة .وكانت لديهم خبرة عمل متخصص (بمستوى أو بآخر) وبذلك كان لديهم الأمل في العمل بالاقتصاد اليهودي الذي كان أقل اهتماما بالعمل غير المتخصص .وكان من شأن خبرة العمل بالأجر ، وخاصة لعلاقته بيهود أ و بالاقتصاد اليهودي أن تسهل توجيه هذه المجموعة بالذات .ولكن كما رأينا فإن الاتحاد تمسك بقيوده ، ومال الى رفضهم . وفي غياب توجيه مجموعات العمال العرب ، وفي ظل عدم

الاستعداد لاستيعاب عمال قرادى ، تركز نشاط اتحاد عمال أرض اسرائيل فى حيفا فى منتصف الثلاثينات فى تنظيم العمال العرب الذين تم تشغيلهم بالفعل فى منظومة الاقتصاد اليهودى وبالرغم من اعتراضات وإحتجاجات الهستدروت الا أنه تعود على الأمر على الأقل مؤقتا . وكان ذلك ينطبق بشكل خاص فى مجال مواد البناء . ورغم أن حزب عمال حيفا عارض تماما استخدام عمال عرب فى مجال تصنيع مواد البناء فى الاقتصاد اليهودى . فقد وافق دون مبرر على تشغيل عمال عرب فى تصنيع مواد البناء بالمصانع التى دخلت فى منافسة شديدة مع مصانع عربية مشابهة .والواقع أن حالات أربع لتنظيم عمال عرب فى الاقتصاد اليهودى فى الثلاثينيات ، برزت فى ثلاثة محاجر ومصنع بلاط وكل حالة منها تمثل قصة فى حد ذاتها سنذكر منها أهم النقاط الرئيسية .

وفى أكتوبر ١٩٣٢ بدأ العمال العرب المشتغلون لدى المقاول العربى الكبير مصباح شاقفى ، فى محجر لتقطيع الأحجار ، بدأوا بالإضراب ـ وتوجهوا الى لجنة عمال مصنع التقطيع ، وطلبوا مساعدتها فى مكافحة ظروف التشغيل القاسية .وتوجه رئيس اللجنة الى حزب عمال حيفا والى اتحاد عمال أرض اسرائيل ، فقاموا بضم عمال المحجر كأعضاء فى التنظيم ، وبدأوا مفاوضات بإسمهم مع المقاول .وبعد التوصل الى اتفاق تضمن جانبا من متطلبات العمال ، عاد العمال الى العمل . وخلال عدة أشهر اتضح أن المقاول لم يحترم الاتفاق ، كما رفض تحكيم موظف الاقليم الشمالى باروبينا ، وتوقف عن تنفيذ الاتفاق وتحسين ظروف العمل .وفى غضون ستة أشهر تم فصل بعض العمال الذين كانوا على علاقة باتحاد عمال أرض اسرائيل وقام بتشغيل آخرين بدلا منهم .وبمرور الوقت تجددت الاضرابات فى المحجر ولكن دون أى توجيه من الاتحاد أو من حزب عمال حيفا .

وفى أحد مصانع انتاج بلاط الموازييك ، وكان ملك يهودى يدعى ولغمان ، اشتغل عمال عرب منذ افتتاحه ، فى منتصف العشرينيات .وبعد صراع مستمر من حزب عمال حيفا تم تشغيل عمال يهود أيضا فيه ، وفى مطلع الثلاثينيات أصبح هؤلاء العمال بصفة خاصة من أعضاء "العامل الصغير "ـ هابوعيل هاتسعيد ، حيث استقروا فى حيفا .وتمشيا مع موقف "العامل الصغير "، بوجوب تنظيم العامل العربى أيضا فى الاقتصاد اليهودى إذا كان يعمل بشكل ثابت فى مكان عمله عدة سنوات ، عمل عمال "هابوعيل هاتسعيد "اليهود على تنظيم العمال العرب فى اتحاد عمال أرض اسرائيل .وفى عام ١٩٣٥ اندلع اضراب فى مصنع ولغمان حيث اشترك فيه العمال اليهود والعرب على السواء ، غير أن أسباب اشتراك كل مجموعة كانت مختلفة .فاليهود أضربوا لعدم انتظام رواتبهم وأجورهم ، والعرب لاحتمال فصلهم بعد انتقال المصنع الى ارض جديدة فى خليج حيفا ، وهناك يحظر العمل العربى .وقام حزب عمال حيفا بدعوة العمال للانضمام الى اضراب العمال اليهود ، بسبب أحقيتهم فى تعويضات اقالة ، لكن بعضهم فقط استجاب لهذه الدعوة .أما الآخرون فقد أصيبوا بخيبة الأمل من عدم استعداد اتحاد عمال أرض اسرائيل وحزب عمال حيفا لتأييد حقهم فى الاستمرار بالعمل فى المصنع حتى بعد انتقاله ، وفضلوا قضاء الشهر المتبقى لهم فى العمل ومن ثم العودة بعد ذلك الى قراهم .

فى عام ١٩٣٥ ، إبان الأزدهار وفى أعقاب تأثير الاضراب الكبير الذى جرى فى نفس العام (بنجاح نسبى) فى شركة النفط العراقى IPG، انطلق اضراب العمال العرب الذين تم تشغيلهم (بمعرفة الهستدروت) فى محجر للحجر والجير ، ذى الملكية المشتركة بين سوليه بونيه والحاج طاهر كرامان .وبعد الاضراب طلب مديرو "سوليل بونيه "أن يقوم اتحاد عمال أرض اسرائيل بتنظيم عمال المحجر ، وتم ذلك .ولكن بعد ذلك بوقت قصير اندلعت حرب ايطاليا ـ الحبشة ودخل قطاع البناء كله فى أزمة طاحنة .وعلى أثر ذلك ترك ٦٠ عاملاً من بين ١٦٠ عملهم فى المجحر وعادوا الى قراهم (حسب تقرير أجاسى) وبعد ذلك بفترة قصيرة تم فصل ٣٠ عاملاً آخرين .وظل الثلاثون الآخرون على صلتهم باتحاد عمال أرض اسرائيل .

وفى نفس الوقت ، اندلع أيضا اضراب للعمال العرب فى محجر جرينبرج .واعترف بهم اتحاد عمال ارض اسرائيل عقب مطالبتهم بذلك من قبل .وحاول الاتحاد فى هذه الحالة تنظيم عمال المحجر المضربين ، لكن صاحب المحجر أعلن افلاسه وتفرق عماله وهكذا انقطعت علاقاتهم مرة أخرى باتحاد عمال أرض اسرائيل .

والأمر الذى يبعث على السخرية ، أن نشاط عمال أرض اسرائيل مع نهاية الثلاثينيات وفى الأربعينيات كان أكثر بعدا عن أهدافه الأساسية .وكان ذلك ظاهرا فى توجيه العمالة العربية الى أماكن العمل بالقطاع الحكومى ، والتى توافرت عن طريق أما مقاول يهودى أو تحت اشراف مدير عمل يهودى .وفى نهاية الثلاثينيات وتحت ضغط يهودى للحصول على الجزء الأكبر من الأعمال الحكومية ، بدأت شركة المقاولات "سوليل بونيه "اليهودية تحظى بالمناقصات شريطة تشغيل عدد متساو من العمالة اليهودية والعربية ـ وقد كان هذا الشرط ضمن المناقصات التى قدمت لبناء مجزر مدنى جديد فى حيفا ، ومستشفى حكومى وكذلك الفوز بمناقصات بناء معسكرات وثكنات الجيش البريطانى مع بداية الحرب العالمية الثانية .وكان من المقرر أن يكون هذا الشرط بمثابة رد على المعارضة العربية السياسية لحق حصول اليهود على المناقصات ، وفى نفس الوقت ليخفف عن سوليل بونيه التى كانت إنفاقها على العمالة العربية أقل بكثير من إنفاقها فى تشغيل العمال اليهود .وفى هذه الأحوال ، طلب اتحاد

عمال أرض اسرائيل من الهستدروت الزام سوليل بونيه بقبول العمال العرب عن طريقها ، وبهذا الشكل تستخدم وسيلة فعالة وهامة لجذب عمال عرب ، كانت تفتقدهم بشدة آنذاك .

وقد أثارت الفروق فى ظروف العمل بين اليهود والعرب معارضة شديدة فى المستشفى الحكومى ، وأيضا سيطرة مدراء العمل اليهود فى معسكرات الجيش، صحيح أن اتحاد عمال أرض اسرائيل قد ازدادت قوته لفترة قصيرة ، لكنها فى نفس الوقت أهملت مطالب تنظيمات العمال العربية .

*** أوجه نشاط اتحاد عمال أرض اسرائيل- من تنظيم مهنى الى الحاق أعضاء دون انتخاب سياسى:**

يمكن القول أن الهدف من تنظيم العمالة العربية فى الوسط العربى والحكومى - لرفع أجره ومن ثم لتقليل منافسته للعامل اليهودى - لم يتحقق على وجه الاطلاق فقد كانت أنشطة هذه العملية غير منتظمة ، وفى معظمها لم تحقق أهدافا مهنية - طبقية ، وكانت عملية تبديل أعضاء الاتحاد مستمرة وكثيرة والآلية التى وجدت من البداية لتحقيق تطوير طبقى اقتصادى يهودى تحولت الى وسيلة لتحقيق وانجاز أهداف سياسية فى الأساس :فالعلاقات الاجتماعية - قدمها اتحاد عمال أرض اسرائيل على فترات متقاربة كدليل على المساعدة التى يمنحها العامل اليهودى للعامل العربى .ونبعت الحاجة الى التأكيد على النوايا الطيبة من النقد الموجه من الجانب العربى لسياسة "العمل العبرى "وإبعاد العامل العربى عن الوسط اليهودى .وقد تم توجيه هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية أساسا الى عناصر خارجية - الى لجان بريطانية وبخاصة الى عمال وأعضاء النقابات البريطانية وفى نشرات باللغة الانجليزية عن اتحاد أرض اسرائيل، والتى خصصت للقراء الأجانب، عرض الاتحاد كتنظيم عمالى عربى يعمل من خلال التعاون مع الهستدروت .وهذا التقديم بحد ذاته ظهر أيضا فى مذكرة قسم الشؤون العربية التى كتبت بالانجليزية كملحق للاستطلاع الذى تم إعداده عن الاتحاد والتنظيمات العربية الأخرى .

وقد أصبح اتحاد عمال أرض اسرائيل بمثابة قناة لنقل الرسائل التى أراد الهستدروت نشرها بين أوساط الجمهور العربى ، خاصة فى محاولة لتخفيف نظرة العداء لليهودى والصهيونى كنتيجة لنشاط الهستدروت (النقابى) فى توفير عمل عبرى فى الوسط اليهودى .وتجلى أبرز مثال على ذلك فى إصدار صحيفة باللغة العربية ، ومنشورات قام الاتحاد بطبعها ، وعرضت موقف الهستدروت تجاه قضايا وموضوعات مختلفة ، مثل المنشور الذى تم توزيعه فى حيفا فور بدء المصادمات التى أدت الى الإضراب العام والثورة العربية وقد تم توزيع المنشور فى ٢٢ ابريل عام ١٩٣٦ ومن بين مادعا اليه :

"أننا نطلب منكم أن تقوموا بدوركم كما نفعل نحن - فلنواصل فى هدوء وفى سلام حياة العمل العادية كما كانت دائما ، ولا ننجرف وراء اشاعات كاذبة ولا نصدق عبارات التحريض والإثارة "

والمقصود هنا عمليات تجنيد العمال العرب ، من أجل كسر الاضرابات السياسية .فقد سارع الاتحاد بتعبئة العمال الذين يستطيعون تحويل توجه المضربين فى الميناء وفى سكك حديد حيفا ، والذين انضموا فى صيف ١٩٣٦ ولمدة قصيرة الى الإضراب العام .والجدير بالذكر أن الانجليز قد فعلوا مابوسعهم لمنع استغلال هذه المبادرة وفضلوا الانتظار حتى يعود المضربون الى أعمالهم.

وفى المقابل تم استغلال الاتصالات التى أجراها نشطاء اتحاد عمال أرض اسرائيل -بمن فيهم أفاحوشى سكرتير حزب عمال حيفا (كمصدر للمعلومات لما يحدث فى الدوائر العربية المختلفة ، وكذلك كوسيلة لمحاولة التأثير على السلوك السياسى ، كما فى حالة نقل أموال السائقين العرب فى حيفا من أجل منعهم من الاشتراك فى الاضراب العام الذى اندلع عام ١٩٣٦.

وجاء استعراض شلوميه ألفيا ، سكرتير فرع اتحاد عمال أرض اسرائيل فى حيفا لنشاط الفرع فى عام ١٩٣٦ ليدلل على توجهات النشاط ومبادئه :

"من بين نشاط الاتحاد فى حيفا على مدار هذا العام يمكن ان نذكر أ .زودنا بعمال عرب المكتب التعاقدى لبناء الجزر ولأعمال أخرى فى محطة كهرباء ٧ الجديدة فى نفس أيام الأحداث ب .جندنا عشرات العمال الذين كانوا مستعدين للدخول الى العمل فى الميناء فى اللحظة التى يندلع فيها الاضراب .ج .أصدرنا منشورات للعرب كما وزعنا منشورات مختلفة أرسلت لنا من القدس .د .كان أعضاء الاتحاد مصدرا هاما للمعلومات التى أمدنا بها متطوعون. ومن ثم زودنا ا "دافار "بالمعلومات .هـ .أفشلنا اضراب السائقين فى حيفا ".

لقد عمل اتحاد عمال أرض اسرائيل قدر استطاعته على إضعاف تنظيمات العمال العرب - خاصة نقابة العمال العربية الفلسطينية .وقد تم هذا الأمر بوسائل مختلفة ، مباشرة وغير مباشرة .فحاول اتحاد عمال أرض اسرائيل أن يجتذب الى صفوفه عمالا عربا منافسا النقابة بشكل مباشر .وبذلت الهستدروت ما فى وسعها لمنع أى عمل مشترك مع النقابة فى أماكن العمل الحكومية المختلطة ، وفضلت العمل بنفسها وسط العمال العرب عن طريق اتحاد عمال أرض اسرائيل ، وقد تراجعت الهستدروت عن أى تعاون كان يمكن أن يعتبر اعترافا بقوة النقابة ، أو يؤدى الى تقويتها .والمثال البارز على ذلك رفض الهستدروت التعاون مع نقابة العمال العربية الفلسطينية فى الاضراب التحذيرى بمعسكرات الجيش ،

في مايو ١٩٤٣ كذلك سعى نشطاء الهستدروت ، وخاصة أفاحوشي ، الى اقناع عناصر بريطانية للاعتراف بقيود ومساوئ النقابة ومرة بعد أخرى أشاعت الهستدروت أن نقابة العمال العربية الفلسطينية) وأيضا المنظمة التى انشقت عنها فى ١٩٤٢ ، اتحاد النقابات) ليست تنظيماً عمالياً ، ولاتعنى بشؤون العامل العربى ، بل وتعمل ضد أى تعاون مع اليهود بما فى ذلك - الابقاء على العامل العربى دون توجيه مناسب .كما ادعت أن العامل العربى محتاج بشكل عاجل الى يد معينة وتوجهه كالبدين المدوبتين من الهستدروت ، وبالاحرى اتحاد عمال أرض اسرائيل .وفيما يلى إحدى فقرات التقرير الذى كتبه أفاحوشي فى هذا الموضوع فى عام ١٩٤٥ :

"من الأنسب أن نعتبر زعماء نقابة العمال العربية واتحاد النقابات يتمسكون ببقايا أيدلوجيا غير واضحة . ذلك هو الطراز الحديث من النقابات البالية ، نقابات العصور الوسطى والتعاونيات الفاشستية ، وهناك خوف حقيقى من أنهم سينحرفون عن الطريق .هذه الحقائق تشير الى حاجة العامل العربى للمساعدة الخارجية فى كل كفاحه العمالى والى فداحة الضرر الذى وقع عليه بسبب النظرة السلبية للتعاون بين العرب واليهود من جانب أولئك المتباهين بكونهم زعماء سياسيين وزعماء نقابات (مترجم من الانجليزية).

رد فعل تنظيمات العمال العرب :

كان العمال العرب بالفعل أرخص أجرا بكثير من العمال اليهود ، لكنهم لم يظلوا طوال الوقت بدون ناطق بلسانهم وبدون تنظيم ، ولم تستمر أعمال الهستدروت واتحاد عمال أرض اسرائيل بلا رد فعل . وقد عكس رد الفعل كما فى حالات كثيرة أخرى تناغماً متداخلا .إذ أنه كما كان انشاء اتحاد عمال أرض اسرائيل ملتصقا بنشاط الهستدروت ومفهومها الصهيونى العام، كذلك عكست معارضة اتحاد عمال أرض اسرائيل ما كان من معارضة لسياسة العمل العبرى بصفة عامة باعتباره جزءاً من الاستعمار الصهيونى .هذه المعارضة تم التعبير عنها مرة بعد أخرى سواء أمام جمهور عربى أو بمنشورات كانت موجهة لأطراف وعناصر خارجية .وقد عالجت الصحافة العربية الأثر السلبى للاستيطان الصهيونى على مجتمع العمال العربى ، وبخاصة سياسة "العمل العبرى" للهستدروت .وهذا ما أكد عليه جورج منصور ، ممثل نقابة العمال العرب فى يافا .فى كلماته أمام لجنة التحقيق الرسمية .وكذلك فى المقالة التى نشرها بعد شهادته ، وقد أصدرت نقابة العمال العربية الفلسطينية تقريرا مفصلا بالانجليزية ، فى أعقاب القرار المساند للصهيونية الذى اتخذ فى مؤتمر النقابات العالمى فى لندن ، ١٩٤٥ ، وأكدت فيه النقابة - على المغزى غير العمالى للصهيونية والهستدروت .وقدمت مذكرة مشابهة للجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية فى عام ١٩٤٧ .وفيما يلى عدة فقرات مقتبسة من تقرير نقابة العمال الفلسطينية الى السكرتارية العامة لمؤتمر النقابات العالمى .بالنسبة للصهيونية ورد " :الصهيونية هى حركة رجعية تعتمد على قوة بعض اليهود والمنعزلين والرأسماليين الامبرياليين. انها حركة عنصرية هدفها الرئيسى هو طرد مليون ونصف مليون عربى ، ووقف استمرار زيادتهم السكانية الطبيعية ، والتى استمرت دون توقف أكثر من ألف سنة ، فى فلسطين .ان جميع العرب فى فلسطين وبخاصة طبقات العمال والفلاحين ....يعارضون الصهيونية بشدة وسيكافحون ضدها.

وبالنسبة للهستدروت ورد :

والمدهش أن الصهيونية تحظى بتأييد إيجابى بل وداعم لقوتها من قبل نقابة العمال فى فلسطين والمعروفة باسم "الهستدروت أو النقابة العامة "وهذا الكيان الذى تبنى فقط مبادئ الاشتراكية ، يعمل طبقا لمبادئ النازية المختلفة التى توارت من العالم .وشجعت على الكراهية العنصرية بادعائها بتفوق الجنس ، وهى ترفض مبادئ الديمقراطية الحقيقية عندما ترفض التعاون مع العرب فى بناء فلسطين لصالح جميع سكانها .

ومن خلال الرغبة فى قطع أى علاقة بين العرب واليهود ، نجحت الهستدروت فى الحفاظ على المبادئ العنصرية المظلمة ، عن طريق استخدام القوة ضد اصحاب الأعمال اليهود الذى استخدموا عمالا عربا وضد العمال العرب أنفسهم الذين اشتغلوا لدى اليهود .لقد أنشئ صندوق لخرق الاضرابات هدفه إعالة وتمويل خارقى الاضرابات ...لقد أدانت الهستدروت جميع اليهود الذين يستخدمون عربا ، واعتبرتهم خونة يستحقون عقابا مضاعفا .

لكن مع كل هذه الحدة فى الكلمات ، فإننا لانجد فيها رد فعل معادياً تجاه اتحاد عمال أرض اسرائيل .فبينما كان رد الفعل تجاه الهستدروت مصحوبا بتناقض معين - فبجانب التصريحات الحادة قامت أيضا علاقات رسمية وغير رسمية ، وكان هناك تقدير لما تحقق من انجازات لصالح العامل اليهودى ، ومحاولة تشجيع أساليب عمل معينة ، فى حين كان رد الفعل تجاه اتحاد عمال أرض اسرائيل سلبيا تماما وغاضبا .واعتبر اتحاد عمال أرض اسرائيل وسيلة يهودية لاستغلال العرب فى تحقيق أهداف صهيونية وذلك للأضرار بالأهداف العربية القومية والطبقية .وقد اعتبر هذا النشاط عملا لا يقتضى - سواء للهستدروت أو للنشطاء العرب داخله .وبينما كان هناك استعداد أحيانا للتعاون مع الهستدروت ، لم يكن هناك أى استعداد للتعاون مع اتحاد عمال أرض اسرائيل ولا الجلوس مع نشطائه العرب .ونجد مثالا على ذلك فيما أورده خليل شنير سكرتير فرع نقابة العمال الفلسطينية العربية فى يافا فى الجلسة التى أقيمت فى ١٦ يونيو

١٩٤٣، وحضر هذه الجلسة ممثلو مركز العمل التابع للهستدروت ، وممثلو العمال العرب فى معسكرات الجيش الكبرى ، وممثلو نقابة العمال العربية الفلسطينية واتحاد عمال أرض اسرائيل ، للبحث عن وسيلة للعمل المشترك بعد أن أقر الجانبان بمحدودية الكفاح المنفرد .ومع افتتاح الجلسة توجه خليل شنير الى الممثلين اليهود وقال :

"اننى لاأعرف جميع الاشخاص الذين حضروا من جانبكم لكن يخيل لى أنه ليس بينكم أى شخص يمثل العاملين بالجيش .ربما يوجد بينكم من يمثل الهستدروت ولكنى أعرف الى حد ما أ.أجاسى ، أ.ح.كوهين ، وأديب شوقى حيث أنهم يمثلون اتحاد عمال أرض اسرائيل ، هذا الاتحاد الذى أوجده الهستدروت بهدف البدء فى تدميرنا .ونحن لانعترف به .وفى اعتقادنا أن النقابة العربية هى الممثل الوحيد للعمال العرب ...وحتى نحاول دون مناقشات طويلة حول هذه المسألة، فإننا نعلن للمرة الثانية أننا نعارض بقوة وبشدة مشاركة اتحاد عمال أرض اسرائيل فى هذه المداولات ولن نجلس معه اطلاقا . وعلى ذلك فإننى اقترح الغاء هذه الجلسة ونشكل مفوضية تمثيل جديدة ، للتفاوض حول القضايا الحيوية للعاملين فى الجيش طبقا لهذه التركيبة :ثلاثة ممثلين عرب من لجان العاملين بالمعسكرات ، ثلاثة ممثلين لمركز العمل ، مندوب واحد عن النقابة العربية ، ومندوب واحد عن الهستدروت .

كانت صيغة الحديث فى هذا الاجتماع حاسمة وتتصف بالكياسة .أما الكلمات الأكثر حدة فكانت موجهة مباشرة ضد النشطاء العرب فى اتحاد عمال أرض اسرائيل أو ضد عمال عرب انضموا الى فروع الاتحاد .والنشطاء العرب الذين انخرطوا فى أنشطة فعلية باتحاد عمال أرض اسرائيل ، وأيضا من عملوا كممثلين للمنظمة وسكرتيرى فروع ، تلقوا نصيبهم من الانتقادات والاتهامات والافتراءات ، ووصلتهم تهديدات بالقتل بل وتعرضوا لحوادث فعلية ، خاصة فى فترة الثورة العربية .وخشى العمال الذين فكروا فى الاتصال بالاتحاد ، من مقاطعة المجتمع العربى.

ختام واستنتاجات :

لقد كان مصير الأهداف السياسية التعاونية التى شكلت كيان اتحاد عمال أرض اسرائيل أن توارت مع الوقت الى جانب الأهداف المهنية الطبقية التى وجد من أجلها الاتحاد من البداية .فلم يكن الاتحاد مهياً أو قادرا على تنظيم العمال العرب لنضال مهنى مؤثر .ولم يكن له تأثير فى الوسط العربى أو الحكومى ، وكان تأثيره فى الوسط اليهودى مؤقتا ومتصلا فى أفضل الأحوال ، بعملية التشغيل نفسها فى هذا المشروع أو ذاك ، ولكن لاوجود له تقريبا بالنسبة لظروف التشغيل .من ناحية أخرى ، أدى تعنت الهستدروت وتصميمها على العمل بين العمال العرب فقط عن طريق الاتحاد ، أدى فى حالات معينة الى نسف أى تعاون محتمل مع تنظيمات عمالية عربية .وبهذا الشكل ربما أهدرت فرص تحسين وضع العاملين ، خاصة فى أماكن عمل مختلطة .هذا الادعاء ، على سبيل الرفض يلقى دعما على مراجعة مواجهات التى جرت فى أماكن عمل مختلطة .وكانت المواجهات الأكثر نجاحا فى الوسط الحكومى لم تدار عن طريق تنظيم يهودى يضم عربيا تحت رعايته (المقصود اتحاد عمال أرض اسرائيل)أ، بل عن طريق يهودى يمثل الجانب اليهودى وعربى يمثل الجانب العربى .وكمثال على ذلك ، مواجهات عاملى بلدية حيفا قبل أعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٤٣ اضراب مستخدمى الدولة فى ١٩٤٦ ، ومواجهات عمال السكك الحديد فى حيفا .وفى عام ١٩١٩ أنشأ عمال السكك الحديد اليهود تنظيمهم وانضم اليهم عمال عرب كثيرون كأعضاء متساوين .ولكن فى عام ١٩٢٥ ترك معظم الأعضاء العرب التنظيم المشترك وأقاموا تنظيماً مستقلا لعمال السكك الحديد العرب ، والذى اعتبر النواة لنقابة العمال العربية الفلسطيني.

وغالبية المواجهات المشتركة (وأبرزها فى ١٩٣٥ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ فى حيفا إدارتها هيئات مشتركة تضم ممثلى نقابة عمال السكك الحديدية والبريد والتلغراف اليهودية ونقابة عمال السكك الحديد العربية . ولا أدعى أنه لم يكن هناك تعاون مثمر بين اتحاد عمال أرض اسرائيل وبين تنظيمات عمالية يهودية وعربية .غير أن الصدام السياسى حول تسمية الوطن القومى حالت دون ذلك، فالهستدروت (ودون صلة بالاتحاد) وكذلك حزب عمال حيفا ، بصورة واضحة امتنعوا عن الاشتراك فى النقابة عندما اتضح فقط أنها يمكن أن تعمل بمفردها، وهذا ما انتهجته .واعتقادى بالنسبة لاتحاد عمال أرض اسرائيل متواضع جدا .فإن تفضيل اختيار الأعضاء دون انتخاب فى محاولة للتعاون مع تنظيمات عربية ترعرت من خلال الواقع العربى الفلسطينى ، قد شكل عاملا آخر فى تعويق امكانية تحقيق الأهداف المشتركة ، بما فيها الهدف الذى من أجله أنشئ اتحاد عمال أرض اسرائيل منذ البداية ـ ألا وهو تحسين وضع العامل العربى الرخيص ، لمنع تدهور وضع العامل اليهودى الأعلى سعرا .وفى الحالات التى كان يمكن فيها تحقيق هذه الأهداف بالنضال المشترك ؛ كان اتحاد عمال أرض اسرائيل عاملا معوقا ، قبل أى شئ آخر .



هل يمكن إعادة إحياء محادثات الشرق الأوسط متعددة الأطراف؟

جوئل بيترز - دورية الشرق الأوسط للشئون الدولية
المجلد الثالث - العدد الرابع - ديسمبر ١٩٩٩
Can the Multilateral Middle East Talks
Be Rervived?
- Joel Peters
Middle East Review of International Affains (MERIA)
Volume 3,No.4-December 1999.

ترجمة وعرض / مالك عوني

أثار انتخاب إيهود باراك موجة من التفاؤل بالنسبة لمفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية والإسرائيلية السورية عقب ثلاث سنوات من العلاقات المتوترة. وفي ضوء المناخ الجديد، يبحث الكاتب فيما إذا كانت محادثات السلام العربية - الإسرائيلية متعددة الأطراف يمكن أو يجب إعادة إحيائها. وأخذ في الاعتبار الصعوبات التي واجهتها المحادثات خلال السنوات الثلاث الماضية. يطرح الكاتب أيضاً عدداً من الأفكار حول الكيفية التي يجب بها إعادة هيكلتها كي أن تصبح أكثر فاعلية.

تعرف محادثات السلام العربية - الإسرائيلية بالمحادثات الثنائية بين الأعداء المباشرين. ومع ذلك، فقد وضع مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ أساس سلسلة من المحادثات متعددة الأطراف التي صممت لتجمع معاً إسرائيل، وجيرانها العرب المباشرين، والدائرة الأوسع من الدول العربية في الخليج والمغرب، لمناقشة قضايا الاهتمام المتبادل (١).

وفي حين تتعرض الثنائية بين إسرائيل والدول العربية لقضايا الاعتراف المتبادل والسلام، والانسحاب من الأراضي، وترسيم الحدود، وترتيبات الأمن، والحقوق السياسية للفلسطينيين، وهي القضايا التي تقع في قلب الصراع، فقد قصد بالمحادثات متعددة الأطراف توفير منتدى للأطراف لمواجهة القضايا الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية التي تمتد عبر الحدود الوطنية، والتي يعد حلها أساسياً لضمان التنمية والأمن. فإذا كانت المحادثات الثنائية تتعامل مع المشكلات الموروثة من الماضي، فإن المحادثات متعددة الأطراف ستركز على التشكيل المستقبلي للشرق الأوسط.

وقد تم تأصيل التفكير لمسار متعدد الأطراف بواسطة وزير الخارجية الأمريكية آنذاك جيمس بيكر James Baker في ملاحظاته أمام اجتماع يناير ١٩٩٢ الافتتاحي للمحادثات متعددة الأطراف في موسكو:

« .. إنه لهذه الأسباب اجتمعنا معاً، لمواجهة تلك القضايا المشتركة بالنسبة للإقليم والتي لا تقتصر بالضرورة على الحدود الوطنية أو الجغرافية».

« .. هذه القضايا يمكن مواجهتها بأفضل شكل من خلال تركيز جهود الأطراف الإقليمية معاً مع دعم المجتمع الدولي والحوار والخبرة التي يمكنه توفيرها».

ويرتكز منهج المحادثات متعددة الأطراف على النظريات الوظيفية في العلاقات الدولية التي تعتقد أن انخراط الدول في أي شبكة واسعة من الاعتمادات المتبادلة في المجالات الاقتصادية، والفنية، وتحقيق الرفاهة سيجبرهم على التخلي عن منافساتهم السياسية و/ أو الأيديولوجية وإيجاد منظور جديد للاحتياجات المشتركة. وكان من المرجو أن تساهم المحادثات متعددة الأطراف كإجراءات بناء ثقة والتي كانت ستسهل حينئذ التقدم على مستوى المحادثات الثنائية، وهكذا، كان من المحتمل أن يتنامى التعاون الوظيفي إلى سلام إقليمي.

ويعكس تأسيس المحادثات متعددة الأطراف كذلك، المفهوم المتنامي للأمن التعاوني في عصر ما بعد الحرب الباردة، مع تأكيد أكبر على معالجة الأسباب الأصلية للصراع ونشر الثقة، أكثر من التعويل المبدئي على الردع أو الاحتواء (٢). وسيحدث التعاون، كما كان مرجواً تغيراً جوهرياً في السلوك يقود إلى تقارب التوقعات ووضع إطار مؤسسي لقواعد السلوك.

لكن المحادثات متعددة الأطراف علِقت فعلياً منذ نهاية عام

١٩٩٦ كرد فعل من العالم العربى على إنسداد المفاوضات الخاصة بتحقيق انسحاب إضافى للقوات الإسرائيلية من الخليل. وفى حين حدثت بعض الأنشطة خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية فى إطار مجموعات عمل اللاجئين، والبيئة، والمياه، والتنمية الاقتصادية الإقليمية، وناقشت عدداً من لقاءات المسار الثانى الأكاديمية قضايا تواجهها مجموعات عمل ضبط التسلح والأمن الإقليمى، فأنه لم تجتمع أى من مجموعات العمل الخمس فى جلسة مكتملة منذ مايو ١٩٩٦. وبالتأكيد، فقد اختفت المحادثات متعددة الأطراف فعلياً من جدول أعمال عملية السلام.

وعلى الرغم من الوضع الراهن، وحقيقة أن المحادثات لم تحظ باهتمام أكبر حتى عندما كانت تعمل بشكل كامل، فإن هذا المقال سيحاج بأن المحادثات متعددة الأطراف تقدم فى الواقع مساهمة هامة لعملية السلام بين إسرائيل والعالم العربى، وبخاصة، فإنها تخلق بيئة يمكن فيها للعلاقات بين الطرفين التحرك من الصراع إلى التعاون. وكذلك، فإنها ترسى أسس استقرار طويل المدى عن طريق تطوير ترتيبات مؤسسية جديدة وتوليد أفكار تخص التنمية الاقتصادية الإقليمية والهياكل الأمنية التعاونية، وسيوضح هذا المقال كذلك لماذا تحتاج جميع الأطراف الإقليمية وما وراء الإقليمية إلى العمل معاً لإعادة إحياء هذا المسار العام لعملية السلام ودعمه.

هيكل المحادثات متعددة الأطراف:

تحتوى المحادثات متعددة الأطراف على خمس مجموعات: ضبط التسلح والأمن الإقليمى (ACRS)، التنمية الاقتصادية الإقليمية (REDWG) ، اللاجئين، موارد المياه، والبيئة. وتضم عضوية مجموعات العمل هذه أطراف الصراع المباشرين (مصر، وإسرائيل، والأردن، والفلسطينيين) وأيضاً الدول العربية من الخليج والمغرب العربى، بالإضافة إلى حشد من المشاركين غير الإقليميين. ويترأس كل مجموعة عمل قوة خارجية، فالولايات المتحدة مسئولة عن مجموعتى ضبط التسلح والأمن الإقليمى، والمياه، والاتحاد الاوروبى عن التنمية الاقتصادية الإقليمية، اليابان عن البيئة، وكندا عن اللاجئين. وتم كذلك إنشاء مجموعة توجيه مسئولة عن الإشراف على أنشطة مجموعات العمل الخمس وإحداث أية تغييرات فى هيكل المحادثات متعددة الأطراف.

كان إيجاد المحادثات متعددة الأطراف مشروعاً طموحاً ليس بدون مخاطرة، فيما يتعلق بالأهداف الأوسع لهذا المسار، كان هناك تصور محدود للقضايا المحددة التى يجب أن تواجهها المحادثات متعددة الأطراف، كيف يمكن إدارة اللقاءات، وكيف سيتم إدارة العملية. وأفرز عدم التأكد المحيط بالمشروع فى البدء وغموض علاقته بالمسار الثنائى اسئلة هامة حول قيمته. ومع ذلك، فقد أثبتت المخاوف من احتمال سقوط المحادثات متعددة الأطراف فى الحدة والفوضى، أنها غير مبررة، فسرعان ما أسست المحادثات وعياً بالتوجه والمقصد، وطورت نموذجاً، وهيكلاً ومجموعة من الشروط الإجرائية المعترف بها، والتى تولد آلياتها ولغتها وقواعدها وإجراءاتها الخاصة.

عادة ما يتم التحدث فيما يتعلق بالمحادثات متعددة الأطراف عن الجماعية. ومع ذلك فإن مجموعات العمل تختلف، فى الممارسة، بالنسبة لآليات عمل المجموعة، ودرجة التقدم التى تم إحرازها، والمصالح المحددة للأطراف المنخرطة، والمعوقات التى تواجهها.

ومن المهم كذلك الإشارة إلى أنه بالرغم من أن أياً من مجموعات العمل لم تجتمع فى جلسة مكتملة منذ جنيف ١٩٩٦، فقد استمرت الأطراف فى الاجتماع لمناقشة عديد من المشروعات التى تم تحديدها فى مجموعات العمل المختلفة.

وتعد مجموعة العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، التى يترأسها الاتحاد الأوروبى(٤)، هى أكبر مجموعات العمل الخمس، سواء فيما يتعلق بالمشاركة أو بعدد المشروعات. وتعكس مجموعة العمل هذه بشكل أكثر كمالاً الهدف طويل المدى للمحادثات متعددة الأطراف، وتحديداً دخول دول الإقليم فى مجموعة متكاملة من العلاقات الاقتصادية المنفعية المتبادلة وإحداث تغيير حقيقى فى ظروف حياة شعوب المنطقة.

وفى يونيو ١٩٩٤، تم تكوين لجنة توجيه للسماح للأطراف الإقليمية الأربعة الرئيسية: مصر، وإسرائيل، والأردن والفلسطينيين، بلعب دور أكثر مباشرة فى تنظيم أنشطة مجموعة العمل، وتطوير أولوياتها، وتحديد مشروعاتها المستقبلية. وقد انقسم العمل المحدد للجنة بين أربع لجان قطاعية، حيث أخذت مصر مسئولية العمل فيما يتعلق بالتمويل، وإسرائيل فيما يتعلق بالتجارة، والأردن فيما يتعلق بنشر البنية الأساسية الإقليمية، والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالسياحة.

وفى العام التالى، افتتحت سكرتارية دائمة مزودة بموظفين من المنطقة فى عمان لدعم أنشطة مجموعة العمل، وفى عام عملها الأول، ساهمت السكرتارية فى تنظيم مائة اجتماع ومازالت تعمل حتى اليوم، وإن كانت بطاقة أكثر محدودية.

وركزت مجموعة العمل حول المياه، والتى تتولى الولايات المتحدة تنسيقها، على أربعة مجالات: زيادة توافر البيانات، وإدارة المياه وصيانتها، وزيادة إيراد المياه، وتطوير مفاهيم جديدة للتعاون والإدارة الإقليمية. وعلى الرغم من أن المحادثات متعددة الأطراف تم تعليقها رسمياً منذ أكثر من ثلاث سنوات مضت، فقد استمرت الأطراف فى الاجتماع بشكل غير رسمى، ووسعت حالياً بؤرة أنشطتها. وأنشىء مركز أبحاث إقليمى جديد لتحلية المياه فى عمان بنهاية عام ١٩٩٦ ويدار بالتعاون مع خبراء إسرائيليين.

وبالإضافة إلى ذلك عمل الخبراء الإسرائيليون، والأردنيون، والفلسطينيون معاً لإقامة قاعدة بيانات وشبكة للحواسب الآلية تتصل بقضايا المياه.

وركز جدول أعمال مجموعة عمل البيئة، تحت رعاية

اليابان، على أربعة موضوعات: ضبط التلوث البحرى، ومعالجة مياه الصرف، والتصحر، والإدارة البيئية، وتولى الاتحاد الأوروبى مسئولية مشروع يركز على الإدارة البيئية للمنطقة الساحلية لشرق البحر المتوسط. وتشرف إيطاليا على إدارة المخلفات الصلبة، والولايات المتحدة على معالجة مياه الصرف للمجتمعات الصغيرة، والبنك الدولى على التصحر، والأردن على التعليم البيئى. ووقعت الأطراف، فى الجلسة المكتملة والتى عقدت فى البحرين فى أكتوبر ١٩٩٤، على مدونة بيئية للسلوك فى الشرق الأوسط. وتحدد هذه الوثيقة مجموعة متكاملة من المبادئ والخطوط الإرشادية التى تؤكد العلاقة بين الإدارة البيئية والأمن، والطبيعة عبر القومية لتلك المشكلات معاً مع الحاجة إلى التعاون الإقليمى وتطوير أطر مشتركة لمعالجة هذه القضايا.

وحفلت مجموعة عمل ضبط التسلح والأمن الإقليمى، التى تقودها بشكل مشترك كل من الولايات المتحدة وروسيا، بأكثر الصعوبات، وتميزت بالاختلافات الجوهرية بين اسرائيل والدول العربية حول الأولويات والمنهج. حددت الدول العربية، بقيادة مصر، الأولوية العليا فى مشكلة أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة، وتريد أن تضع قضية القدرة النووية لإسرائيل على جدول الأعمال. وعلى العكس، ركز الاقتراب الاسرائيلى على الحاجة إلى تطوير إجراءات بناء الثقة مثل الإعلان المسبق عن المناورات العسكرية كبيرة الحجم، وتطوير الخطوط الساخنة، وآليات الوقاية من الأزمات، وإجراءات التحقق. قسمت المجموعة عملها بين «سلتين» منفصلتين، وتتعامل السلة الأولى، «السلة العملية»، مع عدد كبير من القضايا العسكرية وإجراءات بناء الثقة، مثل الإعلان المسبق عن المناورات العسكرية، وإيجاد شبكة اتصالات، وعمليات البحث والإنقاذ المشتركة فى البحر. تواجه السلة الثانية، «السلة المفاهيمية»، غايات طويلة المدى لعملية ضبط التسلح. وتركز هذه السلة على صياغة إعلان مبادئ حول ضبط التسلح والأمن الإقليمى، وحول السيطرة على العلاقات العسكرية المستقبلية بين دول الإقليم وإرساء خطوط إرشادية لتوجيه عملية ضبط التسلح. وقد عرقل النقاش حول إعلان المبادئ محاولة تضمينه بياناً عن أسلحة الدمار الشامل.

تختلف المجموعة الخامسة، مجموعة عمل اللاجئين، عن الأربعة الأخرى فى كونها لا تتعامل مع العلاقة المستقبلية بين إسرائيل والعالم العربى، وإنما تركز فحسب على أحد جوانب الصراع العربى - الإسرائيلى، تحديداً مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وفى حين أن هذه المشكلة يمكن حلها فقط فى المحادثات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن إنشاء مجموعة العمل هذه إنما يمثل اعترافاً بأن نتيجة أى اتفاق يتم التوصل إليه ستمس تقريباً مصالح عديد من الأطراف الأخرى فى المنطقة، وستتطلب دعم المجتمع الدولى، وبالمثل أهمية الضمانات فى إطار متعدد الأطراف.

وقد كانت مجموعة عمل اللاجئين، التى تقودها كندا، نشطة فى ثلاثة مجالات واسعة: تحديد بؤرة مشكلة اللاجئين، تشجيع الحوار حول القضايا المتضمنة، وتعبئة الموارد المطلوبة لمواجهتها. ويتشكل أساس أنشطة المجموعة فيما بين الجلسات من الموضوعات التالية: قواعد البيانات (النرويج)، إعادة توحيد الأسر (فرنسا)، تنمية الموارد البشرية، وخلق الوظائف والتدريب المهنى (الولايات المتحدة)، الصحة العامة (إيطاليا)، رفاهة الأطفال (السويد) والبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية (الاتحاد الأوروبى). وحتى الآن، فقد طافت المجموعة بشكل واسع حول كافة القضايا مرتفعة التكلفة السياسية التى تقع فى قلب مسألة اللاجئين. وقد عنيت معظم جهود المجموعة بتحسين حياة اللاجئين الفلسطينيين اليومية وتعبئة الموارد المالية اللازمة للقيام بذلك، وقد شرع فى هذه الأنشطة فى ظل الاعتراف الضمنى بأن العناية بالرفاه المباشر للسكان اللاجئين ينبغى ألا يضر بحقوقهم السياسية أو بوضعهم المستقبلى فى أى تسوية نهائية يتم التوصل إليها بين إسرائيل والفلسطينيين.

إنجازات المحادثات متعددة الأطراف:

كان الانتقاد الأساسى الذى رفع أمام المحادثات متعددة الأطراف، أنه من الصعب عقب ما يقرب من ثمانية سنوات من الاجتماع تحديد نجاحات واضحة. لكن بإيجاد درجة من التعاون بين إسرائيل والعالم العربى، فإنها تكون قد ساهمت بشكل ضخم فى عملية السلام.

ومن المهم الإشارة إلى أن المحادثات متعددة الأطراف تختلف عن المفاوضات الثنائية، فى كونها لم تكن منتدى تساومت فيه إسرائيل والدول العربية حول قضايا وتنازلات متبادلة. بل منحت المحادثات متعددة الأطراف إسرائيل والعالم العربى حيزاً دبلوماسياً بديلاً للانخراط فى اتصال وتبادل منخفض المخاطر لتطوير أشكال جديدة للتعاون، ولتوليد حلول وخطط إبداعية للمستقبل - وللمرة الأولى - على المستوى الإقليمى. لقد أتاحت فرصة لكلا الطرفين الحصول على تبصر بأهداف ونوايا الآخر، تصوراتها وهواجسه، مرونته وحدوده، وأتاحت هذه الاجتماعات كذلك إطاراً للأطراف من خارج الإقليم للتعزيز والدعم النشيطين للتعاون الإقليمى والاستقرار فى الشرق الأوسط.

وبشكل ملحوظ، أتاحت المحادثات متعددة الأطراف منتدى لاتصالات ثنائية غير مسبوقة بين إسرائيل وبعض الدول العربية، مثل البحرين، وقطر، وعمان، وتونس، والمغرب، تقود إلى انخراطها فى عملية السلام، واستضافت هذه الدول، بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، بعض الجلسات المكتملة، وبدأت لعب دور نشط فى العديد من الأنشطة فيما بين الجلسات. قادت هذه الاتصالات المبكرة إلى سلسلة من اللقاءات الثنائية بين وزراء إسرائيليين ونظرائهم العرب، وإلى تطوير الصلات الدبلوماسية بين إسرائيل والعالم العربى الأوسع.

لكن، الأهمية الحقيقية لمسار المحادثات متعددة الأطراف تكمن فى مساهمتها فى مرحلة ما بعد التسوية فى عملية السلام العربية - الإسرائيلية. فلا يمكن إحداث تطوير

مفاهيم جماعية واسعة النطاق للعلاقات الإقليمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في إطار المفاوضات الثنائية، المحكومة بشكل حتمي بواسطة شواغل أكثر ضغطاً.

وقد جمعت المحادثات متعددة الأطراف معاً، من خلال تفكيك القضايا إلى مجالات وظيفية محددة بشكل دقيق، خبراء من كل المنطقة ومن خارجها، ومثلما أشير بواسطة مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ادوارد جيريجيان، في ملاحظاته حول مجموعة العمل الخاصة بالبيئة: «لقد تمثل أسلوب العمل في جلب خبراء - وليس ساسة أو دبلوماسيين - من المنطقة معاً في ورش عمل وتجميعهم لمواجهة المشكلات. ولقد وجدنا أننا حينما نضع هؤلاء الخبراء معاً فإنهم يحلون المشكلات. وفيما وراء وهج الأضواء السياسية الساطعة، فقد أوجدنا بيئة حيث يتحدث العلماء لغة مشتركة».(٥)

وفي كل قطاع تقريباً، انهمك خبراء من المنطقة في تطوير مشاريع ودراسات تواجه قضايا التعاون المستقبلي والمشروعات المشتركة. وعلى سبيل المثال، نجح خبراء المياه الإسرائيليون، والأردنيون، والفلسطينيون في إنتاج خطة مفصلة لتحديث وتوحيد قياس مجموعة بيانات المياه في المنطقة. كما وضعت الفرق الإسرائيلية، والمصرية، والأردنية خطة مشتركة للتعامل مع تسرب البترول في خليج العقبة، وعولجت قضايا أخرى بواسطة خبراء إقليميين وغير إقليميين تتضمن مشكلة التصحر وضبط تدهور الموارد الطبيعية، والنقل في الشرق الأوسط، والتجارة الإقليمية.(٦)

ويمكن للتفاعل المستمر بين المتخصصين من مختلف البلدان أن يعزز، مع الوقت، تقارب التوقعات وإضفاء طابع مؤسسي على أنماط السلوك. ومن خلال العملية متعددة الأطراف، بدأت دول الشرق الأوسط في تطوير مجموعة متكاملة من المبادئ، والمعايير، والقواعد، وإجراءات صنع القرار للتحكم في طبيعة علاقاتهم المستقبلية.

وقد صاغت مجموعة العمل الخاصة بالبيئة مدونة البحرين البيئية للسلوك في الشرق الأوسط، في حين تنهمك جهود الأطراف في «السلة المفاهيمية» لمجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي في صياغة مسودة إعلان مبادئ لتغطية قضايا الأمن الإقليمي.

بدأت كذلك المحادثات متعددة الأطراف في إرساء أسس مجموعة جديدة متكاملة من المؤسسات الإقليمية، مثل مركز أبحاث تحلية المياه في عُمان، ومراكز التدريب البيئي في الأردن والبحرين، ومركز مقترح للأمن الإقليمي في عمان، وكان تأسيس سكرتارية لمجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي في عمان منذ ثلاث سنوات مضت ذا دلالة خاصة. إذ يمثل إنشاء هذه السكرتارية خطوة نوعية هامة نحو إضفاء الطابع المؤسسي على العملية متعددة الأطراف، ونحو وضع مسئولية قيادة عملية التعاون الإقليمي في أيدي الأطراف الإقليمية نفسها. وعلى الرغم من كونها بدائية في طبيعتها وعملها، فإن سكرتارية مجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي تعكس الخطوات التجريبية الأولى نحو تشكيل أبنية مشتركة جديدة للتعاون، والتنسيق وصنع القرار في الشرق الأوسط. إنها المؤسسة الإقليمية العاملة الأولى، وما تزال الوحيدة، التي تولدت عن عملية سلام الشرق الأوسط والتي يعمل فيها المصريون، والإسرائيليون، والأردنيون، والفلسطينيون معاً يومياً.

إخفاقات المحادثات متعددة الأطراف:

بالرغم من إنجازاتها، المتمثلة في اللقاءات المتعددة، والمشروعات المشتركة المختلفة تحت البحث، فإن توقف الإطار متعدد الأطراف منذ ثلاث سنوات مضت، والفشل في إعادة دفع المحادثات بعد بدء مفاوضات الوضع النهائي بين اسرائيل والفلسطينيين في نوفمبر ١٩٩٩، يشيران إلى هشاشة هذا المسار. وبشكل مزعوم، فإن سبب انهيار المحادثات متعددة الأطراف خلال ولاية بنيامين نتنياهو، يتمثل في تعطل المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين. لكن الانتكاسات في عملية السلام ليست كافية لتفسير توقف المحادثات. فلم تكن العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين دائماً ممهدة خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٦، لكن بالرغم من المصاعب التي أثارتها، فلم تعلق المحادثات متعددة الأطراف رسمياً عند أي نقطة. علاوة على ذلك، فحتى قبل تعليقها رسمياً في نوفمبر ١٩٩٦، عانت المحادثات متعددة الأطراف من مواطن ضعف هيكلية وعملية وكانت تواجه عقبات، بشكل أكثر بروزاً في مجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي حول مسألة أسلحة الدمار الشامل. ووفقاً لذلك، فإذا كان المرء بصدد تأمل مستقبل المسار المتعدد الأطراف - كيف يمكن إعادة إحياء المحادثات وإدارتها بشكل أكثر فاعلية - فمن الضروري دراسة مواطن الضعف فيها وليس فقط عزو توقفها إلى تقلبات عملية السلام.

من البداية، كان ينظر إلى المحادثات متعددة الأطراف باعتبارها تؤدي دوراً ثانوياً في عملية السلام العربية - الإسرائيلية. وبدون وظيفة محددة (فيما وراء مساهمتها كمكملة للمسار الثنائي) وبدون خطوط موجهة لإدارتها، نتج عن الاجتماعات المقيدة غير الرسمية، والمخصصة لهذا الغرض بالذات وغير العملية، ازدواج المصادر وعدم وضوح في البؤرة والاتجاه. وقد فوضت مجموعة التوجيه، التي تم إنشاؤها عام ١٩٩٤، لوضع مجموعة متكاملة من الخطوط الاسترشادية للحركة المستقبلية للمحادثات متعددة الأطراف وورقة تطوير رؤية مشتركة لمستقبل المنطقة. ولم يتوافر أبداً هذا التوجيه كما لم تتم صياغة الخطوط الاسترشادية. وكانت آخر مرة اجتمعت فيه مجموعة التوجيه، بالفعل، في مايو ١٩٩٥.

شابهت المناقشات المبكرة في المحادثات متعددة الأطراف سيمنارات أكاديمية حيث تثار الأفكار حول التعاون المستقبلي. وكان التأكيد متعمداً على الأطر المرنة، حيث التساوم كان استكشافياً والاتصال حر نسبياً. ومع ذلك، فحينما تنامت الرغبة في التوصل إلى اتفاقات وتنفيذ

مشروعات، أصبحت المناقشات أكثر حدة، وبرزت صراعات المصالح وزادت الاختلافات. وبدأت هذه الخلافات - وبخاصة المناقشة بين إسرائيل ومصر - في الهيمنة على المفاوضات وقد أعاقت بشكل جوهري أنشطة مجموعات العمل.

ومنذ البداية، عانت المحادثات متعددة الأطراف من اختلاف التوقعات، فقد رأت إسرائيل المحادثات باعتبارها فرصة لكسر عزلتها الإقليمية وتطوير علاقات مع دول من الخليج وشمال أفريقيا، أما مصر، على الجانب الآخر، فقد ركزت على تحييد نفوذ إسرائيل، وخاصة الاعتراض على احتكار إسرائيل النووي في الشرق الأوسط. وكان الصدام بين البلدين أكثر وضوحاً في مجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي التي لم تجتمع منذ يونيو ١٩٩٥ نتيجة التناقض بين البلدين.

وبالرغم من إمكاناتها، فقد أقرت المحادثات متعددة الأطراف اقترابا للتعاون الإقليمي برجماتياً وتدرجياً، بدلاً من أن يكون طموحاً ومبالغا. وقد تأكدت أهمية هذا الاقتراب من خلال خبرة الجلسات، ويقود الافتقار إلى مخرجات محددة ناتجة عن المحادثات متعددة الأطراف، إلى عدم رضاء، ويدعو إلى انتهاج اقتراب ذى مستوى أكثر ارتفاعاً وأكثر عمومية، مثل اجتماعات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط، على غرار تطور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.(٧)

وعانت عملية السلام العربية - الإسرائيلية بشكل واضح ليس من نقص تعددية الأطراف، ولكن من إفراط. وفي إطار المحادثات متعددة الأطراف نفسها، كانت هناك درجة مرتفعة من التداخل في عديد من القضايا والأنشطة، بالإضافة إلى ذلك، لم تكن المحادثات متعددة الأطراف هي الإطار الوحيد للنقاش وتطوير هياكل جديدة للتعاون الإقليمي. فقد نتج عن المحادثات متعددة الأطراف عقد القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنهاية عام ١٩٩٤ في الدار البيضاء والتي هدفت إلى إدخال أنشطة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الإقليمية.

وفي أكتوبر ١٩٩٥، طرحت في برشلونة الشراكة الأوروبية - المتوسطية - والمسماة كذلك بعملية برشلونة - والهادفة إلى تطوير إطار جديد لعلاقات سلمية وتعاونية في منطقة البحر المتوسط. وبرغم أنه لا يوجد أي طرف في عملية السلام يخطط بتعمد في الواقع للانفصال عنها، فإن عملية برشلونة تدمج عديداً من ذات المشاركين وتواجه عديداً من ذات القضايا المماثلة لتلك المتضمنة في المحادثات متعددة الأطراف. وطرحت كذلك كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلنطي مبادرات بخصوص تطوير الحوار الأمني مع بلدان جنوب البحر المتوسط.

وعلاوة على الازدواج والتداخل والتوسع الزائد، واستنزاف الموارد البشرية والمالية المحدودة، فإن المشروعات المختلفة تقود إلى مشكلة أخرى هي الانطباع بوجود منافسة ما وراء إقليمية متنامية بين الولايات المتحدة (التي ينظر إليها باعتبارها مهيمنة على المحادثات متعددة الأطراف وقمم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) والاتحاد الأوروبي (الذي يستبعد الولايات المتحدة من عملية برشلونة) لقيادة وإدارة الهياكل الأمنية التعاونية الجديدة في المنطقة ويتم اعتبارها بمثابة آليات حركة متنافسة، بدلاً من كونها متكاملة، للتعاون الإقليمي (٨) تقود هذه الأطر المختلفة إلى تشتيت الجهود الخاصة بتطوير التعاون الإقليمي بدلاً من تركيزها.

وهناك مصدر أخير لضعف المحادثات متعددة الأطراف يتمثل في كونها ربطت بشكل وثيق للغاية بمسألة التطبيع بالنسبة لإسرائيل. وفي الواقع مثّل كون إسرائيل كانت قادرة على الجلوس مع البلدان العربية لتطوير أفكار حول التعاون المستقبلي، في ذاته، عنصر تطبيع وشرعية لإسرائيل. وركزت العناوين الرئيسية على قضية التطبيع، بدلاً من التقدم الإقليمي. وفي حين هاجم العالم العربي المحادثات متعددة الأطراف لأنها تمنح اسرائيل مكاسب السلام قبل التوصل إلى تسوية سياسية كاملة، فقد بالغت إسرائيل في تأكيد دورها من خلال إرسال مندوبين كبار إلى الجلسات الكاملة التي تستضيفها دول الخليج والمغرب العربية، مضاعفة بذلك التصورات الانتقادية. وأخذاً في الاعتبار التأكيد الزائد على التطبيع، فسيكون من الصعب المفاجأة بأن المحادثات متعددة الأطراف أصبحت رهينة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

السبل للتقدم:

بدأت هذه الورقة بطرح سؤالين: هل يمكن ويجب إعادة إحياء المحادثات متعددة الأطراف؟ وإذا كان ذلك كذلك، فما هي الخطوات المطلوب اتخاذها؟ والآن حيث أعيد إحياء العملية السلمية بين اسرائيل والفلسطينيين وهناك حديث حول استئناف المفاوضات على الجبهة الإسرائيلية - السورية، فإنه يجب إعطاء اهتمام أكبر للمسار متعدد الأطراف. وقد منحت فجوة الثلاث سنوات في المحادثات فرصة لتقييم نشاطها المستقبلي بشكل نقدي وخلاق، ويجب مراعاة القضايا التالية:

- **عدم الاقتران بالتطبيع:**

في حين تمنح عملية الحوار في إطار المحادثات متعددة الأطراف، إسرائيل درجة من التطبيع والشرعية، فإنه من المهم عدم إغفال مساهمة المحادثات الأوسع في عملية السلام. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبح كل من الإقليمية والتكامل الإقليمي اتجاهين مهيمنين في إطار النظام الدولي واقتصاد العولمة، وفي هذا الجانب، يقبع الشرق الأوسط متخلفاً بعيداً جداً عن مناطق أخرى في العالم. وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط بصدد الانخراط بشكل تنافسي في اقتصاد العولمة، فإنها تحتاج للعمل كوحدة متكاملة، ولا يمكنها الانتظار حتى تصل تسوية المشكلة الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي إلى محطتها النهائية.

وعلى الرغم من كون سرعة التقدم في تنفيذ المشروعات الإقليمية التي أقرت على المستوى متعدد الأطراف تتوقف

على التقدم على المستوى الثنائي، خاصة بين إسرائيل والفلسطينيين، ولا يمكن توقع أن تتجاوزه، فإن رغبة اللاعبين الإقليميين للتخطيط من أجل المستقبل لا يجب أن تظل رهينة للتقدم في المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين أو السوريين، ولا يجب أن تصبح المحادثات مقياساً للمفاوضات على المستوى الثنائي.

بالنسبة لإسرائيل، سيمثل إعادة إحياء المحادثات متعددة الأطراف وإعادة عقد الاجتماعات المكتملة دفعة هامة لإعادة تعاطيها مع العالم العربي، ويحتل تطوير التعاون الإقليمي مكانة متقدمة على جدول أعمال رئيس الوزراء ايهود باراك، الذي أنشأ قبل ستة أشهر وزارة جديدة برأسها شيمون بيريز مخصصة لهذا الغرض. (وبالتأكيد، مازالت الوظيفة الفعلية لتلك الوزارة غير محددة) ويجب على إسرائيل أن تتقدم بحزم، كيفما كان، وتعترف بأهمية اقتراب مكبوح، ومتدرج لبناء السلام الإقليمي.

*** إعادة هيكلة المحادثات متعددة الأطراف:**

على الرغم من الطبيعة الخاصة للمحادثات والافتقار الى خطة عمل عامة، فقد نما الهيكل العملياتي للمحادثات متعددة الأطراف حتى صار غير مرن، فلم يكن فقط التقدم كمجموعة متكاملة يتوقف على المفاوضات الثنائية، لكن كل مجموعة عمل كان متوقعاً أن تتحرك للأمام بنفس سرعة التقدم. علاوة على ذلك، فإن مجموعة التوجيه، المسئولة عن الإشراف على العملية، يمكنها فقط الانعقاد بعد أن تكون المجموعات الخمس قد اجتمعت في جلسات مكتملة، ومجموعات العمل يمكنها فقط إعادة الانعقاد بعد اجتماع مجموعة التوجيه. وبالتالي، فقد أعاق مأزق مجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي حول أسلحة الدمار الشامل التقدم فيما يخص عدد من القضايا الاجتماعية - الاقتصادية الهامة التي تناقشها المجموعات الأخرى.

ويجب أن تكون المشاورات المستقبلية لمجموعات العمل مستقلة عن بعضها البعض. فلا يجب للمصاعب التي تواجهها إحدى مجموعات العمل أن تكون عائقا لفاعلية مجموعات العمل الأخرى - وسيكون من الصعب فهم أن يتوقف التقدم في إطار مجموعة عمل اللاجئين، التي تعالج قضايا تتعلق بتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على المستوى الإقليمي، على سبيل المثال، على المحادثات في مجال ضبط التسلح.

*** ترشيد الموارد:**

أفرزت المحادثات متعددة الأطراف مجموعة مثيرة وطويلة من المشروعات الإقليمية الممكنة والتي لم تتجاوز مرحلة التخطيط. وفي العديد من الحالات، تطلبت المشروعات مستوى من التمويل العام أكبر من المتاح حالاً، ولم يتم أبداً توفير الموارد المالية اللازمة للمشروعات المطورة في الإطار متعددة الأطراف بشكل ملائم، ومازال. وسيحتاج إدخال القطاع الخاص في الأنشطة متعددة الأطراف وقتا طويلاً لحل المأزق المالي. علاوة على ذلك، إذا ما رغب في ألا تصبح المحادثات متعددة الأطراف مجرد سوقاً للأفكار، فإن تنفيذ المشروعات يجب أن يصبح أولوية، ولا يجب البدء في المشروعات التي من غير المتوقع أن تتلقى التمويل الملائم.

*** تنسيق الأنشطة:**

كانت هناك درجة مرتفعة من الازدواجية في عديد من الأنشطة داخل مجموعات العمل، علاوة على ذلك، لم تنل عديد من القضايا الهامة، مثل التعليم، والصحة، والزراعة عناية كبيرة عندما تم تخطيط المحادثات متعددة الأطراف قبل ثمانية أعوام، ويتطلب ترشيد الأنشطة المستقبلية، ودمج مجالات جديدة للنشاط، وإعطاء الأولوية للمشروعات وتمويلها، درجة أكثر نظامية من الادارة.

ويجب أن تنظر الأطراف بدقة إلى تجربة سكرتارية مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية في عمان، التي دعمت ونسقت أنشطة مجموعة العمل هذه ووفرت الدعم اللوجيستيكي في الاجتماعات وفي إعداد التوثيق الخلفي. خاصة اكتشاف سبل لبناء أنشطة السكرتارية وتحديد بأية سبل يمكن تكرار نجاحات مجموعات التنمية الاقتصادية الإقليمية في المجموعات الأخرى، بل وحتى التفكير فيما إذا كانت هذه السكرتارية يمكن أن تسهم كأداة لتنسيق وترشيد عمل المحادثات متعددة الأطراف في مجملها.

*** إشراك المجتمع المدني:**

لقد تم تصميم المحادثات متعددة الأطراف لكي تسمح للأطراف بإثارة قضايا بدون علانية كبيرة، وبالتأكيد، يمكن وصف المحادثات متعددة الأطراف على أحسن وجه بأنها ممارسة دبلوماسية سرية. لذلك، فقد تم منح تفكير محدود لوسائل إدراج المجتمع المدني في الإجراءات. وقاد نقص الوعي العام بشكل أساسي إلى خلاف حول أهداف المسار متعدد الأطراف، وهو تحديداً تأسيس مجموعة من إجراءات بناء الثقة بين شعوب المنطقة، فحيث أن المعرفة بأنشطة المحادثات متعددة الأطراف كانت قاصرة على الدبلوماسيين والنخب المنخرطة، فلم يحدث أبداً بناء للثقة بين الشعوب. ويجب أن تشتمل عملية إعادة انطلاق المسار متعدد الأطراف على أطر تعاونية تربط عناصر مختلفة للمجتمع المدني، مثل الصحة، والتعليم، والإعلام، إلخ. وبالتساوي يحتاج «الرأي العام» إلى إعلامه بشكل أفضل بالتطورات المحددة داخل مجموعات العمل مثلما هو الحال مع جماعات المصالح الخاصة والأكاديمية، وخاصة القطاع الخاص وجماعات الأعمال.

*** التنسيق بين الأطراف غير الإقليمية:**

أدى الإفراط في جهود السلام متعددة الأطراف إلى نقص التنسيق على المستوى ما وراء الإقليمي. خاصة داخل المجال الاقتصادي، في ظل اجتماعات مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية، والقمم الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والبعد الاقتصادي لعملية برشلونة. ونظرياً، فإن إسرائيل والدول العربية لديها الكثير لتكسبه من خلال أطر عدة متعددة الأطراف تطور فيها أفكار ويتم العثور على سبل لتجاوز خلافاتها. وعملياً، فقد أصبحت كيفما كان ذلك،

مصدراً لاستنزاف الموارد البشرية والمالية المحدودة المتاحة.
ويتطلب نجاح الجهود المستقبلية متعددة الأطراف مستوى أكبر من التنسيق والتعاون فيما بين الأطراف غير الإقليمية. وهذا هو الحال تحديداً فيما يتعلق بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولن يسهم التنافس عبر الأطلنطي على قيادة المحادثات متعددة الأطراف بشيء في عملية المصالحة بين إسرائيل والعالم العربي كما لا تمتلك أي من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي بمفردها القدرة على التوصل إلى تسوية شاملة ونهائية للصراع. وكذلك، لن تكسب الأطراف المنخرطة سوى النذر اليسير من الدعاوى المنفصلة للولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي للعب دور أكثر نشاطاً في الإطار متعدد الأطراف على حساب الآخر أو باستبعاده.

الخلاصة:

مع بدء محادثات المرحلة النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين، كان هناك توقع واسع في القدس بأن المحادثات متعددة الأطراف سيتم إعادة إحيائها. ومما أفضى إلى خيبة أمل عميقة لإسرائيل، أن تحركاً محدوداً تم في هذا الاتجاه. وبالتأكيد، فقد أصبح إعادة بدء المحادثات متعددة الأطراف نقطة تنافس علني بين مصر وإسرائيل، في ظل سعي مصر لجعل استعادة حيوية هذا المسار مشروطة باستئناف المفاوضات الإسرائيلية – السورية.

وتمنح المحادثات متعددة الأطراف إسرائيل والعالم العربي بيئة دبلوماسية بديلة يتم فيها تطوير تصور لعلاقاتهما المستقبلية في عصر ما بعد عملية السلام وتأسيس هياكل جديدة لمواجهة المشكلات المشتركة، لقد بدأت المحادثات متعددة الأطراف في تعزيز حل شامل للصراع العربي – الإسرائيلي على المستوى الإقليمي، وفي حين يركز الانتباه حالياً على محادثات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين، فمن المهم عدم فقدان الوعي بهذا الهدف.

---

* الهوامش:

١ – وجهت الدعوات لحضور اجتماعات موسكو إلى لبنان، وسوريا، والأردن، والفلسطينيين (في اطار وفد فلسطيني / أردني مشترك، مثلما تم تحديده في صيغة مدريد)، وإسرائيل، ومصر، والجزائر، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان، واليمن، والجماعة الأوروبية (والتي تمثل على المستوى الوزاري بواسطة رئاسة الجماعة واللجنة الأوروبية)، وتركيا، وكندا، واليابان، والصين. وقد قاطعت سوريا ولبنان هذه الترتيبات، واللتين قاطعتا المحادثات متعددة الأطراف، متحاجتين بأن العالم العربي لا يجب أن ينخرط في مباحثات مع إسرائيل حول التعاون الإقليمي قبل أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية على المستوى الثنائي.

2- See Robert Bowker, Beyond Peace. The Scarch for Security in The Middle East (Boulder, Lynne Rienner,1996).

٣ – تضم مجموعة التوجيه : الولايات المتحدة، وروسيا وكندا، واليابان، الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، والأردن، ومصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمملكة العربية السعودية، وتونس.

٤ – طورت المحادثات متعددة الأطراف مصطلحات فنية خاصة. وحامل المطرقة – The Gavel Holder هو المصطلح الذي يصف القوى ما وراء الإقليمية المسئولة عن تسيير مجموعات العمل. ومصطلح «الأنشطة بين الدورية» يشير إلى الاجتماعات، والمشروعات وورش العمل المختلفة التي تعقد بين الجلسات المكتملة.

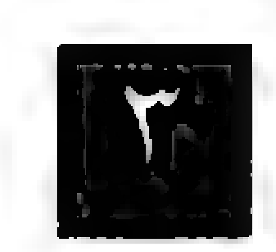
5 - US Department of State Dispatch, 11 October, 1993,4,41,p. 698.

٦ – لتفاصيل حول المشروعات التي صاغتها اجتماعات المحادثات متعددة الأطراف، انظر: Joel Peters, Pathways to Peace, The Multilateral Arab - Israeli Peace Talks (London, The Royal Institute of International Affairs, 1996) PP.16-60.

٧ – ألزمت إسرائيل والأردن نفسيهما قطعياً في البند الرابع من معاهدة السلام بينهما بإرساء مثل هذا الإطار.

8 - See Joel Peters, "The Arab - Israeli Multialteral Talks and The Barcelona Process: Competition or Convergence?" International Spectator, 33, 4, 1998, PP63 -76.

◆ دراسات ◆



دمج أم فصل؟
مستقبل العلاقات بين اسرائيل والدولة الفلسطينية

الجزء الثالث
مركز تامي شتا ينماتس لابحاث السلام جامعة تل ابيب.
ملخصات جلسات الندوة التي عقدت في
نافيه إيلان ١٥ – ١٦ ابريل ١٩٩٩
اعداد/ تمار هيرمان وافرايم يعر

الجلسة الثالثة: نظرات اجتماعية – ثقافية
رئيس الجلسة/ أفرايم يعر
مقدموا اوراق العمل:

* افرايم يعر: الجلسة الاخيرة من هذه الندوة تتعرض لموضوع، يعتقد البعض أنه الاهم فيما طرح من قضايا – أولا وهو العلاقات الاجتماعية / الثقافية بين اسرائيل والدولة الفلسطينية، وقد قيل ان المجتمع الاسرائيلي في البداية تشكل على ايدى اليهود الذين جاءوا من اوروبا، صحيح لا يمكن القول ان الثقافة الاسرائيلية هي ثقافة اوروبية غربية تماماً، لكن سمات بارزة فيها تنتمي الى هذا النوع. ونتيجة ذلك، فإن قدراً كبيراً من منظومة العلاقات بيننا وبين العرب وبشكل ما بيننا وبين انفسنا، يتم تفسيره بمصطلحات تقابلية بين الغرب والشرق.

ومن الصعب التغاضي عن أن المسيرة التي نعيشها – والتي يتعامل البعض معها بتشكك والبعض الآخر بأمل – ترتبط بالتلاقي بين البشر، بين جماعات اجتماعية وثقافات مختلفة. وفي هذه الجلسة سنتناول انعكاسات وآثار هذا التلاقي على احتمالات التوصل الى سلام.

* **ميرون بنفنيشتي:**

تنبع الأهمية التي تكسبها اقامة دولة فلسطينية، من النظريات الصهيونية الكلاسيكية. فالاعتراف بجماعة فلسطينية قومية، لها الحق في تقرير المصير، تعتبر في الماضي – واعتقد انها كذلك في نظر كثيرين اليوم – حكما بموت الصهيونية. لذلك، كان يجب علينا نفي الاعتراف بهذه الجماعة. ولذا، كان القلق في ١٩٤٨ من ان النزاع الاسرائيلي الفلسطيني سيتحول بسرعةالى نزاع بين دول. ان كل طفل يهودي في دولة اسرائيل يعرف ان حرب التحرير كانت حربا بين جيوش عربية غزت ارض اسرائيل، وبين الدولة اليهودية التي قامت تواً، هذه النظرية، هي التي اوجدت مثلا الاتفاق مع عبدالله، ومن هنا ايضا جاء الخيار الارني، وخطة ألون، والقرار ٢٤٢، وهكذا كل هذه المواقف تسود اليوم ايضا على المستوى الايديولوجي، ولكنهم يؤكون عن طريقها على النظرة الامنية، والتي حسب النظريات الصهيونية الكلاسيكية لا تعني الجانب الأمني، لأن في الصهيونية، «أمني» تعني تأسيس المشروع الصهيوني. لذلك فإن «أمن» هي ايضاً اقتصادي وامني هي ايضا استيطاني، وأمني هي في الواقع كل شيء.

كذلك مصطلح «فصل» ليس جديدا، فهو منغرس في مفاهيم صهيونية قديمة، سعت لانشاء جماعة تستقل بنفسها وتفترق عن العرب. ويمكن ان نستخلص من ذلك مثلا، فكرة العمل العبري، فالفصل اعتمد على تراكم ضغوط عملية، بالاضافة الى مكونات قوية شملت النهضة الاوربية الصاعدة، الخوف من الغريب، وبما لا يقل اهمية– اداة لاقرار صراعات ايديولوجية بين بطولة عرقية وبين العالمية. والفصل بصيغة اليوم تحتفظ بنظريات الماضي البعيد، فلولا ان فكرة الفصل كانت قائمة منذ بداية المشروع الصهيوني، لم يكن شعار الفصل اليوم يحظى بنفس الشرعية التي تلقاها من دوائر اليسار.

فالاتفاق على اقامة دولة فلسطينية، يعتبر استعداداً لإدخال تعديل على المواقف التقليدية المشار اليها، لذلك فالأمر يعتبر عسير الهضم بالنسبة لمن مازالوا يرتبطون بها. لكن الحقيقة هي ان الاتفاق او الموافقة المبدئية تنبع من ان الايديولوجية الصهيونية التقليدية انصهرت ولم تعد تشكل عنصر تجميع وترابط في المجتمع الاسرائيلي، اذ

انها تحللت أو بتعبير اصح لم تكن موجودة بالمرة، لكن حقيقة ان الصهيونية، والتي يعرفها كل تيار سياسي في اسرائيل بشكل مختلف، لم تزل على ما يبدو نواة الاتفاق الاسرائيلي القومي، يؤدي الى موقف مضاد لها، فالدولة الفلسطينية تعتبر مصطلحاً ثورياً.

ان الجدل السياسي بين اندماج اقليمي، أو «أرض اسرائيل الكاملة» وبين الفصل، أو اقامة كيان فلسطيني منفرد، أي دولة، هو جدل يفرض نفسه مؤخراً، وأوسلو معناها في الواقع، اخراج غزة من تل ابيب، ذلك فقط اذا كان الفصل وشروطه يتحدد على يد الاسرائيليين. ان أي نقاش لدولة فلسطينية هو نقاش اسرائيل داخلي، بما يعني، ما الذي نحن مستعدون لاعطائه لهم، عندما نسيطر على المسيرة الشاملة. ذلك هو سلام المنتصرين، ومثل هذا السلام المفروض لن يصمد، الفلسطينيون مستعدون لهذا السلام اليوم .. نعم ولكن ذلك لانهم فقط لا يريدون التفريط في الفرصة الثانية التي سنحت لهم وفي ظل الظروف الحالية، فانهم مستعدون للذهاب الى أبعد من ذلك، بل حتى القبول بشروط واملاءات، على خلفية ان الامور يمكن ان تتغير هذه المرة، ولكن في مثل هذه الاوضاع والظروف فان من يتحدث عن نهايات النزاع فانه يخدع نفسه.

انني اعتقد ايضاً، ان التعنت الاسرائيلي في السيطرة على معابر الحدود، التي تموه عن طريقها كسيطرة امنية، هدفه الوحيد - السيطرة على حركة البشر. فالنقاش والاتفاق على اقامة دولة فلسطينية يعتمد على الاستعداد للتعامل معها كشريك مساو، وليس بالضرورة مساويا في الحقوق، في تحديد انصبة موارد بلاد لا يمكنهم تقسيمها، اذا كان معنى الاعترفا بدولة فلسطينية، ان الفلسطينيين سيسيطرون على هذه الموارد بالشكل الذي يسيطرون به اليوم، بينما لن يدفع الاسرائيليون أي ثمن حقيقي مقابلها، فربما لا تكون هناك دولة، فالفصل الذي يدفع كل ثمنه الضعيف، لن يشكل قاعدة لسلام مستقر.

ان اقامة دولة فلسطينية يعد خطوة ايجابية، نظراً لانها تتوائم مع الاطار التقليدي الكلاسيكي في نظرية حل النزاعات، هذه النظرية تعلمنا البحث عن مخرج قد يبدو من جانب لا اهمية له، ومن جانب مقابل يكتسب اهمية لا لبس فيها، بالنسبة للاسرائيليين كما قلت، فان سجاجيد عرفات الحمراء لغرض الاستقبالات، وملابس قوات شرطته لا أهمية لها ولا تخيفهم، بل حتى ربما بدت لهم اشياء كوميدية اذا انهم اعتادوا عليها حتى ملوها، ولكن في نظر الفلسطينيين، قد تصبح هي قمة التطلعات. مع ذلك فان اقامة الدولة الفلسطينية يمكن ان يبدو بالفعل في نظر الاسرائيليين حلاً كاملاً للنزاع، لكنه ليس كذلك بالنسبة للفلسطينيين.

هناك مشكلة أخرى - فاقامة الدولة الفلسطينية في الوضع الحالي سيبقي على علاقات مشوهة مع مؤسسة فلسطينية فاسدة، تستحوذ على احتكار العلاقات مع الادارة الاسرائيلية، وتجد لها شركاء اسرائيليين لهم مصلحة في وجود مثل هذا الاحتكار. ان ياسر عرفات قد اصبح لاعبا أسياساً في المنظومة الفلسطينية، ووجود دولة فلسطينية لن يغير هذا الواقع التعايشي، بل ستؤكده.

«أدي كاوفمان:

انني اعتبر نفسي ايضا ضمن الذين يحاولون خلق حالة متخيلة بعض الشيء لغداة اعلان قيام الدولة الفلسطينية. أريد أن اتعرض لقضية كيف يمكن اجتياز حالة الحد الادنى من السلام الى عمليةتقارب حقيقة؟

وأنا مع التدخل في العمليةالانتقالية. وذلك الفرق بين ادارة الصراع وبين نقل الصراع (Conflict Trans-formation / Conflict mangement) عندما نحاول ان نحقق التقارب ليس فقط مكتوباً في اتفاقيات بين حكومات، بل يتم التعبير عنه باستعداد من جانب الشعوب ليتصالح هذا مع ذاك وبرغبتهم في البحث عن طريقة تتيح لهم العيش احدهما مع الآخر.

كنت قد حضرت مؤتمراً في جنوب افريقيا، كان موضوعها الرئيسي هو المصالحة أو التقارب، وأحد الآليات الاساسية التي عالجت هذا الامر، في مرحلة ما بعد الاتفاق كانت لجنة تسمى «لجنة الصدق والتصالح». (Truth and Recconciliation Commission) والواقع انه في الوقت الذي نجلس فيه هنا، يقام في غزة لقاء بين اسرائيليين وفلسطينيين، يتناول قضية التصالح أو التقارب، ويثار سؤال، أليس من السابق لأوانه ومن السذاجة بعض الشيء ان نتحدث الآن في هذا الامر، بحجة ان التقارب يحدث ضمنا في مرحلة ما بعد ا لتوقيع على اتفاقية سلام.

وبذلك، فانني اعتقد ان الجانبين في شدة الاحتياج الآن للمصالحة والتقارب ولكن مازالت هناك فجوة كبيرة بين تطلعاتنا وما يطمح اليه الفلسطينيون، الامر الذي يقلل حاليا من احتمال المصالحة. اننا نتحدث عن سلام دائم، بينما يتحدث الفلسطينيون عن سلام عادل، والواضح ان كلا الحديثين غير متماثلين. من ناحية ثانية، فاننا نرغب بشدة ان يقبلوننا في المنطقة، وهم يرغبون بقوة في ان نعترف بهم، بالمفهوم الواسع للكلمة، ليس فقط اعترافا دبلوماسيا لا يتجاوز حده الادنى. أي ان هناك قاعدة للتفاهم. وهذا التفاهم يجب ان يشمل المواطنين جميعاً في الجانبين. اذ اننا في صراعنا مع الفلسطينيين (مع التفريق عن حروبنا مع الدول العربية) نجد غالبية الضحايا في كلا الجانبين هم مواطنونا ومواطنوهم، وليس الجنود النظاميين.

ما الذي يمكن ان نفعله .. اذن؟ يوجد اليوم حوالي ثلاثين حالة في العالم، وهذه من اجل حل النزاعات بصورة واقعية سبقت عمليات تصالح على شاحكتها، وينعكس الأمر بصفة اساسية في ثائق وتقارير لجان تعاملت وعينت بمعناه غير مبررة حدثت على مدى التطور التاريخي. وفي تقديري، ان هذه الطريقة غير واقعية على ضوء انعدام الاتساق في علاقات القوة بين اسرائيل والفلسطينيين،

وهناك شك ان يتحقق ذلك بعد توقيع التسوية النهائية.

واذا كان الامر كذلك فالسؤال المطروح، ما الذى يمكن عمله فى القضايا الانسانية اثناء المفاوضات؟ هناك من يقولون ان هذه القضايا تعقد المفاوضات، وأنا اعتقد العكس: فحل المشكلات الانسانية، أو على الاقل تسهيلها. يمكن ان يشكل، ما يسمى، خطوات بناء الثقة مثلا، لنأخذ موضوع اطلاق سراح المعتقلين، والذى فى اعتقادى لا صلة له بمسألة التسوية النهائية، انه موضوع مرتبط بمدى انسانية جانب أو آخر. ويبقى بالطبع سؤال: هل خرجت عن عرض موقفك لتقدم وجهة نظر اكثر انسانية؟

وهناك امور أخرى يمكن ان ننجزها بالفعل فى مرحلة المفاوضات، مثلا، ماذا نخسر، لو أعلنا بعد تشكيل الحكومة القادمة امام الفلسطينيين: اننا ابناء الشعب اليهودى، الذى ناضل بمشقة لكى يحصل على دولة خاصة به، نعترف بحقهم فى دولة(كان ذلك ما طرحته ابان عهد حكومة نتنياهو) والآن تعالوا نناقش المبدأ، حول تفاصيل التسوية النهائية، اننى اعتقد انها ستكون خطوة بناء ثقة، وحسب وجهة نظرى، فى اعقاب التصريح بهذه الكلمات سيهدأ الجانب الآخر وسيأتى الى مفاوضات القضايا الرئيسية، اقتصادية وأمنية وغيرها، بشعور ان هناك قدر من التساوى قد تحقق. يجب ايضا ان نأخذ فى الحسبان، اننا سواء بهذه الطريقة أو غيرها كنا مضطرين ان نعترف بدولة فلسطينية، وبالمثل، فاننا سنطلق سراح المعتقلين، الذين تلطخت ايديهم بالدماء». لماذا اذن لا نفعل ذلك الآن بمبادرة منا؟ ففور توقيع اتفاق السلام فى جنوب افريقيا وفى اوغندا، فى شيلى وفى السلفادور تشكلت لجان تصالح أو آليات اخرى تم تنشيطها، مثل البحث عن الحقيقة، انزال عقاب، تبادل الثقة، وتعويضات الضحايا مع الاعتذار عما لحق بهم. تلك هى حقا مفردات الماضى والتى اذا لقيت معاملة صحيحة يمكن ان تساعد فى بناء المستقبل.

إننى كذلك اقترح التعامل ليس فقط مع الماضى. بل ايضا مع المستقبل، بمعنى مع اليوم التالى لنهاية ناجحة لمسيرة المفاوضات ستكون هناك حينئذ اشياء كثيرة تضغط علينا لننجز ما أقرته اتفاقية السلام، ومن المفترض ان تحدث بعض اعمال الارهاب. هل يمكننا هذه المرة ان نتعامل مع هذه الظاهرة بنجاح اكثر مقابل السنوات الاولى التى تلت اوسلو؟ من المهم والمطلوب ان يستعد الطرفان للتعامل مع ديناميكية أو آلية ما سيحدث بعد الاتفاق. واذا عدنا لنموذج الارهاب، فهناك امور كثيرة يمكن القيام بها فى هذا الشأن. ومن خلال اتصالاتى مع الفلسطينين برزت فكرتان للتعامل مع الارهابيين المقبوض عليهم. محاكمة علنية فى حضور جمهور كبير، وسجن مشترك فى منطقة الحدود للارهابيين من الجانبين، حتى يكتشف الطرفان فظائع استخدام العنف، وبذلك وخاصة السجن المشترك سيصبح الامر رائعا لهما، ليس للحكوميين بل لشعبين يكتويان من اعمال العنف ضد السلام، ويدينانه بحسم.

وبالعمل المشترك لحل النزاعات، من المهم ان نتحدث ونضع السيناريوهات المعنية برؤية مشتركة ايضا لمستقبل ابعد بكثير ويتضح من خبرة اماكن اخرى، انه من الاسهل الاتفاق على ثلاثين عاما مضت اكثر من الاتفاق على يوم واحد فى المستقبل. وبأسلوب العمل المشترك، نأخذ رؤية ثلاثين عاما «وندير الفيلم الى الوراء» – نمضى الى ما يريد الاطراف ان يحدث خلال عشرين سنة، بعد ذلك لعشر سنوات، خمس سنوات، حتى نصل الى الحاضر.

ليس هناك أى شىء يمنع المجتمع المدنى الاسرائيلى ان يدعم العلاقة مع المجتمع المدنى الفلسطينى وخاصة مع اناس لا يقلون قيمة ومكانة عما لدينا، لقد ذكر رؤفان رحاف وانا اعتقد انه على حق، انه يعرف عدة آلاف من الفلسطينيين الذين يتشابهون معنا من ناحية رغبتهم فى العيش حياة ديموقراطية فى سلام وان يعملوا من اجل حقوق الانسان. ليس هناك أى مبرر يجعلنى لا استطيع العمل – مثلا – مع فلسطينى من جامعة بيت لحم من اجل هدف يتبناه كل منا. وهو له ان ينتقد ما تفعله اسرائيل، ويرانى أفعل ذلك ايضا، فيدرك ان حقى كمواطن ان انتقد الحكومة. تلك هى ميزة اسرائيل كدولة ديموقراطية. ربما يسمح ذلك بدعم الجماعات الفلسطينية الديموقراطية، بدرجة ما، تلك الجماعات التى تناضل من اجل حقوق الانسان، والتى تشكو وتتذمر اليوم من عرفات اكثر من نتنياهو.

على أية حال، من الافضل ان نبدأ التفكير منذ الآن فى المرحلة اللاحقة لتوقيع ا لاتفاق، والافضل ان يتم هذا التفكير بالتعاون مع الفلسطينيين. وعلينا ان ندرس سوياً معهم، وبصورة عملية، ما يمكن وما لا يمكن عمله، مع محاولة ايجاد آفاق تفكير متجددة لمعالجة قضايا محورية للحياة المشتركة فى «اللحظات التى تأتى تباعاً».

*** أهرون امير:**

عندما نتحدث عن الفصل العنصرى فى جنوب افريقا، ومفهوم الفصل فى اسرائيل نجد المصدر الفكرى لهما، ربما تجلى فى واحدة من قصص سفر نحميا، وقد تتذكرون معى تلك اللحظة التى التقى فيها نحميا بن حلقيا – المبعوث السامى الذى بعثه ملك فارس ليهودا – بوفد من اهالى المكان، والواقع، انهم كانوا زعماء بقية الشعب التى ظلت فى البلاد ولم تنزح منه. قالوا لنحميا: «نريد ان نبنى معكم بيت الرب» ورد عليهم بقوله، على ما اذكر «ليس عليكم و لا علينا ان نبنى بيت الرب، لاننا الطائفة المختارة». وكان رد فعلهم الفورى ارسال رسالة عداء الى ملك فارس، بانهم سيصبحون هنا بؤرة تمرد وعصيان ضد الامبراطورية. وكانت مقولة نحميا الفاصلة: «ليس لكم ولا لنا» تلك ايضاً هى الشعار فى الخطاب السياسى الاسرائيلى. اننا مستعدون لاعطائهم دولة قوية وجيدة ولكن فقط ليس معنا، ومن الذى يُحسن تعريف ذلك أكثر من قائمة «اسرائيل واحدة»: «نحن هنا وهم هناك، هم هناك ونحن هنا». بمعنى آخر – فصل عنصرى (ابارتهايد).

* المقصود هنا الضفة الغربية.

هذه النظرية خطأ من اساسها، ونهايتها الى خراب وحروب، واننى أفضل «بلد واحد لكل سكانه» وهنا اذكر انه فى اغسطس ١٩٩٣، قبل اوسلو بشهر، نشر سيرى نوسيفا مقالا مهماً بالانجليزية، وفيه ايد ان تنضم كل الاراضى الى اسرائيل وتمنح حقوق سياسيةكاملة لجميع السكان، ومن الممكن الشك بان قراءته للواقع جاءت على خلفية صراع على مكان الصدارة ضد فيصل الحسينى، غير ان ذلك كان تعبيراً صريحاً. وقبل ذلك بحوالى عشر سنوات، فى مقابلة مع مجلة تسمى «المحفل» اذ التقى آرز بيتون مع زياد أبو زياد وسأله «لماذا انتم متشدون الى هذه الدرجة فيما يتصل بمسألة الدولتين»؟ فرد عليه زياد «متشدون؟ كنا نرغب فى دولة واحدة، لكننا نعرف ان التحدث معكم فى هذا الشأن مستحيل، لانكم تعتقدون ان من ليس من نبت اسرائيل، فانه ليس من نبت اليهود، وغير مرغوب فيه بالنسبة لكم. وعليه، فقد فرضتم علينا شعار «دولتان لشعبين» ونحن لا نريد ذلك. بالطبع يمكن الادعاء ضده بانه يسعى للتلميح لموقف منظمة التحرير الفلسطينية بشأن فلسطين علمانية ديموقراطية، التى تعنى حكماً عربياً للدمار والابادة، ولكن ذلك غير صحيح اطلاقا.

نحن نعلم ايضاً انه على المستوى الشعبى، للسكان فى المناطق «المحررة» فى الخليل وفى نابلس، وعلى الاخص فى قطاع غزة - عندمانقترب من الواقع قليلاً، نجد كثيرين يستطيعون القول بان الايام الماضية كانت افضل من هذه الايام، أى ان الحكم الاسرائيلى بكل مساؤيه واخلاقياته المتدنية. افضل عملياً، على ارضية الحياة اليومية، عما هم عليه الآن. ووالسؤال «لماذا صنعتم ذلك بنا؟» أى، لماذا سلمتم المناطق للسلطة الفلسطينية؟ انه سؤال ملتهب يتردد فى كل هذه المناطق وأنا شخصياً سمعته بصياغة مختلفة فى بيت لحم. قبل عدة اشهر توجهت مع صديق الى احد المحلات الجميلة بالمدينة، ورأيت صاحب المكان يقف بجانب ركن صغير من البضائع، وكل ما تبقى من هذا المحل الكبير فارغ سألته «ماذا حدث» وبدلاً ان يجيب مباشرة على سؤالى، قال: «صدقنى كل ليلة وقبل ان اذهب لأنام، اسب وألعن يسحاق رابين المرحوم، وفى كل صباح استقيظ فيه، اعود وألعن يتحاق رابين على ما فعله بنا. ها هم الآن يحكمون، وليس عندى ما افعله، بقى لى فقط هذه السلع القليلة بالمحل. اكاد انتهى من بيعها وامضى من هنا». اننى اعتقد بانه بعد عدة تجارب عملية فيما يتعلق بتحقيق الحلم المشترك لجميع المنادين بالسلام من كلا الجانبين، بواسطة شعار «دولتين للشعبين» سيعيدون التفكير بقوة وان لم يكن بندم فى هذه الوسيلة وسيبدأون البحث عن طرق جديدة، فالتقسيم مازال غير نهائى، وسيناريو تطبيق الشعار هو اذن ليس السيناريو الاخير أو الوحيد المحتمل.

وقد اقترحت فى حينه، خياراً آخر لتعايش الشعوب الواقعة الى الغرب من نهر الارن، كان ذلك قبل ٢٧ عاماً، فى عام ١٩٧٢ عندمانشرت مقالاً تحت عنوان «الولايات المتحدة خاصة اسرائيل». كان هناك من اعتقدوا انه سيحرك الامواج، ولكن لم يحدث أى شىء بعده. كنت قد كتبت المقال بعد ان خرج الملك حسين باقتراح دمج المناطق مع الاردن. واقترحت بدلا من هذا النوع من الفيدرالية أنه يجدر بنا التفكير فى هيكل فيدرالى داخل البلاد، وعرضت النموذج الامريكى فمع رئيس منتخب على رأس السلطة التنفيذية، هناك سلطة تشريعية وسلطة قضائية على قمتها محكمة عليا لشؤون الدستور، وهكذا كذلك جرى الحديث عن تقسيم البلاد الى قطاعات. والتقسيم الى قطاعات سيتم بناء على معايير جغرافية - اقليمية، وليس ديموجرافية أو عرقية بصفة خاصة، وبواسطة هذا الهيكل يمكن حل الكثير من مشكلات اسرائيل الداخلية ايضاً، وبخاصة الهامة والخطيرة منها. فمثلا اعتقد ان المشكلة الطائفية ستخف تماما اذا تحدث الناس فى ديمونة عن اضطهادهم ليس باعتبارهم مغاربة أو من أصول شمال افريقية بل عن اضطهادهم باعتبارهم سكان ديمونة لانهم فى القدس لا يفهمون ديمونة. وبذلك تتشابه ديمونة مع منيسوتا، التى يلزمها ان تناضل من اجل شىء ما فى واشنطن، وليس بدافع كونها تؤى أناسا من اصل سويدى.

اعتقد ان هذا الهيكل يجدى لاقتراح ان يكون وضع القدس، مشابها لواشنطن دى. سى وفى هذا الاطار، سيكون فى العاصمة ضواحى واحياء ذات ادارة مستقلة، حى المائة بوابة، حى الشيخ جراح، وكالمعتاد يكون لهم جميعاً رئيس بلدية قوى، يشبه الرئيس المنتخب على كل مستوى الدولة او الاتحاد الفيدرالى برمته.

والخلاصة:

(١) على مدى ٤٥ عاما من الحرب الباردة اندلعت وتجددت واشتعلت حروب محلية ونزاعات محلية، هددت مرة بعد أخرى استقرار انظمة وهددت السلام العالمى، وسقطت من جرائها ملايين الضحايا، فالجرحى والمنهكون حلوا فى اقاليم محطمة ومنقسمة، مثال ذلك الهند والصين، كوريا، الكونغو، وارض اسرائيل.

(٢) كما «يأتى الليل بعد النهار» جاءت حرب ١٩٤٨ بعد قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وتلك الحرب كانت تطوراً للفصل بين ضفتى نهر الارن عام ١٩٢٢، كذلك الحروب التى وقعت على ارضنا بعد ذلك يمكن اعتبارها من نتاجات التقصير الكبير والغفلة التى وقعت فى ١٩٤٨ هى غفلة التسليم بانقسام الاقليم وذلك على اساس تقسيمه - رغم التفوق العسكرى والوضع الدولى المناسب فى أواخر عام ١٩٤٨، وايضا الاحداث التى وقعت منذ انتصار يونيو ١٩٦٧ - بما فى ذلك حرب اكتوبر وتحولاتها، حرب لبنان وكوارثها، الانتفاضة وتدنى اخلاقيات التعامل معها - فمن شبه المؤكد ان هناك اجواء ايجابية تتوصل بشكل اكبر مما كانت عليه فى البداية ينعكس من خلالها موقفنا الناضج سياسيا لاستخلاص النتائج من الانتصار، واهم هذه النتائج ان نجدد مسيرة توحيد الاقليم والارض.

(٣) إن من يدعى اليوم «انهم هناك ونحن هنا» والذى

يتألف من مليوني عربي في قطاعات الضفة الغربية وغزة، وينأى عن التدخل معهم تحت مظلة واحدة، والذي يفضل «الابارتهايد» – الفصل العنصري – متخفيا بقناع الحفاظ على القيم اليهودية الابدية أو العالمية، أو لمبررات الحذر الامني، أو بسبب افكار المفارقات السياسة لمفهوم «دولة ذات قوميتين» – فانما لا يستطيع ان يحيا في اطار واحد ايضا مع نصف هذا العدد من المتحدثين بالعربية، عند حدود الخط الاخضر وفي القدس العاصمة، ولا يستطيع ان يواجه المسؤوليات المترتبة على ذلك.

(٤) رويداً رويداً يتضح ان «اوسلو» ليست ولم تكن ولن تكون هي الحل، بل هي المشكلة. فالتطلع الى رؤية جديدة وبديلة هو نبراس جماعات كبيرة بين المتحدثين بالعربية والعبرية على السواء. وكان اقتراح البروفيسور ساري نسيبة منذ اغسطس ١٩٩٣، ان تضم اسرائيل جميع المناطق وتمنح حقوقا مدنية كاملة لجميع سكانها، وهناك شركاء كثيرون لها ونوو مكانة في محيطه السياسي، وفي عدد خريف ١٩٩٦ من دورية فلسطينية هي الناطقة بلسان منظمة التحرير، وتصدر في الولايات المتحدة ظهر في ذلك العدد مقال كتبه برهان دغاني، يقوم على افتراض ان مسيرة اوسلو ماتت، لذلك يجب السعي الى استعادة وحدة الاقليم ولكن من الذي يحقق ذلك: هم أم نحن.

(٥) مقابل كل هذا المطلوب الآن، ان نفتح صفحة جديدة، بهدف التوصل الى ايديولوجية العلاقات وذلك للخروج من المأزق القائم والسعي قدما – الى مفاوضات ثنائية لتسمية دولة مشتركة، بنظام حكم رئاسي فيدرالي، قائم على تشريع دستوري، وعلى قطاعات لها حكمها الذاتي، طبقا لمعيار جغرافي وليس سكاني بالضرورة. وفي مثل هذه البنية سيعتبر مطار في الدهنية أو ميناء في غزة، عوامل تكامل وليس تنافي، من ناحية الاقتصاد الشامل، وفي مثل هذا الهيكل ايضا سنجد دفعة قوية لتشجيع سوق رأس المال، وسيستمر رأس المال الاجنبي (بما فيه العربية) مما يحسن التصور العالمي، ويسمح بحلول جيدة لمشكلات اجتماعية، دينية، دبلوماسية، وتنظيمية.

*** فتح باب النقاش:**

أون فينكلر: أهرون، كيف ترى منظومة العلاقات الاقتصادية بين كل هذه القطاعات مع الاخذ في الاعتبار الفروق الكبيرة بين مستوى المعيشة في كلا المجتمعين؟ أي، ستصبح منظومة واحدة، ولكن هناك جانب واحد – الجانب الاسرائيلي – هو الأغنى، فهل سيتنازل. هل لن تطالب بتنازلات مبالغ فيها هنا؟

أهرون أمير: أود ان اقول، انه بالروح التي يتحدث بها ميرون وآخرون، فانني لا اعتقد بان لدينا تميز بارز الى هذا الحد في جميع المجالات، في الثقافة وفي السلوكيات وفي النظافة .. إلى آخره. لقد زرت انت العاصمة عمان مرات عديدة، وتشهد انت بنفسك مدى النظافة الموجودة هناك مقابل الوضع في شوارع القدس أو حيفا، عندما زرت نابلس، اندهشت وأنفعلت جداً من تصرفات السكان وسلوكياتهم، ومن النظافة في الشارع، وعندما عدت من هناك الى المحطة الرئيسية للحافلات في القدس شعرت انني انتقلت الى مكان بائس وقميء، لذلك فأنا لا أرى فجوة يصعب اجتيازها بل افترض ان هناك مناطق حتى في القدس الشرقية تتمتع بمستوى معيشة افضل مما هو معتاد في الشطر الغربي للمدينة، أو على الاقل ليست اقل منه.

هناك ايضا ظاهرة مهمة، ولا بد ان اذكركم بها: الكازينو الموجود في أريحا. انه عنصر اندماج وتعايش من الدرجة الأولى. يذهب الى هناك مئات الاسرائيليين بما في ذلك المتدينون منهم، ولوا انكم تقرأون عما يحدث في رام الله في الامسيات والليالي، فربما تعرفون ان حافلات مكتظة بالاسرائيليين تتوجه الي هناك للهو والتسلية والتنزه.

أدير أولشنتسكي: عندي سؤلان، الأول لأهرون: من كلامك نفهم ان هناك دولتين فلسطينيتين بالفعل – دولة فلسطينية على جانب من نهر الاردن، كفلسطين في فترة بالانتداب البريطاني، ودولة فلسطين على الجانب الآخر، وانه بدون ذلك فسكان المملكة الاردنية تكون غالبيتهم فلسطينية، فأي نوع من العلاقات تتوقعه بين جانبي نهر الاردن؟

السؤال الثاني لميرون: سمعت ما قلته من انتقاد وقرأت ما كتبه فيما مضى. ولكن ما الاقتراح الذي تطرحه، في حال اذا ما قامت دولة فلسطينية رغم كل ذلك؟ أو بمعنى آخر، ما هي طبيعة العلاقات التي يمكن ان تتنامى بين الجانبين؟

أهرون أمير: بالطبع لم أقصد الاشارة الى أن ما وراء نهر الاردن هو دولة فلسطينية بديلة. الجزء الكبير من الاساس الفكري الذي افترضته بمقولة «لاولايات المتحدة الخاصة باسرائيل» يعني اطاراً مفتوحا مثل الـ١٣ منطقة في الولايات المتحدة، التي اقامت في حينه نظاماً فيدراليا لشمال امريكا، كانوا يمثلون اطاراً مفتوحا، ودليل نجاح هذا النموذج هو نموه حتى اليوم ليصل الى ٥١ وحدة (ولاية) وبالنسبة لنا: فاذا كانت مناطق غرب نهر الارن ستنتج وضعا يرغب فيه المواطنون الانضمام الى اطار يقوم هناك، فعلى ضوء نجاحه المقنع والقوى، سيكون من الممكن التحدث عن توسيع هذاالاطار وامتداده الى الشطر الشرقي من النهر، وجميع الخيارات مفتوحة واعتقد ايضا ان من الصعب جدا ان نمنع عن اسرائيل وضعاً سيادياً اقليمياً في غالبية المجالات واكثرها، حتى دون ان ترغب في ذلك. وتحقق هذا الوضع يمكن ان يتمثل ايضا في ان يرغب الناس بانفسهم في الانضمام اليها.

ميرون بنفنيشي: أنني أعود فأقول انه على مدى سنوات طوال سيبقى موجوداً هذا الكيان الجيوسياسي المسمى أرض اسرائيل الغربية، ليس لان ذلك هو الوضع المثالي، ولكن ببساطة لانه الوضع القائم، وهذا الوضع من شأنه ان يبقى على حالة فترات زمنية اطول، كما حدث في

يوغوسلافيا التي قامت ككيان واحد طالما كانت هناك قوة ضاغطة لعنصر معين لم يتردد في استخدامها، والعنصر الضاغط والمتحكم هنا، هو العنصر الاسرائيلي، ويمكننا في هذه الحالة بالطبع، ان نطور كل انواع السيناريوهات، بما في ذلك استمرار أو استبدال فكرة انشاء دولة فلسطينية. وفي إعتقادي انه ليس هناك فرق تقريبا بين وضع دولة فلسطينية ذات سيادة وبين ما هو قائم اليوم. ذلك، لان الاطار الخارجي سيبقى تحت سيطرة اسرائيلية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مادام الامر كذلك اذن فان دولة فلسطينية يمكن ان تكون حلا ممتازاً، لماذا؟ لان الفلسطينيين يريدونها بدرجة كبيرة والواقع ان هذا الامر لا يعنينا، لأننا سنعطي ما نريد ان نعطيه لها، وليس اكثر من ذلك.

بالمقابل، ستحدث تطورات مختلفة، منها الايجابي ومنها السلبي، لكن الاطار الجيوسياسي لارض اسرائيل الغربية سيظل على حاله، لان ذلك هو الاساس الذي تقوم عليه الحركتين القوميتين والنظرية الاقليمية لهما. بالنسبة للحدود الاصطناعية التي يمكن ان تتمخض - مثلا في افريقيا، تحولت مثل هذه الحدود بمرور الوقت إلى حدود ثابتة ودائمة، وذلك ما سيحدث ايضا هنا، ان موضوع الدولة الفلسطينية برمته، والتي جرى التعامل مع قيامها المحتمل باسلوب دراماتيكي، أو باعتباره تغييرا ثوريا انقلابيا في الوضع، لا يعدو في نظري اكثر من اجراء ثانوي تماما.

تامار هيرمان: أهرون، حسب وجهة نظري، فالدولة ليست فقط اطارا وظيفياً فالدولة هي اطار متفق عليه، هي اطار يحوي خطة معيارية حتى لو كانت دولة علمانية وديموقراطية في كل شيء، فالولايات المتحدة الامريكية ليست دولة علمانية في ظل غياب اطار معياري ملزم، انها دولة قسم أباؤها الموسسون فيما بينهم اطارا فكريا واضحاً بما يكفي لما هو جيد وما هو سيء وما هو الصحيح. ماذا سيكون اذن الرابط المعياري الذي يجمع بين من سيكونون في المستقبل مواطني الاقليم اليهودي العربي في ارض اسرائيل الغربية؟

اهرون امير: عندما اقول «الولايات المتحدة الخاصة باسرائيل» فانا لا أقصد نسخة من الولايات المتحدة الخاصة بامريكا. يتمحور ما قصدته فقط في نظرية الفيدرالية. فمن جهة الواقع، تلك هي الرابطة الجامعة، انني اتحدث عن واقع قومي اقليمي عبري، يوجد بداخله عنصر غير عبري، والواقع انني اتحدث عن المتحدثين بالعبرية والمتحدثين بالعربية. فالمتحدثون بالعبرية هم الاغلبية العظمى ليس فقط عدداً، بل بكل المفاهيم الفاعلة - في التكنولوجيا، في العلوم، في الثقافة والادب، في كل ماتريدون - وهم يستوعبون داخلهم السكان الذي لا يتحدثون العبرية، بمعنى: المدرسة العبرية، والجامعة العبرية، والجيش ا لعبرى لهذه الدولة، يمكنهم ان يستوعبوا بدون مشكلة تذكر أي قادم اليهم من بين عموم سكان المناطق.

أدى كاوفمان: صحيح انني تربيت مع ميرون وأهرون في موشاف واحد، إلا انني اختلف مع وجهة نظريهما: ليس على التشخيص ولكن على طريقة العلاج. ليس على تفهم احتياجات الطرف الثاني، بل على طريقة تلبية هذه الاحتياجات. اننا نرى ان استطلاعات قياس السلام التي يقوم بها مركز شتانيماتس تفيد، بان كثراً جدا من الاسرائيليين مستعدون للقبول بحل مؤسس على دولتين. وقد سمعنا من غسان الخطيب، ان ذلك ما يريده الفلسطينيون ايضا، على ضوء ذلك لا يمكن ان نقول بان هذه الصيغة لن تصلح، وانها ستفشل ولذلك فاننا نعترض على المصادرة على ما لم نحاول عمله بعد. لماذا يجب ان نتعامل مع الامور بهذه الطريقة، ولماذا نرفض ما يبدو انه مقبول الآن لدى الجانبين؟

أفرايم يعر: نفترض للحظة واحدة، اننا نتخلى عن فكرة دولة فلسطينية وندشن هنا دولة مزدوجة القومية - هل مثل هذا التسوية يمكن ان تكون اصلح وأفضل من حل يدعو لدولتين؟ من الناحية الاجتماعية مبررات ذلك ضعيفة، اهرون، هل فكرت مليا في رأيك ان السكان الاسرائيليين والذين يختلفون كشريحة سكانية عن تلك الفلسطينية - ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل ايضا من الناحية القومية والثقافية والدينية - سيكونون مستعدين، عن طيب خاطر، ان يأتوا ليقولوا: «نحن مستعدون ان نقتسم معكم بالتساوي كل ما لدينا؟».

صحيح انه حدث تراجع للايديولوجية الصهيونية في جميع الإتجاهات - من الاتجاه الديني، ومن اتجاه شاس، ومن اتجاه ما بعد الصهيونية، وغيرها - لكن غالبية المجتمع اليهودي في اسرائيل مازال متمسك بالمبادئ الرئيسية للصهيونية الكلاسيكية. يا عزيزي اهرون، حتى اذا كنت صادقا ومخلصا للحل الذي تطرحه، كيف تعتقد ان تنجح في اقناع المجتمع بتبني هذا الحل؟ سيأتيك اناس ويقولون لك : «لو كان لابد ان اتنازل عن خصوصيتي، وعن دولة بها اغلبية يهودية، في هذه الحالة من الافضل لي أن اهاجر الى الولايات المتحدة، سأعيش هناك في مستوى معيشة أعلى وربما ايضا اتمتع بدرجة أمن شخصي أفضل». زد على ذلك، من يضمن لك ان هذه القومية المزدوجة أو القومية المتعدة، التي اوضحتها هنا، يمكن ان تصمد؟ صحيح اننا ابناء عمومة - من بعيد، ولكن لا تنسى انهم في لبنان مثلاً كانوا اقارب وأنساب وقد رأينا ما الذي حدث هناك.

اريد ان اقول، ان فكرة دولة فلسطينية، ضرورية وواجبة من الناحية التاريخية ايضا، واعتقد انه كما أن هناك مراحل في حياة الانسان يجب ان يمر بها - ولا يستطيع ان يصل الى المرحلة الثانية دون يمر بالمرحلة الأولى، فكذلك الاحوال ايضا في حياة الشعوب، وأظن ان الامة الفلسطينية اليوم يجب ان تعبر الى هذا المرحلة، وتصل الى وضع تستطيع به ان تحقق تطلعاتها القومية من طريق اقامة الدولة. ان تغافل او اسقاط هذه المرحلة، لهو امر

مستحيل.

شلومو جازيت: انني انضم الى هؤلاء الذين يؤيدون الفصل، انني أريد العيش في دولة مع اغلبية يهودية ساحقة، ليتني استطيع ان اصل الى دولة يهودية لا يوجد بها ولو حتى عربي فلسطيني واحد. لكن هذا يبدو غير واقعي، اذن يجب عمل شيء ما لتحقيق اقرب ما يمكن لهذا الواقع. اذا كان ذلك يعني تسميته دولة فلسطينية - فانني لا أعارضه ولا يعنيني ان تكون في الدولة الفلسطينية التي ستقوم تجمع سكني يهودي - اسرائيلي ما يعيش هناك وان كان ذلك في اعتقادي سيصبح مصدر اثارة وأزمات.

بالنسبة لمسألة الحدود - فان خطوط ١٩٦٧، هي دون شك، أسوأ من خط نهر الاردن، ولكن ليست تلك هي المشكلة الجديرة بالنقاش وكذلك هي أسوأ من ناحية ادارة العملية العسكرية، لكن ذلك لا يعتبر المعيار الوحيد. هناك معيار آخر وربما أهم بكثير وهو احتمال التوصل الى سلام، وعلى اساسه يجب ان يتقرر مع أي خط حدود يمكن ان نقبل.

وميرون صادق، في ان المفاوضات يجب ان تتم من خلال نظرة متكافئة وليس من خلال تفوقي على الطرف الآخر، فأملي عليه، شرعاً أو واقعاً شروط الاتفاق، والمفاوضات التي يجب ان يكون هدفها التوصل الى اتفاق، لابد ان يرضى عنها الجانبان، أولا يكون الجانبان راضيين بنفس الدرجة لكننا اليوم نحاول املاء شروط الاتفاق بالاضافة الى ذلك، فانني انتقد بشدة وبقسوة رئيس حكومة اسرائيل اثناء توقيع اتفاقية اوسلو، يسحاق رابين، لقد عاد رابين من اوسلو ولم يفعل الشئ الوحيد والاكثر اهمية - ان يستدعي رئيس الاركان وقادة المناطق وان يقول لهم «أوقفوا نظام الادارة العسكرية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، فمنذ ئذ وما بعد ذلك هناك وضع جديد يتطلب سلوكاً وتصرفاً مختلفاً ورموزاً جديدة» هذا الرمز للوضع الجديد لم تظهر بوادره حتى الآن، لانهم لا يفهمون ان الغاء الادارة العسكرية هو شرط النجاح.

مارتن شرمان: انني مضطر للقول، اني اشعر بغير قليل من الارتباك فأنا استمعت لكل ما عرض هنا ووجدت انني اتفق مع معظمه لكني توصلت الى نتائج تختلف عما طرحه المشاركون، في اعتقادي ان النجاح والقدرة على بقاء الدولة اليهودية تحددت بواسطة الاباء المؤسسين، الذين صبوا فيها قيمة اساسية هي في الواقع اشكنازية النزعة، أي قيمة غربية ليبرالية، اذا أهملت دولة اسرائيل هذه القيمة فانها تفقد قدرتها على البقاء، وليس حق البقاء أو الوجود، بل القدرة على ذلك، وطبقاً لذلك فان فكرة أهرون امير تبدو لي معقدة، وفي واحدة من مراحلها المتقدمة، فان الامر سيؤدي بنا الى وضع يشبه البوسنة أو لبنان، وانني اعتقد بان دولة تقوم غرب الاردن، لا يمكن تقسيمها، ويجب ان تتأسس على قيم غربية، وعلى ذلك فاذا كنا نريد نقل جزء من السيادة للعرب الفلسطينيين، فيجب ان نفصلهم عن قيم العالم العربي، غير انني لا أظن في امكانية عمل ذلك كما اظن انه اذا سمحنا للفلسطينيين ان يحكموا انفسهم، فلن يمكننا التدخل ومحاولة التأثير على طابع واسلوب الحكم في دولتهم، والا سيكون في ذلك تناقض مع منحهم الحكم، لذلك، فلا يمكن ان نسمح لانفسنا بمنحهم سيادة من البداية.

ان اليهود اليوم يقفون في مفترق طرق مصيري في تاريخهم، وعليهم ان يقرروا الآن اذا ما كانوا يريدون أو لا يريدون دولة فهنا ليست اوروبا. فتثبيت دولة في هذه المنطقة، تعد تجربة قوية محفوفة بالمخاطر، وبناء على ذلك، فاليهود عليهم ان يقرروا الى أي قومية يكمن الالتزام الاكبر لديهم - الى القومية اليهودية أم لتلك الفلسطينية . وأنا اتحدى أي شخص يقول ان الارض لا أهمية لها الآن، ان يأتي من يدعي ذلك ويرينا نظيماً عسكرياً يستطيع الدفاع عن دولة اسرائيل في حدود ١٩٦٧. ربما قد يكون الامر مقبولا اذا افترضنا التأكد من اننا نستطيع العودة الى افضل سيناريو لحرب الايام الستة، عندما هاجمنا اولا، ولكن اذا لم تكن اسرائيل هي اول من يهاجم، فعليها ان تتهيأ لامتصاص الضربة. وللتنظيم وتعبئ الاحتياط، والدفع بهم الى الجبهة، وفي ظل تكنولوجيا اليوم، وسرعةحركة السلاح الحديث، فمن المستحيل ان يحدث ذلك في اطار «حدود أوسلو».

وفي اعتقادي، فقد تحلل اليهود من تطلعهم الى دولة مستقلة، ولكن على فرض انني مخطئ، وان اليهود مازالوا يريدون دولة يهودية مستقلة، فيجب عليهم الاعتراف بقسوة النزاع بيننا وبين العرب، وفيما بين البحر ونهر الاردن يمكن ان ينشأ احد امرين: سيادة يهودية تامة أو سيادة عربية تامة. فالطرف الذي تشتد يده ويفرض قوته هو الذي ستكون رغبته القومية أقوى ونظرته السياسية اكثر حدة وثاقبة، ولدى خوف كبير، اننا لسنا هذا الطرف.

رؤفان مرحاف: هناك مسار تاريخي سواء اعترافنا بذلك أو لم نعترف، ولقد تناولناه فقط بصورة جزئية، فقد بدأ بيجين رحمة الله بالحكم الذاتي، وواصل رابين بافاق اوسلو، وتجميع كل هذه التحركات والاعمال التاريخية، هو في نهاية المطاف سيادة للفلسطينيين. لنا ان نحب أو لا نحب ذلك، لكن كل شئ تم برعاية اسرائيلية، نظراً لاننا نسيطر على الارض والناس، ووصلنا الى الاعتراف بان هذا الوضع لا يمكن ان يستمر.

رغم ان اهرون امير يجري حوارات مع اناس هنا وهناك ورغم ان كل من اقام اتصالا مع الفلسطينيين سمع تذمرات حادة عن ادارة عرفات، ففي اللحظة التي سيصل فيها ذلك الى المجتمع على اتساعه، لن يقوم واحد من بينهم ويشق صفوف الاغلبية ليقول: «أنا لا أريد دولة فلسطينية».

ويخطئ خطأ فادحا من يعتقد اننا سنخرج في نهاية المفاوضات بأقل من دولة فلسطينية. يمكن ان تكون منزوعة السلاح، أو معقمة لكنها ستكون دولة وسيعني إقامة دولة، التعبير عن التطلعات القومية للفلسطينيين، وان تكون جزءاً من عائلة الشعوب، وان تحظى باعتراف الامم المتحدة،

بالضبط كما سعينا نحن الى ذلك منذ خطة بازل وحتى قبولنا فى الامم المتحدة.

ان المفاوضات حول هذه الدولة - وانا هنا اتفق تماما مع ميرون وشلومو - يجب علينا ان نديرها على اساس عقلانى منطقى. فلابد الا نتخلى عن ما نتملك ولكن لكى نصل مع الفلسطينيين الى إتفاق ما سارى المفعول، فالواجب ان يخرجوا اولا من حالة الاحتلال والاذلال، من الضرورى ان يتجاوزوا مرحلة التحرر الوطنى وتحقيق الكرامة الوطنية والسيادة.

ميرون بنفنيشتى: ان مدلول الصهيونية مع بداية الالفية الثالثة يختلف تماماً عن مدلول الصهيونية الكلاسيكية وكأى حركة فان الصهيونية ايضا تجد صعوبة فى التواؤم مع واقع مختلف، لذلك فهى اما تتحجر أوتصبح رجعية. واعتقد ان النظريات القائلة، بان الصهيونية تعنى اغلبية صهيونية فى ارض اسرائيل، يمكن ان تمثل ديموقراطية ليبرالية، ولكن يمكن ان تمثل ايضا عكس ذلك تماما، انني اخشى ان تستخدم هذه المصطلحات بالطريقة التي قصدها مارتن شيرمان، بمعنى اننا نستمر فى حكم دولة ديموقراطية منفصلة تماما عن جيرانها واحذر من استخدام المصطلحات الصهيونية القديمة، مثل الفصل، والتى تضرب جذورها فى الماضى البعيد، فى واقعنا المختلف اليوم، هنا يكمن الفارق بينى وبين اهرون: انه يتصور الولايات المتحة فى الشرق الاوسط، الامر الذى لا استطيع ان اقبله. فالولايات المتحة الامريكية مبنية علي الفرار من الكراهيات العرقية، وكانت تستهدف - بكل وضوح - الحد منها، كل هذه الدولة، بدستورها وهيكلها السياسى، كان هدفها وقف الكراهيات الاوروبية وخلق وضع جديد، ذلك هو بالضبط الموديل الامريكى، لكننا نعيش فى عالم آخر تماما، فى عالم قبلى نحن فيه كيهود والفلسطينين كعرب، متمسكون بنماذج قبلية قوية تماما. لا يعنى هذا ان الوضع الحالى لا يمكن ان يتطور الى علاقات قبلية معقولة، ولكن ليس ببعيد عن ذلك كثيراً.

افرايم يعر: أود ان اشكر المحاضرين الثلاثة للجلسة الاخيرة، وبالطبع لجميع المشاركين اعتقد ان المناقشات كانت مدهشة، لكنها تبقى بداية للوصول الى قلب الامور واتمنى ان تتاح لنا فرصة اخرى لنوضحها بشكل أفضل.

بعض اوراق البحث التى طرحت فى الندوة

١ - الأرض والحدود: سيناريوهات الحيز لدولة فلسطينية

دفيد نيومان

رغم الادعاءات الرائجة حول نظام عالمى جديد ومتميز كقولهم .. «عالم بدون حدود» «مساحات مفتوحة» - يبقى عنصر الارض حجر الزاوية فى تشكيل دولة ما وبنائها، ولا ينعكس هذا الامر فقط فى عملية ترسيم الحدود باعتبارها حداً فاصلاً بين اقليمين أو ارضين أو دولتين، بل ايضا - وربما بصورة اشد تأثيرا - فى وضع علامات لصورة مساحية ارضية تنضوى داخلها جماعات قومية تجسد وتحقق تطلعاتها لدولة، ولاستقلال ولسيادة، والدلالات التى تتمتع بهاالارض يمكن ان تتغير بمايتلاءم مع الظروف الديموجرافية - العرقية، ومع المنظورات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة مع دول وأقاليم قريبة.

والحديث عن ترسيم حدود الدولة الفلسطينية يتأسس على عدة قياسات:

(أ) حدود الضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) الواقع الاقليمى المتصل بالارض القائم حالياً، بعد تنفيذ اتفاقات أوسلو.

(ج) انتشار المستوطنات الاسرائيلية.

(د) مطالب الزمن، حسب ما وردت فى سياق الجدل العسكرى الاسرائيلى.

أ - فى اطار المفاوضات حول ترسيم حدود الارض، تعتبر حدود الضفة الغربية اقصى ما يطلبه الفلسطينيون فيما يتعلق بالمساحة المقررة لاقامة دولة فلسطينية. فالارض المسماة «الضفة الغربية» منقوشة فى الخرائط الذهنية لعدد من الاسرائيليين والفلسطينيين، والعالم العربى، والمجتمع الدولى. ذلك، رغم ان الخط الذى يخطط هذه الارض ويحددها ظهر فى عام ١٩٤٩ بشكل رسمى، وهو معوج ومعقد. وفى غالبية الخرائط الدولية تعرف منطقة أرض الضفة باعتبارها منطقة سيتحدد وضعها القانونى فى المستقبل، وإقامة دولة فى هذه الارض لا يمثل مشكلة من ناحية الوثائق الدولية، التى تعترف بحق تقرير المصير ولكن ليس بحق الحكم الذاتى فى الانفصال عن دولة قائمة.

وافتراض ان مساحة الدولة ستكون مطابقة لمساحة الضفة بشكلها وحجمها لا يعد افتراضا مؤسسا على تحليل واقعى للوضع اليوم. ومن جانب اسرائيل هناك مطالب سواء فيما يتعلق بالمستوطنات أو فيما يخص المطالب الامنية هذه المطالب، والتى تستند معظمها على يتمسك به أى تشكيل حكومى محتمل فى اسرائيل، لا تسمح بنقل كل المنطقة الى الدولة الفلسطينية، مع ذلك فبافتراض ان المقصود بحل مفاده دولتين لشعبين وفصل بين اراضى الدولتين -اعادة ترسيم حدود جديدة بشروط ان الدولة الفلسطينية ستكون بحجم يشابه مساحة الضفة بالنسبة لهذاالمبدأ، فيمكن القيام بهذا الامر من خلال تعديل الحدود وموائمتها قدر الامكان، للحدود الفاصلة بين الشعبين، بما فى ذلك مثلا توسيع القاعدة المساحية لقطاع غزة.

هناك عنصر آخر يتعلق بالارض يجب لفت النظر اليه، هو مكان وشكل المعابر بين ارض الضفة وبين قطاع غزة. توجد اليوم عدة معابر وطرق توصيلية يمكنها ان تمثل قاعدة قابلة للتوسيع لتصبح طرق سريعة ممتدة (أوتوسترادات) ويمكن الافتراض بان طريقا واحداً منهم على الاقل سيكون مغلقا، طالما لا يستخدمونه، ولن يكون للجانب الاسرائيلى سلطة توقيف او تفتيش سيارات المسافرين عليه. والعلاقة العضوية بين الضفة وغزة مهمة

للغاية ليس فقط لانهما جزء من كيان سياسي واحد، ولكن ايضا بسبب العلاقات التكاملية بين احدهما للآخر: فالميناء والخروج الى البحر المتوسط و الى اوربا (قطاع غزة) والقاعدة الاقتصادية والتشغيلية (فى الضفة).

ب: ان الواقع الاقليمي ذا الصلة بالأرض بعد تنفيذ اتفاقات أوسلوأ، وب. هو سجل لعدم الاستقرار السياسي والعرقي، فأراضي الحكم الذاتي - باعتبارها أراضي دولة مستقلة - لا يمكن ان تتضمن عددا كبيراً من المناطق المعزولة داخل مناطق معزولة اخرى، كل منها فى موقع مختلف أ - ب - أو ج) مع طرق ربط عديدة. ولكن نقيم دولة مستقلة، هناك حتمية تشكل ارض متماسكة ولها حدود هنا أو هناك، وتكون مساحتها كبيرة أو صغيرة - بغض النظر، وشق طرق الربط والعبور، التي تخدم مصالح سكان المستوطنات يشهد على عدم قدرة سكان الطرفين على الاقامة فى نفس المساحة لان كل منهما سيعتبر الاخر عدو مقيم واذا لم تكن لسلطة الدولة المستقبلية اراضي متتابعة متقاربة، فلا يمكن ان تضمن استقلالها او سيادتها، ومن غير المتوقع ان تحظى الحلول التى تبقى على الخريطة المساحية الحالية، بقبول الفلسطينيين يجب ايضا ان نذكر انه الآن وفى اعقاب الترتيبات المختلفة، يوجد أكثر من ٩٠٪ من السكان الفلسطينيين تحت حكم السلطة الفلسطينية ولكن لم تنتقل الى السلطة الا فقط حوالى ٣٠٪ من الارض، وبخاصة المناطق الحضرية المزدحمة بالسكان، وبقيت فى حوزة اسرائيل، اذن معظم الارض واقلية من السكان المحليين، الطريف ان سياسةحكومة اسرائيل لا تهتم بأى انسحابات اخرى لكنها تُصعب الأمر اكثر على الجانب الفلسطيني، وخاصة على سلطة / دولة فى حاجة الى مناطق مفتوحة اكثر لمتطلبات التنمية المستقبلية.

ج: لا يمكن ان نتجاهل الانتشار والتوسع الاستيطاني الاسرائيلي فى انحاء الضفة وقطاع غزة. ووجود المستوطنات يعتبر العامل الرئيسي لخلق الجزر المعزولة فى اتفاقات أوسلو، والواضح ان النقاش الذى تناول الخيارات المساحية المختلفة التى تضمنها الجدل الاسرائيلي فيما بين ١٩٩٤ - و١٩٩٦ يشير الى محاولات متكررة لتشكيل اقليم مستقبلي لحكم ذاتي/ دولة فلسطينية، تضمن وجود غالبية التجمعات السكانية/ المستوطنات فى حد أدنى من الارض. وطرحت افكار عديدة فى الموضوعات، احتشدت فى كل منها محاولات مستميتة ومتنوعة لمنع اخلاء المستوطنات أو التجمعات الاخرى. وقد جاءت المجهودات التى بُذلت فى طرح هذه الافكار نابعة عن جماعات معينة من نظرية سياسية مفادها عدم التفريط باخلاء مستوطنة واحدة، غير انها نبعت لدى أخرين - من الاعتراف بالتعقيدات السياسية الداخلية الاسرائيلية لأى محاولة لازالة المستوطنات. وتراوحت الاقتراحات المطروحة بين تلك التى دعت الى ضرورة الحفاظ على حوالى ٦٠٪ من المستوطنات فى حوالى ٣٠٪ من الأراضي، وبين تلك التى إدعت من خلال ترسيم حدود متعرجة وغير واقعية انه سيكون من الممكن الاحتفاظ بحوالى ٨٠٪ من المستوطنات فى حوالى ١٠٪ فقط من الارض. ان خطة بيلين - ابو مازن، كما عرضتها وسائل الاعلام، تعترف باشكالية اخلاء غالبية المستوطنات، ولذلك تقترح الخطة ضم منطقة بديلة للدولة الفلسطينية، من خلال توسيع مناطق قطاع غزة على حساب مناطق فى منطقة رفح.

وفى جميع الاطروحات التي ظهرت يمكن تمييز خطوط متشابهة تعمل على تسديد بند توسيع الارض السيادية لدولة اسرائيل، بالاتجاه شرقا، أى، بانتهاك مناطق فى غرب الضفة و/ أو ما حول منطقة جوش عتسيون. وما من اقتراح واحد يمكن ان نجد فيه مبرراً جغرافياً أو مساحياً يبرر الاحتفاظ بمستوطنات متفرقة فى مناطق اكثر تغلغلاً، وبخاصة فى منطقة الخلف الجبلية، ولكن هذا المستوطنات تشكل البذرة الصعبة لسكان الاستيطان الايديولوجيين، الذين يلوحون بافكار ارض اسرائيل الكاملة، ويبدو ان جميعهم يفترضون ان هؤلاء الناس سيعارضون بشدة أى محاولة لاخلائهم من مكان استيطانهم، وهنا تكمن مشكلة جغرافية هيكلية، ليس لها حل واضح للعيان، عدم اخلاء المستوطنين لا يمكن ان يكون مقبولا بالنسبة للفلسطينيين، لان معناه عدم سيادة واستمرار وجودها فى اطار اقليمي غير متماسك. مقابل ذلك، فان محاولة اخلاء المستوطنات من شأنه ان يؤدى الى مظاهر عنف وايضا حالات قتل فى مصادمات بين السكان المستوطنين وبين عناصر عسكرية.

د: نظرية الأمن الاسرائيلية مازالت تتمسك بضرورة الحفاظ على

١ - المنحدرات الجبلية الغربية، التى تطل على التجمعات متعددة الأعراق بمحاذاة الساحل.

٢ - البقاع الاردنية، باعتباره «حداً آمناً» الى الشرق من دولة اسرائيل.

٣ - طرق العبور، المتاحة اثناء الحرب، تتقارب بشكل مباشر وسريع فى محور غربي - شرقي. هذه البنود يتم عرضها بصفة عامة بأسلوب «لعبة الناتج صفر» - اذ ان المساومة ومن ثم التنازل عن هذه الاراضي (التى تشكل، فى حد ذاتها، حوالى نصف مساحة الضفة) سيؤدى الى أوضاع تهدد دولة اسرائيل وتعرضها للخطر. اما البدائل، مثل عصر جوار طيب لمنطقة منزوعة السلاح من شأنها ابعاد الحد الأمن لدولة اسرائيل حتى الحد الشرقي للملكة الردنية، فى اطار اتفاق السلام الاسرائيلي الاردني، فلم تؤخذ هذه البدائل تقريباً فى الاعتبار فى الجدل الأمني الاسرائيلي، وتعنت اسرائيل فى التمسك بهذه المناطق لا يمكن ان يقبله الفلسطينيون. ذلك لان الامر يتصل بمساحات كبيرة (بما فيها بقاع الاردن) تمثل مناطق التنمية المستقبلية لدولة ستكون صغيرة للغاية، حتى لو قامت عل جميع اراضي الضفة وقطاع غزة.

ختاماً، يجب ان تقوم دولة فلسطينية على ارض متماسكة قدر الامكان، وبأتساق احجام تماثل الضفة وقطاع غزة. اما مساحة اقل بكثير من ذلك، فلن تقبلها

السلطة الفلسطينية، واستمرار والوضع القائم - مناطق محاطة بأراض اجنبية وطرق ربط والتفاف - يمثل وصفه آمنة لعدم الاستقرار، وتوتر متواصل واستئناف لاعمال العنف. انتشار الاستيطان والاحتفاظ بالمستوطنات ونظريات الأمن العتيقة - لن يتيح ايجاد حل لاشكاليات الاراضى والتى يمكن ان يكون اساساً لاقامة دولتين مستقلتين، هذه عن تلك.

٢ - حتمية الفصل: سمات التلاقى بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية
دان شيبتان

مبادئ الطرح:

تواجه علاقات اسرائيل مع الفلسطينيين مرحلة حاسمة، ستشكل مصير كلا الشعبين لفترة زمنية قادمة، والافتراض المطلوب فى الواقع المطروح والاهداف التى يتسم بها، هى ان عدم وجود أى احتمال لرأب الصدع فى وقت قريب فى الفجوة بين الحد الادنى لمواقف الطرفين (خاصة مسألة مصير لاجئ ١٩٤٨، وايضا مسألة القدس والحدود والمستوطنات) وايضا «التعميم الضار» من نوع ما حدث فى اوسلو، سيظهر سريعا مرة أخرى باعتباره عاملا اكثر ضررا من كونه مساعدا على رأب الصدع.

فى ظل هذه الظروف، على اسرائيل ان تتبنى استراتيجية قومية تحدد اهدافها الايجابية وتسمح باقتطاع التوجهات الفاعلة منها. وهو امر مطلوب لاقصاء الاهداف الخارجية عن معطيات الواقع الحالى، والتى تعرض للخطر المصالح القومية الأهم لاسرائيل، لخلق واقع واقرار تداعيات تخدم متطلباتها ولتحسين مواقفها التساومية فى التعامل المستمر مع خصومها العرب. فى ظل غياب تسوية نهائية دائمة.

مثل هذه الاستراتيجية القومية يجب ان تهتم بالتدرج والانتقاء فى تطبيقها، وان تلتزم فى تنفيذها العمق والحسم قدر الامكان فى جوهرها واهدافها، وان تعتمد الانفصال عن الفلسطينيين والمناطق التى ستكون تحت سلطتها، هذا الانفصال يتطلب الانتباه والجهد. على الاقل فيما يتصل بالموضوعين محل الجدل الواسع فى المجتمع الاسرائيلى فى هذا السياق - مسألة الحدود ومسألة مدى سيادة السلطة الفلسطينية والتى تمضى، منذ تنفيذ اتفاقات اوسلو، فى مسيرة تشك بل وتكون.

أ - ضرورة قومية وفرصة انتخابية:

خلال السنوات الاخيرة تولد اندماج خاص، نتيجة النمو الذى طرأ على تطورين متلازمين. الاول قام على اساس الواقع الذى تشكل على مدى ربع قرن من احتلال اسرائيل للمناطق وانتج كتلة قوية بعد تنفيذ اتفاقات اوسل. وفى اطار هذا التطور، بدأت تتجسد فعليا المخاطر النشطة لذلك الاندماج بين اسرائيل والسكان الفلسطينيين فى المناطق، حتى وصلت هذه المخاطر الى وضع يعرض للخطر المجتمع والدولة اليهودية من داخلها.

التطور الثانى حدث فى الرأى العام الاسرائيلى، بعد عشر سنوات من الانتفاضة والاعتداءات على مدن اسرائيلية، التى بدأت تحدث قبل اتفاقات اوسلو وتسارعت الاحداث بعد اندلاع الانتفاضة دون مقدمات، وتكرر الارهاب الفلسطينى داخل اسرائيل، بعد تنفيذ هذه الاتفاقات. هذا التطور حرك غالبية المجتمع الاسرائيلى، ليتجاوز خلافاته ويبدأ التفكير فى مسألة طابع وسمات التسوية النهائية المطلوبة لاسرائيل، ليطالب بالانفصال عن علاقته بالسكان الفلسطينيين.

ان الصلة بين هذين التطورين تمخض عنها، ولأول مرة منذ ثلاثين عاما، تكاتف الظرفين او الشرطين المطلوبين الطرح احتمال سياسى تتحقق بمقتضاه فكرة الفصل، الشرط الاول هو ضرورة موضوعية وملحة وحيوية من جهة المصلحة القومية لاسرائيل، للفصل الفعلى بين السكانين والكيانين السياسيين. والشرط الثانى هو واقع سياسى داخلى يجعل من هذا الفصل ليس فقط امراً ممكنا من ناحية مواقف جمهور الناخبين الاسرائيلى، بل يجعله تقريبا، حتمياً، لمن يسعى الى التمسك بالحكم وتدعيمه. وعندما تتلاقى الحتمية الاستراتيجية مع الفرصة الانتخابية، تكون - لاول مرة، فرصة تحقيق سياسة الفصل قابلة للتنفيذ رغم الصعوبات القوية المرتبطة بذلك.

ب - مخاطر الاندماج:

هذ الوضع سيشكل مخاطر تتبدى ملامحه الآن، على ابعاد خصوصية المجتمع الاسرائيلى والدولة اليهودية واهدافها ا لصهيونية، وتتركز هذه المخاطر فى ستة مجالات:

(١) تولى المسؤولية الاخلاقية والسياسية لرفاهية ملايين الفلسطينيين. فالمشكلات الاساسية للمجتمع الفلسطينى ستتحملها اسرائيل على عاتقها، بالشكل الذى من شأنه ان يؤدى الى انهيار مكونات هامة فى منظومة الرفاهية الخاصة بها والقاء الاتهام على الفشل فى حل المشكلات سالفة الذكر، وستعمل مشاعر الاتهام على تدمير ابناء المجتمع وستقضى على قدرة اسرائيل على الصمود فى الوقت الذى تتعامل فيه مع التحديات الكثيرة والصعبة.

(٢) تغيرات ديموجرافية ذات اثر بعيدا المدى على الأمن القومى، ونقصد هنا عودة شرعية بواسطة هجرة غير قانونية لفلسطينيين، ستنضم بسرعة الى مئات الآلاف (عشرات الآلاف تسللوا وتجمعوا الآن بالفعل) فى الوقت الذى ستصبح فيه اسرائيل عاجزة عن وقف هذه الظاهرة. وما ان تنغمس اسرائيل فيها، سيؤدى وجود مئات الآلاف من الفلسطينيين الاضافيين الى تغير التوازن الانتخابى، بصورة تمهد طريق كتلة اليسار للناخبين العرب ومن بعده تكتل اليمين للناخبين المتدينين، ويعمل ذلك عل تقليص قيمة العنصر أو العامل الصيهونى الخصب فى دولة اسرائيل وعلى تدمير مصادر الدولة والاضرار بشدة باحتمالات أى نمو اقتصادى أو تحديث انماط الحياة بها.

(٣) انعكاسات سياسية خطيرة للاندماج الاقتصادى .. لقد اضيف بُعد طبقي للصراع القومي، كنتيجة لظروف التلاقي بين الاقتصاد الفلسطيني، الذى يمكنه الاسهام بقوة عمل رخيصة فى الاقتصاد الاسرائيلى، الذى يتميز بالتخطيط والتمويل والتسويق ومنتجات التكنولوجيا المتقدمة، ان ازدياد المرارة القومية يرجع الى الفجوة الشاسعة بين القيمة المضافة والمقابل التفاضلى لاسهامات الاطراف، واتساع الفجوات بين المجتمعات، عندما يرتفع مستوى المعيشة للفلسطينيين، من خلال احتكاك مستمر وكراهية واحباط، ومستوى المعيشة فى الغرب من نهر الاردن، الذى يعتبر مرتفعا اكثر بكثير من مثيله فى شرقه، سيخلق دافعاً لهجرة ملايين الفلسطينيين الى غرب نهر الاردن، فيؤدى الى ايجاد قنبلة سكانية ستنفجر - ان آجلا أو عاجلا - فى وجه اسرائيل. ان وجود اقتصاد مندمج مع اسرائيل يضع فى ايدى الفلسطينيين الاسرائيليين وفى مناطق السلطة الفلسطينية، وسائل حرب اقتصادية داخل دولة اسرائيل، يستغلونها لأهداف سياسية، فى اطار الصراع القومي.

(٤) انهيار البنيات الاساسية داخل اسرائيل (المواصلات، المياه ، المجارى وغيرها) فهذه البنيات الاساسية مهيأة بصعوبة وباستثمارات ضخمة لتواجه عبء زياة السكان (يهود وعرب) المتوقعة داخل دولة اسرائيل ذاتها. فالسكان الحاليون فى الضفة الغربية وفى قطاع غزة، مع الزيادة الطبيعية العالية المتوقعة هناك والهجرة المنتظرة حتى فى ظل تحسن طفيف فى مستوى المعيشة، سيعتمدون - ولاخيار فى ذلك - بدرجة كبيرة ومتزايدة على البنيات الاساسية الاكثر راحة واقترابا وتطوراً فى اسرائيل وستؤدى الى انهيارها، حتى اذا استثمرت فيها اموال خيالية.

(٥) ازدياد الجريمة فى انحاء دولة اسرائيل وفساد غير مسبوق للمجتمع والاجهزة الاسرائيلية، وهذا الخطر يأخذ ابعاداً مفزعة على خلفية الفوارق التى لا يمكن تجاوزها بين المستويات السائدة فى كلا المجتمعين فى مختلف المجالات، بخاصة القيم والنماذج السلوكية واساليب الحياة، ومستوى المعيشة وطبيعتها، واجهزة الرقابة الداخلية وكذلك على خلفية النزاع القومي بينهما.

(٦) موقف يصعب انتقاده من الاهداف الاكثر حساسية لمجتمع متضرر فاسرائيل متضررة من الارهاب والتخريب، بالشكل الذى يمكن ان يشوه ويشوش قدرتها على المواجهة، خاصة فى وقت صدام عسكرى مع دول عربية، و/ أو متضررة من ابتزاز سياسى مقابل الامتناع عن استخدام الارهاب وتوقفه، فى واقع يفرض فيه هذا الارهاب سطوته لترجيح كفة من سيتولى السلطة.

جـ : صعوبات التطبيق:

لا مجال للمبالغة فى أهمية المعوقات التى تواجه تطبيق استراتيجية الفصل. ويجدر ان نذكر على الاقل أربعة أنواع من هذه المشكلات المعوقة:

١ - لاسباب امنية استراتيجية (منطقة بقاع نهر الاردن) وأمنية شخصية وموارد قومية (غرب الضفة) واحتمالات سياسية عند التطبيق (التكتلات الاستيطانية) فلا بديل عن العودة الى «الخط الاخضر» عند وقف اطلاق النار. فالتغييرات الواجبة للحدود رغم كل ذلك، تجعل من الصعب ان يعمل خط داخل حدود دولة اسرائيل على نقل المناطق الضرورية لاسباب قومية، ويفصل بين سكان يهود وسكان عرب، ان التسوية المتوازنة ايضا ستفرض خط حدود متعرج يمتد مئات الكيلو مترات وبين عدة مسارات معقدة بالاضافة الى انه يدخل فى حدود اسرائيل سكان عرب لا يستهان بهم، مما يستوجب تقليل بضعة مستوطنات يهودية بالمقابل .. وهو ما يحتاج استثمارات مالية كبيرة.

٢ - ليس هناك أى احتمال للتعاون مع الفلسطينيين، حتى حول اقرار الانفصال فى حد ذاته، الامر الذى سيحرمهم القرب من موارد اسرائيلية وادوات الصراع السياسى ضدها، وبالضرورة حول رسومات خرائط «الخط الاخضر» بما فى ذلك القدس الشرقية، فالفصل من جانب واحد، حسب الخرائط التى تقبلها اسرائيل، ستصطدم بمعارضة الدول العربية والاوربية وبانتقاء امريكى، وبحوار داخلى فى اسرائيل حول ترسيم خطوط حدودية مناسبة، وبتحفظ قطاعات من السكان فى اسرائيل (ومن المؤكد انها ستطدم بمعارضة تامة من مواطنى اسرائيل العرب) على فكرة الانفصال فى حد ذاتها.

٣ اغلاق سوق العمل الاسرائيلى امام تشغيل حاشد لعمال من مناطق السلطة الفلسطينية، سيفرض ازدياد الارتباط بالعمال الاجانب، الذين - من المتوقع ان يستقر بعضهم فى اسرائيل، ومن شأن الازمة الاقتصادية بين الفلسطينيين ان تعكس نتائج سياسية غير مرغوبة لاسرائيل.

٤ - الضرر البالغ الذى سيقع لمصالح اقتصادية وسياسية قوية، بالنسبة لمن سبق واستفاد بعمالة عربية رخيصة من سوق فلسطينى مفتوح، لانتاج المنتجات الاساسية فى اسرائيل والخدمات التى تقدم للسكان الفلسطينيين، وكذلك بالنسبة لمن استفاد سياسياً من العلاقة بين كلا المجتمعين.

على خلفية كل هذا، وغير ذلك من صعوبات اخرى لم يرد ذكرها فلا مجال للحديث هنا عن «تمزيق الخيوط الرابطة» بين الكيانين، وبعد ثلاثين عاماً من الاندماج، يجب ان نفرض صورة أقرب الى «تمزيق لحم الحى» كما يقولون، والتى تلزمنا بالدخول فى عملية ارتدادية مؤلمة الى حد كبير، وبأقل قدر من الاضرار للمجتمع الاسرائيلى ولدولة الشعب اليهودى، والاعتراف بان دوام الاندماج سيكون مصيره الفشل، الامر الذى سيملى علينا انفصالاً بشروط قاسية وبثمن باهظ للغاية.

٤

من الصراع إلى السلام: العلاقات الإسرائيلية - السورية والفلسطينية

* الكاتب: Moshe Maoz
* أستاذ الدراسات الاسلامية ودراسات الشرق الاوسط فى الجامعة العبرية (القدس).
* الدورية: Middle-East Journal
* العدد: Summer 1999 VOLume 53. NO.3.
* اعداد: أكرم ألفى

استمرت إسرائيل فى صراعات مريرة مع سوريا والفلسطينيين حتى فترة قصيرة ماضية، رغم نجاحها فى عقد اتفاق سلام مع مصر (١٩٧٩) وقيام علاقات سلمية فعلية مع الاردن (١٩٧٠)، وهى الصراعات التى لم تشهد اتجاه نحو الحل الا فى فترة حكم اسحق رابين (٩٢ - ١٩٩٥) ولكنها واجهت عقبات هامة خلال فترة حكم نتنياهو (٩٦ - ١٩٩٩). والذى ترك إسرائيل تواجه تحديات هامة فى اطار تحقيق تسوية سلمية مع السوريين والفلسطينيين.

اسرائيل والفلسطينيين: عواقب حرب ١٩٤٨:

كانت عواقب حرب ١٩٤٨ بالنسبة للفلسطينيين قاسية إلى حد كبير، حيث تم تشتيت وتقسيم المجتمع الفلسطيني بحيث أصبح نصفه (٧٠٠ ألف شخص) لاجئين أما هربا بأمن الحرب ودمارها أو نتيجة للابعاد القسرى بواسطة القوات الإسرائيلية، وقد تم وضع هؤلا اللاجئين فى كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة الذى كانت تسيطر عليه مصر، إلى جانب لبنان وسوريا والضفة الشرقية فى الاردن ولم يعد فى استطاعة هؤلاء اللاجئين العودة لديارهم داخل إسرائيل، ولكن العديد منهم اصبحوا يتسللون بشكل غير قانونى، اما للعمل فى حقولهم فى إسرائيل أو زيارة اقربائهم أو لممارسة العنف ضد يهود إسرائيل وذلك من خلال العمليات الفدائية التى ادارتها أو سمحت بها الدول العربية «المجاورة»، بحيث اصبحت معسكرات اللاجئين قاعدة «للفدائيين الفلسطينيين» وعلى رأسها منظمة فتح التى ظهرت فى بداية الستينات، ومنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) والتى انشئت فى ١٩٦٤ وهى المنظمة التى قادها فيما بعد «ياسر عرفات» وقامت بازعاج إسرائيل للعديد من السنين عبر القيام بحرب عصابات ضد إسرائيل.

وفى هذا السياق قامت إسرائيل بتبنى اجراءات قاسية ضد المتسللين من الفلسطينين والفدائين، كما عارضت بقوة عودة اللاجئين الفلسطينين ورفضت قرار مجلس الأمن رقم ١٩٤ (ديسمبر ١٩٤٨) والذى اعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة لديارهم داخل إسرائيل، أو دفع تعويضات لهم. القت إسرائيل باللوم على العرب نتيجة هجومهم على إسرائيل فى ١٩٤٨ والذى قتل فيه ٦ آلاف يهودى من مجموع ٦٥٠ ألف نسمة هم مجموع السكان اليهود، على أساس أن هذا الهجوم هو سبب نشؤ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كما أكدت اسرائيل أن عودة اللاجئين سوف تغير التكوين السكانى للدولة اليهودية والتى احتوت فعلاً اللاجئين اليهود من البلدان العربية، ولكن تحت الضغط الامريكى قامت إسرائيل بالاعتراف بعودة من ٤٠ إلى ٥٠ ألف فلسطينى منذ بداية الخمسينات وفق برنامج «لم شمل» الاسرة الفلسطينية.

ولكن فى مقارنة مع العداء الاسرائيلى - الفلسطينى، فإن علاقات إسرائيل مع البلدان العربية الأخرى أو مع انظمتها لم تكن حالة عداء مطلق. ومن ناحية اخرى فإن حرب ١٩٤٨ أدت إلى هز أو اسقاط الانظمة فى سوريا والاردن ومصر، حيث قام جنرالات الجيش فى سوريا بثلاث انقلابات عسكرية بشكل متواتر فى ١٩٤٩، بواسطة حسنى الزعيم (مارس ١٩٤٩) وسامى الحناوى

(اغسطس ١٩٤٩) واديب الشيشكلى (ديسمبر ١٩٤٩) والذى استمر فى السلطة حتى فبراير ١٩٥٤. وفى يوليو ١٩٥١ تم اغتيال الملك عبداله فى القدس الشرقية على يد فلسطينى قومى، وفى مصر هيئت هزيمة ١٩٤٨ الظروف لثورة يوليو ١٩٥٢ والتى قادها الضابط جمال عبد الناصر.

هذا وقد قاد انتصار إسرائيل فى حرب ١٩٤٨ القيادات المصرية والاردنية والسورية إلى التفاوض بشكل فردى وسرى لتحقيق تسوية سياسية مع اسرائيل فى الفترة من نهاية ١٩٤٨ إلى منتصف الخمسينات وهو ما ساهم فيه العداء العربى - العربى فى ذلك الوقت والبحث عن الفوز بتنازلات من الجانب الإسرائيلى الذى رفض من ناحيته ذلك وهو ماتوافق مع غياب توافق عربى داخلى أو اقليمى حول ذلك مما أدى الى وقف هذه المفاوضات السرية.

سوريا واسرائيل: من عرض السلام للصراعات الصغرى:

عرض كلا من حسنى الزعيم واديب الشيشكلى القيادات العسكرية السورية الجديدة على الدولة اليهودية توقيع اتفاقيات سلام فى ١٩٤٩ و١٩٥٢ على التوالى، كما اقترحا استيعاب سوريا لـ٣٠٠ ألف (الزعيم) إلى ٥٠٠ ألف (الشيشكلى) لاجئ فلسطينى، ولكنهم اصروا ان تعطى اسرائيل لسوريا نصف بحيرة طبرية، إلى جانب المناطق الحدودية الاستراتيجية الأخرى، حيث افترضت القيادات السورية ان تحقيق السلام مع اسرائيل من الممكن أن يدعم انظمتها الجديدة، إلى جانب تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية (عبر المساعدات الامريكية) إلى جانب أن الإستحواذ الاراضى من اسرائيل كان جوهريا للحد من التقدم العسكرى الإسرائيلى واتجاهاتها التوسعية بالاضافة إلى احتواء المعارضة الشعبية للسلام مع إسرائيل. وهى المعارضة التى ظهرت كأحد استتباعات حرب ١٩٤٨ والصدامات الحدودية الدورية مع إسرائيل وتزايد الخوف بين السوريين من تنامى القوة الإسرائيلية «والتهديد الذى تحمله»، حيث كان لدى السوريين هواجس من خطر التوسع الاسرائيلى دعمته موجات الهجرة اليهودية الضخمة لاسرائيل (حوالى ٧٠٠ ألف فيما بين ٤٩ - ١٩٥٢) بالاضافة إلى الخطاب الرسمى لرئيس الوزراء الاسرائيلى حينذاك «ديفيد بن جوريون» والذى دعا إلى إسرائيل دولة «العشرة ملايين»، والذى كان معارضاً لتقديم تنازلات إلى سوريا أو مصر أو الاردن. خوفاً من مطالبة العرب بالمزيد من التنازلات وهو ما دعا رئيس الوزراء السورى «فارس الخورى» فى ١٩٥٤ إلى أعلان أنه «طالما وجد اليهود بيننا فإن العداوة ستظل بيننا وبينهم وأن فشلت الجولة الأولى (حرب ١٩٤٨) فإن العرب سيعدون للجولة الثانية، فاليهود لن يخرجوا من فلسطين الا بالحرب، وبنفس الطريقة التى طردنا بها الصليبين من قبل».

وهكذا بدأت القوات السورية بشكل دورى اطلاق النار على الجنود الإسرائيليين والفلاحين والصيادين فى بحيرة طبرية. كرد فعل على الاستفزازات الإسرائيلية، وهو ما دعا إسرائيل الى شن هجمات انتقامية على المواقع السورية فى ذلك الوقت.

وهو ما أدى إلى تصاعد العداء المتبادل وعدم الثقة والخوف وبالتالى خلق دائرة مفرغة من العداء بين اسرائيل وسوريا، وهو العداء الذى تصاعد بعد ١٩٥٤ حيث دخل كلا الطرفين فى سباق تسلح تزامن مع تصاعد الخطاب العدائى (خاصة من الجانب السورى) وشن هجمات مسلحة (خاصة بواسطة إسرائيل).

فى هذه الاثناء، كان النظام البرلمانى فى دمشق غير مستقر ومتأثر بالمجموعات العسكرية الراديكالية المرتبطة بحزب البعث والحزب الشيوعى، حيث طورت سوريا لاول مرة علاقات وثيقة مع موسكو وعقدت عدة اتفاقيات مع تشيكوسلوفاكيا فى اواخر ١٩٥٤، كما وقعت سوريا مع مصر إتفاق تكوين حلف عسكرى فى اكتوبر ١٩٥٥، كما وقعت مصر ايضا (بدءاً من اواخر ١٩٥٥) صفقات سلاح مع الاتحاد السوفيتى، واستمرت فى حصار البحرية الاسرائيلية عبر قناة السويس وخليج العقبة واستخدام الفدائيين الفلسطينيين فى غزة والضفة الغربية فى شن هجمات داخل إسرائيل.

قاد الشعور بالحصار والتهديد إسرائيل لشن سلسلة من الحملات الدموية الانتقامية والواسعة النطاق ضد سوريا وقطاع غزة «المصرى» والضفة الغربية التى تسيطر عليها الاردن. وقد خلقت هذه الغارات وضع أصبح يجبر البلدان العربية على دخول معركة مفتوحة مع اسرائيل. فى ظل هيمنة اعتقاد اسرائيلى باستعداد مصر وسوريا وبمشاركة الادرن للقيام «بجولة ثانية» ضد اسرائيل، وبالتالى أضحى على اسرائيل ان تبادر بالهجوم للاستيلاء على قطاع غزة والضفة الغربية ومضيق تيران إلى جانب اسقاط «عبد الناصر».

فى هذا السياق حصلت إسرائيل على اسلحة جديدة من فرنسا وقامت بالمشاركة فى الهجوم مع فرنسا وبريطانيا على مدن قناة السويس فى اواخر اكتوبر ١٩٥٦، ولكن تحت الضغط الامريكى - السوفيتى اضطرت اسرائيل للانسحاب من سيناء وقطاع غزة بحيث استمر خط النار مع مصر هادئاً نسبياً حتى حرب يونيو ١٩٦٧.

بدأت تتصاعد مرة اخرى دعاوى «ازالة الافعى الصهيونية» داخل البلدان العربية لهذا السبب ولدوافع اخرى، تم اعلان الوحدة السورية مع مصر فى فبراير ١٩٥٨ (الجمهورية العربية المتحدة). وخلال فترة الجمهورية المتحدة (٥٨ - ١٩٦١) شهدت الحدود السورية - الاسرائيلية هجمات وصدامات متبادلة متقطعة. ولكن مرة اخرى بدأت هجمات المدفعية السورية على القرى الإسرائيلية وقيام اسرائيل بهجمات واسعة النطاق على

مواقع سورية، وهو ما ادى الى قيام الطرفين بتحديث ترسانتهم العسكرية، سوريا عبر الاتحاد السوفيتى واسرائيل عبر فرنسا وبريطانيا ثم ولاول مرة عبر الولايات المتحدة فى اوائل الستينات، وبداية الاتصالات الإسرائيلية الفرنسية لتطوير قدرات إسرائيل النووية. وقد ادت كل هذه التطورات الى نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ وهى التطورات التى دشنها استيلاء العسكريين البعثين على السلطة فى سوريا (مارس ١٩٦٣) وتجديد سوريا للصراع مع اسرائيل حول تحويل مياه نهر الاردن.

الصعود نحو حرب ١٩٦٧:

بدأ النظام البعثى فى تحويل مياه الاردن فى بداية ١٩٦٥ واستخدم لاول مرة منظمة «فتح» فى غارات مسلحة ضد قنوات المياه الاسرائيلية ومحطات المياه الاسرائيلية فى نهر الاردن إلى جانب اهداف مدنية أخرى وهو ما اعقبه اعلان كلا من صلاح جديد وحافظ الاسد «لحرب التحرير الشعبية» بقيادة الفدائيين الفلسطينيين يعقبهم الجيوش النظامية العربية، ولكن حتى أواخر ١٩٦٦، لم تكن الدول العربية بقيادة مصر تتوعد بدخول معركة جديدة ضد اسرائيل على قاعدة تحويل مياه الاردن، فى منتصف مايو ١٩٦٧، ارسل عبد الناصر قوات لداخل سيناء من اجل «اخذ موقف واضح ضد التهديد العسكرى الاسرائيلى والتدخل سريعاً فى حالة أى فعل عدائى تقوم به اسرائيل ضد سوريا، ساهمت هذه التحركات المصرية بلا شك فى انفجار حرب ١٩٦٧، إلى جانب المعلومات السوفيتية الخاطئة حول تركز القوات الإسرائيلية فى محازاة الحدود السورية.

إلا أن سوريا لعبت الدور الرئيسى واسرائيل الدور الثانوى فى تصعيد العمليات التى قادت إلى حرب ١٩٦٧، حيث يمكن تلخيص الدور السورى بالاشارة إلى الدعاوى السياسية السورية العدائية ودعم الارهاب داخل الاراضى الاسرائيلية حيث اعتقد النظام البعثى أن الوقت اصبح يسير تنازليا فى اتجاه دخول حرب حاسمة ضد اسرائيل.

اما بالنسبة للدور الإسرائيلى فتركز فى رئيس الوزراء المتردد «ليفى أشكول» الذى لم يكن متحمساً لدخول الحرب، ولكن تحت ضغط قيادات مثل بن جوريون وموشى ديان وشيمون بيريز واسحق رابين دخل فى عدد من العمليات العسكرية ضد سوريا، إلى جانب تعيين موشى ديان تحت ضغط الرأى العام وزيراً للدفاع فى ١ يونيو ١٩٦٧ وصرح «أشكول» فى يناير ١٩٦٧ «ان الاختيار للسوريين ما بين وقف العداء أو دفع الوضع تجاه الحرب»، كما اعلن رابين فى مايو ١٩٦٧ «ان رد الفعل الاسرائيلى يجب ان يكون مباشرا وضد الحكام السوريين» وهو ما فسره السوريون والمصريون والسوفيت على أنه نية لاسقاط النظام البعثى فى سوريا، وقد دعم الاتحاد السوفيتى العداء السورى والمصرى تجاه إسرائيل إلى جانب اعطاء الولايات المتحدة لإسرائيل «الضوء الأخضر» والذى سهل القرار الإسرائيلى بشن الهجوم والوقائى ضد مصر وسوريا فى يونيو ١٩٦٧.

*** استراتيجية «الوضع القائم» الاسرائيلية: نحو حرب ١٩٧٣:**

تميزت السياسة الإسرائيلية تجاه جيرانها العرب بعد حرب ١٩٦٧ بسياسة الابقاء على «الوضع القائم» والتغاضى عن المرونة التى حدثت على الجانب العربى مما ادى الى فقد فرص للتسوية السياسية، وقد ساهمت السياسات التى تبنتها رئيسة الوزراء الإسرائيلية «جولدا مائير» (٦٩ - ١٩٧٤) فى انفجار حرب ١٩٧٣، حيث اتسمت هذه السياسات بالاحساس بالقوة وازدراء القدرات العسكرية العربية وهو الاحساس الذى سانده دعم الولايات المتحدة للمواقف الاسرائيلية الخاصة بعدم الانسحاب بدون توقيع اتفاقيات سلام مع العرب إلى جانب استمرارها فى توفير الاسلحة الحديثة لإسرائيل.

وهنا يجب الاشارة إلى أن إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ قدمت لمصر وسوريا والارن بواسطة الولايات المتحدة عروض للتوصول إلى تسوية سلمية وقد ساعدت الاعتراضات العربية على تدعيم استراتيجية «الوضع القائم» الاسرائيلية.

فقد اعلنت حكومة «الائتلاف الوطنى» الاسرائيلية فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ دعوة للدول العربية الثلاثة إلى توقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل، كذلك اعدت اسرائيل خطة للانسحاب إلى الحدود الدولية (شاملة تعديلات هامة خاصة بالضفة الغربية وبدون ان تتضمن القدس الشرقية وقطاع غزة) ومع اشتراط نزع السلاح والاحتفاظ بمصبات نهر الاردن إلى جانب حرية الملاحة عبر قناة السويس ومضيق تيران، وقد رفض الجانب العربى الاقتراحات الإسرائيلية، على الرغم من تبنى كلا من مصر والاردن مواقف اكثر مرونة من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية» وذلك باستخدام الضغط الدبلوماسى لاستعادة اراضيهم المحتلة. وهو ما تزامن فى حينه مع قرارات القمة العربية فى الخرطوم (٢٢ نوفمبر ١٩٦٧) بانه لا سلام مع إسرائيل أو اعتراف بها أو تفاوض معها، وقد اعلنت سوريا (التى قاطعت القمة) «ان العدوان الإسرائيلى لن يتم ازالته الا بالقوة».

كذلك رفضت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (٢٢ نوفمبر ١٩٦٧) الذى يدعوا اسرائيل للانسحاب من الاراضى العربية التى تم احتلال خلال حرب ١٩٦٧ إلى جانب الدعوة لتحقيق السلام بين دول المنطقة وتأمين والاعتراف بالحدود.

وقد وافقت كلا من مصر والاردن على القرارات، واعلنت إسرائيل موافقتها على القرار فى اكتوبر ١٩٦٨ وتخلت عن قرارها السابق (١٩ يونيو ١٩٦٧) مع الاستمرار فى الدعوة لمفاوضات مباشرة وغير مشروطة مع الدول العربية.

وفى نفس الوقت، وبشكل منفرد قامت اسرائيل بضم القدس الشرقية وانشاء العديد من المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وسيناء، وهو ما تزامن مع بدء عمليات فدائية متصاعدة قامت بها بالاساس «فتح» عبر الاراضى الاردنية، ونشوب حرب ناصر «حرب الاستنزاف» بمحازاة قناة السويس حتى ١٩٧٠ والتى اصبحت مركزاً لمواجهة عسكرية جديدة.

الا ان مصر والاردن وافقتا على المبادرات الدبلوماسية الخاصة بالامم المتحدة والولايات المتحدة فى ١٩٦٩ و١٩٧٠، خاصة المبادرة التى قادها وزير الخارجية الامريكى «ويليام روجرز» إلى جانب تطوير الاردن لعلاقات سلام فعلية مع إسرائيل بعد ازمة سبتمبر ١٩٧٠ مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقد قامت العلاقات بالاساس من خلال التعاون الاقتصادى والاستراتيجى.

بينما على النقيض، رفضت سوريا المبادرات الدبلوماسية، بل وبدأت فى ١٩٦٨ فى شن هجمات مدفعية وجوية على الاهداف الاسرائيلية فى مرتفعات الجولان، واستخدمت الفدائيين الفلسطينيين فى عمليات عسكرية ارهابية ضد اسرائيل، وقد كان رد فعل إسرائيل فى قذف المواقع السورية ومعسكرات القيادات الفلسطينية.

فى نفس الوقت، رفضت جولدا مائير رئيسة الوزراء الجديدة المبادرات الدبلوماسية الاميركية او تلك الخاصة بالامم المتحدة، حيث رفضت فى بداية ١٩٧١ اقتراح موشى ديان وزير الدفاع الخاص بالتسوية المؤقتة مع مصر، إلى جانب تجاهلها لاول خطاب برجماتى قادم من سوريا، حيث اعلن الاسد فى مارس ١٩٧٢، ان سوريا لم تعد تعترض على تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والذى يتضمن انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة فى حرب ١٩٦٧ والحفاظ على حقوق الفلسطينين وكان رد اسرائيل هو ان سوريا ليست شريكة فى المفاوضات وان اسرائيل لن تنسحب من أى جزء من الجولان، كما أعلنت «مائير» ان الفلسطينين ل يوجدوا كشعب وان منظمة التحرير الفلسطينية هى العدو الذى يسعى لازالة وتدمير دولة اليهود.

وقد اتخذت اسرائيل من اوائل ١٩٦٧ اجراءات قاسية تجاه اعضاء «منظمة التحرير الفلسطينية» واتباعها فى الضفة الغربية وغزة، بالاضافةالى مهاجمة قواعدها فى لبنان وسوريا والاردن، بينما وفى نفس الوقت اعطى «موشى ديان» وزير الدفاع القيادات الفلسطينية «المحافظة» فى الاراضى المحتلة مسئوليات خاصة بالادارة المحلية وتناقش معهم فى رؤيتهم للتسوية السياسية سواء بالارتباط مع الاردن أو بالاستقلال عنها.

الا ان «مائير» رفضت خطة الملك حسين التى اعلنها فى مارس ١٩٧٢ والخاصة بانشاء (الفيدرالية الاردنية - الفلسطينية) بضم الضفة الغربية وهى ما عرفت بخطة «المملكة المتحدة» رافضة ان تقوم اسرائيل بمساعدة الفلسطينين فى انشاء سلطة ذاتية أو بناء دولة فى الاراضى المحتلة.

هكذا ومع نهاية ١٩٧٣، وبعد ست سنوات من حرب ١٩٦٧، استمرت جولدا مائير فى تبنى استراتيجية «الوضع القائم» معارضة لأى تسوية مؤقتة مع مصر أو امكانية التسوية فى الضفة الغربية إلى جانب تجاهل التهديدات المصرية والسورية الخاصة باضرام الحرب فى حالة عدم تحقيق تسوية سياسية، حيث كان وزراء الحكومة الاسرائيلية واثقين فى التفوق العسكرى الاسرائيلى، حيث اعلن موشى ديان «ان شرم الشيخ بدون سلام افضل من سلام بدون شرم الشيخ» وفى اغسطس ١٩٧٣ اعلن وزير الدفاع «ان توازن القوى فى صالحنا، فتفوقنا العسكرى هو نتيجة لضعف العرب ونتيجة لقوتنا، وأن اسباب ضعف العرب بالنسبة لنا لن يتم التغلب عليها سريعاً».

وكما عرفنا فيما بعد فقد كان موشى ديان مخطئاً، وهو ما اثبته هجوم كلا من سوريا ومصر على اسرائيل فى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ واحتلال اجزاء من مرتفعات الجولان والضفة الشرقية من قناة السويس وعل الرغم من استعادة اسرائيل لهذه المواقع بالاضافة الى اراض أخرى ولكن كان هذا مقابل خسائر بشرية ومادية باهظة للاطراف الثلاثة.

حرب ١٩٧٣ وتغيير المواقف:

كان للاثار المدمرة لحرب ١٩٧٣ تاثير جوهرى على الاتجاهات المتبادلة والعلاقات بين اسرائيل وجيرانها العرب بالاضافة إلى تغير التوقعات الخاصة بالصراع داخل كلا المجتمعين.

فبينما استطاع العرب تضميد جروحهم التى سببتها نكسة ١٩٦٧ واكتساب رد الاعتبار فقد يهود اسرائيل شعورهم بالتفوق السابق والثقة بالنفس والثقة فى قيادتهم.

ألا انهم ومن ناحية أخرى اخذوا ثقة بان اسرائيل لا يمكن تدميرها بواسطة القوة وانه ليس هناك حل عسكرى للصراع العربى الإسرائيلى، بينما دخلت مصر الآن فى تسوية لصراعها مع اسرائيل (منفردة) حيث وعدت اسرائيل باعطاء اراض اكثر لمصر، وبشكل اساسى سيناء كلها وفق اتفاق السلام الثانى فى كامب ديفيد ١٩٧٨ والذى تم الانتهاء منه فى ١٩٧٩ فى شكل اتفاق السلام المصرى الاسرائيلى.

وهنا يجب أن ندرك الحسابات الاسرائيلية المركزية التى قادت لتوقيع هذا التفاق:

١ - امكانية حماية امنها فى مواجهة مصر من خلال نزع سلاح فعال واشراف على صحراء سيناء الضخمة التى تفصل بين البلدين.

٢ - امتياز استبعاد مصر، اقوى الدول العربية من الصراع العربى - الاسرائيلى مما يجعل اسرائيل قادرة على تبنى سياسة قاسية تجاه سوريا ومنظمة التحرير

الفلسطينية فى اطار رؤية ان سوريا وبشكل خاص منظمة التحرير الفلسطينية هم الاعداء الاخطر الذين يهدفون لتدمير دولة اليهود، وان اسرائيل بالتالى ليس عليها ان تفكر فى اعطاء أى اجزاء من مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية أو غزة، فهذه المناطق تم اعتبارها مناطق استراتيجية جوهرية للامن القومى الإسرائيلى بينما استمرت رؤية «السامرة» و«القدس الشرقية» على انها قلب للوطن الاسرائيلى أو للدين لا يمكن التنازل عنها.

هكذا رفضت كل الحكومات الاسرائيلية واليهود حتى بداية التسعينات التفاوض مع أى من سوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية أو الدخول فى أى تسوية سياسية تعنى التخلى عن مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية وغزة.

وقد استمر الرفض الاسرائيلى على الرغم من قبول سوريا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ومحاولاتها المستمرة فى منتصف السبعينات ونهاية الثمانينات للتفاوض بشكل غير مباشر مع اسرائيل.

كذلك إستمر رفض اسرائيل الكامل للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى منتصف ١٩٩٣ حتى بعد اعلان المجلس الوطنى الفلسطيني (PNC) فى دورته الثانية عشر (يونيو ١٩٧٤) الموافقة على انشاء «سلطة وطنية» كخطوة اولى فى أى جزء فى فلسطين، على أن يتم النضال فيما بعد بالوسائل السياسية لانشاء «الدولة الديموقراطية» لكل فلسطين.

التحولات الاسرائيلية - الفلسطينية:

فى منتصف السبعينات، أخذ عدد صغير ولكن متزايد فى الجناح اليسارى الصهيونى الاسرائيلى فى الإهتمام بالاتجاهات البراجماتية فى منظمة التحرير الفلسطينية والسعى لتسوية مع اسرائيل (فى إطار حل الدولتين) مما استتبعة، سلسلة من اللقاءات السرية التى عقدها هؤلاء الاسرائيليين مع مسئولين من منظمة التحرير الفلسطينية على الرغم من استمرار الجزء الاعظم من يهود اسرائيل ومعظم القيادات السياسية فى تجاهل التغيرات الصغيرة فى مواقف منظمة التحرير الفلسطينية. حيث كانوا دائما يشيرون للميثاق الوطنى الفلسطينى الذى ينكر حق يهود اسرائيل فى قومهم يدعو إلى ازالة دولة اليهود عبر النضال المسلح، بينما على جانب آخر استمرت اقسام من منظمة التحرير الفلسطينية مثل «سبتمبر الاسود»، «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» و«قوات الصاعقة»التى توجد فى سوريا فى هجومها الدورى على المدنيين اليهود سواء داخل اسرائيل أو على الحدود.

لم يفرق العديد من الاسرائيليين بين هذه الاقسام المختلفة أو يقدروا جهود منظمة التحرير الفلسطينية (فتح) فى كسب الاعتراف الدولى كممثل وحيد للشعب الفلسطينى وشريك كامل فى المفاوضات الدبلوماسية، وفى نفس السياق تجاهل اغلبية يهود اسرائيل أو لم يهتموا بالتغييرات البرجماتية الايجابية بين الفلسطينين فى الضفة الغربية وعلى الاخص قيادات المدن ونشطاء اليسار بالنسبة لرؤيتهم للحوار السياسى مع اسرائيل.

من الممكن ان تكون الحكومة الاسرائيلية قدرت هذه المواقف الجديدة، والتى اعلنت بواسطة عدد من القيادات الوطنية الفلسطينية إلا أنها احجمت عن التفاوض مع هذه المجموعات الفلسطينية، هذه اللا مبالاة إلى جانب السياسات الاخرى لهذه الحكومات قادها فى البداية حزب العمل وبعد ١٩٧٧ بواسطة الليكود، بشكل مباشر وغير مباشر والى دعم فكرة «اسرائيل الكبرى» وساهم فى تصاعد فى الراديكالية القومية بين يهود اسرائيل.

وعلى الرغم من اعلان رئيس الوزراء يسحاق رابين فى عام ١٩٧٤ عن وجود المشكلة الفلسطينية والذى تصور حلها فى اطار التسوية الاسرائيلية - الاردنية، وهو وباقى قيادات حزب العمل، إلا أنه وعلى الرغم من تراجعه هو وباقى قيادات حزب العمل عن الدفاع عن الربط بين الضفة الغربية وغزة بإسرائيل، إلا أنه أعلن انه فى أية تسوية سلمية، فإن اسرائيل لن تعود لحدود ما قبل ١٩٦٧، ولن تقبل انشاء دولة فلسطين فى الضفة الغربية وغزة ولا تقسيم عاصمة اسرائيل «القدس».

فى هذا السياق لم تنضم رسمياً القدس الشرقية لاسرائيل فقط ولكن تم انشاء مساكن يهودية فى الضواحى على الاراضى العربية فيما قبل ١٩٦٧، شمال وشرق وجنوب القدس، إلى جانب انشاء العديد من المستوطنات اليهودية فى وادى الاردن لتغيير مناطق الامن الاستراتيجى، حيث سمحت حكومة حزب العمل ببناء المستوطنات والقرى اليهودية فى العديد من المدن الفلسطينية وذلك تحت ضغط الحزب الدينى القومى (المفدال) (NRP) والذى كان شريك لحزب العمل، إلى جانب «كتلة الايمان» (جوش ايمونيم) تلك الحركة اليهودية الدينية القومية الجديدة التى توسعت وازداد نفوذها بعد وصول حزب الليكود إلى الحكم فى ١٩٧٧ واصبحت هى اليد اليمنى لحكومة الليكود فى الانشطة الاستيطانية فى الضفة الغربية فى إطار السعى لجعل ضم هذه المناطق لاسرائيل امر واقع.

تحت القيادة الديناميية لاريل شارون، بداية كوزير زراعة وفيما بعد وزير دفاع، تم انشاء ٩٠ مستوطنة يهودية جديدة (٢٢ الف مستوطن) فى الضفة الغربية فى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٤، بالاضافة الى ٢٤ مستوطنة (٦٠٠ مستوطن) تم بنائها فى فترة حكومات حزب العمل (فى وقت قريب اصبح الرقم هو ١٥٠ مستوطنة يهودية تحتوى ١٥٠ الف مستوطن فى الضفة الغربية و١٦ مستوطنة تحوى ٦ آلاف مستوطن فى قطاع غزة).

بينما فى نفس الوقت هدف شارون الى قمع المؤسسات الفلسطينية، وطرد القيادات الفلسطينية من الاراضى بالوسائل الادارية، إلى جانب غض النظر عن الممارسات غير القانونية لحركة «لجوش إيمونيم» والاعمال

العسكرية للمستوطنين ضد الفلسطينين العزل.

ساهمت هذه التطورات فى ظهور مجموعات ارهابية يهودية معادية للعرب لاول مرة منذ ١٩٤٨ مما ادى إلى القبض على هؤلاء الارهابين اليهود ومحاكمتهم، بينما قام العديد من وزراء الليكود وبشكل اخص وزير الخارجية موشى ديان ووزير الدفاع عيزرا وايزمان (فى أواخر السبعينات) وموشى اريتر فى (٨٣ - ١٩٨٤) بتبنى اجراءات قاسية لوقف الانشطة العنيفة للمستوطنين اليهود المسلحين.

ليس بغريب بعد ذلك أن يقوم المجتمع الفلسطينى فى الضفة الغربية و غزة، برد فعل على الاحتلال الاسرائيلى الطويل، ومصادرة الاراضى العربية و انشاء المستوطنات اليهودية وضم القدس الشرقية .. الخ، أن يؤدى ذلك الى تصاعد حدة الإتجاهات الراديكالية السياسية والبلورة القومية، هذه العملية التى ظهرت فى شكل مظاهرات معادية لاسرائيل والاضرابات والارهاب، ومن ناحية اخرى، بانشاء المؤسسات القومية والروابط الجماهيرية تحت قيادة العديد من القيادات السياسية فى محاولة لجعل هذه المؤسسات والروابط بنية اساسية للدولة الفلسطينية فى موازاة النضال ضد الاحتلال الاسرائيلى، ولعله من الاكيد ان العديد من مواطنى الضفة الغربية والقيادات الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية كانوا مهتمين بالوصول الى حل براجماتى (عملى) والتفاوض للوصول لتسوية سياسية حول الاراضى مع اسرائيل.

ولكن القيادات الاسرائيلية (مع بعض الاستثناءات) رفضت هذه البوادر أو الاعتراف بها، هذا إلى جانب دعم اسرائيل للانشطة والروابط الاسلامية وخلق «روابط القرى» من جانب لاضعاف تأثير منظمة التحرير الفلسطينية ومن جانب آخر لايجاد بديل للقيادات الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

من ناحية اخرى «رفضت قيادات منظمة التحرير الفلسطينية فى المنفى تشجيع القيادات الوطنية داخل الاراضى المحتلة على التفاوض أو حتى بناء مؤسسات وطنية يمكن ان تكون اساس للدولة الفلسطينية.

«تأثير الإنتفاضة»:

لم يحدث تغيير جوهرى فى مواقف كلا من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الا فى أواخر ١٩٨٨، وذلك تحت تأثير الانتفاضة الفلسطينية، هذه الثورة الوطنية الجماهيرية ضد استمرار الاحتلال الاسرائيلى والتى اندلعت فى يوم ٩ ديسمبر ١٩٨٧ فى غزة والضفة الغربية واستمرت لعدة سنوات. اصابت هذه الانتفاضة كلا من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالدهشة وتحت الضغط الامريكى وعوامل اخرى، دفعت كلا الطرفين لتبنى سياسات عملية براجماتية كلا منهما تجاه الاخر، حيث اعلن المجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر ١٩٨٨ انشاء دولة فلسطين على اساس قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ لـ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وفى ديسمبر ١٩٨٨ دعا اجتماع الامم المتحدة فى جنيف لمؤتمر سلام إلى جانب اعتراف عرفات بقرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، و٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ الذى يعترف بحق اسرائيل فى الوجود ويدين الارهاب، هذه القرارات التاريخية عكست بوضوح بلوغ التحول داخل الحركة الوطنية الفلسطينية لنقطة الذروة من الرفض الكامل للحركة القومية الاسرائيلية واسرائيل الى القبول الكامل بكليهما.

اما بالنسبة للاتجاه السائد داخل المجتمع القومي اليهودى فقد كان تحول من قبول الحركة الوطنية الفلسطينية فى ١٩٤٨ إلى رفضها، ولكن فى اواخر ١٩٨٨ وافق اكثر من نصف الاسرائيليين على بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وتبنوا مواقف اكثر براجماتية من حكومتهم. بينما استمر حتى أواخر ١٩٨٨ معظم وزراء حكومة الائتلاف الوطنى الاسرائيلى فى رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وتجاهلوا وانكروا الطموحات الوطنية الفلسطينية إلا انه فى مايو ١٩٨٩، وتحت ضغط الانتفاضة والضغط الامريكى والرأى العام الاسرائيلى، اقترحت حكومة الليكود / العمل الاسرائيلية التفاوض من اجل تسوية سياسية للضفة الغربية وغزة على اساس خطة الحكم الذاتى (كامب ديفيد) ولحسن حظ الحكومة الاسرائيلية تحت قيادة «اسحق شامير»، فإن عدة تغيرات اقليمية ودولية سهلت ان يمر اصراره على مشاركة فلسطينى الضفة الغربية وغزة فقط فى وفد مشترك مع الاردن فى مؤتمر مدريد للسلام (الذى تم افتتاحه فى ٣٠ اكتوبر ١٩٩١).

هذا وقد واجهت المفاوضات الاسرائيلية للفلسطينين فى اطار مدريد عدد من العقبات حتى بعد فوز رابين وحزب العمل فى الانتخابات الاسرائيلية (يونيو ١٩٩٢) فقد تحول موقف رئيس الوزراء رابين والذى طرح لعدة سنوات الوصول لتسوية مع فلسطين (الداخل) فى ارتباط مع الاردن، نحو التفاوض مع «الخارج» «الارهابى» منظمة التحرير الفلسطينية عبر قناة اوسلو السرية.

حيث اصبح ياسر عرفات هو شريك المفاوضات الاسهل، فى ظل خوف الاخير من الضعف السياسى والمالى وامكانية ان يترك وحيداً فى اطار التسوية الاسرائيلية الفلسطينية وقد استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية ان تقنع اسرائيل بانها الممثل الرسمى للفلسطينيين وقد قدمت المنظمة عدة تنازلات فلم تضم القدس الشرقية فى الاتفاق أو تشترط الحصول على تعهد اسرائيلى حول طبيعة التسوية الدائمة.

بالاضافة الى ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت هى المنظمة الوحيدة القادرة عبر مؤسساتها المدنية ممارسة السلطة السياسية وكبح جماح المجموعات الفلسطينية المسلحة المعارضة وعلى رأسها حركة حماس ومنع هجماتها المسلحة ضد اسرائيل.

حكومة العمل الاسرائيلية، منظمة التحرير الفلسطينية وعملية اوسلو:

تمثل إتفاقات اوسلو فى ١٩٩٣ و١٩٩٥ فى مبادئها العامة تحول تاريخى فى العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية، فلاول مرة حدث اعتراف متبادل من كلا الطرفين بشرعية الآخر وبطموحاته الوطنية السياسية، وتعهدا بالعمل سويا لتحقيق التعايش السلمى فى ارض اسرائيل/ فلسطين وقد استطاعت دولة اسرائيل القوية ان تفرض معظم خطابها على منظمة التحرير الفلسطينية فى الاتفاقات، تاركة عدم توازن جوهرى فى الاهداف الاستراتيجية لكلا الطرفين.

فقد فرضت حكومة العمل الاسرائيلية وتحت الضغط الداخلى اتفاق تدريجى مفتوح النهاية ومتعدد المراحل بدون أى تعهد بالنسبة لقضايا دولة فلسطين، القدس، المستوطنات الاسرائيلية واللاجئين الفلسطينيين وعلى الرغم من قبول منظمة التحرير الفلسطينية، هذا الاتفاق الا انها استمرت فى الضغط لتحقيق هدفها الاستراتيجى فى المرحلة النهائية المتمثل فى انشاء دولة فلسطين فى الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية.

حيث يمثل اعلان هذا الهدف النهائى مصدر الشرعية الرئيسى لدور عرفات ولقبول الفلسطينيين اتفاقيات اوسلو، ولعل لمنظمة التحرير الفلسطينية اسبابها التى قادتها للاعتقاد بان حكومة العمل - ميرتس (٩٢ - ١٩٩٦) على الرغم من موقفها الرسمى سوف توافق على قبول توقعات الفلسطينين، فمن ناحية، لم يخفى وزراء كثيرين فى حزب العمل وحزب ميرتس توقعاتهم بإن دولة فلسطين سوف تنشأ فى الضفة الغربية وغزة فى المرحلة النهائية من عملية اوسلو وقد ضمن هذا الخطاب فى برنامج حزب ميرتس لعدة سنوات.

بينما قرر حزب العمل فقط فى ٢٦ ابريل ١٩٩٦ ان يلغى من برنامجه العام معارضته الدائمة لانشاء دولة فلسطين.

بل ان الوزير يوسى بيلين (العمل) ذهب لاكثر من هذا باعلان مبادرة (فى اوائل ١٩٩١) والاتفاق فى (نوفمبر ١٩٩٥) مع نائب عرفات ابو مازن (محمد عباس) فى برنامج عمل للتسوية النهائية على انشاء دولة فلسطين فى الضفة الغربية وقطاع غزة مع احداث تغييرات محددة فى الحدود ومع عاصمة فى القدس فى القرية العربية فى ابوديس فى شرق القدس، ووفق بعض استطلاعات الرأى ايد حوالى نصف الاسرائيليين هذا الطرح، خاصة بالنسبة لانشاء دولة فلسطين فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

استمر دعم الرأى العام الاسرائيلى لعملية اوسلو ولمستقبل دولة فلسطين اما ثابت أو يتقدم، مادام الامن الشخصى يتم الحفاظ عليه، حيث تم كبح جماح الارهاب الفلسطينى والاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينى على تنفيذه وهو ما كان يفترض أن يؤدى إلى جلب (مكاسب) لاسرائيل، فقد تم تنفيذ اتفاقات اوسلو بشكل جيد اثناء فترة حكومة حزب (العمل) وقد دعمت هذه الاتفاقية موقع اسرائيل الاقليمى ، حيث وقعت اتفاق سلام «رسمى» مع الاردن فى «٢٦ اكتوبر ١٩٩٤» وتبعه انشاء علاقات اقتصادية ودبلوماسية (قنصلية) مع باقى الدول العربية، المغرب، تونس، قطر وعمان.

كذلك استفادت اسرائيل اقتصاديا ودبلوماسيا بارتفاع الاستثمارات الاجنبية وزيادة التعاطف داخل المجتمع الدولى متضمنا دول اسلامية، وهو ما خلق إستعداداً فى أواخر ١٩٩٥ لبدء تعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فى اطار المصالح المشتركة والفهم المتبادل فى مجالات الاعمال والابحاث الاكاديمية والقضايا الثقافية .. وغيرها.

التراجع عن اوسلو:

لسوء الحظ، فإن هذا التيار الخاص بالتعاون المتبادل والثقة بين الاسرائيليين والفلسطينيين فى إطار بدء القوة الدافعة الخاصة بتنفيذ اتفاقات اوسلو لم يستمر، فبدءاً من اواخر ١٩٩٥ واجهت هذه الجهود عقبات جوهرية على يد العناصر المعارضة لاتفاقات اوسلو، على الجانبين الاسرائيلى والفلسطينى وهى المعارضة التى نشأت على اسس ايديولوجية ودينية وقومية وقد بدأت هذه المعارضة تأخذ شكل افعال ارهابية فى بداية ١٩٩٦، وهو ما دعمته الحسابات الخاطئة والتوقعات لكلا الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى حول عملية السلام «اوسلو».

تصاعدت المعارضة لاتفاقات اوسلو داخل السكان الاسرائيليين بالاساس الاحزاب الدينية اليمينية المتطرفة واتباع كاهان، كاخ و«جوش ايمونيم» ومجالس المستوطنين، والحزب القومى الدينى (NRP)، وأحزاب موليديت، وايضا بشكل ما حزب الليكود، وقد بنيت معارضتها لاتفاقات اوسلو ولدولة فلسطين «المستقلة على اساس عدة اسباب: اقتناع ايديولوجى بمنظور اسرائيل الكبرى عاصمتها القدس تحت السيادة الاسرائيلية ورؤية امنية ترى ان الارهاب الفلسطينى تهديد استراتيجى لاسرائيل، واعتقاد بانه سيتم ازالة المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولهذا فقد قامت بعض هذه المجموعات اليمينية بداية من اواخر ١٩٩٣ بهجمات متفرقة ضد العرب كرد فعل على هجمات «حماس» وفى الجمعة ٢٥ فبراير ١٩٩٤ قام المستوطن اليهود جولد شتاين بذبح ٢٩ مسلم فلسطينى اثناء تأديتهم الصلاة وقد تبعته حملة ضد حكومة العمل - ميرتس وسياستها السلمية رفعتها المجموعات اليمنية والتى اعلنت بعض الدعاوى الدينية التى تدعو الجنود الاسرائيليين لعدم اطاعة الاوامر بازالة المستوطنات اليهودية، بالاضافة الى الاعتراض الجماعى الذى نظمه يهود تحت رايات سياسية تنادى بمحاسبة «الخونة» و«القتلة» ويحملون صور تصور لبس رجال النازى وهى الحالة التى حركت أو دفعت إيجال امير احد المعجبين بالجناح اليمينى لاغتيال رابين خلال تجمع للسلام فى تل ابيب فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥.

وعلى الجانب الآخر فإن موجة التعاطف الضخمة مع رابين ودعم عملية السلام في اسرائيل والدول العربية وفي المجتمع الدولي لم تستمر (طويلاً).

فالفلسطينين المعارضين لعملية اوسلو وخاصة «حماس» استمروا في جهودهم لتعطيل العملية السلمية من خلال سلسلة من الهجمات الارهابية ساهمت بشكل كبير في تمويل التأثير السلبي لاوسلو بين الاسرائيليين.

فخلال ١٩٩٥ قامت حماس وبعد مذبحة الحرم الابراهيمي بشن سلسلة من الهجمات في اسرائيل - في ابريل ويوليو واغسطس ولم تمنع الاجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية واسرائيل حماس من شن هجمتين انتحاريين في القدس في ٢٥ فبراير وفي تل ابيب في ٣ مارس ١٩٩٦ والتي ادت لقتل واصابة العشرات من الاسرائيليين، وهي الهجمات التي كانت رداً على قيام عميل اسرائيلي بقتل يحيي عياش العقل المدبر لهجمات حماس الانتحارية ضد اسرائيل في الاعوام السابقة. وقد ادت هذه الهجمات إلى تراكم تأثير داخل الرأى العام الاسرائيلي وتأثير على الحملة الانتخابية في اسرائيل حيث اتهمت العديد من اجنحة اليمين «عرفات» بانه يتعاون مع حماس بنكوصه عن تعهده بتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني.

وقد استخدم بنيامين نتنياهو المرشح الليكودي ضد مرشح حزب العمل «بيريز» على رئاسة الوزراء هذه الاطروحات في حملته الانتخابية وقبل هذه الانتخابات بقليل (٢٩ مايو ١٩٩٦) تعهد نتنياهو بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وباحترام اتفاقات اوسلو ولكنه وعد بانه سيتم تنفيذها بشكل ابطأ وأمن عن «العمل» وقد قام بنيامين نتنياهو بالفعل بالاستمرار في عملية اوسلو بشكل ابطأ بينما سعى لتحقيق تسوية صارمة خاصة بالنسبة لقضية انسحاب القوات الاسرائيلية من الخليل والتي تم تسويتها رسميا في يناير ١٩٩٧، وكذلك لم يقوم نتنياهو بمقابلة عرفات حتى ٤ سبتمبر ١٩٩٦ بينما قام بعدة افعال اخرى مثل زيادة عدد العمال الفلسطينين المصرح هم بالعمل داخل اسرائيل من ٢٥ ألف إلى ٣٥ ألف كما قام باطلاق سارح «الارهابيين» من النساء الفلسطينيات في السجون الاسرائيلية في اوائل ١٩٩٧ ووعد بالانسحاب من الـ٩٪ الباقية من الضفة (ولكنه لم ينفذ هذا التعهد).

على النقيض اعلن نتنياهو عدة مرات رفضه لانشاء دولة فلسطين أو تقسيم القدس ودعم الاستمرار الاستيطاني في القدس، والضفة الغربية، كما تجاهلت الحكومة الاسرائيلية الرفض الادارى السابق الخاص ببناء مستوطنات جديدة وتبنت اجراءات لتقييد ان لم يكن انهاء انشطة السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية، لتظهر السيطرة الاسرائيلية على الجزء الشرقي من القدس، وفي سبتمبر ١٩٩٦ قرر نتنياهو فتح نفق الحشمونين قرب الحرم الشريف.

أدى بدء انشاء المستوطنات اليهودية الجديدة في جبل أبو غنيم جنوب ضواحي القدس، إلى خلق ردود فعل عنيفة عى هيئة عمليات ارهابية قام بها الفلسطينيين، إلى جانب الصدامات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية مما أدى إلى صراع واصابة العديد من الأفراد من الطرفين، وقد أدى بناء مستوطنات جبل أبو غنيم أيضاً إلى وقف عملية أوسلو وخلق ادانة عالمية ضد إسرائيل وبالتالي تدهور العلاقات العربية - الإسرائيلية.

ولكن تحت الضغط الامريكي والرأى العام الإسرائيلي والانتقادات المصرية والاردنية ونتيجة للعزلة الإسرائيلية وتراجع حجم تدفق الاستثمارات الاجنبية وافق نتنياهو في اكتوبر ١٩٩٨ على توقيع مذكرة «واى ريفر»، الخاصة بالاتفاق المؤقت قبل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حول قضايا الوضع النهائي.

ولكن حكومة نتنياهو وتحت ضغط احزاب اليمين المتطرف لم تنفذ الا أجزاء من هذا الاتفاق خاصة في إطار الاستعداد لانتخابات (١٧ مايو ١٩٩٩) وقد استخدمت الحكومة فشل «عرفات» في تنفيذ تعهداته واعلانه لامكانية اعلان الدولة الفلسطينية في ٤ مايو ١٩٩٩.

في النهاية، أدت سياسة نتنياهو تجاه عملية السلام إلى احياء شعور بعدم الثقة والغضب بين معظم الفلسطينيين وخاصة في ظل بناء المزيد من المستوطنات وقيامه بالاغلاق ا لدورى للضفة الغربية وقطاع غزة وعمليات هدم البيوت الفلسطينية وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى تراجع المؤيدين لعملية السلام بين الفلسطينيين لاقل من ٦٠٪ (بعدما كان قد وصل إلى ٨١٪ في يونيو ١٩٩٦). بينما على الجانب الآخر تزايد عدد الذين يدعمون ويؤيدون العنف الذى تقوم به حماس ضد الاسرائيليين.

رغم هذا كله، استمر اغلبية الاسرائيليين في دعم عملية السلام (٥٥٪ في اوائل ١٩٩٩)، ودعم انشاء دولة فلسطين منزوعة السلاح في الضفة الغربية وغزة، بينما اعتقد حوالي ٦٣٪ (اوائل ١٩٩٩) بامكانية انشاء الدولة.

• التسوية الإسرائيلية - السورية: وتغيير الوضع الراهن:

على النقيض من الفلسطينيين، استمرت سوريا تمثل تهديداً استراتيجياً وعسكرياً لإسرائيل حيث تشارك في حرب دموية ضد اسرائيل في جنوب لبنان من خلال «حزب الله»، وبالاشتراك مع إيران، إلى جانب نفوذها القوى في لبنان، الذى يجعل الاخيرة تحجم عن توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، قبل حل الصراع السورى - الإسرائيلي.

وكما اشرنا من قبل،فقد قبل الاسد قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ واتفاق وقف اطلاق النار في مايو ١٩٧٤، وقد تبنى الاسد بعد ذلك توقيع اتفاق «سلام» (عدم عدوان) مع إسرائيل مع تسوية شاملة للنزاع العربي -

الاسرائيلي قائمة على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ واللذين ينصان على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الاراضي المحتلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن جهود الاسد هذه اصطدمت بالمواقف الإسرائيلية والمصرية والامريكية، حيث لم ترغب إسرائيل في الانسحاب من الجولان أو الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، فقد اعلنت «مائير» في مارس ١٩٧٤ أن الجولان جزء لا يتجزاء من اسرائيل.

هذا بالاضافة إلى استعداد الرئيس المصري «السادات» لقبول اتفاق جزئي وفردي مع إسرائيل وهو ما توافق مع سياسة خطوة - خطوة التي تبنتها الولايات المتحدة لحل الصراع عبر وزير خارجيتها «هنري كيسينجر».

ادت كل هذه التطورات إلى تهميش سوريا والتي جددت مبادرتها في ١٩٧٦، فخلال حرب لبنان قامت سوريا بتهديد اسرائيل من خلال التدخل في الحرب ووصول قواتها لقرب الحدود اللبنانية/ الاسرائيلية. وهو التهديد الذي انتهى -وتحت ضغط امريكي) بتوقيع اتفاق (الخط الاحمر) في ربيع ١٩٧٦ وقد اقترح الاسد في (نهاية ١٩٧٦ وبداية ١٩٧٧) على ادارة كارتر، احياء مفاوضات جنيف لحل الصراع العربي - الاسرائيلي سلميا ومع التأكيد على الدور الامريكي في التسوية إلا أن سياسات الاسد اصطدمت مرة أخرى بالسياسات الاسرائيلية - المصرية - الامريكية حيث استمرت حكومة الليكود (١٩٧٧) في تفضيل التسوية المتفردة مع مصر وتهميش قضايا التسوية مع سوريا والفلسطينيين، ولاسباب عدة اعتقد الرئيس المصري «السادات» أن تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي تسوية شاملة غير محتمل وانها قد تمثل خطر أو تهدد عملية استرجاع سيناء من إسرائيل وهو ما حمله للقيام بزيارته التاريخية للقدس في نوفمبر ١٩٧٧، وهي الزيارة التي قادت إلى توقيع اتفاقات كامب ديفيد في ١٩٧٨ وتوقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٩، وهي الاتفاقية التي تمت تحت رعاية الرئيس الامريكي جيمي كارتر والذي تراجع عن مواقفه السابقة الخاصة بالتسوية الشاملة.

*** الاسد وفشل استراتيجية «التكافؤ»:**

في هذه الظروف تخلى الاسد تماماً عن جهوده الدبوماسية وفي عقد الثمانينات ركز طاقاته ومهاراته في البناء وذلك بمساعدة ضخمة من الاتحاد السوفيتي، لتحقيق تكافؤ عسكري مع إسرائيل، وهو ما تم وفق خطاب الاسد حول التوازن الاستراتيجي، أو التكافؤ العسكري الإسرائيلي والذي هدف جوهريا الي بناء ميكانزم عسكري قوي لمنع إسرائيل من مهاجمة سوريا والدفاع عن دمشق ضد أي هجمات ولاستخدامه في أي حرب محدودة قادمة ضد إسرائيل، من الاساس لاستعادة مرتفعات الجولان والتفاوض مع إسرائيل من اجل تسوية سياسية شاملة في موقع القوة العسكرية وقد تفرغ الاسد لتقوية قوته العسكرية في مواجهة إسرائيل فقد اصبح هذا التكتيك اكثر الحاحاً في الثمانينات بسبب قيام حكومة الليكود بدعم المعارضة المسيحية المارونية للسيطرة السورية على لبنان في ثم غزو جنوب لبنان (بالاساس لتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية) ومهاجمة القوات السورية والتقدم نحو الطريق السريع بين بيروت ودمشق في اتجاه دمشق. وقد اعترضت ادارة ريجان على هذه السياسة بسبب تهديدها للنظام الموالي للغرب في لبنان في رد فعل لتزايد التهديد الإسرائيلي.

وقد قام الاسد بتقوية تحديث قدراته العسكرية إستعداداً للحرب ضد القوات الاسرائيلية في لبنان والمحافظة على التكافؤ الاستراتيجي مع اسرائيل.

ولكن على الرغم من جهوده الواسعة إلا أن الاسد لم يكن قادر على موازنة استراتيجية التفوق الإسرائيلية ولم يستطع ذلك حتى وقت قريب، وهو ما جعل الاسد منذ ١٩٩٨ يعود للدبلوماسية ومحاولة دمج سوريا في عملية السلام في الشرق الاوسط.

إن السبب الرئيسي وراء عدم قدرة سوريا على تحقيق التكافؤ الاستراتيجي مع إسرائيل هو الصعوبات الاقتصادية الداخلية التي سببها بناء القوات المسلحة الضخمة (والذي استحوذ على حوالي ٢٢٪ من الناتج المحلي السوري في ١٩٨٥) وهي الازمة الاقتصادية التي دفعت الحكومة الي تقليص الانفاق وحجم الجيش وهو ما توازى مع التغييرات الجوهرية لسياسات موسكو تجاه دمشق نحو الصراع العربي - الاسرائيلي.

وهو إنعكس ذلك عند زيارة الاسد لموسكو في ابريل ١٩٨٧ حيث اعلنها له جورباتشوف صريحة بان «الاعتماد على القوات المسلحة في حل الصراع العربي - الاسرائيلي فقد مصداقيته كاملة، وهو ما أوضح أن موسكو لم تعد تدعم الاستراتيجية السورية حول التكافؤ الاستراتيجي مع اسرائيل وحث الاسد للسعي نحو تسوية سياسية للصراع.

فقد أصبح الاسد الآن مقتنعاً لاسباب عدة، بانه لا يوجد بديل افضل من السعي للتقارب مع الولايات المتحدة، والتي من جانبها اصبحت مهتمة بالتعاون مع سوريا، بالنظر لقضية لبنان وحرب الخليج ١٩٩١، وقد ظهرت بوادر العلاقة الامريكية - السورية مع زيارة وزير الخارجية الامريكي جميس بيكر لدمشق في ديسمبر ١٩٩٠، ومقابلة الاسد للرئيس جورج بوش في جنيف في نوفمبر ١٩٩٠ والتي كانت تعد أول لقاء للاسد مع رئيس امريكي منذ ١٣ سنة.

وقد اظهر «الاسد» بعد انتهاء حرب الخليج مرونة واضحة في مواقفه ومتماسة بشكل أو اخر مع الموقف أو الخطاب الامريكي، فقد اصبحت سوريا الآن موافقة على المشاركة في مؤتمر اقليمي تحت رعاية الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي وتحت اشراف الامم المتحدة، وقد بدأت مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، وقد اسقطت سوريا مطلب تعهد إسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة أو أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الفلسطينيين.

ولكن أهم النقاط واكثرها جوهرية لم تغير فيها سوريا مواقفها، حيث استمرت في مطالبة إسرائيل بالانسحاب من مرتفعات الجولان كاملة، كما من جنوب لبنان وقطاع غزة والضفة الغربية متضمنة القدس.

وفي مقابل عودة هذه الاراضي عرضت القيادة السورية توقيع «اتفاق سلام» مع اسرائيل والذي يعني بشكل حقيقي اتفاق عدم عداء.

*** تغير مواقف إسرائيل الجامدة:**

دعا زعماء الليكود والعمل قبل وبعد ١٩٧٧ إلى الاحتفاظ بمرتفعات الجولان من أجل الاغراض الأمنية، وفي ديسمبر ١٩٨١ اقر الكنيست الإسرائيلي باغلبية كبيرة «قانون مرتفعات الجولان» والذي يحض على تطبيق القانون الإسرائيلي ومد الادارة والقضاء الإسرائيلي للمنطقة.

وفي نفس الوقت تصاعد العداء الإسرائيلي تجاه سوريا في رد فعل على رعاية سوريا لحرب العصابات ضد القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان في الفترة من (٨٣ - ١٩٨٥) ومحاولة سوريا عبر عملائها تفجير طائرة «العال» في مطار لندن ١٩٨٦. وقد استمرت قيادات الليكود والعمل في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات في التأكيد على أن اسرائيل لن تعيد الجولان لسوريا حتى لو في مقابل السلام فعلى سبيل المثال، أعلن رابين «وزير الدفاع» في يونيو ١٩٨٨ أنه لا يرى سوريا تحت قيادة الاسد كشريك في عملية السلام وأن معادلة الارض مقابل السلام ليست ملائمة للعلاقة مع سوريا، كما فضل رئيس الوزراء «شامير» بقاء «الوضع القائم» مع سوريا إلى اطول مدى ممكن.

هذا وقد كان ا غلبية الإسرائيليين رافضين للتخلي عن الجولان، سواء من منطلق الاعتبارات الاستراتيجية أو نتيجة للعدوان السوري، ولهذا فليس من العجيب أن تظهر استطلاعات الرأى منذ ١٩٦٧ ان اكثر من ٩٠٪ من الإسرائيليين مع الاحتفاظ بالجولان.

ولكن مع بداية عملية السلام ومؤتمر مدريد (١٩٩١) اصبح هناك حوالي ٣٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون اعادة الجولان في مقابل سلام حقيقي مع سوريا، وفي نوفمبر ١٩٩٥ ولأول مرة ابدى ٤٥٪ من الإسرائيليين استعدادهم لإعادة الجولان كاملة (٤١٪ في مارس ١٩٩٩) هذا وقد اعلن «رابين» ولاول مرة ان قرار مجلس الامن ٢٤٢ ينطبق على الجولان.

وقد اصبح الخطاب الإسرائيلي كالتالي، الانسحاب من الجولان مقابل سلام قوى مع سوريا، وفي سلسلة المفاوضات المتتالية والطويلة بين سوريا واسرائيل بين اغسطس ١٩٩٢ إلى مارس ١٩٩٦، حدث تطور ملموس وفهم متبادل والاتفاق على عدد من القضايا الهامة.

- موافقة اسرائيل على الانسحاب بشكل كامل من الجولان في مقابل سلام كامل وتطبيع وتنفيذ ترتيبات امنية خاصة.

- موافقة سوريا على توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتضمن تطبيع العلاقات الدبلوماسية ويحتوى على ترتيبات امنية وتعاون في مجالات عدة مثل السياحة، والاتصالات، والتجارة إلى جانب مصبات المياه من نهر بانياس لنهر الاردن.

- توقيع لبنان (ايضاً) لاتفاقية سلام مع سوريا، بينما سيتم تشجيع البلدان العربية الأخرى لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

*** المعضلة:**

ظهر مع بداية فبراير ١٩٩٦، أن إسرائيل وسوريا غير قادرين على تخطى الاختلافات الباقية والوصول لاتفاق سلام، حيث رفض الاسد اقتراح بيريز لعقد عدد من اللقاءات لانهاء اتفاق السلام الاسرائيلي - السورى ولكن في اوائل مارس ١٩٩٦ قرر بيريز وقف المفاوضات مع سوريا نتيجة رفض دمشق ادانة سلسة الهجمات الدموية التى قامت بها حماس في ذلك الوقت.

ومنذ مارس ١٩٩٦ لم يتم استئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية وقد رفضت حكومة نتنياهو استئناف المفاوضات واعلنت رفضها للانسحاب الكامل من الجولان وهو ما سوف يتغيير مع قدوم «باراك».

*** الخاتمة:**

إن التحدى الرئيسى الآن الذى يواجه إسرائيل هو التنفيذ الكامل لاتفاق أوسلو والوصول للتسوية التاريخية مع الفلسطينيين وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بإنشاء دولة فلسطين وحل معضلة القدس واللاجئن الفلسطينيين والمستوطنات اليهودية.

ولكنها في نفس الوقت تواجه تحديات هامة لإقامة سلام مع سوريا ولبنان من أجل تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي هذه التحديات تشمل حل المشكلة الفلسطينية والتى بعدها يمكن أن تكون اساس تسوية مستقبلية تاريخية بين اسرائيل و جيرانها العرب.

٥

المؤرخون الجدد

الذاكرة والهوية: سوسيولوجيا جدل المؤرخين فى اسرائيل
المصدر مجلة: تيئوريا أو بيقورت
المجلد السادس، ١٩٩٦.

تشهد إسرائيل منذ بضعة سنوات جدلاً شديد الوطأة بين «قدامى» المؤرخين وبين المؤرخين الجدد، وقد وصلت أصداء هذا الجدل إلى قطاعات عريضة فى المجتمع، ومن هنا فقد أهتمت به وسائل الأعلام، بل وأصبح محور أهتمام عدد كبير من المؤتمرات العلمية، وعدد أكبر من المجلات العلمية. ووصل هذا الجدل إلى ذروته بعد أن راق لمحررى الملحق الأدبى لصحيفة «هآرتس» الدخول فى هذا الجدل خاصة بعد أن نشر الأديب الإسرائيلى «اهارون ميجد» المنتمى قلباً وقالباً إلى حركة العمل مقالاً رثى فيه ما آل اليه مصير كثير من المقولات التى ترعرعنا عليها على مدى بضعة اجيال، وكان من بين تلك التعبيرات التى رثاها «خلاص الارض» و«احتلال العمل» و«تجمع الشتات» و«الدفاع»، تلك التعبيرات التى تُقدم حالياً فى صورة توحى بأنها كانت جزءً من عملية التضليل والخداع، وأعدب «ميجد» فى مقاله أيضاً عن رفضه للتيار التاريخى الحديث الذى يزعم أن الحقائق التاريخية ليست سوى مجموعة من الأكاذيب، وأنتقد المؤرخين الجدد، ونعتهم بقوله انهم مجموعة يعملون لصالح أعداء إسرائيل، وشبههم بالفيروس المميت الذى يقضى رويداً على مايحتويه الجسد من قوة وعزم.

ولم يقتصر حدود هذا الجدل على الدوائر الأكاديمية إذ أصبح هذا الجدل جزءً من اهتمام السلطة وهذا بعد أن انتقد امنون روبينشتاين وزير التعليم والثقافة والرياضة فى حكومة نتنياهو المؤرخين (وعلماء الاجتماع) الجدد بدعوى انهم يسعون للقضاء على الحركة الصهيونية، فذكر فى سياق انتقاداته التى وجهها لهم «إنهم يقدمون الصهيونية فى صورة عنصرية استعمارية ويحملونها كل مسالب القومية دون أن يظهروا تجاهها أى قدر من التعاطف، ذلك التعاطف الذى يظهره اليساريون ازاء حركات التحرر الوطنى. وعلاوة على هذا فإنهم يصورون إسرائيل فى صورة الدولة التى قامت على اضطهاد الآخر.

وإذا كانت هذه الدراسة لا تصبو إلى التعرف على جوهر هذا الجدل أو مضامينه فإنها تضع نصب عينيها دراسة اسباب نشأته وبنية المعالجة التاريخية للأحداث. وتقوم هذه الدراسة على فرضية مؤداها أن هذا الجدل يعد حدثاً ثقافياً، ومن ثم فلا تكمن اهميته على صعيد «الحقيقة التاريخية» التى تتكشف عبر هذا الحدث بقدر ما تكمن فى «الحقيقة السوسيولوجية» الكامنة فيه. ويمكننا على نحو آخر قول إن هذه الدراسة معنية بالجدل القائم حالياً وليس بتلك الايام الخوالى التى يتناولها، ومن هنا فإننا لن نتوقف طويلاً عند أحداث الماضى، وسنكتفى بعرضها على نحو سريع، وسنتجنب بالتالى الإطرناب والإحالات المرجعية المنظمة لأدبيات البحث، ومع هذا فسنشير إلى بعض الكتاب البارزين الذين يمكن للقارئ الرجوع إليهم للاهتداء بآرائهم.

وسأحصر الجدل القائم بين المؤرخين على ثلاثة مواضيع رئيسية وهى:

أ - النزاع القومى الإسرائيلى - العربى.

ب - سياسة «حركة العمل» الثقافية.

ج - الثقافة الصهيونية العبرية.

ويعد الصراع القومى الإسرائيلى العربى بمثابة المجال الذى ينصب عليه أهتمام «المؤرخين الجدد»، الذين يكمن وجه الحداثة فى أنشطتهم فى إلقائهم بظلال الشك على مواقف سياسات إسرائيل الخارجية والأمنية خلال عقدى الأربعينيات والخمسينيات، فذهب «فلابان» فى دراسته التى أعدها فى عام ١٩٨٧، وسلاتير فى بحثه الذى أعده فى عام ١٩٩٥ إلى أن إسرائيل رفضت خلال ذلك الحين كل فرص فتح الحوار مع الدول العربية. كما أن الباحث «شلايم» Shlaim أشار فى دراسته التى اعدها فى عام ١٩٨٨،

والباحث «بابيه» Pappe في دراسته التي أصدرها عام ١٩٩٢ أشار إلى أن إسرائيل توصلت إلى تسوية مع الأردن على حساب الفلسطينيين.

ويكمن الشق الحداثي في هذه الرؤى في أن التصورات التي تنطوي عليها مواقف المؤرخين الجدد تقف على طرفي نقيض مع الموقف السائد والذي مفاده أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع «محب» للسلام، وأن الآخرين يدفعونه دفعاً لخوض الحرب. وعلاوة على هذا فيذهب الباحث «بني موريس» في دراستين أعدهما خلال عامي ١٩٨٩، و١٩٩١ إلى إسرائيل تتحمل مسئولية قضية اللاجئين الفلسطينيين، تلك القضية التي تعد محصلة لسياسة الطرد التي اتبعها كبار قادة الجيش الاسرائيلي خلال حرب ١٩٤٨، والتي التزمت القيادة السياسية ازائها الصمت، وفي المقابل فإن هذا الرؤية التي يتبناها «موريس» لم تحظ إلا بانتقادات شديدة من قبل المؤرخة «تيفت» التي تنتمي إلى ذلك التيار الساعي إلى تبرير مواقف الحركة الصهيونية.

وعلاوة على هذا فقد ذهب كل من «موريس» Morris، و «كفكفي»، و«بابيه» في دراساتهم التي أعدوها في أعوام ١٩٩٣، و١٩٩٥، و١٩٨٦ على التوالي إلى أن سياسات إسرائيل الأمنية خلال عقد الخمسينيات اتسمت بسيطرة روح المغامرة على مناحي القرارات الأمنية، وأن هذه السياسات أدت إلى نشوب حرب ١٩٥٦. ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي ينبذ فيه هؤلاء المؤرخون نهج بن جوريون المتشدد فإنهم يحرصون على الإعلاء من سياسة «موشيه شاريت» التي اتسمت بالاعتدال. وتتنافى هذه الرؤى بطبيعة الحال مع الرؤى التاريخية التقليدية التي تفيد أن إسرائيل سعت منذ نشأتها إلى الدفاع عن كيانها، تلك الرؤى التي عبر عنها الباحث «بار - اون» في بحثه الصادر عام ١٩٩١.

ولا يقتصر الجدل على المؤرخين إذ يشمل علماء الاجتماع الذين ذهب نفر منهم ممن يتسمون بنزعتهم النقدية إلى أن الاستيطان الصهيوني لا يعدو كونه مشروعاً استعمارياً رامياً إلى سلب ونهب الآخرين، وتتناقض هذه الرؤى الاجتماعية بطبيعة الحال مع رؤى مدارس علم الاجتماع التقليدية التي مثلها «ايزنشتادت» في بحثه الصادر عام ١٩٦٧، و«هوروفيتس وليسكي» في بحثهما الصادر عام ١٩٧٧، تلك الرؤى التي مفادها أن المجتمع العربي الضعيف تطور بفضل احتكاكه بالمجتمع اليهودي الحديث. وقد ذهب عدد من علماء الاجتماع الإسرائيليين مثل «كيمرلينج» في دراسته التي أعدها عام ١٩٩٣، و«بن اليعازر» في دراسته التي أعدها عام ١٩٩٥ إلى أن الثقافة الإسرائيلية قد أضحت ثقافة عسكرية تقوم على استحداث أشكال جديدة من الصراع. وتكمن خطورة كل هذه الأدعاءات في أنتقاصها من صورة إسرائيل كمجتمع مدني محب للسلام.

أما مجال الخلاف الثاني فيتمثل في سياسة «حركة العمل» الاجتماعية، فقد أثار الباحث «زئيف شتيرنال» في دراسته المنشورة عام ١٩٩٥ «حركة العمل» بقوله إنها حركة قومية متشددة، وذهب إلى أن خطابها الذي أكد على المساواة لم يكن سوى وسيلة لحشد الصفوف. وتختلف هذه الرؤية بطبيعة الحال عن الرؤية التقليدية التي طرحها «ايزنشتادت» في كتابه في عام ١٩٦٧، و«شابيرا» في بحثه الصادر عام ١٩٨٠، و«جوراني» في بحثيه الصادرين أعموام ١٩٩٣، و١٩٧٣، تلك الرؤية التي رسمت صورة مثالية طبيعية للحركة وقد ردد عدد آخر من علماء الاجتماع مثل «شابيرا» في عام ١٩٩٣، و«جرينبرج» في ذات العام آراءً حداثية شبيهة تجاه منظمات حركة العمل، وسياستها الاستيطانية والتعليمية التي ألحقت أشد الضرر بمواطني إسرائيل من العرب.

وقد أمتد النقد ليشمل عملية استيعاب المهاجرين اليهود الذين قدموا من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. وقد صوَّرت المؤسسة الاجتماعية الإسرائيلية - الممثلة في عمل «ايزنشتادت» الصادر عام ١٩٦٧، و«بار يوسف» الصادر عام ١٩٦٩ - وفي إطار تحليلها لهذه الهجرة مصطلح «توحيد المشتتين» الذي لم تعن به في حقيقة الأمر سوى عملية تكيف المهاجرين الشرقيين المتمسكين بالتقاليد مع مجتمع حداثي. وعلى خلاف هذا النهج التقليدي فإن مدرسة علم الاجتماع الحديثة تستخدم في تحليلها لهذه الهجرة مصطلحات الاقتصاد الرأسمالي، فذهب «سفيرسكي» في دراسته التي اعدها عام ١٩٨١، و«برنشتين» في بحثه الصادر عام ١٩٩٣ إلى أن حركة العمل (و «ماباي» خاصة) حرصت على إقامة صناعات تستوعب قطاعات عريضة من الشعب، وأن هذه الحركة حولت اليهود الشرقيين إلى جماعة من الكادحين والمستضعفين، وفي المقابل فقد تشكلت البرجوازية الإسرائيلية من اليهود الاشكناز. وذهب كل من «سفيرسكي» و«ليفي» و«ناهون» في دراساتهم التي أعدوها خلال أعوام ١٩٩٠ و١٩٩٣ إلى أن اليهود الشرقيين تعرضوا إلى قدر كبير من الغبن الاجتماعي في مجالي التعليم والخدمة العسكرية. وذهب باحثون مثل «شوحاط» و«بيتربرج» و«ألكلاي» Alclay في دراساتهم الصادرة أعوام ١٩٩١ و١٩٩٥ و١٩٩٣ على التوالي إلى أن ثقافة المهاجرين العربية تعرضت إلى قدر كبير من الاضطهاد والقمع. وقد كشف كل من «برنشتاين» في دراسته التي أعدها عام ١٩٩٣، و«فوجل - بيجوى» في دراسته الصادرة عام ١٩٩١ أن حرص حركة العمل على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء لم يكن سوى خرافة وقد أشار «سفيرسكي» في دراسته المحكمة الصادرة عام ١٩٩٣ إلى أن الشرق الأوسط الجديد لن يكون إلا في صالح رجال الأعمال والمستثمرين، وسيلحق أشد الضرر بالوضع الاجتماعي الاقتصادي لليهود الشرقيين.

أما مجال الخلاف الثالث فيتمثل في الثقافة الصهيونية - العبرية. ويزعم الباحث «امنون راز - كركوتسكين» أن الهوية اليهودية في إسرائيل تقوم على تهميش التاريخ والثقافة اليهودية بمجمل تنوعاتها في نمط صهيوني فوقي رافض للشتات ومُعلٍ لمكانة إسرائيل. وفي حقيقة الأمر فلم يتم زخرفة النموذج الصهيوني إلا من خلال تشويه النموذج اليهودي. وأسفرت هذه النزعة على حد اعتقاد البعض عن

عدم اهتمام قادة الاستيطان اليهودى فى فلسطين بمصير اليهود خلال فترة تعرضهم للاضطهاد من قبل النازى، وتركيزهم على تدعيم أسس المشروع الصهيونى، ويتبنى هذه الرؤية كل من «بيت تسفى» و «جرودزينسكى» و «سيجف» فى دراساتهم الصادرة أعوام ١٩٧٧ و١٩٩٤ و١٩٩١ على التوالى. وفى المقابل فترى المدرسة التاريخية التقليدية أن القيادة الصهيونية كانت تعانى فى هذه الفترة من حالة لا مثيل لها من العجز. ونذكر من بين الأدعاءات التى تتردد على هذا الصعيد أن إسرائيل أستغلت الأهوال التى تعرض لها اليهود على أيدى النازى على نحو سياسى الغرض منه إظهار القيمة الصهيونية، ولم تهتم فى المقابل بابراز الدروس التى يمكن للبشرية جمعاء الاستفادة منها. ويمكننا على نحو الإجمال قول إن هذه الرؤى ترفض التسليم بالرؤية التقليدية التى مفادها أن الصهيونية تعد بمثابة التعبير الوحيد عن التاريخ والفكر اليهودى، كما أنها ترفض التسليم بالروايات الرسمية للتاريخ السائد فى المجتمع الإسرائيلى والتى تُختزل فى مقولات «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، «وليس هناك من نتحدث معه». وتطرح الرؤى الحداثية فى المقابل رؤى أخرى تؤكد على أن المشروع الاستيطانى لم يبال بالآخر الذى سُلبت أرضه وحقوقه أو الذى أصبح مهمشاً من النواحى السياسية والاجتماعية والثقافية.

ويتضح مما تقدم وعلى نحو بين أن القضية المطروحة للنقاش ليست بالقضية الاكاديمية التى تهم أصحاب البرج العاجى وإنما هى قضية تهم كل المعنيين بالاوضاع الثقافية – السياسية فى إسرائيل. وتهدد هذه القضية اصحاب الأساطير الرسمية والشعبية والبحثية إذ أنها تقوض أسس النظرة القائلة بأن اسرائيل مجتمع محب للسلام والمساواة والاخاء. وسأطرح فيما يلى إطاراً يمكننا من خلاله تفسير القضايا المطروحة للنقاش من منظور اجتماعى، وسأحاول إخراج قضية المؤرخين الجدد من حيز ردهات الجامعة الضيق، واضعاً إياها فى سياق اجتماعى – سياسى رحب خاصة أن قضية المؤرخين الجدد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاولات طرح تعريف للهوية الإسرائيلية.

الجدل التاريخى: المحلى، الشمولى – العالمى، الذاتى والآخر

لا تعد إسرائيل ظاهرة فريدة فى سياق الجدل التاريخى، فقد شهدت ألمانيا خلال نهايات عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات مثل هذا الجدل، كما شهدته كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية. وتشمل ظاهرة الجدل التاريخى فى حقيقة الأمر الجميع بدءً من اليابان واستراليا مروراً بالهند وافريقيا وامريكا اللاتينية وحتى كندا. وارتبط الجدل التاريخى فى كافة البلدان بما فيها اسرائيل بأزمة الهوية، والهوية «الغربية» فى ظل الرأسمالية العالمية وثقافة ما بعد الحداثة. وقد أصبح التاريخ فى كل البلدان مثاراً للخلاف، ومن هنا فإن الجماعات التى همشتها الروايات الرسمية للتاريخ تسعى حالياً لطرح روايتها طمعاً فى التمتع بالشرعية. ويكشف التناحر التاريخى حالياً عن مكونات الواقع أكثر من كشفه عن مكونات الماضى.

وفيما يتعلق بإسرائيل فلم تتكشف بعد دلالات هذا الجدل وابعاده، وإذا كان هذا الجدل يأخذ فى ظاهرة بعض الخلافات المتعلقة بتاريخ فلسطين، والصهيونية ودولة إسرائيل إلا أنه يتعلق فى المقام الأول بطبيعة الوعى التاريخى القومى الرسمى بإسرائيل، ووعى الصهيونية بالتاريخ.

وأود أن أستهل دراستى بإحدى الحوادث العابرة التى وقعت فى نهايات عام ١٩٩٥ أى حينما تحدثت الصحافة الإسرائيلية عن أن منتجات شركة «تنوفاه» للألبان تحتوى على مواد تساعد على تكون الخلايا السرطانية. وبالرغم من كثرة مثل هذه المواد الاخبارية التى تنشر عن الشركات المختلفة إلا أن لشركة «تنوفاه» مكانة بارزة فى الوعى خاصة أنها تأسست فى عقد العشرينيات فضلاً عن انها ارتبطت فى نشأتها بالمشروع الاستيطانى الزراعى التعاونى العبرى فى ارض فلسطين، وعلاوة على هذا فإن منتجات ألبان هذه الشركة ترتبط فى اذهان الجميع باخلاقيات المشروع الصهيونى «التى دعت إلى فلاحة الأرض وخلق جيل معاف وسليم. وقد عملت شركة «تنوفاه» على مدى بضعة عقود على تسويق محاصيل المستوطنات الزراعية المالكة لهذه الشركة .. وعلاوة على هذا فإنها ثالث موسسة اقتصادية فى إسرائيل من ناحية الحجم. ومن هنا فقد كان لهذه الأخبار التى نشرت عن شركة «تنوفاه» وقع الصاعقة.

وقد أثارت هذه الفضيحة شجون الصحفى الإسرائيلى «دورون روزنبلوم» فجاء فى مقال «وضع الأسطورة» الذى نشره عام ١٩٩٥: «يشعر المرء حالياً بعد أن تم الكشف عن حقيقة شركة «تنوفاه» أنه لم يع من الممكن الافتخار بأى شئ، فلا يمكننا الاحساس بالفخر أو بالزهو بقوات المظليين الإسرائيليين أو بالوحدات الخاصة وبالاشتراكية وبالهستدروت أو بالأمن. وحينما نفقد ثقتنا فى منتجات شركة «تنوفاه» فكيف يمكننا أن نشعر بالأمان والثقة ؟».

ويعد هذا الاستشها خير تعبير عن طبيعة المزاج العام فى إسرائيل الذى يشعر حالياً بأنهيار أساطيره القومية. وحينما يرثى الكاتب أوضاع مؤسسة «تنيفوت» فإنه يرثى فى حقيقة الأمر مجمل أوضاع الثقافة فشركة «تنوفاه» تعد جزءً من عملية الانهيار التى تتعرض اليها بنية المؤسسات السياسية التى أقامها آباء حركة العمل الإسرائيلية المنتمين إلى موجتى الهجرة الثانية والثالثة. وحينما توقفت صحيفة «دافار» التى أسسها «بيرل كاتسنلسون» للترويج عن فكر وحركة العمل، فى عام ١٩٩٦ فإن هذا التوقف كان يعد تعبيراً عن أنهيار العالم القديم فى إسرائيل، ونجد ملامح هذا التحول أيضاً فى مجال الوعى التاريخى.

وفى حقيقة الأمر فإن سياق هذا البحث يعد الكثر رحابة إذ أنه شديد الارتباط بظاهرة التشكك فى منجزات الماضى، والمميزة حالياً، لكثير من المجتمعات، فتشهد حالياً تناقضاً حاداً فى داخل الثقافة السياسية العالمية بين تيارى

التفكيكية والتركيبية أو بين التيار الداعي إلى تكثيف العالمية وبين التيارات السياسية - الثقافية المناهضة للعولمة، وفي حقيقة الأمر فإن مكانة الدول القومية الواقعة بين شقي «العالمي» و«المحلي» تشهد قدراً من التضاؤل والانزواء. وتزداد هذه المكانة تقلصاً حينما تضبح الدولة اسيرة للتحالفات غير القومية أو أسيرة لأية ضغوط عرقية أو اقليمية.

وتشهد الروايات القومية نتيجة لهذا الوضع تحولات ضخمة وإذا كانت الجماهير قد التفت حول هذه الروايات في فترة تشكل القوميات فإن هذه الروايات تتفتت حالياً بنفس المعدل الذي سارت عليه عند تشكلها. أن العرقيات الجديدة الآخذة في التشكل حاليا تعد رد فعل عكسي لظواهر العولمة الرأسمالية الجارفة التي تهد بدورها الهويات التي تشكلت في الماضي، وتساعد هذه العرقية الجديدة على ظهور هويات جديدة قائمة على توجهات جديدة، وفي الحقيقة فإنه إذا كنا نشهد حالياً بعض الظواهر المتناقضة فيما بينها فإن كلا منها يعد مكملاً للآخر فاتحاد النظم الاقتصادية يرتبط بتحطم النظم الاجتماعية، كما أن التقليل من مكانة الانماط الفكرية العليا يرتبط باحياء الثقافات المحلية فضلاً عن أن ظاهرة التفكيك السياسي مرتبطة بإعادة بناء التكتلات، وتتسم هذه الفترة إذن بالخلط بين «المركزية» و«التفكيكية» وبين «الاحادية» و«التعددية»، وبين «العولمة» و«المحلية». وقد أورد الباحث أكسفورد AXFORD لفظة GLOLISM المكونة من اللفظين (GLOBAL = عالم) و(LOCAL = محلي) عساها أن تكون خير تعبير عن طبيعة عالمنا بصورته الراهنة.

ويمكننا قول إنه إذا كانت القومية لن تختفي بين عشية وضحاها إلا أنها لن تعد وعلى حد أاعتقاد «جيلينر GELLNER» و«هوبسباوم Hodsbawm» و«سميث SMITH» بمثابة العامل الذي يرفض طابعه على الفترة.

وعن النظر إلى الواقع الإسرائيلي نجد أنه يشهد ظواهر شبيهة غير أنها تحمل طابعاً يتماشى مع طبيعة المكان وحدود الزمان، فتشهد إسرائيل تزعزع أسس الرواية القومية أحادية الرؤية. وفي الحقيقة فإن الدوائر الإسرائيلية المتأثرة بفكر العولمة والمطلعة على العلوم بكافة اتجاهاتها ترفض التسليم بقصة الموضوعية العلمية أو بشعار توحيد الصفوف. وترى الدوائر الاكاديمية الإسرائيلية مثلما ترى نظائرها في الولايات المتحدة الامريكية وسائر البلدان أن فكرة الموضوعية التاريخية أصبحت بمثابة معضلة مستعصية على الحل، ويمكننا قول إن الشك حل محل اليقين. وفيما يتعلق بإسرائيل فإن «المؤرخين الجدد» و«علماء الاجتماع الذين يتسمون بنزعتهم النقدية» يقفون في طليعة المشككين في شعاري «الموضوعية التاريخية» و«وحدة الصف». ويهتم هذا البحث بطبيعة النقد التاريخي في إسرائيل خاصة أن هذا النقد يعبر عن طبيعة العلاقة القائمة بين السياسة والمعرفة، ويمكننا على نحو آخر قول إننا سنتناول سياسة المعرفة التاريخية في إسرائيل خلال عقد التسعينات.

إن مفهوم «سياسة المعرفة» الذي نستخدمه من اجل توضيح طبيعة العلاقة القائمة بين «النص» و«السياق» في جدل المؤرخين يعني محاولة تحقيق الوفاق بين المعرفة والهوية.

بنية الجدل: والذاكرة، المعرفة والهوية:

ويعود فضل إحداث تحول في تاريخ الكتابة التاريخية في إسرائيل إلى ذلك النشاط الذي بذله المؤرخ الإسرائيلي «بني موريس» في نهايات عقد الثمانيات، ولم يتحقق هذا التحول إلا بفضل الموازنة التي قام بها «موريس» بين قدامى المؤرخين والجدد منهم، فرأى موريس أن رؤية قدامى المؤرخين للصراع العربي الإسرائيلي تتسم باحاديتها وسطحيتها فضلاً عن أنهم يتجنبون بحث الحقائق التي من شأنها فضح الجانب الإسرائيلي. ويمكننا على نحو آخر قول أنهم يعملون في خدمة المعنيين بتبرئة الحركة الصهيونية وإسرائيل. وعلى خلاف هؤلاء المؤرخين فإن المؤرخين الجدد الذين بدأوا في نشر ابحاثهم منذ عقد الثمانينات أعلوا من مكانة الشك في الحقائق التاريخية المسلم بها. ولا شك أن إطلاع المؤرخين الجدد على السجلات الوثائقية لحرب ١٩٤٨ ناهيك عن حقيقة أنهم لم يعاصروا أحداث الحرب أتاح لهم تقديم بحوث إتسمت بقدر كبير من الرصانة. ولم يكتف «موريس» بتصنيف الكتابة التاريخية إلى كتابة تقليدية وأخرى حداثية إذ ذهب إلى أن بعض المؤرخين يقفون مكانة وسطى بين هذين التيارين، وكان يقصد بهؤلاء من يحرصون على تبرير المواقف الصهيونية.

إن التحدي الذي يفرضه موريس على البحث التاريخي في إسرائيل يمثل أحد نقاط التحول المهمة في تاريخ الكتابة التاريخية في اسرائيل، ومع هذا فإن التحول الذي يشهده البحث التاريخي في إسرائيل يعد اكثر عمقاً مما يطرحه «موريس». إن خطورة ما يسقوم به موريس تتمثل في تناوله لظاهرة الكتابة التاريخية وكأنها ظاهرة أكاديمية فقط كما أنه يقصرها على الصراع العربي الإسرائيلي في حين أنه من الواجب أن يتم تناول الدرس التاريخي من منظور رؤية كل جيل للتاريخ ومن منظوري التوثيق، وطبيعة الصراع.

وأتصور أن أصول هذه الظاهرة تكمن خارج ردهات الجامعة بل ويمكنني قول إن ما تشهده الجامعة خلال الأونة الأخيرة يعد محاولة للتكيف مع ذلك الإحساس بعدم الارتياح والطمأنينة إزاء الذاكرة القومية الرسمية، ذلك الإحساس الجاثم على صدور الجميع خارج ردهات الدرس الجامعي، وعلاوة على هذا فإذا كنا لا نشكك في قيمة التوثيق الذي يقوم بها المؤرخون الجدد فإن الحقائق التي تتكشف من خلال مناقشات المؤرخين الجدد معروفة للجميع. ويمكننا على نحو آخر قول إن وجه الحداثة في انشطة المؤرخين الجدد يكمن في طرحهم لفهم جديد للتاريخ، ويجب أن نشير ايضاً إلى أن هذا الجدل التاريخي غير قاصد على الصراع العربي الاسرائيلي إذ انه يغطي كل مجالات التاريخ اليهودي والصهيوني والاسرائيلي والاقليمي.

وينطوي الجدل التاريخي في إسرائيل على اشكاليتين رئيسيتين وهما:

أ – اشكاليـة مـدى تحلى البـحث الاكـاديمى بالنزاهة العلمية.

ب – طابع الذاكرة الجـمعية، ومع هذا فـترى المؤسسة الاكاديمية الإسرائيلية أن هاتين القضيتين تستقل كل منهما عن الأخرى خاصة أن النشاط الاكايمى يتمثل فى طرح المعارف الموضوعية فى حين أن الذاكرة الجمعية تتسم بتقلباتها وتعرضها للأهواء والنزوات ومن ثم فإنها تشوه التاريخ. ويتفق المؤرخ «بنى موريس» مع هذا الرأى فى ظاهرة. ومن هنا فقد ذكر فى أكثر من مناسبة «يتحين على المؤرخ الذى تسول له نفسه الاقتراب من النزاع العربى – الإسرائيلى أن يسعى قدر استطاعته للتعامل مع هذا الصراع وكأنه صراع حدث بين قرطاج وروما أو كأنه أتى فى التو من المريخ وأن يتعامل معه بكل نزاهة وحيدة». ويعنى ما قاله موريس إنه يرى أن دور المؤرخ يتمثل فى السعى إلى الحقيقة التاريخية وأن يكتب ما حدث بالفعل.

ومع هذا فمن الواجب أن نميز بين الموقف المعلن والموقف العملى. ويمكننا على نحو حقيقى قول إن التمسك بأية نزعة حيادية أو موضوعية فى أى مجتمع قومى لا يعدو عن كونه تعبيراً عن موقف سياسى، كما أن التشدق بالموضوعية التى قد تثير غضب البعض لا يخلو عن بعض النزعات السياسية. ومن هنا فليس من الممكن أن ينفصل البحث التاريخى بغض النظر عن أصوليته أو حداثته عن الذاكرة الجمعية. إن الوعى بالتاريخ يقوم على دعامتى «التاريخ» و«البحث»، ومن ثم فإن آية محاولة للفصل بينهما لن تؤدى رلا إلى حوث صدع لا رأب له فى البحث التاريخى.

ويفضل المشتغلون بالبحث التاريخى حالياً استخدام مصطلح «النسبية» بدلاً من «الموضوعية». وتكمن أهمية استخدام المصطلح الجديد فى أنه بينما يرى الاتجاه الموضوعى أن الكتابة التاريخية تسعى إلى تقديم صورة قريبة إلى الواقع التاريخى فإن أصحاب الاتجاه النسبى يرون أنه من الممكن تقديم الواقع التاريخى على أكثر من نحو. وعلاوة على هذا فبينما يهتم أصحاب المدرسة الموضوعية بقضية مدى التشابه بين الرواية التاريخية والحدث التاريخى فإن أصحاب المدرسة النسبية يرون أن المصادر التاريخية تعرضت لعمليات تشكيل وتركيب وانها لا تحمل ما تدعيه من نقاء، وتهتم هذه المدرسة على وجه الخصوص ببحث أسباب تباين رؤية الحدث التاريخى لدى المؤرخين.

وبطبيعة الحال فإن المفكرين ذوى الحس النقدى والساعين للكشف عن أسباب ترسخ بعض الروايات فى الاذهان يتبنون توجهات وفرضيات المدرسة النسبية. وقد يكون من المسلم به حالياً أن العقود الثلاثة الماضية شهدت تدنياً واضحاً فى مكانة الاتجاه «الموضوعى»، مما أفسح الطريق لتزايد مكانة «النسبية» فى حقل العلوم الانسانية والاجتماعية، ومن هنا فإ الدراسات الانسانية الحديثة تسيطر عليها ثلاث اتجاهات رئيسية. ويرى الاتجاه الأول الذى تكمن اصوله فى علم اجتماع المعرفة الذى نشأ وتطور فى البلدان الناطقة بالانجليزية، أنه ليس من الممكن فصل عملية الابداع عن الاطر الاجتماعية والثقافية الواقعة خارج حدو العلم. إما الاتجاه الثانى الذى نشأ فى اوروبا الغربية فإنه معنى بتفسير وتحليل المنجزات النصية والخطابية. أما الاتجاه الثالث والأخير فيبرز به الصوت النسائى.

وتكشف هذه الاتجاهات رغم التباينات القائمة فيما بينها أن سياستى «المعرفة» وتقديم المعرفة تعدان عنصراً اساسياً فى توازن القوى الاجتماعية.

ومع هذا فيجب أن نميز بين مستويين من التفكير التاريخى، فيهتم المستوى الأول والذى يمثله قدامى المؤرخين بالمعلومات فى حد ذاتها ويتسم هذا المستوى بنزعته التبريرية فى حين أن المستوى الثانى والذى يمثله المؤرخون الجدد معنى بطريقة ومنهجية المعرفة. ويوضح المؤرخ «ايلان بافيه» الواقع الراهن لحركة التاريخ بقوله: «إن المؤرخين لايبلون حالياً بالحدث الذى خلقته الصفوة السياسية فى الماضى، والذى تسعى الاتجاهات القومية والدينية والعنصرية والشوفينية إلى الإبقاء عليه طى الكتمان».

وقد حرصت الباحثة «عديت زارطل» على توضيح مكانة الرواى من الحدث التاريخى فذكرت فى احدى ابحاثها «إذا طالع مؤرخان ذات الوثائق فإن كلا منهما سيتوصل الى استنتاج متباين عن استنتاج الآخر بل وسيتوصل إلى «تاريخ» مختلف. وفى حقيقة الأمر فإن التاريخ ليس قاصراً على الوثائق التى قيل كل شىء عنها وإنما يعنى كتابته التى هى من صنع قراءة الانسان وتفسيره للحدث التاريخى. وتتأثر هذه القراءة بطبيعة الحال بخلفية القارئ الايديولوجية والثقافية».

ويوضح الجدول التالى طبيعة العلاقة بين الموقف التاريخى المؤسس على المعرفة وبين الموقف التاريخى المؤسس على نهج المعرفة. ويتضمن هذا الجدول اسماء المؤرخين المنتمين الى الاتجاهات المختلفة.

سياق الجدل: بين الصهيونية وما بعد الصهيونية

يجب أن نفهم التطورات التى طرأت على الوعى التاريخى فى اسرائيل على ضوء التغيرات التاريخية والسياسية التى يشهدها المجتمع. ولا شك أن الوعى التاريخى بكل صوره الرسمية والشعبية والاكاديمية يلعب دوراً اجتماعياً بالغ الأهمية فى المجتمعات الحديثة فيزودها هذا الوعى بالإحساس بوحدة الصف وبمغزى الوجود، ذلك الاحساس الذى تبددة الحداثة والرأسمالية والعلمانية، ومن هنا فإن المؤرخين يعدون بمثابة «كبار كهنة» الفكر القومى، ولهذا فإن القومية تعد البديل العلمانى الناجح للدين، و يلعب الوعى التاريخى دوراً مهماً فى صياغة الهوية القومية أو فى تفتيتها.

وقد سارت فى اسرائيل حتى الآونة الأخيرة «الهوية القومية» الصهيونية، ولعبت هذه الهوية دوراً رئيسياً فى حشد اليهود حول أهداف حركية وسياسية، فخلق هذا الوعى شخصيات رأت أن الصهيونية تعد جزءً من هويتها الشخصية، وأنهم جزء مما يسميه الباحث «اندرسون»

التوجهات الرئيسية فى جدول المؤرخين

المعرفة	
اتجاه تبريرى	اتجاه نقدى
الموضوعية (تمثلها أنيتا شابيرا) النهج المعرفى النسبية (يمثلها موردخاى بار اون)	(يمثلها بنى موريس) (يمثلها ايلان بافيه)

جماعة متخيلة ذات وعى جمعى يميزها عن الآخرين.

وقد أوجدت الهوية الاسرائيلية مثلما فعلت هويات أخرى تقاليد خاصة بها إذ انها شكلت روايات تاريخية غير واقعية لا تتماشى إلا مع فكر ورؤى الصفوة الحاكمة للواقع. وتتكون هذه القصة التاريخية من مواد قصصية مستمدة من الماضى السحيق ومن المشهد الثقافى المعاصر للجماعات التى يوجه اليها الخطاب التاريخى.

وفيما يتعلق بالمؤرخين الاسرائيليين فقد وقفوا فى ساحة المعركة مثلهم مثل مؤرخى سائر الامم الوليدة وفى خدمة قادة الثورات القومية. وعند الحديث عن التاريخ الاسرائيلى الذى كتب حتى العقد أو العقدين الأخيرين نجد أنه اضفى هالة من الحقيقة على الذاكرة القومية والايديولوجية القومية. وعند النظر إلى الكتابة التاريخية الاكاديمية من الناحيتين الفكرية والمؤسسية نجد أنها كانت تسير فى ركب الكتابة الايديولوجية غير أنها كثيراً ما كانت تأخذ طابعاً علمياً ويمكننا قول إن النزعة القومية كثيراً ما كانت تفرض طابعها على البحث الاكاديمى.

وقد أشار الباحث «موشيه نسوكرمان» فى بحثه الذى تطرق فيه الى كارثة النازى والذى يعد نقطة تحول هامة فى دراسة الذاكرة الجمعية إلى ان عملية تضخم قصة الماضى الجمعى الذى يعد بطبيعته مراوغاً وقابلاً لكثير من التفاسير المتناقضة تعد نتيجة طبيعية للذاكرة الأليمة بطبيعتها.

ونظراً لأنه ليس بمقدور الذاكرة الجمعية اختزان كل مكونات الذاكرة المتناقضة فيما بينها فإنها تضطر فى بعض الاحيان إلى تهميش بعض المكونات وابراز بعضها الآخر. ومع هذا فتظهر فى بعض الاحيان عدة مكونات تهدد بدورها الذاكرة الجمعية، وقد ظهرت منذ عقدى السبعينيات والثمانينيات بعض الثغرات والتصدعات فى الرواية الرسمية للتاريخ الاسرائيلى. ولم يكن التشكيك فى الرواية الرسمية نتيجة للكشف عن الحقائق الجديدة وإنما كان محصلة للتعامل على نمو جديد مع الرواية الصهيونية الرسمية. وكان هذا التشكك نتيجة لانتهاء المرحلة الأولى من تشييد الدولة، وأفول نجم حركة العمل التى قادت هذا المشروع حتى نهايات عقد السبعينيات، ولكثير من الظروف يأتى فى مقدمتها تضاؤل مكانة الصراع العربى - الاسرائيلى، وتزايد انخراط اسرائيل فى المنظومة العالمية.

وكان لهذه التحولات دورها فى تمكين الصفوة من طرح رؤى تاريخية سرعان ما تبين انها شديدة الاختلاف عن تلك الرؤى التى حرصت القيادة على ترسيخها فى نفوسنا. ونتصور فى هذا المجال أن ظهور المؤرخين الجدد قد أحدث تحولات فى طبيعة الوعى التاريخى من ناحيتين رئيسيتين وتتمثل الناحية الاولى فى أنه تم الانتقال من أحادية الوعى التاريخى إلى التحررية، ومن هنا فقد أصبحت هناك اكثر من راوية - اما الناحية الثانية فتتمثل فى انه تم الانتقال من الوعى التاريخى القومى «المسلم به» إلى وعى تاريخى ملئ بالتناقضات. إن الدرس التاريخى المعاصر يفيد أنه تم الانتقال من الصوت الرسمى للصهيونية الكلاسيكية الممثلة فى حركة العمل ودولة اسرائيل «الرسمية» إلى أصوات متعددة ومتباينة ليس للرقابة سلطة عليها.

إن هذه الاوجه الحداثية الممثلة للدرس التاريخى المعاصر تعد فى حقيقتها تعبيراً عن الثقافة الصهيونية لحركة ما بعد الصهيونية التى تتشكل حالياً فى اسرائيل، ولا شك أن هذا التحول فى الدرس التاريخى يعبر عن بداية نهاية الوعى التاريخى الذى كان يصاغ على نحو محدد ليتماشى مع فترة الاحتلال والاستيطان واقامة الدولة، فضلاً عن أنه يعبر عن ظهور وعى تاريخى حديث يتماشى فى طبيعته مع المجتمع المدنى متعدد الثقافات.

ويجب أن نضع فى اعتبارنا أن هذا التحول لا يشمل المجتمع بأسره إذ انه لا يتعدى حدود الصفوة المستنيرة الليبرالية، ومع هذا فسيكون لهذا التحول دوره فى تغيير تعريف الهوية الاسرائيلية.

ومن المعروف أن الهوية الاسرائيلية اعتمدت حتى عقد الستينيات على الفكرة القومية الصهيونية غير أن احتلال اسرائيل لاراضى الضفة الغربية فى يونيو ١٩٦٧ أسهم فى إحياء فكرة «أرض اسرائيل الكاملة». الأمر الذى ساعد على ظهور طبقة اجتماعية جديدة رفعت بدورها شعار استيطان هذه الاراضى، وكان من بين تبعات هذا الاحتلال توسع نشاط الاقتصاد الاسرائيلى على نحو غير مسبوق، و ظهور طبقة «الاثرياء الجدد»، وتشكل حركة «الفهود السود» التى عبرت عن احتجاج اليهود الشرقيين على اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وحينما نشبت حرب اكتوبر ١٩٧٣ فقد كان من بين نتائجها تعرض حركة العمل إلى أزمة بالغة الحدة اسفرت فى نهاية الأمر عن فقدانها للسلطة التى احتكرتها منذ إقامة الدولة. وفى عام ١٩٧٧ تولى اليمين مقاليد السلطة، وكان هذا التحول مصحوباً بثلاثة ظواهر رئيسية يمكننا إجمالها فى تزايد قوة حركة الاحتجاج السياسى الذى مثله اليهود الشرقيون، وتزايد حركة الاستيطان فى الاراضى المحتلة وتزايد نفوذ المعسكر الدينى

القومي، وتزايد نشاط مؤيدي الليبرالية الاقتصادية.

ومع بدء عقد الثمانينات دخل رئيس الوزراء مناحيم بيجين معركته الانتخابية وهو واثق من النصر إذ كان قد توصل في عام ١٩٧٩ إلى اتفاق سلام مع مصر. ومع هذا فقد كان للاجتياح الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، وتزايد معدلات التضخم في الثمانينات أسوأ الأثر على الليكود، ومن هنا فقد تشكلت في عام ١٩٨٥ حكومة وحة وطنية ضمت حزبي الليكو والمعراخ، وبالرغم من ان تشكل هذه الحكومة عبر عن نزوع البعض صوب اليسار إلا أن الغلبة ظلت لليمين وخاصة في المجال الاقتصادي، وتجلت سيطرة اليمين في انهيار مؤسسات وقيم حركة العمل وتضخم اسطورة «الخصخصة» التي تروج لها البرجوازية الجديدة، ووصل هذا التحول إلى الذروة في عام ١٩٩٤ وهذا بعد أن خسرت حركة العمل انتخابات الهستدروت. وعند الحديث عن التحولات التي شهدها المجتمع الاسرائيلي طيلة العقود الماضية لا يمكننا أن نغفل ذكر الانتفاضة. وحينما وقعت حرب الخليج في عام ١٩٩١ التي شهدت إطلاق العراق لصواريخ «سكود» على اسرائيل فقد تكثف الاحساس بمدى ضعف جبهة اسرائيل الداخلية، وشهد عام ١٩٩٢ عودة حزب المعراخ إلى السلطة، كما شهد عام ١٩٩٣ توقيع اتفاق اوسلو الأول بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ذلك الاتفاق الذي اعقبه التوقيع على اتفاق أوسلو الثاني، واتفاق السلام الاسرائيلي – الاردني، وعقد المفاوضات مع سوريا.

وعند النظر الى الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٥ نجد انها شهدت تصدع الرؤية الصهيونية فإذا كانت الهوية القومية الصهيونية اتسمت حتى نهاية عقد الستينيات بالتجانس فقد شهد عقد السبعينيات وعلى ضوء الاحداث التي سبق لنا عرضها طرح الثقافة السياسية الاسرائيلية لبديلين رئيسيين للهوية الاسرائيلية ووعيها التاريخي.

وقد تكون البديل الأول في عقد السبعينيات ويمكننا أن نطلق عليه مسمى «الصهيونية المُحْدَثَة». واكد هذا الاتجاه على أهمية ارض اسرائيل في مقابل دولة اسرائيل، والشق اليهودي من الدولة مقارنة بالشق الاسرائيلي، والانتماء العرقي مقابل الانتماء المدني، وتمثل فكر هذا الاتجاه في منظمة «جوش ايمونيم» أما الاتجاه الثاني فقد تشكل في عقد الثمانينات ويعرف باسم «ما بعد الصهيونية». وتمثلت خصوصية هذا الاتجاه في اعلائه من مكانة الفرد والواقع في مواجهة الاتجاهات السلفية التقليدية التي اعلت من مكانتي المجموع والماضي، وتعد حركة «يش جفول» خير تعبير عن فكر هذا الاتجاه الجديد.

ولا تعد هذه الاتجاهات اتجاهات فكرية أو سياسية بحتة بقدر مايعبر كل منها عن شريحة اجتماعية محددة المعالم تعبر في مجمل القول عن توجهات تعليمية وفكرية وثقافية بعينها. ويحمل اصحاب كل اتجاه من الاتجاهات سالفة الذكر رؤية ووعياً تاريخياً مستقلاً.

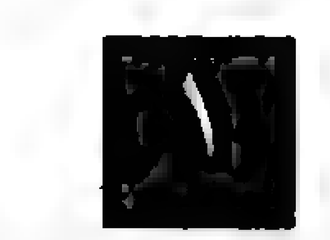
يمكننا أن نوجزه من خلال الجدول التالي:

الأبعاد	الصهيونية المُحدثة	ما بعد الصهيونية
الانتماء	عرقي – قومي يهودي	مدني اسرائيلي
هوية	جمعية	فردية
المكان	أرض اسرائيل	دولة اسرائيل
الزمان	ماضي بعيد ومستقبل بعيد	حاضر ومستقبل
الثقافة	خصوصية	قريب
حركة سياسية	جوش ايمونيم	كونية

ويجب أن ننوه في هذا المجال إلى أنه بالرغم من وجود فروق حادة بين «الصهيونية المحدثة» و«ما بعد الصهيونية» إلا أن هناك قاسماً مشتركاً بينهما يتمثل في التشكيك في مصداقية الثقافة السياسية الاسرائيلية، ومع هذا فبينما تقوم دعاوى الاتجاه اليميني على مبدأ القومية العرقية فإن دعاوى الاتجاه اليساري تقوم على الإعلاء من مبدأ حرية الفرد وحقوقه، ويجب أن نضع في اعتبارنا ايضاً أن «الصهيونية المحدثة» تعد حركة انعزالية قومية – عنصرية معادية للديموقراطية وانها تتطلع إلى عزلة الذات الاسرائيلية، وتعتمد هذه الحركة إلى حد كبير على تزايد جدة الصراع الاقليمي، ومحدودية اندماج اسرائيل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وفي المقابل فإن «ما بعد الصهيونية» تعد اتجاهاً ليبرالياً واعياً إلى الانفتاح، ومن ثم فإنه يطالب بالتقليل من خصوصية الذات ويطرح كل اتجاه من هذين الاتجاهين سالفي الذكر وعيا تاريخيا مستقلاً يمكننا عرضه من خلال الجدول التالي.

الوعي التاريخي	
قديم (السرد الرئيسي)	حديث (السرد البديل)
قومي	شخصي
صهيوني	فلسطيني
اسرائيلي	يهودي
حركة العمل	اتجاه يميني
حركة العمل	اتجاه يساري
حركة العمل	اتجاه وسطي
اشكنازي	شرقي
علماني	حريدي
ذكور	انثوي

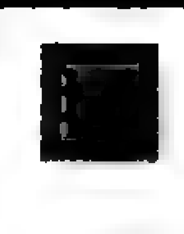
وفي الختام فلا يسعنا سوى قول إنه إذا كان قد راق للبعض تصوير جدل المؤرخين في صورة جدل أكاديمي مجرد فإن الدراسة تؤكد على أن هذا الجدل التاريخي يعد حدثاً ثقافياً سياسياً بالغ الأهمية. وقد تبين لنا أن هذا الجدل يعبر عن ثمة تراجع عن الرواية القومية الرسمية فضلاً عن تعبيره عن صعود نسبي في روايات أخرى. أما القاسم المشترك الذي يجمع بين كل الروايات الجديدة فيتمثل في هدم ما هدمته الصهيونية من خلال إبراز تلك الهويات والقوميات التي همشتها الصهيونية والتي كان من بينها الهوية الدينية الحريدية، والقومية الفلسطينية. إن مصطلح «هدم الهردم» الذي طرحه الفيلسوف هيجل يطرح تحدياً سياسياً وفكرياً جديداً، ومن ثم فإن البحث عن الحقيقة يستلزم الإنصات لصوت الحقيقة.



ملف العدد

ضرب لبنان

لبنان الآن



يديعوت احرنوت
٢٠٠٠/٢/٧
بقلم: اسحاق بيللى

أن الشئ الوحيد الذى يمكن ان يؤدى إلى وقف هجمات حزب الله على الفور هو غضب اللبنانيين ولا يمكن أن يتسبب أى شئ فى غضب اللبنانيين على حزب الله الا التهديد بوقف اعادة بناء الاقتصاد الوطنى اللبنانى الذى دمر خلال السنوات الطويلة للحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠).

وكان جيش الدفاع الاسرائيلى قد هاجم البنية التحتية الاقتصادية فى لبنان مرتين خلال الخمسة عشرة عاماً الماضية - وذلك خلال عملية عناقيد الغضب عام ١٩٩٦ وفى الرابع والعشرين من يونيو الماضى. وفى المرتين أوقفت منظمة حزب الله نشاطها.

وفى اعقاب الهجوم فى شهر يونية اشارت جميع الجهات السياسية فى لبنان بأصبع الاتهام الى منظمة حزب الله واكدت انها لا يمكن ان تتحمل المزيد من التحدى من جانب حزب الله.

أن ما قيل لحزب الله، كان موجهاً ايضاً بالطبع الى اذن سوريا .. ففى اعقاب قصف محطة كهرباء فى عملية عناقيد الغضب سارع الرئيس اللبنانى ورئيس وزرائه بالذهاب الى دمشق وطالبا بوقف نشاط حزب الله. و فى شهر يونية الماضى وعلى الرغم من ان الضجة قد نقلت عن طريق قنوات اخرى فآن رد الفعل اللبنانى كان ينطوى على نفس الرسالة ومضمونها.

أن الاصلاح الاقتصادى هو الشئ الوحيد الذى يوحد الطوائف اللبنانية والمعادية لبعضها البعض بشكل تقليدى. وفى حالة توجيه أى تهديد إلى هذا الاصلاح الاقتصادى أو فى حالة وقفة فسوف تتأثر عملية التوافق الطائفى الذى وضعت سوريا اساسه فى عام ١٩٨٩. وسوف تلجأ بعض الاطراف الى البحث عن الدعم لدى اعداء دمشق ومن ثم تتعرض سوريا مرة اخرى لتهديد من جانبها الايمن. ومع انهيار هذا الاصلاح الاقتصادى فإن مئات الالوف من العمال السوريين الذين وجدوا لقمة العيش فى لبنان المستقرة والمزدهرة سوف يفقدون مصدر رزقهم.

ولايمكن لدمشق ان تتجاهل هذه الرسالة ولا يمكن لسوريا ايضاً ان تغفل هذه الديناميكية. ومن ثم يجب على سوريا ان توقف نشاط حزب الله - على الأقل حتى تهدأ المخاوف اللبنانية وبالفعل، فانه فى اعقاب هجوم سلاح الجو فى شهر يونية اصدرت سوريا اوامرها الى حزب الله لتقليص النشاط المعادى وتم تقليص هذا النشاط بالفعل إلى أن انهارت محادثات السلام فى شيبردزتاون وهنا الغت سوريا تحفظها على نشاط حزب الله.

ويعتمد الاسد على وجه نظر ايهود باراك وهى ان اسرائيل التى قررت ان تتبع سياسة ضبط النفس من اجل اثبات رغبتها فى السلام فى حاجة اليه لكبح جماح حزب الله. وهو يتوقع ان تؤدى الخسائر المتكررة، فى الجانب الاسرائيلى الى اعادة ايهود باراك الى محادثات السلام مع مواقف كثيرة اكثر مرونة. والرد هو العودة الى مهاجمة البنية الاساسية وليس فقط رداً على اطلاق صواريخ الكاتيوشا على منطقة الجليل والذى كان سبباً فى الهجوم الذى شنته اسرائيل فى شهر يونية. واود ان اقول إن مقتل جندى اسرائيلى يعتبر ايضاً سبب وجيه لمهاجمة البنية الاساسية.

وهذا موقف يعتمد على منطق قوى ولا يمكن لاى طرف

لبناني أو دولي ان ينكره، وهو ان جيش الدفاع الاسرائيلي موجود في لبنان من اجل منع وقوع أي هجمات على حدودنا وان اسرائيل على استعداد للانسحاب من لبنان على الفور عندما يجئ طرف لبناني أو سوري ويعرض خطة متفق عليها لمنع وقوع هجمات ضدنا، وتعتبر اسرائيل حكومة لبنان مسئولة عن مقتل أي جندي في جيش الدفاع الاسرائيلي بسبب رفض اللبنانيين الاتفاق على خطة امنية معنا ومن ثم فان اسرائيل سوف ترد على أي خسائر في الارواح بمهاجمة اهداف اقتصادية أو عسكرية في لبنان.

وسوف تثمر هذه السياسة عن نتيجتين: لن يسمح اللبنانيون لحزب الله بالمساس بجنود جيش الدفاع الاسرائيلي وسوف يزيدا استعدادهم للتفاوض معنا حول الانسحاب المتفق عليه من دولتهم.

الدكتور بيلي باحث زميل في معهد ترومان في الجامعة العبرية وكان ضابط اتصال لحركة أمل ومستشار لشئون الشيعة في وزارة الدفاع.

هآرتس ٧/٢/٢٠٠٠

بقلم: موشيه ارينز

نافذة الفرص للأسد

منذ الخسائر الاخيرة التي منيت بها اسرائيل في جنوب لبنان إمتلأت الصحف ووسائل الاعلام الاخرى بتحليلات وتعليقات حول الرد العسكري المناسب على ما تقوم به منظمة حزب الله وحول جدوى انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي من جانب واحد من جنوب لبنان. والان هناك امرين يجب ان يكونا واضحين وهما: لن نحقق السلام لحدودنا الشمالية بواسطة تبادل الضربات مع حزب الله وأما الانسحاب من جنوب لبنان بعد النجاحات التي تحققها منظمة حزب الله في حربها ضد جيش الدفاع وضد جيش جنوب لبنان فلن يؤدي الى حل المنظمة التي تلقى الدعم من ايران ولكن هذا الانسحاب سوف يؤدي فقط الى اقتراب المنظمة على الفور من مدننا وقرانا في الجليل ورفع الثمن الذي سوف تضطر اسرائيل الى دفعه مقابل حماية حدودنا الشمالية. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ماذا يجب ان تفعله اسرائيل من اجل ضمان سلامة وامن الحدود الشمالية؟ أن رئيس وزرائنا الذي اختار ان يكون وزيراً للدفاع .. نحى جانباً سياسة من سبقه في وزارة الدفاع، وعلى ضوء التجربة التي اكتسبناها خلال الاشهر الستة الماضية - يتضح ان سياسته قد فشلت. ان سياسة باراك قد اعتمدت على ثلاثة عناصر رئيسية:

* اعادة ممثلي جيش الدفاع إلى لجنة الاشراف على اتفاقيات تفاهم ابريل وتطبيق القيود التي تفرضهاهذه الاتفاقيات على نشاط جيش الدفاع في لبنان. وقد تلاشت هذه القيود في اعقاب الانتهاكات الكثيرة من جانب حزب الله لهذه الاتفاقيات. الامر الذي تسبب في قصف بعض الاهداف بما في ذلك البنية التحتية في لبنان بواسطة سلاح الجو الاسرائيلي في ليلة الرابع والعشرين من يونية ١٩٩٩.

* التصريحات المتكررة من جانب رئيس الوزراء ايهود باراك بان جيش الدفاع سوف ينسحب من لبنان في يوليو ٢٠٠٠ مهما تكن الظروف.

* استئناف المحادثات مع سوريا بواسطة حكومة باراك بدون ان يكون ذلك مشروطا بان تعمل سوريا عى كبح جماح نشاط منظمة حزب الله ضد جيش الدفاع الاسرائيلي وجيش جنوب لبنان.

واذا كان إيهود باراك قد تصور ان الاسد قد تطوع لوقف نشاط حزب الله بعد بدء المحادثات فإن باراك مخطئ في ذلك.

واذا كان قد افترض ان الاتفاق مع الاسد والذي سيجعل استمرار التواجد الاسرائيلي في لبنان غير مجدي - سيوقع على الفور، فانه يكون مخطئ مرة اخرى، وها هو رئيس الوزراء باراك يبتعد عن ساعة الصفر التي حددها لنفسه وهي يوليو ٢٠٠٠ لمسافة خمس اشهر فقط - الامر الذي يضعف قدرته على المساومة في مواجهة الاسد. وكان هذا خطأ في فهم تكتيك الاسد.

ان الهجوم الذي شنته طائرات سلاح الجو ضد بعض الاهداف في لبنان في الرابع والعشرين من يونية لم يؤدي فقط الى وقف هجمات حزب بوساطة صواريخ الكاتيوشا ضد شمال اسرائيل، بل قلل ايضا من هجمات المنظمة ضد جنود جيش الدفاع وجنود جيش جنوب لبنان. كذلك فان رفض اسرائيل الاستمرار في احترام القيود التي تفرضها اتفاقيات تفاهم ابريل قد ساعدها على بلورة قدرة ردع ادت الى وضع نهاية لنشاط حزب الله ومهد الطريق لانسحاب جيش الدفاع. ومن ناحية اخرى فان قرار باراك بشأن العودة للتصرف وفقاً لاتفاقيات التفاهم سرعان ما أدى إلى استئناف نشاط حزب الله والذي وصل الى ذروته في الاشهر الاخيرة. ولذلك كان من الطبيعي ان ننتظر وقوع خسائر في الجانب الاسرائيلي خاصة وإن هذه الخسائر اصبحت مسألة وقت فحسب.

ان التزام باراك بانسحاب جيش الدفاع في شهر يوليو ٢٠٠٠ قد وصف من قبل بعض الاشخاص بانه فكرة

عبقرية. ولكن لسوء الحظ اتضح ان هذه الفكرة ليست الا نوع من الحماقة. فكيف يمكن الالتزام بشيء بعد عدة اشهر في الوقت الذي لا ندري فيه ماذا يمكن ان يحدث حينئذ؟ واذا كان لابد من الانسحاب، لماذا ننتظر اذن حتى يوليو ٢٠٠٠؟ وكيف يمكن لذلك ان يؤثر ذلك على الروح المعنوية لجنود جيش الدفاع وجنود جيش جنوب لبنان والسكان اللبنانيين في المنطقة الامنية في المرحلة الانتقالية قبل الانسحاب؟ هذه استراتيجية تهزم نفسها وتتعارض مع أي منطق.

ونحن لن نقول للاسد ان يعمل على وقف نشاط حزب الله في جنوب لبنان قبل ان يتوجه باراك إلى شيبردزتاون من اجل لقاء وزير خارجيته، وتلهف باراك على هذا اللقاء مع الرجل الذي رفض مصافحته يدل على انه تخلى تماماً عن حذره، وكان يمكن للاسد أن يفترض ان باراك يرغب تماماً في التوقيع على اتفاق معه. وعلى غرار الكثيرين في اسرائيل ربما لم يفهم عن أي نافذة فرص كان باراك يتحدث، ولكن من المؤكد انه فهم ان هذه فرصته للحصول على تنازلات من اسرائيل.

حكومة الهيستيريا

ملحق معاريف السياسي
٢٠٠٠/٢/٩
بقلم: بن دور يميني

رد فعل اسرائيل في لبنان هو نتيجة لضغوط، وليس لمتطلبات، ليس فيه فائدة، ولكن فيه أضرار عظيمة.

لقد بدأت الموجة الأخيرة بالتصريحات الغبية، قبل عدة أسابيع عن النجاحات العظيمة لإسرائيل في لبنان. وقد كان واضحاً أنه بعد هذه التصريحات، سيضطر شخص ما أن يبرهن على أن اسرائيل لم تخترع بعد الصيغة السحرية لمكافحة المنظمات الارهابية.

إن حزب الله ليس فقط تنظيماً ارهابيا. انه تنظيم له مغزى اكبر بكثير. فهناك تأييد شعبي واسع لهذا التنظيم ومن وجهة نظر اللبنانيين فهو يُعتبر هيئة سياسية تُدير الصراع ضد الاحتلال الاسرائيلي. إن هذا التنظيم يتلاعب بنا لسنوات عديدة، سواء مع مساندة سورية أو بدون. ونحن كعادتنا نفكر باسلوب أدينا ما علينا وإنتهى الأمر. والدور الذي أديناه حالياً هو عقاب جماعي. فقد ضغط ضباط الجيش الاسرائيلي وفي نشرات التليفزيون شاهدوا الدم، وبدخلت الحكومة تحت الضغوط. ولذا فإنها لم تُقم بأي دراسة أو فكر جدي. لقد كان رد فعل الحكومة بناءً على الهيستيريا وعلى الضغوط، وليس بناءً على المتطلبات الحقيقية.

إن الحكومة لا يجب أن تنجرف، بل يجب أن تُدير سياسة، ان محطات الطاقة المصابة في بيروت تجدد الرغبات في الانتقام للهيستريا الشعبية. إن مئات الآلاف من المواطنين اللبنانيين بدون كهرباء هم ضحايا اسرائيل، والذين نرغب في الاعتقاد بأنهم ضحايا حزب الله. إن القنابل على البنية الاساسية هي جزء من سياسة: «إنهم يفهمون لغة القوة فقط» وهي اللغة المناسبة للقوى الاستعمارية الغشيمة وليس للدول الاخرى.

إن الصراع لا يمكن ان يدور على حساب مواطني لبنان، بالضبط كما انه لا يمكن ان يدور على حساب مواطني الشمال. وفي الوضع الحالي، لمن لم ينتبه لذلك فقد ردت اسرائيل باصابة مواطني لبنان، في اعقاب الاصابة التي لحقت بجنود الجيش الاسرائيلي. طالما أن اسرائيل موجودة في لبنان، فإن قواعد اللعبة الوحشية اليومية هي أنه اذا ما دفعت اسرائيل ثمناً يومياً باهظاً من الجنود، فإن المواطنين المدنيين خارج الصورة، وفي الماضي لم يلتزم حزب الله بهذه القواعد. والآن اسرائيل لا تلتزم بهذه القواعد.

إن القنابل على لبنان لن تحول اسرائيل الى «أقوى» إن القنابل لن تُعضد من موقف اسرائيل في مباحثات السلام، والتي من غير الواضح إذا كانت ستُستأنف. إن القنابل تحل مشكلة واحدة فقط: فهي استجابة للضغوط سواء الوهمية أو الحقيقية، للهيستيريا الشعبية والتي تتغذى من الصور التليفزيونية. ومن أجل ذلك ليس هناك ضرورة (لا حاجة) لحكومة، من اجل ذلك يجب وجود غوغاء. بدلا من حكومة مسيطرة وتحكم، تلقينا حكومة هيستيريا.

لقد خسرنا هذه الحرب

هآرتس ٢٠٠٠/٢/١١
بقلم/ يوئيل ماركوس

لقد دخل لبنان في عظمنا، وعندما نتناقش حوله تتغير اللغة ايضا. في لبنان لا توجد عملية عسكرية بل «ارسال رسالة»، ولاغارات عفوية بل «انذار للعدو» لا توجد عمليات انتقامية بل «عمليات عسكرية». لا توجد عملية عسكرية، منذ ان اصبح باراك مسئولا عن العمليات في لبنان كرئيس اركان وحتى الآن كرئيس وزراء لاتوصف بأنها عملية انتقالية لا توجد عملية ذات شعبية، بل «ارسال رسالة».

كل هذا على أمل ان يكون حزب الله ولبنان والاسد على

مستوى ارسال باراك لالتقاط الاشارات. يثبت الماضي ان الاشارات قد التقطت اساسا في الولايات المتحدة، التي جاءت المرة تلو الاخرى في اللحظة الاخيرة لانقاذنا من المرحلة الانتقالية التي من شأنها هدم البرج كله.

«فيتنام المصغرة» و«المستنقع اللبناني» و«لعنة لبنان» من عملية الليطاني الكبرى مرورا بعملية اورنيم الصغرى ثم اورنيم الكبرى، والتي عرفت باسم حرب سلام الجليل، وحتى عملية «تصفية الحساب» وعملية «عناقيد الغضب»، تناوب على البلاد تسعة رؤساء للحكومة وثمانية وزراء دفاع. حتى العدو تغير. ولكن شيء واحد لم يتغير، وهو ان هذه الحرب لم تنته منذ اليوم الذي اكد فيه مناحم بيجين منذ ١٨ عاما ان الارض ستهدأ اربعين عاما، لم يتم التقاط «الاشارات» و«الرسائل» ونحن ننزف الدماء. في العام الاخير شبه الهادئ، قام حزب الله بحوالي ١٥٠٠ عملية اعتداء ومحاولات اعتداء. وهم لا يعملون دائما طبقا للدور الذي خصصه لهم العبقري اليهودي. فقد انتظرنا سقوط الكاتيوشا فور عملية قصف محطات القوى، ولكن لم يحدث لقد تعلموا شيئاً منا، على غرار «سوف نضرب في المكان والتوقيت الذي نختاره» قالوا وحبسوا مواطني الشمال ليوم آخر في المخابئ بينما يحتفظون لانفسهم بخيار تصفية الحساب في اللحظة التي لا نتوقعها وبينما يتباهى قادة سلاح الطيران بكيفية تغلب طائرات F-16 المتطورة على مولدات الكهرباء الشريرة، قامت مجموعة من حزب الله تعتلي البغال بقتل جندي آخر. ان جدول اعمالهم مختلف عن ذلك الذي اعده لهم باراك.

بعد زيارة لفيتنام في ذروة الحرب طلب رئيس الاركان الاميركي من موشى ديان أن يبدي رأيه في كيفية الوصول الى حسم عسكري، وجاءت اجابته العصابات تنتصر طالما انها تواصل القتال، بينما يحكم بالفشل على الجيش النظامي اذا لم يستطع حسم المعركة»، أي أن النتيجة التي توصل اليها هي، انه لا حل عسكري، لم تقنع الإجابة الحاضرين واستمرت الحرب عدة سنوات. في النهاية انسحب جيش الولايات المتحدة من فيتنام مجللا بالعار وهو يترك خلفه خمسين الف قتيلا. كل هذا بسبب نظرية بسبب عناد، وخاصة بسبب غرور غبي من الدولة العظمى.

لنفس الاسباب لن نستطيع الانتصار على حزب الله لديهم الحافز لاننا قوة احتلال نحن اثقل وزنا، وغرباء للغاية عن الساحة، وغير قادرين على الحسم العسكري، لقد استجاب باراك لرغبة الشعب عندما تعهد بالانسحاب من هناك. ولكن كمن فشل في التخلص من اسلوب التنقل، والذي يقوم على خطوة تجر خطوة، حدد موعد الانسحاب باربعة عشرة شهرا بعد توليه الحكم. وذلك من خلال اعتقاد بان الاسد سوف يفزع ويسارع بالتوصل الى اتفاقية سلام وفي نفس الوقت يخرس حزب الله حتى يمكن ان نخرج من هناك (باتفاق) مثلما تعلمنا في العقد الاخير، ليسوا جميعا يؤدون الدور الذي يخصصه لهم باراك. لم يثبت بعد ان الاسد قد فزع من احتمال رحيلنا، بالتالي بدون حدود الرابع من يونيو لا تهمه قضية السلام. بالطبع لن يكف حزب الله عن القتال حتى اللحظة الاخيرة حتى ينسب لنفسه فضل طردنا من لبنان. لقد أوقع باراك نفسه في فخ في اكثر القضايا التي تنتظرها الدولة منه حساسة، وهو الوعد المحدد الوحيد الذي اذا لم يف به فسوف يفقد عالمه. ان تحديد الموعد بالسابع من يوليو بالضبط يثير الشكوك. لماذا في يوليو وليس الآن وليس قبل ثلاثة شهور، وهذا يؤثر على الروح المعنوية للجنود الذين يتساءلون لماذا يخاطرون بحياتهم اذا كنا سننسحب من هناك. من لحظة ان تعهد باراك بالانسحاب انتهت لدينا كل الاوراق هناك وضاع المبرر والمنطق في احصاء الايام. لقد خسرنا هذه الحرب. اذا كنا قد قررنا الانسحاب فعلا، فيجب ان نخرج الآن.

هاآرتس ١٩/٢/٢٠٠٠
بقلم/ زئيف شيف

جوانب تكتيكية في لبنان

في بداية العام عقد رئيس الاركان الفريق شاؤل موفاز مؤتمرا صحفيا كبيرا لخص فيه عاما من النشاط العسكري الاسرائيلي في لبنان. كان هذا العام افضل نسبيا بالنسبة لخسائر جيش الدفاع التي تراجعت عام ١٩٩٩ الى ١٣ قتيلا مقارنة باكثر من عشرين قتيلا في العام السابق. كان الاحساس السائد في جيش الدفاع هو انه في النهاية تغلب على حزب الله، وانه عثر على افضل الردود على هجماته. واصبحت عملية جمع المعلومات العسكرية في نظر القادة افضل كثيراً بعد انفاق مبالغ ضخمة على هذا الفرع. فقد اتاحت هذه المعلومات الرد السريع جدا من جيش الدفاع، وبخاصة سلاح الطيران الذي اصبح اكثر دقة حتى في الغارات الليلية. وقد حصد السلاح الذكي لدى جيش الدفاع في ذلك العام ثمنا اكبر من ذلك الذي حصده حزب الله.

وما لم يذكر تقريبا هو ان القوات البرية قد تلقت اوامر بأن تغير تماما من اساليب عملها. كانت تعليمات رئيس الاركان موفاز (الاقلال من توقيع جيش الدفاع) بمعنى آخر. ادنى حد من النشاط على الساحة وخارج المواقع. كان هذا منطقيا بعدما صدر قرار باراك بالانسحاب من لبنان حتى شهر يوليو. على النقيض من أسلوب العمل السابق الذي اقتضى الانطلاق الى الامام، حتى شمال المنطقة الامنية، والتربص بحزب الله على الساحة كانت التعليمات التقليل

إلى أدنى حد من النشاط خارج المواقع من أجل التقليل من استخدام القوات، كان المغزى هو تقليل الاهداف العسكرية الاسرائيلية إلى ادنى حد، بما في ذلك عدد المواقع. كذلك تكليف جيش جنوب لبنان بمسئولية قوافل التموين. كل هذه الامور كانت هي الخلفية لتقليل خسائر جيش الدفاع في لبنان.

إلا أن حزب الله قد نجح بوسائل بسيطة في ان يقلب بسرعة كبيرة الامور رأسا على عقب. فعندما لم يذهب اليه جيش الدفاع - بدأ حزب الله في الاقتراب من مواقع جيش الدفاع وزرع الشحنات المتفجرة والتي تحسنت نوعيتها مؤخراً، وهذا ما فعله بجوار منزل نائب قائد جيش جنوب لبنان، عقل هاشم بتكتيك بسيط عن بعد، نجح حزب الله في ان يعد كمائن نيرانية عن طريق الهاونات والصواريخ للقوات التي سارعت لمساعدة الذين اصيبوا من المتفجرات.

اذا تحصن جيش الدفاع في مواقعه من اجل تقليل توقيعه، سعى حزب الله الى تحديد فتحات اطلاق النار في المواقع واطلاق الصواريخ المضادة للدبابات الى داخلها. وهذا لا يتطلب جيشا كبيرا تكفي مجموعة أو اثنتين تحسن تصويب الصواريخ حتى تكبد جيش الدفاع خسائر متكررة. في الوقت نفسه حصل حزب الله على صواريخ مضادة للدبابات من الجيل الثاني، اكثر تطورا ويمكن استخدامها ليلا.

لقد خرق حزب الله مرات كثيرة تفاهم عناقيد الغضب من خلال نشاطه الذي تضمن القرى اللبنانية، ولكن في كل عملية من العمليات التي قتل فيها ستة جنود اسرائيليين من جراء قصف الصواريخ والهاونات، وكذلك العملية ضد نائب قائد جيش جنوب لبنان، لم يخرق حزب الله هذا التفاهم، بالنسبة لاسرائيل النتيجة النهائية هي التي تحسم، وهي ان كافة الاسلحة المتطورة التي لدى جيش الدفاع لم تمنع سقوط القتلى، ولم تقضي على القناصة أو تسللهم الى قرب المواقع. هذا هو النجاح الاخير لحزب الله، اذا لم نقل فشل جيش الدفاع في الاسابيع الاخيرة.

الاحباط تسبب في رد فعل جيش الدفاع ضد البنية اللبنانية، الذي جاء هذه المرة بعد اصابة الجنود وليس بعد قصف الكاتيوشا على الجليل، بذلك رفع مستوى ردود فعله، يريد باراك أن يضع الان قواعد متشددة اكثر بناء عليها سيرد جيش الدفاع على أي اصابة تلحق باسرائيل بعد الانسحاب، سواء تم باتفاق أو بدونه، عندما ينتشر على طول الحدود الدولية، مع هذا، يجب الانتباه الى انه إلى الآن لم تعلن المؤسسة العسكرية عن عطاءات لاقامة المواقع الجديدة على الحدود.

لا يريدون لبنان

يديعوت احرونوت
١١/٢/٢٠٠٠
بقلم: ناحوم برنيع

* كريات شمونا: بهو استقبال فندق الشمال الفسيح، ايام كان يوجد هنا فندق وليس مجرد مكان مبيت يقضي فيه الجنود الذين في طريقهم إلى لبنان ليلتهم.

مساء يوم الثلاثاء أخذت المدينة وضع الاستعداد والتأهب لقصف الكاتيوشا. كانت المحال مغلقة الابواب، والشوارع خالية من المارة. صمت الموتى يسود، وكأنها ليلة السبت الصامتة في المقابر. كان الجنود يتجهون الى سنترحرمون القريب، ليمارسوا العاب الفيديو جيم وشراء المسليات وقضاء الوقت، ولكن السنتر مغلق بسبب الاحداث. لهذا جلسوا في بهو الفندق امام التليفزيون اكثر من عشرين جنديا كان اغلبهم من جنود المظلات في طريقهم إلى البوفور، وقليل منهم من لواء جفعتي في طريقهم إلى موقع جلجليت.

قام المظليون بتعليق البريهات الحمراء في الكتافات وارتدوا فانلات خفيفة، وهم صغار السن يحملون البنادق، أما افراد جفعتي فكانوا يرتدون ملابس العمل. كان مؤشر التليفزيون على القناة الثانية، وظهرت لقطة لموقع في لبنان ثم دوى انفجار. جندي ينادي على زميله لا اجابة صاح (يا أخي) ولكن الاخوة رحلوا جميعاً.

الجنود يشاهدون ذلك بغير إرتياح. على مدار ثمانية عشر عاما وجنود جيش الدفاع يدخلون لبنان بتخوف معين، حيث يجف الريق في الحلق، الا ان هؤلاء الجنود يأخذون شكلا آخر. - فيبدو عليهم اليأس وعدم الحيلة والاحباط. انه امر سيئ لهم، انهم يشعرون بأنهم في طريقهم الى الموت، ولا يعلمون لماذا.

تجلس بينهم كرمنيلامنشه، المراسلة العسكرية لاذاعة اسرائيل. تعتبر منشه في نظرهم هي ضابط الشكاوى الحقيقي فهم يتصلون بها تليفونيا حيث يكشفون لها عن أوجه العيوب في الجيش، وهي تكافح من اجلهم.

وهم يطلبون - منها ومني - ان نرتب لهم الخروج مبكراً من لبنان، يقول احدهم (هدفنا هو حماية الدولة، ونحن غير ناجحين في الدفاع عنها. نحن فقط نتعرى).

في الماضي كانت مثل هذه العبارة تثير الجدل. اذا قال احد الجنود مثل هذه العبارة، كان يتراجع عنها فوراً ويقول، اننا لندافع عن شمال اسرائيل.

هذه المرة لا جدال، يقول جندي آخر (هناك تاريخ للانسحاب، واذا كان في يوليو، فلماذا لا يكون الآن. لن ننتصر ابداً في هذا الحرب). ويقول جندي ثالث (نحن كبار وثقلاء، وهم صغار واخف ولذلك فهم يلدغوننا ونحن لا نستطيع ان نفعل

شيئا) ويقول جندى رابع (اذا كنا سنخرج، فلنخرج، فلماذا الانتظار. لن ننتصر، لماذا اذن المزيد من القتلى؟) ويقول جندى خامس (لا اريد أن اكون «الصورة الأخيرة فى لبنان»). وعبارة «صورة أخيرة من لبنان» كانت عنوان فى صحيفة يعلو صورة ضخمة لاحد القتلى.
فى صباح اليوم التالى عدت الى الفندق وقد رحل الجنود فى الفجر وتركوا خلفهم غرف مبعثرة واحساس بالذنب.
* **التشنجات**: بعد ظهر الاربعاء طار ايهود باراك الى يكينتون، وهو موقع على الحدود، داخل الاراضى الاسرائيلية كانت حالته النفسية جيدة فالعودة الى التلقين والى العمليات وغرف العمليات سببوا له ارتياحا وقد استبدل البدلة والكرافت بجاكت جلد، من النوعية التى يوزعها الجيش على الطيارين فقط، فهو فى معركة، وقد اشترى هذا الجاكت من امريكا ويحتفظ بفاتورة الشراء لو سأله احد عن المصدر.
فى موقع يكينتون استمع باراك الى اراء الجنود ولم ينفعل قال باراك إنه سبق له ان عانى من مثل هذه الحالات فى الماضى، منها مثلا فى نهاية حرب الاستنزاف فى القناة، سأله احد الجنود – لماذا لا ننسحب غدا، قال باراك، إنه يجب استنفاذ امكانية التوصل الى اتفاق، فالافضل كثيرا الانسحاب باتفاق عن الانسحاب بدون اتفاق كان مقتنعا بأن الجنود قد فهموه واذا لم يفهموا فسوف يفهمون، قال احد الجنود، لو خضعنا لحزب الله هنا، فسوف يطاردونا على طول الطريق حتى القدس، ولكن باراك قام بتهدئته قال إننا اقوى دولة فى محيط ١٥٠٠ كيلو متر مربعا من القدس وسوف ندافع عن الدولة من خط الحدود الدولية، وحذر من انه لو تم التوصل الى اتفاق، فان حزب الله سيقوم ببعض الاعمال المتشنجة، وكلمة (تشنجات) استخدمها هذا الاسبوع كبديل مبسط، ومخفف لكلمته (اعتداءات) اراد باراك ان يبرهن للجنود مقدار زمن وجودنا فى لبنان، والى أى حد ستكون بشرى الانسحاب مفرحة، وقال عندما كنتم فى المهد كان قائد المنطقة، جابى اشكنازى ضابطا فى لبنان، ولكن هذا العهد سوف ينتهى قريبا، والذين يدرسون حاليا فى المرحلة الثانوية، لن يخدموا فى لبنان، باراك مقتنع بأن مشاكل الاسبوعين الاخيرين هى جزء طبيعى وضرورى من الآم مخاض خلاصنا من لبنان، ١٨ عاما وحكومات اسرائيل تخشى قطع هذا النسيج، وهو الوحيد الذى تجرأ ستكون هناك حالات تشنج، ولكن بعدها سيكون هناك واقع آخر، وقال باراك لا يجب التخوف من التفاوض اثناء المعركة، لقد حدث هذا مرات كثيرة فى الماضى، سواء فى حرب اسرائيل وسواء فى حروب آخرى. ايضا وقعت ازمات. مثلا، فقد تفاوض كيسنجر مع لادوك تو فى باريس بينما كانت الطائرات تقصف كمبوديا.
* **كله جلد**: فى بداية موجة نجاحات حزب الله فى لبنان عارض باراك القيام بعملية عسكرية موسعة، لقد خشى من حدوث تدهور، وهذا التدهور سوف يجمد لفترة طويلة المحادثات مع سوريا، فى يوم الاثنين من هذا الاسبوع، واثناء اجتماع مجلس الوزراء المصغر، عجل بعمل عسكرى فقد رأى باراك ان حجم المصابين والخسائر هم الذين دفعوه الى ذلك. وطبقا لما قاله وزراء اخرين، تم القرار بعد الصور المؤلمة التى اذاعتها القناة الثانية للجنود القتلى والجرحى، ايا كان فقد عمل باراك اساسا من منطلق دوافع داخلية. كان ناخبوه هم الاهم فى نظره عن تأثير غارات سلاح الطيران فى لبنان، فقد يحتاج اليهم فيما بعد خلال الاستفتاء العام.
وكان هناك مبرر آخر – أى تلك المعجزة التى حدثت لقائد حزب الله ابراهيم عقيل، الذى طار من نافذة السيارة المتفجرة وسقط سليما ومعافيا واستلزم فشل الهجوم على عقيل القيام بعملية آخرى.
يتكلم باراك عن مسيرة مقدارها خمسة شهور حتى الجلاء، ولكن لديه بالفعل شهرين بالكاد، اذا لم يتم اتفاق مع سوريا، يجب البدء فى الاستعداد لانسحاب من طرف واحد فى شهر ابريل، ايضا وقتها لن يكون هناك وقت كاف للانسحاب المنظم.
بعض الوزراء يتكلم عن (مأزق وعن ورطة بلا منفذ)، لقد اخطأ باراك عندما حدد جداول زمنية غير ممكنة للتفاوض مع الاسد ومع عرفات، لقد اخطأ عندما تعهد بتاريخ للانسحاب من لبنان. كان يستطيع ان يحدد تاريخا ويحتفظ بذلك لنفسه، اما تعهده العلنى فقد جعل منا رهائن للاسد، واحبط امكانية التوصل الى اتفاق آخر، وامكانية وضع قوة دولية قوية فرنسية أو بريطانية فى جنوب لبنان.
يرفض باراك هذه الاراء تماما، فبدون تحديد موعد للانسحاب لن تنفصل اسرائيل عن لبنان ابداً، لو كان الوضع جيدا، كانوا سيقولون لماذا ننسحب، واذا كان الوضع سيئا سيقولون، لا يجب ان نخضع ونستسلم.
يوم الاثنين بدأ المقربون لباراك فى الحديث، حسب تعليماته، عن (اليد الباطشة) بعد ذلك جاءت الغارات الجوية على ثلاث محطات قوى، كانت النيران فى اللقطات التليفزيونية مؤثرة، ولكن ذلك لم يؤثر فى سكان الشمال الذين ارادوا الانتقام قالوا إنها عملية تمويه كذلك كان الاعتقاد فى جيش الدفاع أن هذا قليل جدا. وتحدث باراك عن عمل تدريجى. لو انطلقت صواريخ الكاتيوشا، فسوف ننتقل إلى المرحلة الثانية. هذه المشكلة ذكرته بالصراع مع شاس حول نقل التوربين فى يوم السبت. قال لممثل شاس فى مجلس الوزراء المصغر، لو اضطررنا، فسوف نضرب لهم ليس فقط محطات القوى، بل والتوربينات ايضا. ان العودة الى التوربين اسعدته.
قال – لو سقطت صواريخ الكاتيوشا – ولكنه كان يتمنى الا يحدث هذا. قال باستهزاء لقد دقونا، ولم تسقط الكاتيوشا كان هدفه العوة الى تفاهم عناقيد الغضب، مع اضافة، معينة ايجابية ومبهمة.
يعلم العالم الان ان اسرائيل قد ترد بقوة على الاعتداء على جنودها حتى لو كان هذا الاعتداء مسموحا به طبقا لتفاهم عناقيد الغضب.
ربما تؤدى حوادث هذا الاسبوع الى تعجيل العملية السياسية مع سوريا وربما تؤدى الى التعجيل بالانسحاب

ولكن الاكثر احتمالا هو ان الاوضاع ستظل على حالها.
يقول باراك، ولنفترض ان اسرائيل قد قصفت كل البنية المدنية اللبنانية، واعادت هذه الدولة ١٥ عاما إلى الوراء هل سيؤدى هذا الى اختفاء حزب الله؟ الضربات السابقة لم تفعل شيئا باستثناء بضعة شهورمن الهدوء.
بعد الاسبوع اللبناني يعود باراك الى جدول الافضليات الاهلى: أى الاتفاق اولا مع سوريا ثم بعد ذلك اتفاق مبادئ للسلام مع الفلسطينيين. انه يدرك ان الجدوال الزمنية قد تعثرت تماما، ولكنه وضع ذلك فى الحسبان مقدما، قال انه لو وقع الاتفاق مبكرا فلن يطالب بوسام واذا تأخر لن يشنق نفسه وهو يعلم ان فرصة طلب وسام قد تأخرت.
انه مازال مؤمنا بان الوفاء بالوعود الاجتماعية التى اعلنها تبدأ بالجانب السياسى. هناك فى السلة السياسية يوضع البيض. ورغم هذا فقد تعلم شيئا ما هذا الاسبوع بعدما نفذ صبر المعوقين امام إنغلاق وتهرب المسئولين فى الحكومة، أجل باراك اجتماع مجلس الوزراء المصغر وهب لحل مشكلتهم.
كان موقف باراك سيكون افضل كثيراً لو اقدم على اتخاذ قررات سياسية حاسمة وهو مدعم بغطاء اجتماعى، عن ان يذهب الى المجتمع وهو مدعم بغطاء سياسى. لقد مرت ستة شهور وهو فى رئاسة الحكومة، ولا يملك هذا ولا ذاك. فقط جاكت الطيارين الذى يرتديه هو الذى يحميه، وكله جلد.
*** نهاية خوف الرحيل:** تجمعت ٢٧ رسالة صوتية على جهاز الرد بتليفون سيارة رئيس بلدية كريات شمونا، حاييم برفيبائى، خلال اليوم الاول من فرض حظر التجول، ضغط على احدى الرسائل وكانت بتوقيت الثامنة صباحا. تتكلم زهافا من داخل المخبأ وتقول ليس لدينا خبز ولا لبن هل يمكن ان يساعدنا عمدة المدينة وتركت زهافا رقم تليفونها - ويحاول برفيبائى الاتصال بهذا الرقم، الساعة الثامنة مساءا وتجيب زهافا فيسألها: كيف دبرتم اموركم؟ - اجابت - كل شئ على ما يرام. ويسألها عن الاولاد - قالت انهم خمسة، ويسألها : اين انتم؟ قالت الان هم فى موشاف كورزيم.
يقدر العمدة عدد المواطنين الذين تبقوا فى المدينة حسب كم السيارات التى تقف على جوانب الشوارع ليست هناك طريقة افضل من هذا. الحقيقة ان اغلب اصحاب السيارات قد رحلوا. ولم يبق الا الذين لا يملكون سيارات. لقد حاولوا فى الماضى اخفاء ظاهرة الرحيل، وانتقدوا الذين رحلوا وانتهى كل هذا مع حرب الخليج، عندما رحل عدد كبير جدا من اهالى المدن الكبرى بدون الاحساس بأدنى مشاعر الذنب ولجئوا الى مناطق اكثر امنا، والمسموح به لتل ابيب مسموح به بالطبع لكريات شمونا، لقد سقط ٣٩٠٨ صاروخ كاتيوشا على كريات شمونا منذ عام ١٩٦٨ وهذا رقم قاسى خاصة اذا قارناه بالمدن المحيطة على مسافة ثلاث دقائق من وسط المدينة نجد مخبأ فى الكيبوتسات التى تقع فى مجال الكاتيوشا، ولكنها ليست ضمن اهداف من يطلقونها ثلاث دقائق فقط. هذا يعنى ان قدرة صمود المواطنين محدودة بيومين، وعلى الاكثر ثلاثة ايام. التواجد داخل المخبأ مع عائلات اخرى ومع كتائب من الاطفال، أصبح وضع غير محتمل، كذلك البقاء خارج المخابئ، يصل ثمن المبيت ليلة فى شاليه الى ٣٠٠ شيقل، لو ظلت كريات شمونا هدفا لقذائف الكاتيوشا، ستضطر الحكومة لتمويل رحيل المواطنين، والا لن تستطيع الصمود امام الضغط. يشتاق شمعون حيمى، مدير عام البلدية، لايام الخيارات المحدوة فى طفولته. يقول (عندما كنا صغارا وكانت الكاتيوشا تسقط، كان ابى يقول، ادخلوا ما بين الثلاجة والحائط، بعد نصف ساعة كنا نخرج ونعود الى حياتنا المعتادة. الان اصبح الناس اقل صمودا ينامون فى المخابئ وحجرات محصنة فى حالة خوف !!.
الآن تقيم بلدية كريات شمونا فى قبو، اسفل مبناها القديم، الذى اصيب بالكاتيوشا فى الهجوم السابقة فى ٢٥ يونيو ١٩٩٩. فى ذلك الهجوم قتل اثنان كان يقفان عند المدخل، الان يخططون لاقامة مقر جديد اكثر فخامة للبلدية، والمبنى القديم ظل كما هو مجرد نصب تذكارى لصواريخ الكاتيوشا.
فى صباح يوم الثلاثاء قام خمسة من الوزراء وكذلك رئيس الوزراء بزيارة المدينة، وعلى النقيض من الحكومات السابقة، لم يقدم الوزراء أى وعود كانوا يبتسمون بحرارة و يعلنون عن تضامنهم مع معاناة المدينة لم يحبذ النشطاء المحليون ذلك الامر. أى حالة استنفار تحسبا للكاتيوشا يذكرهم باكوام كبيرة من الوعود التى سمعوها بعد القصف السابق، وعود سمعوها ولم ينفذ منها شيئا.
يقول سامى ملول، القائم باعمال العمدة (عندما يبلغون بوابة الخروج من المدينة، يلقون بوعودهم من النافذة)، يحب ملول ان يجذب انتباه محدثه بكلمات ضخمة ويقول (اقول لك الحقيقة، وبثقة تامة، كلهم نفس الشيء المعراخ مثل الليكود).
شأن كريات شمونا شأن بلديات اخرى حائرة بين الدافع الى كشف جروحها امام مشاعر الاسرائيليين الرحيمة فى وسط البلاد، وبين ادراكهم ان صورة النجاح سيجذب العمل والمال الى هذا المكان. ويصبغ ذلك بقوله (عندما تضيع حاسة من انسان، فانه يجد التعويض فى الحواس الاخرى، لقد خلقنا الله بحاسة معيبه وهى حاسة الامن، نحن نريد ان يعوضوا بحواس اخرى، لو اصبح الامن على ما يرام يمكنهم ان يرحلوا جميعا ويتركونى فى هدوء، لن احتاج الي تعويض من أى احد).
فى السنوات الاخيرة ارتفع المستوى الاجتماعى - الاقتصادى لكريات شمونا كانت نسبة البطالة بها ٥٪ وهى نسبة تحسدها عليها بعض بلدات الجنوب يقول برفيبائى - انه لا يجب ان نخدع بالنسبة المنخفضة للبطالة فمن لا يجد عملا، يرحل عن المدينة. خلال خمسين عاما من قيام المدينة، رحل عنها ربع مليون نسمة) برفيبائى من كبار المتفائلين، يقول (لقد علمنى معلمى فى المغرب انه حين توجد نافذة فى الحائط. هناك من يرى من خلالها السماء وهناك من يرى منها الوحل. وانا اسعى لأن ارى السماء).

استطلاع آراء الوزراء حول مسألة الانسحاب من لبنان

معاريف
٢٠٠٠/٢/١٣
بقلم/ رون لفين

يعتقد ١٢ وزيراً على الأقل أنه يجب الاسراع بالانسحاب من جنوب لبنان سواء كان ذلك من خلال اتفاق أو بدون اتفاق. ويجيث يتم هذا الانسحاب على أكثر تقدير في شهر ابريل أو مايو. وهناك سبعة وزراء من بينهم رئيس الوزراء ايهود باراك، يعتقدون أنه يجب الأنتظار حتى شهر يوليو وذلك من أجل استنفاذ جميع الامكانات والاحتمالات للتوصل إلى اتفاق بشأن انسحاب جيش الدفاع من المنطقة الأمنية. وقد أتضح ذلك من خلال الاستطلاع الذى اجرته صحيفة معاريف بين وزراء الحكومة. وقد رفض اربعة وزراء آخرين الإشتراك فى هذا الاستطلاع أو أنه لم يكن من السهل الحصول على ردود منهم. ويتضح من هذا الاستطلاع أن تأييداً من جانب واحد وعلى الفور وبدون أتفاق قد أصبح سائداً. حيث أن وزراء من ميرتس ومن شاس ومن المفدال يشاركون فى الرأى القائل أنه يجب الانسحاب ومن الأفضل أن يكون هذا الانسحاب فى أسرع وقت ممكن.

- وها هى النتائج:

*** يويدون الانسحاب السريع من لبنان**

- شمعون بيريز (اسرائيل واحدة) يجب الانسحاب من لبنان باسرع ما يمكن سواء من خلال اتفاق أو بدون اتفاق.
- اسحاق كوهين (شاس) يجب الانسحاب من جانب واحد على الفور من لبنان وأنى من أشد المؤيدين لحركة أربع أمهات.
- اسحاق ليفى (المفدال) إذا وافق ضباط جيش الدفاع، فلن يكون لدى أى اعتراض على الانسحاب صباح غد من لبنان.
- ناتان شرانسكى (يسرائيل بعلياه) يجب الانسحاب صباح غد شريطة الا تنتقل الحرب إلى الحدود الشمالية.
- إن كوهين (ميرتس) لقد حانت لحظة اتخاذ القرار الحاسم، ويجب الانسحاب من لبنان بأتفاق أو بدون اتفاق حتى شهر مارس.
- يولى تايمر (اسرائيل واحدة) من الممكن تحديد تاريخ جديد، بحيث يكون فى اقرب وقت ممكن ننسحب فيه من لبنان سواء كان ذلك بعد التوصل إلى اتفاق أو بدون أتفاق. أنى أميل إلى تأييد الانسحاب السريع مع التوصل إلى ترتيبات امنية مناسبة.
- يوسى بيلين (اسرائيل واحدة) يجب استنفاذ جميع الإمكانيات للتوصل إلى اتفاق، ولكن فى حالة عدم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، فإنه يجب الانسحاب فى شهر ابريل أو مايو.
- امنون ليفكين شاحاك (حزب المركز) يجب استنفاذ كل الإمكانات للتوصل إلى اتفاق وإذا اتضح لنا أنه ليس هناك اتفاق، يجب الانسحاب على الفور.
- حاييم اورون (ميرتس) أنى اؤيد الانسحاب بعد التوصل إلى اتفاق ولكن إذا اتضح أنه من المستحيل التوصل إلى اتفاق فإنه من الافضل الانسحاب فى أسرع وقت ممكن.
- حاييم رامون (اسرائيل واحدة) من الافضل الانسحاب من خلال اتفاق ولكن فى حالة عدم التوصل إلى هذا الاتفاق فإنه يجب الانسحاب فى شهر ابريل أو مايو.
- شلومو بن عامى (اسرائيل واحدة) من الافضل الانسحاب باتفاق وإذا اتضح ان هذا الامر مستحيل فإنه يجب الانسحاب بدون هذا الاتفاق.

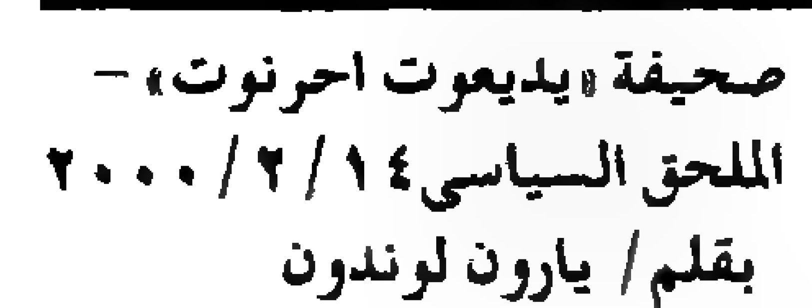
*** ضد الانسحاب من جانب واحد وسريع وبدون اتفاق:**

- رئيس الوزراء ايهود باراك، اذا وصلنا إلى شهر ابريل أو مايو بدون التوصل إلى اتفاق سنعرف ما يجب فعله.
- بنيامين بن اليعزر (اسرائيل واحدة) على الرغم من الاحداث الاخيرة فانه لا يجب الانسحاب على الفور من لبنان ولكن يجب الانسحاب بعد التصول إلى اتفاق.
- ميخائيل مليئور (اسرائيل واحدة) يجب الانسحاب من لبنان باتفاق فقط.
- الياهو سويسا (شاس) يجب الانسحاب بعد التوصل إلى اتفاق.
- ابراهام شوحاط (اسرائيل واحدة) يجب الانسحاب من لبنان فى اسرع وقت ممكن ولكن بعد التوصل إلى اتفاق.
- ماتان فيلنائى (اسرائيل واحدة) الرغبة فى الانسحاب من لبنان قائمة، ولكن بعد التوصل إلى اتفاق.
- دافيد ليفى (اسرائيل واحدة) يجب استنفاذ كل امكانات التوصل إلى اتفاق.

*** لم يشاركوا فى الاستطلاع:**

- وزير التعليم يوسى ساريد (ميرتس) رفض الاشتراك.
- داليا ايتسيك (اسرائيل واحدة) رفضت الاشتراك.
- شلومو بينيزرى (شاس) امتنع عن تحديد موقفه قبل أن يستمع إلى موقف وتقديرات الجهات الأمنية.
- اسحاق موردخاى (حزب المركز) لم يمكن الحصول على رأيه فى هذا الموضوع.

بعد الانسحاب



صحيفة «يديعوت احرنوت» – الملحق السياسي ١٤ / ٢ / ٢٠٠٠
بقلم/ يارون لوندون

دفعونا طوال سنوات لأن نصدق أن في الإمكان الانتصار على حزب الله وأن هدف النضال – أي حماية التجمعات السكنية في الشمال – يستحق التضحية. ولكن تكشف زيف القادة. وقد ثبت أنه بالقيود العسكرية والسياسية المفروضة على الجيش لا يمكن القضاء على مقاتلي المنظمة الشيعية، وشيئاً فشيئاً انتصر الاعتقاد – ولم يكن فعلاً أكثر من مجر اعتقاد – بإمكانية الدفاع عن الشمال من داخل حدونا بفاعلية كبيرة.

لقد تقررت هزيمتنا سلفاً. ولولا أن باربرا توجمان أنهت كتابها «مسيرة الحماقة» بحرب فيتنام، لكان لزاماً أن تُدرج فيه الخسارة العسكرية لحزب الله. من أقام في مواقعنا بلبنان أو زارها، أو حتى شاهد صورها فقط، كان سيدرك حتماً أن الهزيمة متوقعة، لأن هذه الحرب تدور وفقاً لما تعلمناه من تاريخ الحروب التي يقاتل فيها جيش نظامي ضد مقاتلي حرب العصابات.

يتسم أفرا حرب العصابات بخفة الحركة وسهولة التنقل، وبالإيمان الكامل بعدالة نضالهم، يساندهم سكان متحمسون، وتمدهم قوى كبرى خارج الساحة بالمال والسلاح، يتحركون كالسمك في بحيرة عميقة، يوجهون ضرباتهم لجيش احتلال ثقيل ومضطرب. الجيش متقوقع داخل حصون، يحتمي بالمدرعات، ووجوده مرهون بخطوط إمداد طويلة ومشكوفة، لا يعرف أفراده من هو العدو ومن هو الصديق. وشيئاً فشيئاً تتغير أهداف نضال الجيش ويتبدل التكتيك:

يستخدم أفراد الجيش قوة نيرانية هائلة من أجل حماية حياة إنسان، يدمنون التكنولوجيا، ينغلقون في الحصون، يستهلكون معظم جهدهم الفكري والجسدي في حماية أرواحهم.

ما الذي يمكن تعلمه من هذا الفشل؟ عندما ننسحب إلى حدونا، لا يجب أن ننساق إلى اقامة تحصينات مثل تلك التي أقمناها في الشريط الأمني ولا إلى إقامة الاسوار والحواجز حول التجمعات السكنية. يجب أن نحدد شكل الحدود بنفس الطريقة التي حددنا بها شكل حدودنا مع سوريا في الجولان، أي بدون تحصينات تقريباً. وسبب عدم حاجتنا لتحصينات في الجولان هو أن سوريا خائفة، لأنها تعلم ان إرسال مخربين من حدودها معناه المحتمل هو توجيه ضربات لضواحي دمشق.

وتعتمد الاستراتيجية الدفاعية الجديدة – التي تعتبر شرطاً للانسحاب – على الفرضية التي مؤداها اننا من اللحظة التي نجلو فيها عن الأرض المحتلة، سيكون في مقدورنا ان نلقي على لبنان بكل المسئولية عن الإخلال بالنظام ونستطيع أن نحصل منها على تعويض كبير جداً. في مقابل ذلك، فإن التأثير النفسي للتحصن سيكون ضبط النفس في مواجهة العمليات «البسيطة» وسيعتاد اللبنانيون بسرعة على نظام شبيه تقريبا بذلك النظام الغامض الذي يطلق عليه «تفاهما عناقيد الغضب». بمعنى آخر، علينا أن نكشف أنفسنا عن قصد، ونعرض أنفسنا لمخاطر معنية، حتى نلقي بالمسئولية عند أي عمل إرهابي على لبنان وعلى من يقف ورائها.

من المؤكد أن أول من سيعارضون هذه النظرية هم أهالي المستوطنات، التي تطل نوافذ سكانها على جبال جنوب لبنان ويسيرون بسياراتهم على الحدود. ولأنه لا يجب أن تكون بطلاً على حساب الآخرين، سيكون من المستحيل رفض مطلبهم بتحويل أجزاء معينة من الطرق أو توفير الحماية للموسسات التعليمية، ولكن رغم ذلك لا يجب أن يكون هناك خط ماچينو بين رأس النقره وهار دوف.

قذائف فوسفورية وطرد جماعي



يديعوت احرونوت
٧ / ١ / ٢٠٠٠
بقلم: اريئيل وينجل هوفمان

كان حسن صدر حجازي في السابعة عشرة من عمره، عندما قبض عليه واقتيد إلى اسرائيل اتُهم حجازي – بالانتماء إلى منظمة معادية – حزب الله – وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. كان ذلك منذ ١٣ عاما، وهو مازال في السجن إلى اليوم.

وقد اعتقل معه عشرة لبنانيين، ثم انضم اليهم بعد ذلك عدد آخر من اللبنانيين، اعتقلوا في لبنان، ونقلوا إلى اسرائيل .. بعضهم في السجن، رغم أنهم لم يحاكموا. في بداية التسعينات اصبحوا جميعاً – ٢١ شخصاً – رهائن وورقة مساومة في ايدي دولة اسرائيل تحسباً لتبادل الاسرى

والمفقودين من حرب لبنان، وعلى رأسهم الملاح رون اراد. هذه الايام افرجت دولة اسرائيل عن خمسة من بين (اوراق المساومة)، ولم يكن حجازي من بينهم، لقد عاش سنوات شبابه في السجن في عزلة تامة، بين اربعة جدران، قريباً سيبلغ ثلاثين عاماً، ويكون قد أمضى نصف عمره في السجن الاسرائيلي.
في يونيو من هذا العام، ولأول مرة منذ أسره قرر القاضي اورن جورين من المحكمة الجزئية السماح له بالاتصال بأفراد أسرته في لبنان، انها لفتة انسانية صغيرة متأخرة. يقول يحزقئيل لاين، الباحث بمنظمة بتسليم، والذي كتب تقرير خرق حقوق الانسان اللبناني على ايدي اسرائيل، والذي سيصدر هذه الايام. انه من بين عشرات الشهادات والنتائج السيئة التي صادفها، كانت بالذات قصة الـ٢١ رهينة اللبنانيين التي افزعته بشكل خاص. ويقول (ربما كان بسبب الغطاء القانوني لهذا العمل الفظيع للغاية. ليس لدى اختيار سوى القول بأن هذا عمل بربري. لم نحاول ان نقول في التقرير إن الاحتفاظ برهائن ليس امراً عملياً، رأينا هو أن هناك حدوداً لما يمكن ان تفعله دولة سوية، حتى لو كان الأمر يتعلق بهدف سامي، واستعادة رون اراد وآخرين هو بالطبع هدف سام).
ويقول لاين إن بعض (اوراق المساومة قد عذبوا في الشهور الاولى من اعتقالهم. بعد ذلك تم التحفظ عليهم في الحبس. ويقول، حتى وقت قريب تم منع مسئولي الصليب الاحمر عن زيارتهم، وكل هذا «تحت غطاء قانوني» الذي نُشر على هذه القضية في المحكمة العليا» - ويقصد لاين رفض الاستئناف الذي تقدم به اللبنانيون في المحكمة العليا، وبخاصة حكم رئيس المحكمة العليا، القاضي اهارون باراك، الذي اكد أن «هذا المساس - مهما كان صعبا ومؤلما - إلا أن الواقع الأمني والسياسي يقتضيه». وهناك استئناف آخر ينظره تسعة وفي انتظار الحكم.
مرة أخرى طُرحت قصة اعتقال اللبنانيين والاحتفاظ بهم في اسرائيل كرهائن، وذلك في تقرير منظمة بتسليم عن لبنان، والذي يصدر حاليا لأول مرة - وقبل سبعة شهور من الانسحاب المتوقع من لبنان وبعد ١٨٠ شهرا من حرب لبنان - هذا التقرير الذي يتناول الخرق الاسرائيلي لحقوق الانسان اللبناني.
اكثر من ستين صفحة تحكي القصة المفزعة عن السجن اللبناني (الخيام)، الذي يسيطر عليه جيش جنوب لبنان، والتورط الاسرائيلي فيه. كذلك يتناول التقرير طرد المواطنين من منطقة الحزام الأمني والتجنيد الاجباري في جيش جنوب لبنان، وإطلاق النار العشوائي اثناء هجمات جيش الدفاع واستخدام اسلحة محرمة دوليا.
يؤكد التقرير ان الجدل العام حول بقاء اسرائيل في لبنان، قد تجاهل تقريبا المعاناة والظلم اللذان يقعان على المواطنين اللبنانيين عامة، ومواطني الحزام الأمني خاصة، في منطقة الحزام الأمني التي تبلغ مساحتها حوالي ٨٠٠ كم مربع، يعيش حاليا حوالي ١٠٠ ألف مواطن، مقابل ٢٥٠ الفا كانوا يعيشون هناك عام ١٩٨٥. يتجمع المواطنون في اكثر من مائة قرية، وفي حوالي ثلاثة بلدات، نصف السكان من الشيعة والنصف الآخر من المسيحيين والسنة والدروز. وفقا لما كتبه محررو التقرير، فإن الهدف هو (خرق جدار التكذيب والتجاهل الذي يلف قضية حقوق الانسان في جنوب لبنان).
(س) لماذا تذكرتم الآن فقط؟
يقول يحزقئيل لاين: انه سؤال جيد وليس لدي تفسير مقنع. اثناء الانتفاضة كانت منظمة بتسليم مشغولة تماما بما يجري في المناطق الفلسطينية.
(س) ولماذا الآن بالذات، بعدما اعلنت اسرائيل عن نيتها الانسحاب من لبنان؟
لقد حيرتنا هذه القضية ايضا. في النهاية قررنا اصدار التقرير لسببين اساسيين. الأول هو انه رغم الاعلان عن الانسحاب، إلا أن احداً لا يستطيع ان يعرف بالضبط ان هذه هي نهاية مسارنا في لبنان. وثانيا، اعتقدنا أن هناك قيمة لتوثيق هذه الاحداث بالعبرية وبأيدي اسرائيلية من اجل المستقبل. نحن نؤمن بأهمية التوثيق. هناك قيمة تعليمية للأشياء المذكورة في التقرير، في مرحلة ما انا واثق أن هناك من سيقرأ عما حدث وسيعمل على ألا تتكرر مثل هذه الأمور».
ونحن نكشف هنا لأول مرة عن اسس تقرير منظمة «بتسليم» عن لبنان.

*** استخدام اسلحة ممنوعة:**

«خدمت في سلاح الاسلحة والذخيرة، في وحدة قسم التخزين، في هذا القسم يتم تصنيع شحنات ناسفة من كافة الانواع داخل اغلفة بوليستر وكان دورنا انتاج هذه الحجارة وتلوينها وإخفاء العبوات الناسفة داخلها. وكان مندوبو الوحدات القتالية بجيش الدفاع يحضرون إلى وحدة التطوير والتجارب ومعهم نماذج من الحجارة جمعوها من المناطق التي ينوون زرع العبوات الناسفة فيها وكنا نقوم بتصنيع نماذج مماثلة في الشكل واللون لهذه الحجارة. وقد علمت صراحة أن هذه الشحنات الناسفة التي على شكل حجارة قد وضعت بالقرب من منازل داخل القرى التي يعيش فيها مواطنون ابرياء. في عمليات معينة - وصلت صدفة إلى علم الصحافة - لقى مدنيون من رجال ونساء وأطفال كانوا يلعبون ببراءة مصرعهم بسبب هذه الحجارة (من شهادة مجندة، والتفاصيل لدى منظمة بتسليم).
لقد تحول استخدام العبوات الناسفة إلى سلاح فعال جدا في ايدي حزب الله وتسبب في مقتل العشرات من جنود جيش الدفاع وجيش جنوب لبنان على مر السنين، وليس معروف كثيراً - حسبما تقول منظمة بتسليم - ان هذه العبوات تسببت اكثر من مرة في مصرع مدنيين ابرياء من بينهم ايضا اطفال. في الفترة ما بين ١٩٩٥ ويوليو ١٩٩٩ لقى على الاقل ١٥ مدنيا لبنانيا مصرعهم نتيجة انفجار عبوات ناسفة زرعها حزب الله.
طبقا للمعلومات المتوافرة لدى واضعي التقرير، في النصف الأول من عام ١٩٩٧ بدأوا ايضا في جيش الدفاع وجيش جنوب لبنان استخدام الشحنات الناسفة وزرعها خارج منطقة الحزام الأمني من اجل احباط عمليات التسلل التي

يقوم بها افراد حزب الله.
جاء في تحقيق قامت به صحيفة دايلي ستار نقلا عن التقرير أنه في ١٩٩٧ لقي على الاقل سبعة مدنيين لبنانيين مصرعهم، وحوالي ستة اصيبوا من شحنات ناسفة زرعها جيش الدفاع الاسرائيلي.
في ٤ اغسطس ١٩٩٧، في اعقاب هذه العملية التي قامت بها احدى الوحدات المنتجة بجيش الدفاع، لقي خلالها خمسة من نشطاء حزب الله مصرعهم في اعماق لبنان. اعترف ضباط كبار ان الجيش استخدم فعلا شحنات ناسفة. بعد ذلك بعدة شهور وافقت الرقابة لأول مرة على نشر خبر يقول أن صبياً لبنانياً في الثالثة عشرة قتل من شحنة ناسفة زرعها افراد الكوماندوز البحري شمالي الحزام الأمني، كما ذكر تقرير للقوات الدولية ١٥ واقعة أخرى سقط فيها قتلى من بينهم سبعة اطفال نتيجة انفجار شحنات ناسفة مجهولة الهوية.
وكان رد المتحدث العسكري على استجواب تقدمت به حركة بتسليم في هذا الموضوع هو (ان جيش الدفاع يستخدم الاسلحة القانونية ضد اهداف قانونية). وقد تناول هذا الرد ايضا استجوابا بشأن استخدام سلاحين آخرين وهما، القنابل الفوسفورية وقذائف الفلاشت. الفوسفور يلتصق بالجسد ويلتهمه ويسبب الاصابة بحروق شديدة. وتحظر قوانين الحرب استخدام هذه المادة ضد البشر.
وقد قامت منظمة حقوق الانسان الامريكية، التي تعتبر اكبر ثاني منظمة لحقوق الانسان في العالم، والذي يعتمد جزء كبير من تقرير منظمة بتسليم على تقاريرها، بتحرى حالات اصيب خلالها مواطنون لبنانيون بالقنابل الفوسفورية أثناء عملية (التقرير) وكان من ضمن القتلى طفلين. كذلك تطرق التقرير لنتائج لجنة المتابعة التي شكلت بعد عملية عناقيد الغضب. في شهر فبراير تلقت اللجنة – التي تضم مندوبين من اسرائيل ايضا – شكوى من حكومة لبنان بسبب استخدام قنابل فسفورية في قرية مجدل سليم. اطلقت القذائف في اعقاب هجوم قام به حزب الله، وتسببت في حروق شديدة لثلاثة أطفال ومدني وهدم منازل كثيرة، في هذا الصدد تستشهد المنظمة ايضا بشهادة ضابط سلاح البحرية الذي كان له دور اثناء عملية عناقيد الغضب، حيث قال (وقفت السفينة التي كنت بها قبالة الساحل، لا أعلم بالضبط موقعها، ربما كانت في منطقة صيدا، على كل حال كان في مقدوري رؤية الساحل، وكانت السياسة هي منع المدنيين من عبور الطريق. واذا رأينا سيارة تمر، نطلق عليها قنيفة تسقط قبلها أو بجوارها حتى لا تستطيع العبور. كانت الذخيرة مرتبة في تسلسل يضم قذائف عادية وقذائف فوسفورية، بنسبة قنيفة فوسفورية مقابل قنيفتين عاديتين. كان مكتوبا على القذائف الفوسفور (دخان متفجر): هو إسم الفوسفور. الجميع يعرفون هذا الاسم، وعلى النقيض من الاستخدام المحظور لقذائف الفوسفور، فإن استخدام قذائف الفلاشت ليس محظوراً بشكل صريح.
قنيفة الفلاشت هي ذخيرة ضد الافراد تستخدم عامة من الدبابات. تنفجر القنيفة من الجو ويخرج منها أكثر من عشرة آلاف مسمار صلب بطول ٣ سم ونصف سم تنتشر في مسافة تبلغ بجد أقصى ٩٠ مترا. وتكمن قوة القنيفة في قدرتها على اختراق الاحراش السميكة واصابة اكبر عد من البشر. المشكلة هي ان مجال القتل لهذه القذائف كبير وقد يؤدى إلى قتل الكثير من المدنيين، ولذلك فإن استخدامها في مناطق مكدسة بالسكان يعتبر فعلا نوعاً من الضرب العشوائي، وهو امر محظور في قوانين الحرب. وتدل شهادات اطباء لبنانيين على التأثير الضار للمسامير داخل الجسم، الى جانب الأنباء العامة عن استخدام جيش الدفاع لهذا السلاح، يشير التقرير إلى مقتل فتاتين صغيرتين بقرية النبطية في يوليو ١٩٩٥، ويستشهد بأقوال أحد مسئولي القوات الدولية في شهر سبتمبر الاخير حول استمرار استخدام جيش الدفاع لهذه القذائف.
كذلك تحتل عمليتا (التقرير) و(عناقيد الغضب) جزءا كبيرا في الفصل الاخير من تقرير بتسليم في هاتين العمليتين الكبيرتين، يؤكد التقرير أن اسرائيل تسببت في موت وإصابة المئات من اللبنانيين. رغم البلاغات المسبقة، فقد تجاهلت اسرائيل حقيقة ان جزءاً من المواطنين كالعجائز والمرضى ومحدودى الحركة لا يستطيعون الرحيل. ويؤكد التقرير ان الهجوم على تلك المناطق كان بالضرب العشوائي على المدنيين.
يقول يحزقئيل لاين (لقد فُزع العالم كله في الاسابيع الاخيرة بسبب ما يفعله الروس في الشيشان، وبخاصة الهجمات التي يقومون بها على جروزني، انني استمع لهذه التقارير وأفكر كيف حدث انه بعد عمليات مثل (التقرير) و(عناقيد الغضب) احتفظ العالم العربي وكذلك العالم الغربي بصمته، كل لاسبابه الخاصة. ان ما فعلته اسرائيل هناك، كان بالضبط ما يفعله الروس في الشيشان، أى استخدام عشوائي للمدنيين من اجل الضغط على الحكومات. كذلك لم يحاول اسحاق رابين ان يخفي الاهداف في بحر من الكلمات، فقد قال إن الهدف هو الضغط على حكومة لبنان، حتى تضغط على السوريين كي يفرضوا رأيهم على حزب الله، وهكذا تم طرد ٣٠٠ الف من ديارهم بين ليلة وضحاها وأصبح هؤلاء لاجئين في دولتهم).
وينسب التقرير خرقاً صريحاً للمحظورات الواردة في قوانين الحرب من جانب مقاتلي حزب الله الذين اطلقوا مئات صواريخ الكاتيوشا على شمال اسرائيل، قصفا عشوائيا.

• تعذيب واعتقال:

«اثناء التحقيق تلقيت صدمات كهربية في اللسان وفي عضو الذكورة، قام المحققون بسكب المياه المثلجة على جسده ليضغطوا عليّ، وأحضروا ابى الى السجن وظلوا متحفظين عليه لمدة ثمانية شهور. عندما تساقطت الثلوج ذات يوم، قاموا بربطي في عامود لمدة ست ساعات وأنا عاري» (من شهادة سعد الله حيدور من قرية ميس الجبل، الذى اعتقل في سبتمبر ١٩٨٦ وأفرج عنه من سجن الخيام في يوليو ١٩٩٦).
«اتهموني بتحريض التلاميذ، الذين اقوم بالتدريس لهم، ضد

قوات الاحتلال الاسرائيلى وتنظيم جماعات مقاومة. اثناء التحقيق استخدموا معى هذه الوسائل: الضرب بالهراوات فى كافة اجزاء جسدى، وانا مربوط فى عامود، وصدمات كهربية على اطراف الاصابع وسكب المياه المثلجة على جسدى، بدون السماح لى باستبدال ملابسى، وقد امتلأ جسدى بالجروح السوداء نتيجة الضرب (من شهادة ظاهر نصر الله من قرية حولا. تم اعتقاله فى سجن الخيام منذ ابريل ١٩٩٢ وحتى يناير ١٩٩٤).

طبقاً لبيانات منظمات حقوق الانسان، يضم هذا السجن حاليا ١٤٣ مواطنا لبنانيا، من بينهم صبيان اعمارهما ١٤ و١٥ عاما، وثلاثة عجائز اعمارهم فوق الـ٦٥. يوجد ستة معتقلين منذ اكثر من عشر سنوات، و١٢ بلغت فترة اعتقالهم ما بين خمس الى عشر سنوات، ويذكر التقرير أنه على مدار عشر سنوات، منذ استخدام السجن فى عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٥، مُنعت زيارات الصليب الاحمر لهذا المكان، كذلك تم منع الاطباء الخارجيين والمحامين والقضاء من الدخول. والشهادات التى قيلت عن الظروف فى تلك السنوات تعطى صورة مفزعة. فى سبتمبر ١٩٩٧ بعد مقتل ١٢ جنديا فى لبنان، أمرت اسرائيل بوقف زيارات الصليب الاحمر للسجن، ثم تم استئناف هذه الزيارات مرة أخرى بتعليمات اسرائيلية فى يونيو ١٩٩٨ بعد استعادة جثة مقاتل الكوماندوز البحرى ايتمار ايليا. يوجد هذا السجن فى منطقة الحزام الأمنى ويديره جنود جيش جنوب لبنان، وإسرائيل حريصة دائما على ان تظل فى الظل، ولكن رد الدولة على الدعوى التى قدمت للمحكمة العليا من جانب جمعية حماية الفرد وجمعية حقوق المواطن بإسم المعتقلين اللبنانيين فى سجن الخيام، كشف عن حجم التدخل الاسرائيلى فى سجن الخيام، فقد اوضح بيان اللواء دان حالوتس أن جيش الدفاع هو الذى يدفع اجور السجانين وأن جهاز الأمن العام يتعاون مع جيش جنوب لبنان بل ويساعده فنيا وتدريبيا، ولكن لا يشارك فى سير التحقيقات مع المعتقلين. فى اعقاب رفض جيش الدفاع السماح لمنظمة حقوق الانسان الاسرائيلية زيارة سجن الخيام، ادرك مسئولو حركة بتسليم انه لا داع للتقدم بمثل هذا الطلب مرة أخرى. على النقيض من اسلوب العمل الذى يتم فى منظمة بتسليم، كان عليها ان تعتمد على المواد التى جمعتها المنظمات الأخرى لحقوق الانسان، وما نشرته واذاعته اجهزة الإعلام وباقى المصادر العلنية. لم يذهب محققو بتسليم الى جنوب لبنان، وبالتالى لم يلتقوا مع الأشخاص، الذين وُضع التقرير طبقا لشهاداتهم. يقول يحزقئيل لاين (بالنسبة لما يحدث فى الخيام، فقد اجرينا اتصالا مستمرا عن طريق جماعة بحث عبر الانترنت مع منظمة لبنانية لحقوق الانسان، وكانت تقدم بيانات يومية جديدة).

(س) وكيف تأكدت من انك لم تُستخدم كبوق لهذه المنظمة، وهى ذات اهتمام سياسى وقومى آخر إلى جانب الاهتمام بحقوق الانسان؟

(ج) لقد حرصنا على أن نُستخدم البيانات فقط، وعدم الخوض فى التقديرات، يعنى اذا قالوا ان الظروف رهيبة فى السجن، فنحن لا نستخدم هذا الكلام، انما قسمناه الى بيانات مجردة.

(س) هل تعاون معكم جيش الدفاع ووزارة الدفاع وجهات أخرى فى النيابة؟

(ج) عامة لا. حتى فى الحالات التى تلقينا فيها ردود من النيابة العسكرية مثلا، فى موضوع هدم المنازل فى جنوب لبنان كسياسة عقابية، كان يجب ان ننتظر شهورا الرد وأرسلنا مذكرات عدة مرات. فى حالة أخرى، عندما طلبنا من المتحدث العسكرى تقارير لجنة المتابعة، رفض. بعد ذلك اكتشفنا ان كل هذه التقارير تنشر بشكل كامل وبانتظام فى الانترنت وكان رد الدولة على المحكمة العليا فى موضوع سجن الخيام مصدرا ممتازا للمعلومات، وبخاصة الوثيقة التى اوضحت لأول مرة العلاقة المتبادلة بين اسرائيل وجيش جنوب لبنان فى هذا الصدد. ويؤكد التقرير، ان حقيقة ان جزءاً كبيراً من اعمال خرق حقوق الانسان فى جنوب لبنان التى تتم فعلا على ايدى جنود جيش جنوب لبنان، لا تقلل من مسئولية اسرائيل، ذلك طالما ان جيش جنوب لبنان يعمل من قبل الدولة أو تحت اشرافها.

* **الطرد الجماعى:**

«كنا فى المنزل بعد وجبة الافطار. كانت الساعة حوالى الرابعة والنصف. وصلت الى القرية ثلاث سيارات مدنية، فى كل واحدة ثلاثة رجال من جيش جنوب لبنان وبعض العسكريين الاسرائيليين الذين يتحدثون العبرية، قال لنا رجال جيش جنوب لبنان اننا يجب ان نذهب معهم إلى حصبايا. قال علم الدين البدوى وفارس الحمرا (من كبار ضباط جيش جنوب لبنان) لشقيقى اننا مطرودين.

سألهم احمد عن السبب، فقاموا بضربه بمقبض البندقية. بعد ذلك ضربه اربعة من جنود جيش جنوب لبنان لمدة خمس دقائق وبدأ وجهه ينزف (من شهادة قاسم نبعه – ٢٥ عاما – من قرية شبعة الذى طرد مع ٢٣ من افراد عائلته، بعد اعتقال اثنين من اشقائه بتهمة قتل رئيس جهاز مخابرات جيش جنوب لبنان فى شبعة قبل ذلك بيوم).

كذلك يتناول تقرير منظمة بتسليم عقوبة التعاون مع حزب الله، والتى ادت الى طرد عشرات الأسر من منطقة الحزام الامنى بما فى ذلك اطفال ونساء وشيوخ، بعض المطرودين تركوا خلفهم منازل (وفى بعض الحالات دخلها رجال جيش جنوب لبنان) وأراضى مزروعة. ويعرض التقرير شهادات شباب تم أجبارهم على الانضمام لجيش جنوب لبنان، وشهادات عائلات تم عقابها لرفضها التعاون مع جيش جنوب لبنان أو القوات الاسرائيلية.

منذ عام ١٩٨٥ ومنطقة الحزام الأمنى مرتبطة تماما بدخل مصدره اسرائيل، وهذا الدخل يأتى فى الاساس من اجور جنود جيش جنوب لبنان التى تتراوح ما بين ٥٠٠ – ٦٠٠ دولار شهريا. كذلك يحصل ابناء اسرهم على تأشيرات عمل فى اسرائيل، وكذلك ممارسة اعمال التصدير والاستيراد. من بين شهادات جمعتها منظمة بتسليم يتضح ان كل الحركة

التجارية التى تتم خارج حدود القطاع تستلزم موافقة رجال جيش جنوب لبنان، وهذا مقابل رسوم أو عمولات أو أى من صور الرشوة. يؤكد التقرير ان دولة اسرائيل كدولة محتلة فى جنوب لبنان، تتحمل المسئولية العامة للحفاظ على حقوق الانسان فى المنطقة، ويجب ان تتخذ الاجراءات المطلوبة من اجل ضمانها، ويقول التقرير انه فى الجدل العام فى اسرائيل، لم تستخدم كلمة (احتلال) من اجل وصف تدخل اسرائيل فى لبنان. أما لفظ (اراض محتلة) فهو مرتبط فى الوعى بالضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

أما المنطقة التى تسيطر عليها اسرائيل فى جنوب لبنان فتسمى (الحزام الأمنى) واستخدام هذا التعبير يخلق انطباعا خاطئا يعنى أن اسرائيل ليست قوة احتلال فى جنوب لبنان، ولذلك فإن بقاء جيش الدفاع ليس مرتبطا بقمع المدنيين ولا يفرض على اسرائيل واجبات فى اطار القانون الانسانى الدولى.

يقول يحزقئيل لاين (اعتقد ان الجدل الكبير سيتم فى النهاية حول التفسير وليس حول حقيقة الحقائق. وافضل مثال على ذلك هو رد وزارة الدفاع على نتائج التقرير. نحن نتكلم عن حرب وهم يقولون ان جيش الدفاع يدافع عن نفسه).

* **تعليق وزارة الدفاع:** جاء فى تعليق المتحدث بإسم وزارة الدفاع (يتسم تقرير بتسليم حول خرق حقوق الانسان اللبنانى بواسطة اسرائيل، بعدم الدقة وانصاف حقائق ومزاعم من جانب واحد، والتى تطرحها من حين لآخر اجهزة الدعاية فى الادارة اللبنانية، وحزب الله وعناصر أخرى معادية لاسرائيل. نحن لا نفكر فى مناقشة التفاصيل الكثيرة الواردة فى صفحات هذا التقرير (٦٧ صفحة) كما ان جزءاً فيما هو وارد فى التقرير حول الدعاوى القضائية وردود الدولة المنظورة امام المحكمة العليا، انما يشير الى بعض الجوانب الأساسية. اسرائيل لا تخوض حرب ضد «جماعات مسلحة مختلفة» مثلما ورد فى بداية التقرير وإنما تدافع عن نفسها منذ الستينات ضد الارهاب اللبنانى، على اساس حقها فى الدفاع عن النفس طبقا لما حدده القانون الدولى. انها حرب عادلة فرضتها علينا دول مثل سوريا وايران تستخدم سلاح الارهاب، كأداة لتحقيق اهدافها السياسية. ان المعاناة والظلم الواقعان على مواطنى لبنان حسبما جاء فى التقرير، نابع من السبب الرئيسى باختيار المنظمات الارهابية على مختلف انواعها - فلسطينية ولبنانية - جنوب لبنان كساحة لنشاطها ضد اسرائيل، وأقامة اجزاء كبيرة من البنية العسكرية داخل التجمعات السكانية اللبنانية، وهم يديرون حروبهم من هناك. نتيجة لذلك يجد المدنيون اللبنانيون، وكذلك الاسرائيليون (الذين تجاهلهم تقرير بتسليم) انفسهم محاصرين بين الاطراف المتصارعة وتلحق بهم الاضرار نتيجة المعارك اليومية الدائرة فى جنوب لبنان.

جدير بالذكر ان اضراراً كثيرة لحقت بمواطنى جنوب لبنان نتيجة اعمال حزب الله والمنظمات اللبنانية الأخرى (مثل القصف من داخل القرى والضرب فى اتجاهات التجمعات السكانية، وزرع المتفجرات داخل التجمعات السكانية مما يتسبب فى خسائر).

إن اسرائيل هى التى تطرح قضية هؤلاء المدنيين امام لجنة المتابعة التى شكلت فى اطار تفاهم عناقيد الغضب. ان جيش الدفاع ليس جيش احتلال فى منطقة الحزام الأمنى. إنه لا يحاول السيطرة وفرض إدارة عسكرية على المواطنين أو نظام احتلال. يتمتع جيش الدفاع بتأييد اغلب مواطنى المنطقة الامنية.

وتمنحهم اسرائيل من جانبها المساعدات الانسانية وتتيح للمواطنين مستوى معيشى افضل من جيرانهم فى شمال المنطقة الأمنية رغم المعارك.

على النقيض مما يفهم من تقرير بتسليم، لا توجد فى جنوب لبنان أي محاولة للتكتم أو الاخفاء. ان تلك الظواهر التى يسميها التقرير (خرق حقوق الانسان) تأخذ بشكل دائم تغطية واسعة فى الاعلام وتُعرض بشكل مشوه عبر اجهزة دعاية حزب الله والادارة اللبنانية. الى جانب المعارك العسكرية اليومية تدور ايضا حرب نفسية وإعلامية بهدف التأثير على الرأى العام اللبنانى والاسرائيلى. لذلك يجب تحرى الدقة فى التقارير الواردة من الاعلام اللبنانى (والمنظمات الدولية لحقوق الانسان التى تتلقى معلوماتها من جهات لبنانية).

ليست لدى منظمة بتسليم الوسائل المناسبة لتحرى الشكاوى الخاصة بخرق حقوق الانسان فى جنوب لبنان. يقوم مندوبون رسميون عن اسرائيل وعن لبنان ببحث الشكاوى الخاصة بالاعتداء على المواطنين اللبنانيين والاسرائيليين من خلال لجنة المتابعة. لدى لجنة المتابعة الوسائل المناسبة للتحقيق التفصيلى فى أى شكوى والتأكد من صدقها.

ان نشاط هذه اللجنة، الذى يجرى بانتظام منذ اكثر من ثلاث سنوات - وبرضاء جميع الاعضاء بها - قد اسهم فعلا فى التقليل من الاضرار التى تلحق بالمدنيين على جانبى الحدود.

بالنسبة لمعتقل الخيام، فهذا المعتقل يقع تحت مسئولية جيش جنوب لبنان.. وهو يضم اللبنانيين المتورطين فى اعمال ارهابية أو مضادة لجيش جنوب لبنان، وأحيانا ايضا جيش الدفاع. ان الادارة اللبنانية ليست على استعداد لأن تحاكم هؤلاء المعتقلين، لأنها تساند وتدعم حزب الله وبقية المنظمات الارهابية. يخضع معتقل الخيام للرقابة الدائمة من جانب الصليب الأحمر ويسمح فيه بزيارة العائلات، كما ان هناك اتصالاً وحواراً دائماً بين الصليب الاحمر وبين جيش جنوب لبنان تقول النيابة وتحاول ان تثبت فى ردودها التفصيلية بشأن الدعاوى الخاصة بمعتقل الخيام، ان نشاط جيش الدفاع فى المنطقة الامنية ليس احتلالاً، بل نشاطاً عسكرياً مشروعاً يقوم به جيش الدفاع، ويساند جيش جنوب لبنان فى منطقة الحزام الأمنى.

هذه الايام فعلا تواجه سياسة اسرائيل فى لبنان. فرصة للتغيير الجذرى، عندما توقع اتفاقيات سلام بين اسرائيل وبين سوريا ولبنان هذا التغيير سيحل ايضا مشاكل ومتاعب المدنيين على جانبى الحدود. وحتى الآن لم يصدر تعليق عن المتحدث العسكرى.

هاتسوفيه ٢/٢/٢٠٠٠
بقلم: حجاى هوفرمان

سوريا لا تسيطر على حزب الله

إن الاعتداءات القاسية فى لبنان خلال الاسبوعين الاخيرين، بما فى ذلك اغتيال نائب قائد جيش جنوب لبنان، أعادت إلى الاهتمام مسألة العلاقة بين نشاط حزب الله وبين المفاوضات مع سوريا. بعد اجتماع مجلس الوزراء المصغر أول أمس صرح رئيس الوزراء ايهود باراك ان (اسرائيل لن تستطيع التفاوض مع سوريا، طالما ان السوريين لا يمنعون حزب الله من العمل فى منطقة الحزام الأمنى).

هذا البيان، حتى اذا كان يعبر بصدق عن موقف اسرائيل، فإنه برأيى المتواضع يعانى من سوء فهم اساسى لمقدار التأثير السورى على حزب الله. أريد أن اعترض على الافتراض شبه المسلم به، بأن سوريا مسيطرة تماما على حزب الله. ومسألة ما اذا كان يهم الاسد أو لا يهم وقف الارهاب فى جنوب لبنان، ليست موضوعية ابداً، فالأسد غير قادر على وقف ارهاب حزب الله. ان حزب الله ليس بتابع سورى، ولم يكن ابداً على استعداد لتقبل السيطرة السورية التامة، وبالطبع عدم الخضوع لما تفرضه سوريا.

إن حزب الله هو منظمة لبنانية ذات ارتباط اكثر قوة بإيران مقارنة بسوريا، ولها اهتماماتها المستقلة. وقرارات حزب الله مرتبطة بما يحدث فى ايران، وليس فى سوريا، وفى مقدور طهران استخدام حزب الله حتى لو كان ذلك يتعارض مع الموقف السورى. فقد تمت العملية الانتحارية منذ اسبوعين على عكس رغبة كل من لبنان وسوريا، وأثارت غضب فى كلا الجانبين. ان القدرة السورية على وقف ارهاب حزب الله محدودة جدا عن قدرة السلطة الفلسطينية على كبح نشاط حماس مثلا، يستطيع الأسد وقف قصف الكاتيوشا، مثلما فعل بعد القصف الاستراتيجى الذى قام به سلاح الطيران فى ٢٤ يونيو عن طريق اغلاق تيار التمويل الذى يصل من ايران عبر مطار دمشق. ولكن سوريا لا تملك القدرة على منع عمليات مثل وضع الشحنات المتفجرة، أو حتى اطلاق الصواريخ على مواقع جيش الدفاع، مثلما حدث مؤخرا، وهو القصف الذى حصد ثلاث ضحايا من جنود جيش الدفاع الاسرائيلى. لدى حزب الله القدرة على تنفيذ عمليات ارهابية حتى بدون أى مساعدة سورية، والحصول على عدة اطنان من المواد المتفجرة من اجل زرع عبوات ناسفة أو إعداد السيارات المفخخة – هذه ليست مشكلة.

إن العلاقة الواضحة جدا على نوايا حزب الله للمحافظة على استقلالية نشاطه ظهرت عشية ليلة الانتخابات، فقد سقطت المئات من صواريخ الكاتيوشا فى ذلك المساء على الجليل، بينما كان واضحا اثناء القصف ان الفائز فى الانتخابات هو ايهود باراك، الذى وعد قبل الانتخابات بالتوصل الى تسوية مع سوريا.

الأكثر من هذا، اثناء القصف ذكرت الاذاعات ان عدداً كبيراً من قيادة حزب اسرائيل واحدة يحضرون احتفالات الفوز فى كريات شمونا. كان كل هذا واضحا لحزب الله، الذى بعث عن طريق هذا القصف تلميحا للحكومة الجديدة حول نواياه المستقبلية، ولكن حكومة باراك فازت وحصلت عل هدية من حكومة نتنياهو فى آخر ايامها – أي قصف الاهداف الاستراتيجية فى لبنان من جسور ومحطات قوى فى ٢٤ يونيو. هذا القصف وليست مفاوضات شيبردزتاون، هو الذى اوقف فعلا اطلاق الكاتيوشا بتوجيه سورى منذ ذلك الوقت وحتى اليوم، وهى التى خلقت المناخ الذى اتاح المحادثات مع فاروق الشرع. لذلك فإن من يشرط المفاوضات مع سوريا بوقف نشاط حزب الله، يخدع نفسه بأنه سيعثر على العملة المفقودة اسفل المصباح فى المكان الذى فقده فيه. من جانب آخر. فإن الاعتقاد انه بفضل اتفاق مع سوريا وانسحاب من الجولان، سيحل الهدوء على الحدود اللبنانية، هو اعتقاد خاطئ ليس له محل فى الواقع. كذلك اذا وقع حافظ الأسد على اتفاق مع اسرائيل وبه بند صريح بوقف نشاط حزب الله، فسيكون توقيعا عبثيا، وكأنه على الجليد الذى تساقط على القدس فى الاسبوع الماضى.

هآرتس ٢/٢/٢٠٠٠
بقلم/ تسفى برئيل

شهر يوليو المقدس

لا مفر من الأسئلة العويصة: اذا كان شهر يناير قد شهد مقتل اربعة من جنود جيش الدفاع الاسرائيلى فى لبنان. فكم قتيل نتوقع خلال هذا العام، وإذا ما خرج جيش الدفاع الاسرائيلى من لبنان فى شهر يوليو فكم جندى ومتى سيلقون حتفهم حتى ذلك الموعد. هذا التفكير المرير ضرورى لكى نفهم الاحداث المتوقعة فى الفصلين القادمين

حتى يأتى شهر يوليو المقدس.
ولسنا فى حاجة إلى عبقرية استخبارية لندرك ان جيش الدفاع الاسرائيلى سجين داخل مواقعه، وهو يدير معركته عبر ماسورات المدفعية البعيدة وطائرات سلاح الجو. وقد سقط ضحايا شهر يناير الاربع داخل مواقعهم من جراء تصويب نيرانى دقيق اخترق فتحات نقاط المراقبة. ليس فى فخ منصوب على محاور حركة المخربين، ولا بهجوم مباغت ولا حتى بنيران قواتنا ولو بطريق الخطأ. وعلى ما يبدو ان هناك من ادركوا بأن الذين يطاردون مقاتلى حزب الله تحولوا الى حرب «سيزيفية» - نسبة إلى اسطورة سيزيف - وأى رجل يقتل من حزب الله لا يساوى قيمة قذيفة مدفعية واحدة تسقط فى فناء حديقة اطفال. ليس امامنا سوى أن ننتظر ما تبقى من وقت حتى شهر يوليو، لنخرج من هناك آملين ألا ينضم الى قائمة إحصاء الضحايا أحد ابنائنا أو ابن احد جيراننا.
أن رئيس الحكومة المغرم بالمواعيد النهائية، هو الذى التزم بأن يكون يوليو هو الشهر الأخير لبقاء جيش الدفاع الاسرائيلى فى لبنان. وباراك الذى لم يف بمعظم المواعيد النهائية التى حددها،، يمنح هذا الموعد بالذات قداسة مبالغ فيها. ما هى الكارثة التى ستحدث لو انسحب جيش الدفاع فى يونيو أو فى مارس؟ ولا مكان لإجابة تفترض احتمال التخمين بأن باراك يحتاج إلى هذه الفترة لكى يتوصل الى اتفاق مع السوريين، يمكن ان يتضمن وقف الحرب الدائرة فى لبنان، اذا كانت تلك هى الاجابة بالفعل، فقد انزلق باراك فى مطب صنعه لنفسه. فمنذ ستة اشهر، عندما التزم بموعد للانسحاب، لم يكن بإمكانه ان يعرف بأن سوريا ستوافق على بدء المفاوضات مرة أخرى. ولكن بذكاء سياسى ودبلوماسى أدرك ان التزاما كهذا سيجلب عليه اصواتا انتخابية وفيرة، الأمر الذى سيضغط على سوريا لتأتى الى مائدة التفاوض، كما حدث بالفعل. وقد انتاب سوريا الخوف من احتمال ان تستغل اسرائيل الانسحاب، لتمزق عرى الوحدة السورية اللبنانية المفروضة، وتُسقط منها الورقة العسكرية التى يمكن ان تعيد الجولان.
إلا أنه فى غضون ذلك سقطت نظرية باراك رأساً على عقب. فهو الذى فصم بطريقة أحادية المسار السورى اللبنانى وتصرف كأنه لا يعنيه ان تنضم سوريا للمسيرة - تخلص بسرعة فائقة من وهم الانسحاب باتفاقية. وهكذا لم تنضج مبادرته بعد، لقد ربط من جديد المسارين وأعاد إلى سوريا عنصر المبادرة، أما سوريا التى فهمت على الفور أي ثمرة سقطت فى يديها، فقد اعلنت ان الحرب فى جنوب لبنان هى شأن لبنانى داخلى ستتم مناقشته بين اسرائيل ولبنان، وعلى ذلك لا حاجة لمناقشته فى محادثات شيبردزتاون أو فى أى ملتقى اسرائيلى سورى آخر. وحتى لبنان لم تعرف ان لها «شأناً داخلياً لبنانياً» لا يرتبط بسوريا، لكن الأسد ليس قلقا لأن معه شهادة ضمان تقول أن لبنان لن يوقع على اتفاق قبل سوريا، وسوريا لن توقع على اتفاق بدون لبنان، وهكذا فالجنوب اللبنانى مازال يمثل ثروة اسرائيلية تمنح حزب الله - وأيضا تعطى جيش جنوب لبنان بردود افعاله غير المراقبة - القوة لتحديد السياسة الاقليمية. والآن مادام لجام لبنان عاد الى أياد سورية، فإن الأسد يستطيع ان يعود الى سلوكه وطريقة تصرفه الطبيعية.
ولحسن الحظ ليس هناك ضرر حاد أو مستعص على الحل. صحيح انه يمكن تبنى المصطلحات العادية لتعريف الوضع بأنه «تصعيد يستوجب رد فعل مناسب ويمكن الخروج من مجلس الوزراء الأمنى المصغر ملوحاً بقبضته. لكن لبنان، التى خبرت التصعيد وردود الافعال الملائمة قد باتت محنكة بما يكفى وسيكون من الذكاء العودة الى المعايير التقليدية للمكسب والخسارة، سواء بالنسبة لحياة البشر أو للمخزون السياسى، وأن تتخذ قراراً بوقف هذا الفصل المرير من الاحداث، وتقليل الخسائر والعودة الى الوطن. وربما لو خرجنا من لبنان فى مارس، نتوصل الى اتفاق مع السوريين فى شهر يوليو.

فخ باراك فى لبنان

هآرتس ٤/٢/٢٠٠٠
بقلم: زئيف شيف

لا يجب ان نحسد باراك الذى سقط فى فخ سيىء فى لبنان. بالنسبة له يعتبر الأمر محبسا مكوناً من خمسة اسوار كل متصل بالآخر. السور الاول هو تحمسه للتوصل إلى اتفاق سلام مع السوريين، وكلما ازداد حماسه للتوصل الى اتفاق، كلما ازداد تعنت السوريين فى المفاوضات. فالثمن الذى ستدفعه اسرائيل مرتفع جدا، قد يعرقل باراك فى الاستفتاء العام حول إتفاق السلام. السور الثانى هو التأكيد القاطع من باراك للجماهير الاسرائيلية بسحب جيش الدفاع من لبنان حتى شهر يوليو. فى البداية تحدث باراك عن احتمال

الانسحاب من جانب واحد. الآن اصبح يؤكد على عبارة (الانسحاب باتفاق) مثلما اقترح رئيس الأركان شاؤل موفاز.
الى جانب هذا التعهد هناك السور الثالث والذى يتمثل فى النشاط العنيف والمستمر من جانب حزب الله، والذى يتم بموافقة سورية وبتحضير من ايران. ان القتال يتسبب بالضرورة فى وقوع مصابين ويهز الجماهير الاسرائيلية، التى يعتقد بعضها أن الضحايا يسقطون بلا داع. تقول التجربة ان المكسب الذى يحققه جيش الدفاع فى العمليات مع تراجع الخسائر فى صفوفه، هو فى الغالب مكسب مؤقت، بعد فترة يجد الطرف الثانى الرد المناسب لنقاط فشله، كما ان الوضع السياسى يفرض قيود قوية على جيش الدفاع.
والسور الرابع هو القرار الخاطىء من باراك بعدم اشتراط استمرار المحادثات مع دمشق بوقف هجمات حزب الله. لقد اصبح هناك وضع مثير للسخرية. طرف يؤيد اعمال العنف اثناء المفاوضات بينما الطرف الثانى يكتفى بالتهديدات الرمزية والشكاوى التى تبدو كالنحيب.
أما السور الخامس فيأتى فى شكل اعتراض باراك على القيام بعملية عسكرية كبيرة، مثلما يقترح جيش الدفاع، تخوفا من التدهور الذى قد يصل الى الجليل. لو استمرت عمليات حزب الله، فسوف يتزايد النقد ضد باراك، وجيش جنوب لبنان سيعتبر اسرائيل كالماسورة المليئة بالثقوب، فإذا كانت قد امتنعت عن الرد على الضربات التى لحقت بجنودها وبقادتها الكبار، فلماذا ترد بسبب اغتيال عقل هاشم؟
يقول السوريون لأنفسهم ان تهديد باراك بالانسحاب من جانب واحد من لبنان ليس حقيقياً. فى اعتقادهم سيمتنع باراك عن هذا الانسحاب تخوفا من تدهور عام يعم لبنان وكذلك شمال اسرائيل. بالطبع لدى السوريين انطباع بأن الاسرائيليين قد فقدوا الرغبة القتالية والاستعداد لتحمل الخسائر. فإذا كان كذلك، لماذا تخلوا عن المفاوضات؟
إن مشكلة باراك كبيرة. لو اراد ان يتخلص من الفخ اللبنانى بدون اضرار كبيرة، فإنه سيختار بالطبع احد الطرق الثلاثة التالية:
الطريقة الأولى، التوصل بسرعة إلى اتفاق مع سوريا يشمل لبنان ايضا. بالطبع سوف يطلب السوريون ثمناً كبيراً مقابل ذلك، وكلما كان الثمن مرتفعا جدا كلما ازداد خطر تعرض باراك للفشل فى الاستفتاء.
الطريقة الثانية، هى ربط استمرار المفاوضات بوقف الحرب فى جنوب لبنان، اذا دار الحوار، يتوقف القتال. سيتوصل بارك الى ذلك فى نهاية الأمر اذا لم يحقق اتفاقا سريعا وإذا استمر نشاط حزب الله. بالطبع اذا منع جيش الدفاع من العمل، مثل هذا الشرط سوف يزيد من ضغوط واشنطن على دمشق. هناك فرصة معقولة بأن ترد دمشق بطريقتها. أي كبح جماح حزب الله بشكل غير معلن. اذا كان كذلك، سوف يظهر بالطبع تعارض المصالح بين سوريا وحزب الله وإيران. هذا سيحدث على كل حال لو تحقق فى النهاية السلام بين سوريا وإسرائيل.
الطريقة الثالثة هى الانسحاب الفورى من لبنان، والذى سيفسر على انه انسحاب تحت ضغط وانتصار لحزب الله. يحتمل ان تنجح الخطوة، ولكن هناك خطورة من ان يحدث ما تحذر منه اجهزة المخابرات. أي ان يواصل حزب الله عملياته بعد الانسحاب ويقيم المذابح لأفراد جيش جنوب لبنان. سيظل الخطر يهدد الجليل طالما لم يحدث اتفاق مع السوريين. لو فشلت هذه العملية، ستبدأ جولة جديدة امام لبنان تتضمن ضربات قوية، ومرة اخرى يظهر السؤال: هل الشعب على استعداد لأن يدافع عن نفسه أم أنه فقد هذه المقدرة.

٢

المسار السوري

لا تصدقوهم

هآرتس ٩٩/١٢/٣١
بقلم : زئيف شيف

لم تحلق بعد المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وقد تحولت هضبة الجولان إلى موضوع تجاري ودعائي. فالدعائيون يفسرون الاتفاق حتى قبل أن يوقع، وقبل أن يتضح الثمن الذي سيدفعه كل طرف، وهذا ليس بإعلام ولكنها دعاية.
لاتفاق السلام مع سوريا اهمية استراتيجية من الدرجة الأولى بشرط أن تحافظ اسرائيل على مصالحها الحيوية. يجب دفع ثمن مناسب لتحقيق اتفاق يكمل التسويات السلمية مع دول المواجهة، والذى سيمثل عازلا بين اسرائيل وبين العراق وايران. ومن أجل اقناع الشعب بأهمية الاتفاق لا يجب استخدام وسائل دعائية مختلفة تثير عدم الثقة. في نهاية هذا الطريق يكمن خطر الخسارة لباراك في الاستفتاء الشعبي. بعد ٣٢ عاما احتفظت خلالها اسرائيل بهضبة الجولان يقولون فجأة أن السيطرة على هضبة الجولان لم تكن ضرورية ولم تكن لها لزوم ولم تمنح اسرائيل أى ميزة عسكرية. والدليل كما يقولون الآن هو انه على الرغم من ان هضبة الجولان فى يد اسرائيل، فقد نشبت حرب عيد الغفران. كى يزيدوا الآن من أهمية السلام، يغيرون التاريخ. يسارع بعض رؤساء الفريق المفاوض الى التلفزيون حتى يشرحوا ما الذى لن يوافق عليه السوريون. ولم نسمع عن سورى واحد يشرح للجمهور فى بلاده ما الذى ستصر عليه اسرائيل، واين يجب التصالح معها، وما هى البدائل التى يمكن أن توافق عليها سوريا مقابل تنازلاتها. اما عندنا فيقول «المقربون» الى المفاوضات ما هى البدائل لمحطة الانذار الاسرائيلية فى جبل الحرمون. انها مفاوضات غريبة. بإسم رئيس الوزراء ايهود باراك يهددون الجمهور بأنه اذا لم يتحقق السلام فإن اسرائيل تنتظر خطر هجوم بصواريخ ارض - ارض. يحتمل انه بدون تسويات وسلام قد ننزلق إلى مواجهة عسكرية أخرى، ولكنه خطر يهدد على الاسرائيليين والسوريين معا، والمنطقة كلها. وللحيلولة دون ذلك، مطلوب حل اسرائيلي سوري مثلما هو مطلوب حل اسرائيلي - فلسطيني. أن المفاوضات التى ستتم فى ظل مخاوف ذاتية لن تؤتى ثماراً طيبة. فى مقابل التهديدات يطلقون الاغراءات بأنهم بعد التنازل للسوريين سيقللون من فترة التجنيد الالزامى فى جيش الدفاع وكذلك فترات استدعاء الاحتياط. الجيش سيصبح مثل الشرطة ونحن سوف نستلقى فى استرخاء تحت الاعناب وأشجار التين.
وفى نفس الوقت يذكرون عشرات المليارات التى سنحصل عليها من الولايات المتحدة كجزء من الاتفاق. بعد جلاء المستوطنين من هضبة الجولان سوف يزدهر الجليل، وكذلك وادى عارا بفضل المستوطنات الجديدة التى ستقام هناك.
فى نفس الوقت هناك من يتهمون مستوطنو الجولان بأنهم يتطلعون إلى اموال التعويضات وهم يتصلون الآن بمكاتب المحامين من أجل تحقيق مكاسب بعشرات الملايين من الجنيهات.
المرحلة التالية فى الحرب الدعائية سوف تنقلنا إلى مسألة البدائل الحقيقية والمزيفة التى يجب على اسرائيل أن تحصل عليها من الامريكيين. المقصود «الايضاح» بأنه

مقابل ادخال السوريين فى المشاركة فى بحيرة طبرية، وفى نهر الاردن واليرموك الاسفل، ستحصل اسرائيل من الامريكيين على محطات كبيرة لتنقية المياه. المسألة هى انه اذا كان بديل محطات التحلية مناسباً جدا، فلماذا لا يحصل السوريون عل هذه المحطات، بينما تظل بحيرة طبرية والوحيدة التى فى اسرائيل، فى ايدينا؟ كذلك، قبل أن نهتم بالمياه من أجل السوريين هناك مشكلة مياه عاجلة وخطيرة جدا، متعلقة بمياه الشرب للفلسطينيين الذين يعيشون فوق احد الآبار الجوفية الهامة التى تعتمد اسرائيل عليها، كذلك لم نحل المشكلة التى نتجت عقب اتفاق المياه مع الاردن. كلهم يطلبون من اسرائيل، وليس المياه فقط، واذا وافقنا فقط على نصف مطالب العرب، فسوف نظل ندفع الى يوم القيامة. فى هذه المرحلة يجب الحرص على عدم خلق - لدى العرب والاسرائيليين معا - توقعات مبالغ فيها، ومن أجل ذلك يجب عدم تصديق الدعائيين.

فى الطريق إلى ميدان باراك

ملحق معاريف السياسى
٢٠٠٠/١/٥
بقلم : فوليت أفيكال

المفاوضات مع سوريا أدت إلى إظهار الإثارة والتحريض بشكل واضح للغاية، لدرجة أن شخصاً لا يستطيع أن يقول إنه لم يعلم ولم يُصدِّق

لم تكد تبدأ المعركة على السلام مع سوريا، حتى بدأنا نقرأ ونسمع أقوال تحريض وإثارة واضحة، ونرى تعبيرات لها معانى لا تحتمل أكثر من تفسير. إن لطمة ليمور ليفنات، مازالت تدوى فى آذاننا، مرحلة جديدة من العنف الذى يتصاعد فى الطرقات. فليست هناك ضرورة لتحقيقات متعمقة، أو لإختراق أوساط الجماعات المتعصبة لليمين المتطرف، أو تحليل تقارير المخابرات. فكل شىء مكتوب فى الصحف، وواضح للعين.

فهكذا يفعل عضو الكنيسيت عوزى لانداو، الذى يُحدد أن «روح ميونخ - أى ألمانيا النازية - فى المناخ العام»، مثلما حدث آنذاك قبل إغتيال رابين، حينما قال أن حكومة رابين «قانونية ولكنها غير شرعية» وهكذا حدد رئيس الليكود أريئيل شارون فى خطابه أن الكنيسيت فى بداية شهر يوليو مع تشكيل الحكومة وبدون أي علاقة بالمفاوضات مع سوريا أن لايهود باراك «توجد أغلبية فى الكنيست ولكنه لا يتمتع بأغلبية لدى الشعب». ويقول مواطن من مواطنى «كتسرين» إن أناس الجولان لن يذهبوا «كالخراف إلى المذبحة» وكأن إيهود باراك جزاراً يخطط لتدميرهم.

وعلى جدران عدد من المدارس والمبانى الحكومية فى عسقلان، والقدس وكريات يام نُقشت مؤخراً كتابات وعناوين مع تهديدات بإغتيال رئيس الوزراء. وكتبت السيدة «أمونا آلون» فى جريدة يديعوت أحرونوت (بتاريخ ٩٩/١٢/١٥) أن باراك فى طريقه لأن يطلب من أعضاء الكنيست العرب أن «يساعدوه لكى يُسلم هضبة الجولان للسوريين» وهكذا بالمناسبة، تشير الكاتبة إلى الحكم المفروض مثلما حدث آنذاك قبل الإنزلاق فى الهُوّة.

لقد أصيب العديد بالفزع من العناوين «باراك يخون الجولان» والتى كتبتها حركة «كاخ»، ولكن ألم يقل عضو الكنيست رحبعام زئيفى بالضبط نفس العبارات عندما أعلن أن «حكومة يهودية فى القدس اليوم تخون جملاً والجولان اليهوديتان» - معاريف فى ٩٩/١٢/٦. إنه نفس الشخص الذى اعتاد دائما أن يقارن بين اسحاق رابين رحمه الله وبين المارشال بيتان والتى ترتبط ذكراه بآلام التعاون بين فرنسا وألمانيا النازية، فهل فى الحقيقة لم يتعلم شيئاً مطلقاً من الاغتيال الذى أذرف عليه دموع التماسيح؟

وماذا نقول عن احاديث آفى زعيرا، عضو إدارة لجنة مستوطنات الجولان: «إن النضال يسير قبل أى شىء فى الخطوط المعتادة أما الأعمال المتطرفة بشكل أو بآخر فسوف يأتى يومها، ولكن ليس فى هذه الايام، فإذا لم ننجح فى الاستفتاء الشعبى، سيكون واجباً أن ندرس الأمور من جديد، وسوف يكون واجباً أيضاً الإنتقال للعنف». أو أقوالاً واضحة مثل تلك التى قالها الياكيم هاعتيسانى، وهو واحد آخر من كبار مثيرى التمرد ضد رابين حين قال: إن قراراً بواسطة إستفتاء شعبى بإجتثاث مواطنى الجولان من منازلهم، غير ملزم بالقيام بالتضحية المطلوبة».

وليس بعيداً ما أعلنه مواطن آخر من هيضة الجولان، وهو عوديد بوارت: «إننا لن نتحرك من هضبة الجولان حتى إذا ما حسم الاستفتاء الشعبى الأمر عكسياً. إننا سوف ندير مواجهات صعبة للغاية وشعب إسرائيل سوف ينزلق إلى أزمة فظيعة». إن التصديق على الاتفاق فى الكنيست وفى الاستفتاء الشعبى لن يرضيا أمثال هاعتيسانى وبورات، والذين يدعون لانفجار الموقف. فهل ثلاث طلقات رصاص من مسدس هى الوسيلة المثلى للإقتراع فى نظرهم؟

وكأنه ليس كافيا كل ذلك، فإن عبارات «تلك أرضنا» عادت لتعمل، ومعها كل صور التحريض والاثارة من عام ١٩٩٥ التى تهمين على ذاكرتنا مثل الكابوس الذى لا حاجة لذكر نهايته.

ميخائيل بن حورين، مواطن مستوطنة نوف بالهضبة. وله

سجل غنى فى اليمين المتطرف، يُحذر «إن تلك جريمة دولية، إننا نفتح هنا صندوق طماطم لاستعمالها فى الأعمال غير القانونية»، وتضيف زوجته هارئيلا «الجدير بالجيش أن يكوا قلقاً وحذراً».

إن مواطنى هضبة الجولان المستعدين لتقديم تضحية شخصية كبيرة من أجل السلام، سوف يُطلنون فى القريب: «خانئيت»، وما ينقص الآ فقط فتوى تشريعية تأمر الجنود برفض الأوامر، وحاخام مهم يقترح تلغيم المستوطنات فى الهضبة مثلما إقترح ذلك فى حينه الحاخام ناحوم رابينوفتش، رئيس المدرسة الدينية «يشيفا» - بركة موسى - والتى توجد فى معاليه أدوميم فيما يتعلق بالمستوطنات.

إن أحداً لا يستطيع القول حينذاك أنه لم يعلم ولم يفكر أن ذلك محتمل أو أنه لم يؤمن ولم يتصور أن ذلك سيحدث مرة ثانية.

إن كل شىء مكتوب اليوم بالفعل فى الصحف وعلى الجدران ولن تكون هناك ظروفاً أحسن من لمن يرغب فى إعطاء العنف شكل الشرعية.

لن يجف أي حقل

معاريف ١٠/١/٢٠٠٠

بقلم : اورى افنيرى

لم أقرأ منذ وقت طويل رأى كاذب الى هذا الحد... رأى يتسم بالنفاق والسخرية وعدم الصراحة والوضوح الاخلاقى والثقافى، مثل ذلك الاعلان الكبير الذى يحمل عنوان «سلام حقيقى فى الجولان» والذى وقعت، مجموعة من اساتذة الجامعات الذين يدعون اليسارية.

وجاء فى هذا الاعلان ما يلى: «يجب على الدولة ألا تطرد السكان ضد رغبتهم سواء كانوا عرباً أو يهوداً أو دورزاً. حيث إن هذا يشكل مساساً بالحقوق الاساسية للانسان» وعندما احتلت اسرائيل المنطقة التى كانت تحمل اسم «الهضبة السورية» هرب حوالى ١٢٠ ألف من السكان من هول المعارك أو نتيجة لطردهم من هناك. ومعظم هؤلاء من المزارعين السذج، وقد عاش اباؤهم وأجدادهم على هذه الارض مئات وربما آلاف السنين، ولكن يبدو أن الذين وقعوا على هذا الاعلان لا يعتبرون هؤلاء الناس من البشر.

والحقيقة هى أن هؤلاء الناس قد فقدوا بين يوم وليلة كرامتهم الانسانية وفقدوا ديارهم ومصدر رزقهم ويمكن القول أنهم فقدوا حياتهم، حيث تم نقلهم من أماكنهم ضد رغبتهم (وبدون تعويضات) وهم يعيشون منذ ذلك الحين فى مخيمات لاجئين بائسة.

إن الاعلان الذى نحن بصدده يتجاهل هؤلاء المطرودين لدرجة أنه لم يسع الى تكرار الشعار المعروف: «لقد هاجمونا ولذلك لا يستحقون شيئاً» وربما لأنهم يعرفون أنه لم يكن هناك من سأل هؤلاء الفلاحين عن كيفية معاملة اسرائيل وأنه ليس هناك مؤرخ جاد ينكر حقيقة ان جميع حوادث الحدود (أنهم يطلقون النار من اعلى) قد وقعت بمبادرة اسرائيل.

ويضيف المنشور قائلاً إن السلام الحقيقى لا يمكن ان يشمل طرد السكان اليهود وهدم ٣٧ مستوطنة مدنية وتدمير المشروعات الصناعية وتجفيف الحقول وتحويل المناطق الزراعية الى خرائب».

وها نحن نرى كيف ان مستوطنى الجولان يعيشون على انقاض حوالى مائة قرية عربية .. وأطلالها منتشرة فى كل مكان مع اشجار الفواكه التى زرعها سكان الهضبة منذ قديم الأزل والآن يأكل المستوطنون اليهود ثمارها، وكل مستوطن ذهب إلى الجولان يعرف جيداً أنه بنى منزله فوق انقاض حياة انسان يقيم على بعد عشرات الكيلو مترات منه وأن حياته السعيدة هى نتيجة لتعاسة ذلك الشخص الذى كان يعيش فى هذا المكان قبله وطرد منه.

وفيما يتصل بتجفيف الحقول - فإنه لا داع للقلق، حيث انه لن يتم تجفيف أى حقل، بل العكس، حيث أن أصحاب الارض الشرعيين سوف يعودون ليعملوا فى هذه الحقول مثلما كانوا يفعلوان قبل الترانسفير. وسوف تستمر الاشجار فى اعطاء ثمارها وسوف تستمر الحقول فى اعطاء المحاصيل. ولا يجب السماح لورثة ايريل شارون بهدم مدينة كتسرين مثلما هدم هو مدينة ياميت، ومن الممكن بيع كل شىء للسوريين. بما فى ذلك المشروعات الصناعية وتمويل جزء من تعويضات المستوطنين من خلال عائدات البيع.

وبالمناسبة فإن اكثر من مليون فرنسى كانت اسرهم تقيم فى الجزائر مائة عام ثم غادروا بعد عدة اسابيع من حصول الجزائر على استقلالها.

واذا رفض الرئيس السورى السلام الذى يضمن استمرار وجود وأمن المستوطنات اليهودية فى الجولان لصالح الشعبين، فسوف ننتظر الى ان يقوم فى سوريا نظام حكم ومجتمع يكونا، على استعداد للسلام الحقيقى.

والحديث عن الرئيس السورى ليس الا ديماجوجية، حيث لا يوجد سورى على استعداد للتنازل عن الجولان مثلما انه لا يوجد اسرائيلى على استعداد للتنازل عن النقب. ومثلما انه لا يوجد أى مصرى على استعداد للتنازل عن سيناء. ولم يطلب أى شخص من «الزعيم المصرى» فى حينه الابقاء على المستوطنين الاسرائيليين وتغيير نظام الحكم فى دولته.

وحتى اذا اتبعت سوريا غدا النظام الديمقراطى على غرار ماهو متبع فى السويد فلن يوافق أى شخص على الابقاء على المستوطنين وسوف يجيء المسيح قبل أن يأتى السلام

الذي يحلم به اولئك الذين وقعوا على المنشور. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل يطمون بذلك فعلاً؟ هذا هو الكذب والضلال المبين.
إن رؤساء المستوطنين الذين نظموا هذه البروباجندا الساخرة يعرفون جيداً أنه لا يوجد أي مستوطن على استعداد للعيش تحت السيادة السورية تماما مثلما انه ليس هناك أي مستوطن على استعدا العيش تحت سيادة الدولة الفلسطينية التي ستقام. واذا كان هناك يساري

هآرتس ١١/١/٢٠٠٠
بقلم : موشيه آرينز

سيريالية شيبردزتاون

إن حافظ الأسد لم يوافق على الالتقاء بإيهود باراك. ووزير خارجيته لم يكن مستعداً لمصافحته. لكن رئيس حكومة اسرائيل لم يتشدد فيما يتعلق بالبروتوكول الدبلوماسي. وفي سعيه للاتفاق مع الديكتاتور السوري يبدو انه كان مستعداً لعمل أي شيء، وأن يقول كل شيء. والشخص الذي لا يعرف تاريخ الشرق الاوسط في الاجيال الاخيرة قد يعتقد أن إسرائيل هزمت في حروبها وأن سوريا قد انتصرت، وأن الأسد يستحوذ على كل الاوراق وأن اسرائيل في مأزق. ولم نر أبداً على طول التاريخ مثل هذا التبادل في الادوار. فالسريالية تسيطر على مباحثات شيبردزتاون.
ولكي نمنح قدراً من المصداقية للموقف السخيف الذي تقمصه رئيس الحكومة، فيجب نراعي أننا انه أبدى لنا ان البديل للاتفاق مع الاسد هو هجوم سوري ضد اسرائيل، إذ ستنطلق صواريخ سكاد باتجاه المدن الاسرائيلية. اضف الى ذلك، وبناءً على كلامه، أننا بعد ان نلبي مطالب الاسد، يمكن لاسرائيل ان تتمتع بازدهار اقتصادي، وستتلاشى البطالة، وتقل فترة الخدمة العسكرية. وإذا كان ذلك لا يكفي، فإن الولايات المتحدة ربما تكافيء اسرائيل بعشرات المليارات من الدولارات، وبأحدث ما وصلت اليه التكنولوجيا العسكرية الامريكية، وهو ما يعني دولة اسرائيلية اصغر ولكن أكثر أمنا وأكثر رخاء.
بالنسبة للتهديد السوري محل التخمين، فإن مركز «جافي» للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب نشر حديثاً بحثاً عن التوازن العسكري الشرق أوسطي وورد فيه أن التوازن الاستراتيجي بين اسرائيل وسوريا لم يكن أبداً يميل لصالح اسرائيل الى هذه الدرجة، كما هو عليه اليوم، وأن دمشق ليس لديها أي خيار عسكري حقيقي. والواقع، ليس هناك من ضرورة، لأبحاث واعية، لكي تكشف ان الاقتصاد السوري غارق في ازمات عميقة، وأن انهيار الاتحاد السوفيتي جعل الجيش السوري لا حيلة له وتنقصه مصادر الأمان، وأن التقدم الاقتصادي في اسرائيل والانجازات التكنولوجية العسكرية والمدنية فيها أعطت جيش الدفاع ميزة وتفوق حاسم على الجيش السوري. أن المعارضات التي ابداها سلاح الاستخبارات لتقرير مركز جافي يجب ان تكون مبرراً للقلق. فهي تذكرنا بصورة محزنة، بالتقديرات المبالغ فيها للمخابرات الامريكية بشأن القدرة العسكرية السوفيتية، عشية انهيار الاتحاد السوفييتي. التناقض الواضح يتمثل في ان المساعدات الامريكية العسكرية التي تتوقعها سوريا بعد التوقيع على اتفاقية ما ستُصلح من حال الميزان العسكري بين سوريا وإسرائيل لصالح سوريا، وما لا نعتبره تهديداً الآن قد يصبح تهديداً حقيقياً في السنوات القادمة، وهذه المرة قد يكون هذا التهديد قابعاً في هضبة الجولان. ولن ينفع نزع السلاح ولا اجهزة الانذار في منع ذلك. بينما يتطلع باراك للغنيمة التي يتوقع ان يحصل عليها من الولايات المتحدة في مقابل الانسحاب من هضبة الجولان. ولكن يبدو ان مفاجآت تنتظره. وقد اوردت «واشنطن بوست» في تقرير لها ان مسؤولي البنتاجون رفضوا الاستجابة لمطالبة اسرائيل بـ١٧ مليار دولار في صورة مساعدات ومعدات عسكرية مقابل التوقيع على اتفاق سلام مع سوريا. وقد بدت قائمة التفاصيل المطلوبة كما عرضها البنتاجون وكأنها «خطف كل ماتصل اليه اليد وكل ما يبدو في الأفق». وقد وصف مسؤولون في البنتاجون ذلك بأنه «سلام على حسابنا».
لكن طلب باراك للمساعدات العسكرية هو مجرد قمة الجبل الجليدي. فمطالبته بمساعدات اقتصادية ستزداد، حسبما أعلن عن التعويض الامريكي الذي يتوقع باراك الحصول عليه مقابل هضبة الجولان لتصل الى ٧٠ مليار دولار. كل هذا قبل ان يقدم الاسد الى الرئيس كلينتون كشف الحساب. انه ليس مجرد سلام على حساب دافع الضرائب الامريكي. بل إنه يعني «سلام بأي ثمن».
إن الاسرائيلي المتوسط الحال يمكن ان يقول: «لما لا؟ لو إن باراك استطاع أن يقنع كلينتون ليقنع دافع الضرائب الامريكي ليدفع فاتورة الحساب، فلماذا لا تتمتع اسرائيل بالارباح؟» ولكن مازال هذا الأمر ينتظر الثمن الذي تدفعه اسرائيل - التنازل عن هضبة الجولان وإجبار ١٨٠٠٠ اسرائيلي على ترك منازلهم.
إن هذا الجرح الذي تسببه اسرائيل لنفسها، لن يشفى بسهولة في السنوات القليلة القادمة. انها ضربة في صميم الاسس التي تأسست عليها الدولة، وبالتالي فلن يعوضها أي مبلغ من المال.

معاريف ٢٠٠٠/١/١٩
بقلم : رافي مان

من سأل الشعب؟

من السابعة صباحاً التاسع من يونيو ١٩٦٧، اتصل وزير الدفاع موشيه ديان تليفونيا بقائد المنطقة الشمالية دفيد اليعازر وأمره بمهاجمة القوات السورية. «الآن لن يوقفوني» قالها ديان بعد ان وضع السماعة، وخرجت قوات جيش الدفاع لاحتلال ما يسمى آنذاك الهضبة السورية.

كانت هذه بداية النهاية لحرب الايام الستة، بعد اقل من يومين من المعارك الدامية تم احتلال الهضبة. وعندما دعت الحاجة الى ترسيم خريطة وقف اطلاق النار، يقول حنوخ برتوف كاتب السيرة الذاتية لديان، وقفوا لوضع الخط الحدودي اسفل جبل الشيخ، طلب قائد سلاح الجو موطي هود الذي جرى استدعاؤه للمباحثات، طلب من ديان ان يضم جبل الشيخ ايضاً في المنطقة الاسرائيلية «من سلاح الجو» وقد كان.

وكما هو الحال دائماً، كانت هناك ارتجالات في ذروة الحرب، ولكن المستوى السياسي أعطى الأمر وأين نهاجم ومتى وكيف نتوقف.

وأوصى الجنرالات بما لديهم، لكن احداً لم يسأل الشعب هل نحتل الجولان وإلى متى.

ايضا لم يعلن احد عن استفتاء عام عندما تحولت الهضبة السورية إلى هضبة الجولان. وبدأ فيها الاستيطان الاسرائيلي. من الذي قرر أن يحدث كل ما حدث؟ لقد اتخذ القرارات كالمعتاد، المستوى السياسي. عُقدت اجتماعات الوزراء، وأجتمعت الحكومة التي تشكلت على اساس انتخابات الكنيست، ولم يشك أحد آنذاك في رجاحة رأيهم.

وقدر ما يحضرني، لم يتم استفتاء عام حتى عندما أُجبر جيش الدفاع الاسرائيلي على الخروج الى الحرب مرة اخرى في الجولان يوم الغفران عام ١٩٧٣، ولا عندما تم التوقيع في مايو ١٩٧٤ على اتفاقية فصل القوات مع سوريا، الذي ما يزال سارى المفعول حتى يومنا هذا. لماذا اتفق الجميع آنذاك على ان شعب اسرائيل اختار الكنيست، والكنيست اعطى الثقة للحكومة التي تستطيع ان تتخذ قرارات لها قوة القانون لتدهشنا، بشأن قضايا مصيرية كالتي نمر بها.

ليس فقط اثناء الحرب، بل في اوقات السلام، كان الكنيست هذا هو الذي انتهج في ١٥ ديسمبر ١٩٨١ سلوكاً متسرعاً، وصادق على ثلاث قراءات على قانون الجولان، والذي أقر بأن الهضبة جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل، وتم ذلك في غضون عدة أيام، وقد فاتهم ان يسألوا الشعب هذه المرة ايضاً. فقط مناحم بيجين، الذي اوقع نفسه في الضلال من المستشفى الى قاعة الاجتماعات، وكان مشاركاً له ١١٩ عضو كنيست ليقرروا تغييرا في وضع الجولان.

منذ ذلك الحين، من باب التذكير، صادق الكنيست على اتفاقات كامب دفيد (١٩٧٨) ومعاهدة السلام مع مصر (١٩٧٩) وأخلى جيش الدفاع مستوطني قطاع ياميت (١٩٨٢) حتى اتفاقات اوسلو وما تلاها (١٩٩٣) حظيت بالتوقيع التام على قانونيتها دون الرجوع الى الشعب وإجراء استفتاء عام.

ان تاريخنا السياسي والعسكري اذن، مليء بقرارات تاريخية ومصيرية للحرب والسلام، احتلال وإعادة مناطق، اتخذت في المؤسسات القانونية المعتمدة، كما يجب ان يكون في الديموقراطية التمثيلية. وفي السنوات الاخيرة فقط، في عصر جذب الانظار والشعوذة والاحتيال السياسي يهددون بالاستحواذ على دور عملية اتخاذ القرارات وإعطائها صفة العقلانية والتنظيم، فقد اشهر احد العاملين في حضيض السياسة في وجوهنا اختراع الاستفتاء العام. إلا أن رائحة الديماجوجية والتعميم تنبعث من الدعوة إلى نقل عملية الحسم في القرارات الى الشعب، ذلك الاجراء المخالف لطريقتنا في الحكم.

وللأسف الشديد، فإن الكنيست السابق قد قيد نفسه بالفعل عندما قرر ان مستقبل الجولان سيتم حسمه باستفتاء عام.

وقد بدأنا نسمع الآن هنا وهناك اصوات متزنة تسعى للتذكير بأن فكرة الاستفتاء مدحوضة الى اقصى درجة. ورئيس الحكومة باراك يعتقد على ما يبدو انه ملزم بالاستفتاء، كي لا يظهر كمن يخشى ان يضع الاتفاق امام حسم الجمهور.

ولكن المحزن، ان كثيرين من اعضاء الكنيست في الائتلاف المهيأ لمواجهة المجتمع يتمسكون بأن الحكومة والكنيست هما اصحاب الصلاحية الكاملة في حسم الامور. فاذا وُجدت الأغلبية المطلوبة في الحكومة وفي الكنيست لاتفاق سلام مع سوريا ولبنان، فليس هناك أي ضرورة للجوء الى الشعب، الا لو كنا نسعى لتبني نظام حكم جديد، يكون فيه ايضاً الحسم في قضايا قانون العودة، ومن هو اليهودي، وأكل لحم الخنزير أو تعديل الضرائب قد سقطت من ايدي مؤسسات الحكم، وتذهب هي ايضا الى حكم المجتمع.

معاريف ١٧/١/٢٠٠٠
بقلم : موشيه جاك

حرب الأعصاب حول الجولان

حتى هذه اللحظة تتردد فى اذنى بنؤة احد كبار رجال الجيش المشهورين منذ شهر مايو ١٩٦٧ من ان الحرب سوف تتسبب فى سقوط ضحايا يقدرون بعشرات الالوف على الاقل ولكن الانتصار فى حرب الايام الستة اسقط هذه البنوءة الكئيبة. وتذكرنا مناورة الحرب التى اجراها جيش الدفاع الاسرائيلى مؤخراً بحرب الاعصاب التى دارت قبل ٣٣ عاماً بوساطة المعترضين على توجيه ضربة وقائية عندما كانت هضبة الجولان فى ايدى السوريين. والآن ايضا - ومثلما كان الوضع فى ذلك الحين نسمع بنؤات تقول أن عدد يتراوح ما بين ٣٠٠٠ حتى ٥٠٠٠ قتيل سوف يسقطون فى الحرب مع سوريا ومن ثم فإن الارقام تقف حجر عثرة أو تسيطر على الجدل حول الجولان.

وليس هناك شك فى أن أى حرب تعتبر صعبة بالنسبة للمجتمع الاسرائيلى، وليست هناك أى ضرورة لذكر عدد معين من القتلى من أجل اقناع المجتمع الاسرائيلى ببذل كل جهد ممكن للعمل على منع نشوب الحرب. ولكن استخدام الارقام يعتبر نوعاً من حرب الأعصاب ضد الشعب الذى سيقول كلمته عن قريب فى الاستفتاء حول التصديق على معاهدة السلام مع سوريا.

ولكن باستثناء ذلك وبصرف النظر عن كون حرب الاعصاب تؤثر على الروح المعنوية فى اسرائيل، فإنها سوف تضر ايضاً باحتمالات تحقيق السلام. ويذكر فى هذا الصدد ان التقارير حول مخاوف جيش الدفاع من نتائج الحرب سوف تقنع حافظ الاسد بأنه ليس هناك داع للعجلة فى التوصل الى اتفاق مع اسرائيل وأنه من الافضل ترك الاسرائيليين يعانون من التوتر وابتزاز أي تنازلات منهم وليس الجولان فحسب.

وكانت دمشق قد ردت قبل اسبوع بغضب على تقرير مركز يافا التابع لجامعة تل ابيب الذى ذكر أنها سوف تدخل المفاوضات من خلال موقف ضعف، حيث ان جيشها ضعيف وأسلحته قديمة. وشك السوريون فى ان يكون الدافع لنشر هذا التقرير هو مؤامرة اسرائيلية للمساس بقدرتهم على المساومة فى المفاوضات التى تدور فى غرب فرجينيا فى الولايات المتحدة الامريكية.

واليوم يمكن للسوريين ان يتنفسوا الصعداء حيث ان ما نشر حول المناورة التى اجرتها قيادات الجيش قد ساهم فى رفع الروح المعنوية لجيشهم. ويجب على الرئيس الاسد أن يكون راضياً، فإذا كانت إسرائيل تشعر بالخوف من المواجهة العسكرية مع سوريا، لماذا اذن لا يطالب بتنازلات اسرائيلية فيما يتصل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين؟ وإذا كان الاسرائيليون يشعرون بالخوف من المعارك لماذا لا يطلب اذن فى مقابل ذلك ان يتم توطين نصف مليون سورى فى الجولان أو أن تحول روافد نهر الاردن التى تصب فى بحيرة طبرية عن طريق انابيب من البنياس الى دمشق؟

إن جيش الدفاع الاسرائيلى شأنه شأن جميع جيوش العالم يقوم بعمل مناورات تحاكى الحرب الحقيقية وتشارك فيها جميع قيادات المناطق والتشكيلات المختلفة ويجرى ايضاً تدريبات تشارك فيها وحدات صغيرة وهذه المناورات والتدريبات تهدف الى تحسين قدرة التخطيط والتنفيذ على كافة المستويات وليس بهدف الخروج بنتائج سياسية. وأما ما اشيع من ان هدف هذه المناورات هو التأكيد على ان الثروات الاستراتيجية لاسرائيل فى الجولان لن تؤثر على نتائج الحرب، فإنه يخرج عن نطاق الدروس العسكرية التى من اجلها أجريت هذه المناورات. وهذا الادعاء المغرض يتجاهل حقيقة ان عدد القتلى سوف يتحدد طبقاً لمدى جرأة القيادة السياسية فى توجيه ضربة وقائية للعدو الذى يبادر بمحاربتنا.

وفى كتابه «دفتر الخدمة» يقول اسحاق رابين انه قال للوزراء فى شهر مايو ١٩٦٧: «اذا هاجمنا غداً فسوف نوفر لشعب اسرائيل كثيراً من الضحايا واذا انتظرنا اسبوع آخر ووسف يكون المصريون فى حالة استعداد افضل وستكون النتيجة سقوط المزيد من الضحايا الاسرائيليين. وتجدر الاشارة فى هذا المجال ان خطة «سدان» لم تكن لتحظى بهذا القدر من النجاح اذا لم يأخذ جيش الدفاع الاسرائيلى بزمام المبادرة.

وقبل عام من حرب عيد الغفران اجرى جيش الدفاع مناورة حربية باسم «آله الحديد» وتدرب خلالها على صد الجيش المصرى فى سيناء، ونجح جيش الدفاع فى هذه الحرب الخيالية فى طرد المصريين من القناة بعد ان عبروها، ولكن الأمر اختلف عندما اصبحت هذه الحرب حقيقية، ويرجع السبب الى انه فى المناورة العسكرية لم يوضع فى الاعتبار نظام الصواريخ الذى نصب فى منطقة القناة. وبسبب اعتبارات سياسية تحاشت اسرائيل توجيه ضربة مسبقة ضد بطاريات الصواريخ.

وكانت النتيجة هى وجود صعوبات فى الجانب الاسرائيلى.

إن المناورات الحربية مطلوبة ايضاً فى الجيش الذى يسعى للسلام وذلك من اجل تحسين القدرة على ردع العدو، وعدم اثارة مخاوف الشعب فى حالة استمرار الجولان تحت سيطرة اسرائيل لأن هذه المخاوف يمكن ان تؤدى الى دفع ثمن غال جداً مقابل استمرار الشعب فى الهضبة. اما الشعب بدون هضبة الجولان فإنه سوف يدفع ثمن اغلى بكثير من دمه لأن هدف الرئيس الأسد أبعد من الجولان بكثير.

المتسول والوصى

يديعوت احرونوت
٢٠٠٠/٩/٩٧
بقلم : يارون لوندون

يقول المعارضون للانسحاب من الجولان ان الدعم الاقتصادى المرتبط بهذا الانسحاب سوف يحد من قدرتنا على اتباع سياسة مستقلة. وقد نشر ما معناه ان القيمة المالية لسلة المساعدات التى نطلبها من الولايات المتحدة الامريكية تصل الى حوالى ٧٠ مليار دولار وأن هناك شخصية معينة فى الكونجرس من بين المعارضين تعتقد ان التكلفة ستصل الى مائة مليار. وهى مبالغ فلكية. وهناك من يقول أن مبلغ السبعين مليار قد ذكره الاسرائيليون فى بداية المساومة أو من الممكن ان يكون معارضو الانسحاب هم الذين ذكروه بهدف اثارة الجماهير الامريكية. وحتى لو تحدثنا عن ربع هذا المبلغ فسوف يكون مبلغاً كبيراً ايضاً، ولكن نظراً لأنه سيوزع على سنوات فإن نسبته لن تزيد عن نسبة مئوية محدودة من الناتج القومي الخام لاسرائيل، والذى يصل الآن إلى حوالى مائة مليار دولار ومن المتوقع ان يزيد بنسبة ٥٪ هذا العام.

وما قيل سلفاً ليس هو الرد المبدئى على قضية الوصي والمتسول حيث ان الرد هو أن المتسول يعيش على الاحسان ويتملق من يحسن عليه من اجل ان يحصل على هذا الاحسان أو على المزيد منه، والمتوسل الذى امتلأت كف يده ويعتقدون انه لن يعود الى مد يده يكون مرتبطاً بمن احسن عليه كنوع من الاعتراف بالجميل. وكلما زادت قوة الذى يحصل على الاحسان كلما قلت قدرة المحسن فى املاء شروطه ورغبته. ويحدث فى بعض الاحيان ان يساعد الاحسان من يحصل عليه على ان يكون اكثر قوة لدرجة ان علاقات التبعية تصبح معكوسة، والادب مليء بالفقراء الذين استعانوا بالمحسنين وأصبحوا اثرياء بعد ذلك وأصبحوا يساعدون من كانوا يحسنون عليهم.

وفيما يتصل بالعلاقات بين الدول فإنها لا تعطى امثلة دامغة على ذلك، ولكن هناك كثيراً من الامثلة التى نرى فيها ان الاحسان قد ساعد الذى يعطيه والذى يحصل عليه فى نفس الوقت. فبعد الحرب العالمية الثانية منحت الولايات المتحدة الامريكية اوروبا التى دمرتها الحرب ١٣ مليار دولار فى نطاق الخطة التى تسمى بإسم وزير الخارجية جورج مارشال، وفى عام ١٩٤٩ كلف اعادة تعمير اليابان دافع الضرائب الامريكي مليون دولار فى اليوم. وكانت امريكا كريمة للغاية نظراً لأن اقتصادها كان فى حاجة الى اصلاح كبير ونظراً لانها ارادت انقاذ دول اوربا الغربية من ايدى الاتحاد السوفيتي وعملائه.

وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت المظلة النووية الامريكية تغطى سماء اوروبا الغربية واليابان. وطوال ٤٥ عاماً وفرت الدول التى تحظى بالحماية أو الوصاية مليارات الدولارات من ميزانية الدفاع وكانت منافسة للولايات المتحدة الامريكية فى المجال الاقتصادى. وفى هذا الإطار هل يصح القول إن الهبات التى منحتها الولايات المتحدة لهذه الدول قد قيدت دول الاتحاد الاوروبي واليابان وأجبرتها على الخضوع للشروط الانانية للولايات المتحدة الامريكية؟ ان العكس هو الصحيح.

وتجدر الاشارة إلى أن اسرائيل ومنذ اقامتها، قد حصلت من الولايات المتحدة الامريكية على منح اكثر من تلك التى حصلت عليها اوروبا فى مشروع مارشال. وإذ لم نضع فى الاعتبار سنوات الهجرة الجماعية فإن النسبة السيئة للغاية بين المنح وبين الناتج القومى الخام قد حدثت بعد حرب عيد الغفران، وعلى الرغم من ذلك كانت هذه هى سنوات الازدهار الاقتصادى الاسرائيلى وتطوير الجيش. ففى ذلك الحين تطورت الصناعات الاليكترونية التى تتصل بجهاز الدفاع وبعد ذلك تطورت صناعات الهاى تيك التى كانت تبيع منتجاتها للسوق الامريكية وتطورت هذه الصناعات بمساعدة رأس المال الامريكي الخاص.

ولم تمر إلا ١٤ عاماً على حرب عيد الغفران ومنحتنا الولايات المتحدة الامريكية ضمانات تصل الى عشرة مليارات دولار من اجل المساعدة فى استيعاب ٨٠٠ الف مهاجر من الاتحاد السوفيتي، والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل المساعدات الامريكية قد حولتنا الى دولة تابعة اكثر ام مستقلة اكثر؟ اننا لم نكن فى أى وقت من الاوقات أقوى مما نحن عليه الآن. وفى المستقبل سيكون الوضع كذلك، حيث انه اذا تحسن وضعنا الأمنى والاقتصادى فسوف نحظى بحرية عمل اكثر على الرغم من الاعتراف بالجميل لصديقتنا الكبيرة.

هاتسوفيه ١٩/١/٢٠٠٠
بقلم : شاؤل سيف

علينا أن ننتظر الوريث

إن التقارير التي تصل من مصادر رسمية من دمشق وتشير أن «الأسد» يطلب التزاماً مسبقاً بالانسحاب الاسرائيلي إلى حدود ٦٧، ويهدد بنسف محادثات السلام، هذه التقارير تتفق مع اغلب تقديرات الموقف التي اعدها بعض المستشرقين قبل ان تبدأ المفاوضات برعاية الرئيس الامريكي بيل كلينتون.

والدكتور «مردخاي كيدار» خدم لمدة ٢٤ عاماً في سلاح المخابرات وهو يعمل حاليا كمحاضر في القسم العربي بجامعة «بار ايلان». ومجال تخصصه سوريا داخليا، اما اتجاهه السياسي فهو ينتمي الى حركة «ميماد» وبالرغم من ذلك فهو يرى انه من الافضل ان ينتظر «ايهود باراك» رئيس الوزراء حتى يصعد وريث الاسد الى الحكم في سوريا لأن الوريث الجديد في سوريا لن تكون له مشكلة شخصية بالنسبة للجولان، ومن الممكن ان يتوصل إلى حل خلاق بشكل يرضى كلا الطرفين ويحقق السلام.

والدكتور «كيدار» يؤكد أنه في سوريا لا توجد دولة، ولكن يوجد شخص، شخص واحد يحدد كل شيء من خلال رؤيته الشخصية، أو بمعنى ادق من خلال رؤيته لايجاد شرعية لنفسه كحاكم وايضا لنظام حكمه.

إن المعلومات الشخصية عن الرئيس الاسد ليست ساطعة أو متألقة، فهو ينتمي الى الطائفة العلوية، والتي يعتبرها الاسلام من عبدة الأوثان، وحتى النصف الثاني من القرن العشرين كانت الطائفة العلوية تعيش حياة هامشية سواء جغرافيا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، بجانب العالم العربي الاسلامي، وقد عانت الطائفة العلوية من القمع والمطاردة والاهانة، وبالاضافة لذلك فإن الاسد هو ابن قرية ويفتقد الثقافة، وهاتان الخاصتان تقللان منه كزعيم في اعين ابناء الشرق العربي.

ويواجه الاسد مشاكل اخرى في طريقه الى الشرعية، فتاريخه كرئيس ملطخ حتى اليوم بوصمة المذبحة التي سقط فيها اكثر من ٢٠ الف مواطن سوري من ابناء حماه في فبراير ١٩٨٢، وهؤلاء جريمتهم هي فقط رغبتهم في ان يحكم البلاد واحدا من ابناء الاغلبية السنية.

وبالاضافة الى هذه المعلومات، فهناك معلومة اخرى سلبية منذ حرب الستة ايام، فمنذ ذلك الحين والأسد يعتبر شخصياً المسئول عن ضياع الجولان حيث كان يشغل في ذلك الوقت منصب وزير الحربية وعضو القيادة العسكرية والسياسية في سوريا، ونضيف الى هذا الفشل الهزيمة التي منى بها سلاح الطيران السوري الذي كان يقوده الاسد نفسه.

وطبقا لما هو متبع في الشرق، فإن الزعيم الذي يفشل يجب عليه ان يرحل، بعد ان جاء بالخزي على نفسه وعلى شعبه. ولذلك يرى دكتور كيدار، ان الاسد على قناعة بأنه هو شخصيا الذي خسر الجولان، ويجب ان يعيده بالكامل، وبغير ذلك لن يستطيع ان يواجه شعبه والشعوب العربية باعتباره زعيماً عربياً اصيلاً لم يخضع ولم يستسلم امام الغزاة الاجانب، ووقف صامداً طوال هذه السنوات دون ان يهتز ودون ان يتنازل عن جرام واحد من الحقوق الشرعية للشعب السوري وللأمة العربية.

والحقيقة ان تشدد الاسد هذا كلف سوريا مليارات الدولارات التي تم انفاقها في بناء القوة العسكرية، وهو الأمر الذي كلف سوريا سنوات من التخلف الاقتصادي والبنية التحتية المتهالكة، ومع ذلك تقول وسائل الاعلام السوري إن هذا هو خيار المواطن السوري الفخور بقيادته.

والجولان في نظر الاسد امر غير قابل على الاطلاق للتفاوض وهذه القطعة من الارض طبقا لمفهوم الاسد يجب ان تعاد بدون شرط وبدون مقابل وبدون انتظار.

ان المفاوضات من وجهة نظر الاسد يجب ان تعيد الجولان بالكامل الى سوريا. حتى يستطيع الاسد ان يؤكد لنفسه ولشعبه انه اعاد الكرامة التي وعد بإعادتها. حيث ان الزعيم الذي يعيد الكرامة هو زعيم شرعي.

وطبقا لتقديرات الدكتور كيدار، فاذا لم يعد السلام الجولان بالكامل الى سوريا، فإن الاسد لن يفضل التوقيع على اتفاقية سلام مثل هذه، فمثل هذا النوع من السلام هو بمثابة تخليد العار بالنسبة للاسد.

إن الاسد يفهم جيدا اتجاهات الجماهير الاسرائيلية ويفهم ايضا اهمية السلام بالنسبة لاسرائيل، وكلما يمر الوقت يتأكد الاسد انه سيحصل على كامل الثمن الذي حدده للسلام، وهذا الثمن هو الجولان بالكامل.

ويقول الدكتور كيدار: إن اسرائيل مطالبة اليوم باتخاذ القرار: هل ستدفع اسرائيل الجولان ثمناً للشرعية المنقوصة للرئيس الاسد لنحصل على سلام ما؟

مؤخرا ذهبت إحدى الشخصيات الى مكتب ايهود باراك، لتوضح له الامور التي سردناها من قبل، مع توصيه بالانتظار حتى يصل وريث الاسد الى الحكم. كما اوضح له انه ربما يكون وريث الاسد ليس حليفا ولن يدخل في حلف صهيوني سوري، ولكن ربما مع عدم وجود الخزي الذي يعيق الاسد في التقدم، فان هذا الوريث وإن لم يكن سوى بشار الاسد سيكون من السهل عليه ان يتوصل الى صفقة خلاقة مع اسرائيل بالنسبة للجولان، مثل الاعتراف

بالسيادة الكاملة لسوريا على الجولان مع التوقيع على اتفاق بتأجيرها كليا أو جزئيا إلى اسرائيل لسنوات طويلة. وليس هناك ما يدعو وريث الاسد أن يرفض عقد ايجار للجولان مثل الذى قدمه الملك حسين للاسد أو يرفض تسوية ما تتعلق بالجولان، وذلك اذا ما استطعنا ان نحصل منه على ثمن مناسب للسلام بين سوريا وإسرائيل.

ودكتور «كيدار» حسبما ذكرنا فى البداية هو من نشطاء حركة «ميماد» وهو يجد صعوبة فى فهم سبب تسرع ايهود باراك ومستشاريه «فهل يعرفون اكثر منا الدوافع الكامنة لدى الرئيس الاسد، وكيفية استخدام هذه الدوافع فى المفاوضات؟» «اننا نحن مواطنو اسرائيل اذا ما ادركنا جيدا دوافع حاكم سوريا، حسبما تحدثنا عنها من قبل، فسوف يكون من السهل ان نحسم الأمر فى الاستفتاء حول الجولان».

فى نهاية شهر فبراير من المقرر ان ينعقد المؤتمر التأسيسى لحركة «ميماد» وأحد الموضوعات الذى سيطرح على جدول اعمال المؤتمر سوف يكون كما هو مفهوم مستقبل مرتفعات الجولان.

ومن الواضح حتى الآن ان موشيه موسكوفيتش سيطالب باتخاذ موقف ضد الانسحاب من الجولان، بالرغم انه لا يعتبر من المسئولين داخل حركة «ميماد» ويشاركه فى ذلك «حاييم رفال» السكرتير العام السابق فى حركة ميماد، وهو صهر الحاخام «عميطل» كما أن الحاخام يهودا جلعاد يعتقد ايضا بعدم الانسحاب من الجولان.

ولكن من الانطباعات خلال الحديث مع الحاخام «يهودا عميطل» يبدو انه مقتنع بالانسحاب الكامل من الجولان، فهو لم يستجب لدعوة بجولة فى الجولان للوقوف على مدى المخاطر التى يمكن ان تتعرض لها اسرائيل من جراء الانسحاب.

اما الوزير ملكيور الذى يسيطر تماماً على حركة «ميماد» فهو يؤيد طبقاً لأقوال المقربين منه جميع خطوات ايهود باراك رئيس الوزراء فيما يتعلق بالجولان، وهو سيحاول وربما سينجح فى الحصول على اغلبية فى المؤتمر تؤيد الانسحاب من الجولان.

ونحن نقول لهؤلاء الذين يشعرون بالسعادة ازاء التقارير التى ترد من دمشق انهم يجب ان يتأكدوا ان رئيس الوزراء قد اتخذ قراراً حاسماً بالتوصل الى سلام مع سوريا، وهذا الأمر معروف ايضا الرئيس الاسد. بالتالى فهو سيضع ما فى وسعه لكى تعود سوريا الى مائدة المفاوضات، والثمن معروف جيداً.

يديعوت احرونوت
٢٠٠٠/١/٢٣
بقلم : ايتامار ايخنر

رئيس الموساد: على الرغم من السلام لا نتوقع ان يكون هناك تطبيع للعلاقات

سوف تبقى اسرائيل نبتة غريبة فى الشرق الاوسط لسنوات طويلة قادمة .. وعلى الرغم من انه سيتم التوصل الى اتفاقيات سلام اخرى تمنع نشوب حروب إلا أن من يتوقع ان يكون هناك شرق اوسط جديد، مخطىء ولا يجب ان نتوقع تطبيعاً للعلاقات مع الدول العربية لأنه من وجهة النظر العربية فإن اتفاقيات السلام لا تعنى الا هدنة فقط.

هذا ما قاله رئيس الموساد افرايم هاليفى فى محاضرة امام مؤتمر لرؤساء البعثات الدبلوماسية الاسرائيلية فى الدول العربية والذى اختتم اعماله فى نهاية الاسبوع فى القدس، وفى تعليقه على المفاوضات مع سوريا قال هاليفى أن كل من يتواجد فى هذه الغرفة يعرف انه سيتم التوقيع على اتفاق سلام مع سوريا وعن قريب.

وأضاف رئيس الموساد ان اسرائيل لن تستقبل بترحاب فى العالم العربى ولكنها ستقيم علاقات واتصالات مع الدول العربية على مستوى المصالح وليس اكثر من ذلك. وقال هاليفى أنه قبل ٣٠ عاما وطبقا لتعليمات موشيه ديان التقى مع زعيم فلسطينى شاب وواعد قال إن العرب سوف يتعلموا كيف يتعايشوا مع الاسرائيليين ولكنهم سوف يستمرون فى النظر الى اسرائيل على انها نبتة غريبة فى المنطقة، وهذا الزعيم الفلسطينى هو فيصل الحسينى.

وفى تعليقه على السلام مع مصر قال هاليفى أن عملية تدعيم وتقوية الجيش المصرى مستمرة، وعرض هاليفى كمثال، المناورات العسكرية التى يجريها الجيش المصرى ويتدرب أثناءها على مواجهة اسرائيل «كعدو» واوضح هاليفى أنه كلما يتم احراز تقدم فى عملية السلام سيكون لزاما علينا ان ندعم أمن اسرائيل من اجل الحفاظ على هذا السلام.

وخلال المؤتمر عرض الحاضرون حالة ووضع العلاقات بين اسرائيل وبين الدول المختلفة وكانت الصورة التى تبلورت من خلال التقارير المعروضة تشير الى تحسن صورة اسرائيل فى العالم العربى والى الطريق الطويل الذى ينتظرنا الى ان يتم التطبيع الكامل مع هذه الدول. وناقش

الحاضرون ايضاً وسائل تعميق وتوسيع نطاق العلاقات الطبيعية بين اسرائيل وجيرانها.
وكان رئيس الدولة عيزرا وايزمان من بين المتحدثين فى المؤتمر حيث شجع الحاضرين على الاستمرار فى بذل الجهد من اجل التوصل الى تطبيع العلاقات مع توخى الحذر والوضع فى الاعتبار حساسية العرب تجاه اسرائيل.

وأعرب مدير عام وزارة الخارجية ايتان بن تسور عن ارتياحه نظراً لانتشار المفوضيات الديلوماسية وأعرب عن امله فى تزايد عددها.
وقال نائب وزير الخارجية نواف مصالحة إنه تعلم من تجربته الشخصية ان هناك رغبة طيبة فى الجانب الآخر لتطوير العلاقات مع اسرائيل.

الزمن الأصفر على سبيل المثال

معاريف ٢٤/١/٢٠٠٠
بقلم : موشيه جاك

سوف يشعر الأديب دافيد جروسمان بالدهشة عندما يعرف ان كتابه «الزمن الاصفر» الذى يوجه اتهاماً عنيفاً الى السلطات العسكرية فى الضفة الغربية، قد اثار خلافاً بين وزارة الثقافة فى مصر التى توشك على نشر ترجمة عربية للكتاب، وبين الأدباء والمثقفين فى مصر الذين يعترضون على نشر كتاب اسرائيلى بواسطة جهة حكومية مصرية.
وتجدر الاشارة الى أن صحيفة الجارديان البريطانية التى كتبت عن هذه القضية بالتفصيل قد نقلت عن المتحدث بإسم وزارة الثقافة المصرية قوله إن المؤلف الاسرائيلى يهاجم احتلال اسرائيل للمناطق. وكان هذا الكتاب قد ترجم بواسطة فلسطينى من جامعة بيرزيت وحتى يكون هناك تأكيد على ان نشر الكتاب رسميا لم يتم بالتعاون مع اديب اسرائيلى، حرصت الوزارة على ان تضيف مقدمة للترجمة العربية بقلم باحث مصرى دأب على الحديث عن جرائم الصهيونية.
ولكن هذه التبريرات لم تقنع المعارضين الذين ادعوا انه من الناحية المبدئية محظور على وزارة الثقافة نشر تراجم لكتب عبرية وذلك حتى لا تكون هناك أى شائبة لوجود تطبيع فى العلاقات مع اسرائيل، ولم يرفع المعارضون صوتهم عندما نشرت احدى المجلات فى القاهرة فصولاً من الكتاب الذى لو استطاعوا لأعطوه عنوان «كراهية»، ولكنهم اعترضوا على قيام وزارة بنشر الكتاب وتسببوا فى عرقلة النشر.
وهذه الحادثة تعكس الاعتراض الشديد من جانب المجتمع العربى على تطبيع العلاقات مع اسرائيل. وبعد عشرين عاما من التوقيع على معاهدة السلام بين اسرائيل ومصر، مازال يدور فى القاهرة جدل حول تطبيع العلاقات مع اسرائيل، ومن ثم فإنه لا يجب ان ننتظر ان توافق دمشق على تطبيع العلاقات مع اسرائيل فور التوقيع على الاتفاق مع اسرائيل.
وسوف يكتشف اورى ساجى الذى ارسل الى واشنطن من اجل نقل اعتراض اسرائيل على المقترحات السورية لمسودة معاهدة السلام انه صدق فى تقريره الذى كتبه قبل ان يعين رئيساً لطاقم المفاوضات مع السوريين حيث قال ساجى إن الاسد لن يوافق على تطبيع العلاقات مع اسرائيل على الفور حيث ان الرئيس السورى لن يحب ان يسمع تحت نافذته الضجة التى سيثيرها خمسة آلاف طبرياتى يترددون على السوق فى دمشق كل يوم سبت، ولكن هناك شكاً فى رغبة اللواء ساجى فى الاعتراف بأن تقديره بشأن التحول الاستراتيجى فى فكر الاسد يرجع الى خطأ فى اللفظ.
هذا وقد شعرت الحكومة بالدهشة ازاء مطلب الاسد بالتزام اسرائيل كتابة بالانسحاب الى خطوط الرابع من يونية ١٩٦٧، وبعد ذلك يمكن لسوريا ان تعود الى المفاوضات فى غرب فيرجينيا، و ليس هناك من يذكّر الوفد الاسرائيلى بأن اشتراكه فى مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ قد جاء بعد ان اشترط الاسد موافقة اسرائيل المسبقة بواسطة كيسنجر على حجم الانسحاب، وكان باتريك سيل الذى يكتب السيرة الذاتية للاسد قد حذر قبل عدة اشهر اسرائيل من انه بدون التزام مسبق بالانسحاب الى خطوط الرابع من يونيه لن تكون هناك مفاوضات. وأضاف انه يجب على اسرائيل ان تتكيف مع حقيقة انه من الصعب على الاسد ان يقيم مع اسرائيل علاقات طبيعية ولكن المسئولين فى اسرائيل لم يستمعوا الى هذا التحذير.
وفى واقع الامر، فإن التغيير الذى طرأ على الرئيس الاسد هو تغيير تكتيكى فقط. فهو على استعداد لأن يطلق على الاتفاق وصف هدنة، وهو يريد العودة الى الوضع الذى كان سائداً قبل حرب الايام الستة. وهذا ليس تغييراً استراتيجياً. فقد كان متمسكاً بهذه الشروط طوال السنوات الماضية ولكن اسرائيل لم تكن على استعداد طوال هذه السنين للعودة الى الوضع المشحون بالتوترات. فقد كانت اسرائيل تبحث عن السلام وعن علاقات حسن الجوار وتطبيع للعلاقات. ولكن عندما يقرأ الاسد التقارير الواردة من اسرائيل بشأن التصريحات العلنية لرئيس الأركان العامة ورئيس الموساد الذين يتوقعون اتفاق سلام وشيك مع سوريا فإنه يتشجع. فالاسد يعرف انه لن يتنازل فى مسألة الحدود وأنه عندما يتحدث الاسرائيليون بكل تأكيد عن الاتفاق الوشيك فانه يستنتج ان اسرائيل سوف تخضع لمطالبه، وهنا يجد لغة مشتركة مع مبارك. فهما يرغبان فى الحصول على مساعدات مالية وعسكرية من الولايات المتحدة الامريكية دون ان يدفعا ثمن ذلك ألا وهو السلام الكامل مع إسرائيل.

رئيس للأركان أم رجل سياسة ؟

هاتسوفيه ٢٤/١/٢٠٠٠
بقلم : موشى ايشون

صرح الفريق شاؤل موفاز رئيس هيئة الاركان فى حديث التلفزيون (يريد السوريون السلام وهم مصممون عليه، لذلك فإن التقاء المصالح فى هذا التوقيت سوف يؤدى الى نتائج ايجابية) وأضاف، أن السوريين واللبنانيين مهتمون باتفاقية سلام، لأسباب تتعلق بهما، فالعنصر الاقتصادى هو السبب الرئيسى الذى يدفعهم الى ذلك. تلك النغمة المتفائلة فى حديث رئيس الاركان تثير الدهشة، وذلك لسببين على الاقل: السبب الاول هو ان قادة الجيش ممتنعون حتى الآن عن الافصاح عن آرائهم علنا فى المسائل الأمنية المثارة على الساحة السياسية الاسرائيلية. لقد فضلوا ان يبدوا ملاحظاتهم فى اجتماعات مغلقة بهيئة الاركان وجلسات سرية للجنة الوزارية لشئون الدفاع، وفى لجنة الخارجية والدفاع بالكنيست.

الغريب انه فى هذه المرة سمح رئيس الاركان لنفسه بالتجاوز وانضم الى الذين يرون فى اتفاق السلام مع سوريا أحد الانجازات الهامة ليس فقط سياسيا، بل ودفاعيا ايضا. هذا كلام مفاجئ وغريب.

باستقراء الامور يتولد انطباع بأن رئيس هيئة الاركان قرر - لسبب ما - أن يمد يده لرئيس الوزراء ايهود باراك فى سياسته السلمية التى تقوم على اساس الانسحاب التام الى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، حتى آخر شبر، حسب مطلب الرئيس السورى حافظ الاسد.

ليس هذا هو اسلوب العسكريين فى الافصاح عن آرائهم العلنية فى القضايا السياسية والأمنية. من واجب هؤلاء ان يقدموا تقديراتهم الى الجهاز السياسى والعسكرى فى الحكومة وفى الكنيست، وفقا للتقاليد المعمول بها فى الجيش منذ حوالى خمسين عاما. وكما هو معروف، فإن التقديرات المطلوبة يجب ان تكون متخصصة بلا أى اعتبارات سياسية خلفها.

بعد أن انحرف رئيس الاركان عن الاسلوب العسكرى وارتقائه الدرج السياسى، أضر بثقة الجماهير فى القيادة العليا لجيش الدفاع. اذن يجب تعريف الفريق موفاز بخطئه، ليس هذا فقط، بل من الآن فصاعدا يجب مطالبته بعدم الادلاء بأحاديث لأجهزة الاعلام فى القضايا التى تكون محل جدل عميق جدا على الساحتين السياسية والعسكرية. ليس هذا فقط، بل إن من الواجب عليه ان يصدر تعليماته لزملائه فى هيئة الاركان وقيادات الجيش بالحرص على المبدأ العام المعمول به فى الجيش وهو (الصمت) من المهم اولا عدم زعزعة ثقة الجماهير العريضة فى جيشها، وبما لا يقل عن ذلك من اجل تمكين المختصين فى جيش الدفاع من تقديم تقديراتهم بشكل حر، وبالقدر المطلوب بشأن عدم الاعراب عن سخطهم من هذا الاجراء أو ذاك من جانب الجهات المدنية والذى لا يتوافق مع التنبؤات الأمنية المؤكدة من جانب المخابرات العسكرية وأجهزة اخرى تابعة لها، من اجل بلورة تقدير متفق عليه للموقف.

حرص الفريق شاؤل موفاز رئيس الأركان مع توليه منصبه على المحافظة على القواعد المعمول بها فى جيش الدفاع فيما يتعلق بتقديرات الوضع على اساس استخبارى بل انه ألح اكثر من مرة انه يفضل ألا يشارك كبار الضباط فى المفاوضات السياسية على الساحة الدولية، وقد اعتاد على ان يكرر فى كل مناسبة عبارة (هذا غير ملائم لجيش الدفاع).

ويبرز هنا اذن السؤال: ما الذى حدث؟ ما الذى جعل رئيس الاركان يصور سوريا كمن يهمها السلام مع اسرائيل؟ ليس هذا فقط، بل ويؤكد ايضاً ان هذا الاتفاق فى متناول اليد؟ يبدو ايضاً أن رئيس الاركان يعلم ان هذا ليس الرأى القاطع لمحللين سياسيين على الساحة الداخلية، ولا ايضا رأى سياسيين معروفين على الساحة الاسرائيلية، كثيرون منهم يدركون الأخطار المتربصة بإسرائيل اذا انسحبت الى ما يطلق عليه السوريون (الحدود القديمة) من شهر يونيو ١٩٦٧.

كذلك يتساءل الكثيرون منهم عما اذا كان الرئيس السورى يتجه فعلا الى السلام التام مع اسرائيل، يدرك الكثيرون منهم حقيقة ان الاسد غير مهتم بالسلام التام مع اسرائيل. إنه على استعداد (للحديث عن السلام) حتى يسحب من اسرائيل المناطق السورية التى احتلها جيش الدفاع فى حرب الايام الستة.

هذا هو المهم بالنسبة له، وإن كان على غير استعداد لدفع الثمن المقابل، وبخاصة التأكيد على التواجد العسكرى الاسرائيلى فى الحرمون لفترة طويلة - عشر سنوات على الاقل - وترسيم خط الحدود الجديد وفقا لما حددته الهيئات الدولية عام ١٩٢٣.

اذا درسنا تصرفات السوريين جيدا سنجد انه لم يحدث فعلا تغيير ملحوظ فى الموقف الذى طرحوه منذ ٢٥ عاما وبين ذلك الذى طرحوه فى المحادثات التى توسط فيها الرئيس بيل كلينتون فى شيبردزتاون وقبل ذلك فى البيت الابيض بواشنطن. لم يتراجع السوريون، بل ظلوا متمسكين بموقفهم السياسى الذى يطالب بانسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة. هذا بالنسبة لهم شرط لا تنازل عنه، قبل الدخول فى مباحثات فعلية حول التسويات السلمية والأمنية.

اذن من الصعب تماما التعامل بثقة مع تقدير رئيس هيئة الاركان الذى يقول ان السلام مع سوريا بات على الابواب

وبينما يشع رئيس الاركان تفاؤلا، نجد ان رئيس الموساد، افرايم هاليفي، ينسف حلم (الشرق الاوسط الجديد) بقوله «لن يكون هناك تطبيع كامل فى العلاقات مع الدول العربية التى ترى فى السلام مجرد هدنة وأننا سنظل هنا غرساً غريباً». صحيح انه يتفق مع الرأى بأن «كل من يتواجد فى هذه الغرفة يعلم انه سيوقع اتفاقا قريبا للسلام مع سوريا»، ومع ذلك لفت انظار المندوبين الاسرائيليين فى الدول العربية بما سمعه من فيصل الحسينى الذى قال (سيتعايش العرب مع اسرائيل ولكنهم لن يروا فيها ابداً نبتاً طبيعياً. بل شيطانى». كذلك لفت رئيس الموساد انتباه المشاركين فى الاجتماع الى ما يحدث حاليا فى مصر، حيث تتعاظم قوة الجيش المصرى، وقال - فى التدريبات العسكرية يتخيل الجيش المصرى اسرائيل على انها العدو الذى قد يحاربه فى يوم من الايام، والنتيجة التى توصل اليها هى (كلما تقدمنا فى عملية السلام، كلما وجب علينا تعزيز أمن اسرائيل من أجل الحفاظ عليها من أى شرور).

الامور تتحدث عن نفسها. انها تكشف الوضع فى هذه الظروف. كم من الصعب تقبل النبوءة المتفائلة من جانب رئيس الاركان، اذا كان لديه ما يقوله للجهاز السياسى، فليكن فى الاطر المعروفة، مثل اللجنة الوزارية لشئون الدفاع ولجنة الخارجية والدفاع بالكنيست، على كل فإن هذا المبدأ معمول به حتى الآن على الساحة السياسية الاسرائيلية ولا يجب على رئيس هيئة الاركان أن يحيد عنه. خير يفعل رئيس الوزراء ووزير الدفاع لو امر رئيس الاركان بعدم الانزلاق الى الجدل السياسى حتى لو كان ذلك يتفق مع خطه السياسى.

هآرتس ٢٦/١/٢٠٠٠

بقلم : عقيبا الدار

السلام تحت المصباح

تدور العلاقات فى المثلث الاسرائيلى - السورى - الفلسطينى، وكأنها مأخوذة من كتاب ارشادى للمحبين البالغين الذى ينصحهم بعدم الجرى أبداً وراء الآخرين. فالناس تخشى الطرف الآخر السهل المنال. فوزير الخارجية السورى يتهرب من مصافحة رئيس الوزراء، ورئيس الوزراء يطارده حتى فى صالة الالعاب الرياضية فى الفندق فى شيبردزتاون، وياسر عرفات على استعداد للسفر الى دافوس الباردة فى محاولة للتقارب مع باراك، ورئيس الوزراء يقرر البقاء فى الوطن، إن ترتيب الافضليات لدى باراك لم يعد دربا من التخمين الصحفى . فقد كشف عوديد عيران رئيس فريق المفاوضين الاسرائيلى مع الفلسطينين للمراسلين الخارجيين أن رئيس الوزراء لم يعد يكتفى بنقل اللواء شلومو ينائى الى وفد المفاوضات مع سوريا، يريد بذلك ان يسلب المزيد من الشخصيات الهامة. وأكد عيران ان المحادثات مع الفلسطينيين اصبحت تسير فى ظلال المفاوضات مع سوريا.

والآن، بعدما قرر ان يرد بلا مبالاة على تعنت الأسد، اصبحت الفرصة مواتية لباراك للبحث عن عملة وقعت اسفل المصباح والعثور عليها. فالاتفاق مع الفلسطينيين موجود تحت قدميه، جميع الحلول فى متناول اليد.

باراك فى حاجة فقط لأن ينحنى وينتصب ، وأن يقرر ويتفق. أنه يعلم ان عرفات على استعداد لقبول دولة فلسطينية على ٨٠ - ٨٥٪ من اراضى الضفة الغربية - لدرجة انهم فى الوفد الفلسطينى لا يتعاملون بجدية مع حق العودة الى اسرائيل، كما توصلت الاطراف الى اتفاق مبدئى فى الضفة. لقد لاحظوا فى اليمين لمعان هذه العملة اسفل المصباح بعدها اطلقوا شعار (باراك سيقسم القدس).

بعد هجوم ايهود اولمرت الذى يرفض تماما ان يتنازل للفلسطينيين، سارع مكتب رئيس الوزراء بالاعلان ان باراك على غير استعداد لأن يتخلى عن حبة رمل واحدة من ارض القدس المقدسة، بمعنى آخر مخيم اللاجئين شوعفات افضل بدون سلام، عن سلام بدون مخيم اللاجئين شوعفات. منذ بداية عملية السلام اصبحت القدس ملاذا للزعماء الذين سقطوا فى أسر شعار الكشافة الذى اطلقوه هم (القدس - الموحدة - عاصمة - اسرائيل - الى الابد). حتى حاييم رامون الذى يعد (من الحمائم) لا يجرؤ على أن يلمس قضية القدس ولو تلميحا، وقد اقترح هذا الاسبوع تأجيل بحث وضع القدس ومصيرها لمدة خمس سنوات.

الافتراض الذى يعمل على اساسه باراك ورامون وكثيرون فى اليسار هو انه اذا استمرت الحكومة على موقفها العنيد ضد أى تنازل فى القدس، مثلما هو الحال بالنسبة لحجم الكتل الاستيطانية، فإن عرفات سوف يقبل فى نهاية الامر ما هو متاح. فى اسوأ الحالات سوف يعلن من جانب واحد عن اقامة دولة فلسطينية فى المناطق التى حصل عليها من خلال مراحل الانسحاب. فهل تسوية نصف ناضجة، وشبه مفروضة، ستكون فى مصلحة اسرائيل؟ يحذر أتباع عرفات من انه لو قام بالتوقيع على اتفاق يبقى السيطرة فى القدس الشرقية فى ايدى اسرائيل - بما فيها من ٢٠٠ الف عربى - فإنه لن يهنأ بهذا الاتفاق. كذلك يتوقعون فى المؤسسة العسكرية انه اذا طرح عرفات تسوية لها شكل اتفاق استسلامى، فإن حماس، وربما ايضا فتح ستحرضان الجماهير لتخرج المظاهرات الى الشوارع.

لقد قامت مجموعة شجاعة من الاسرائيليين والمصريين والفلسطينيين والاردنيين هذا الاسبوع بسحب ذريعة القدس من تحت اقدام رجال السياسة. فقد وقع اكاديميون وشخصيات عامة وضباط جيش سابقون من تيار الوسط، من بينهم رئيس المخابرات العسكرية السابق اللواء احتياط) شلومو جازيت والبروفيسور موشى ماعوز، والبروفيسور يوسى جينات والدكتور مناحم كلاين والدكتور اسحاق رايتر، على وثيقة تطرح حلولا عملية لمشكلة القدس. الى جانب هؤلاء تومض توقيعات ثلاثة من كبار المسئولين فى بيت الشرق: خليل توفكى ورامى نصرالله ومانويل حسيان. لقد اتفقوا على عدم تقسيم القدس ولكنها ستصبح عاصمة للدولتين - الغربية لاسرائيل والشرقية لفلسطين. تقترح الوثيقة بحث التسويات الخاصة بالمدينة العتيقة التى خلف الأسوار والاهتمام بالواقع الذى ظهر على الساحة فى اعقاب اقامة احياء سكنية يهودية جديدة فى شرق المدينة.

الحكومة التى لن تنجح فى جلب السلام غير المرتبط بإخراج اليهود من ديارهم فى القدس، لن تقنع الجماهير بتأييد السلام الذى سيخرج جميع اليهود من الجولان. يا للأسف على الوقت الضائع

ما كان يحدث هذا عند الأسد

صحيفة «يديعوت احرونوت»
(الملحق السياسى) ١٣/٢/٢٠٠٠
بقلم : إتيان هابر

على حد علمى، ومن واقع خبرتى القليلة، أقول إن دولة إسرائيل على استعداد لأن تدفع فى الوقت الحالى ملايين الدولارات مقابل الحصول على أحدث المعلومات عن قرارات، تقديرات وآراء الرئيس السورى حافظ الأسد. دولة إسرائيل على استعداد لتعريض حياة إنسان للخطر من أجل زرع ميكروفون فى اصيص الزهور الموجود بجوار مكتب الأسد أو وضع هوائيات استقبال عند ناصية الشارع الذى يقيم فيه فاروق الشرع.

والأسد - من ناحيته - يستطيع الحصول على كل المعلومات التى يحتاجها - بل وعلى أكثر منها - مقابل ثمن زهيد. عن طريق إدارة مؤشر الراديو، بثمن يبلغ عدة قروش، مثل ثمن صحيفة. ولكن بالنسبة لحفظ الأسرار العسكرية والسياسية فإن دولة إسرائيل تنتحر.

لقد خرج قطار المعلومات عن الخط من فترة طويلة. فى كل مجال من مجالات حياتها تقريباً تنتقل دولة إسرائيل من النقيض إلى النقيض خلال أقل من جيل، من الكارثة إلى الاحتفالات والمهرجانات، على حد وصف عيزرا ڤاتيسمان. حتى حرب يوم الغفران لم يكن من المكن التلفظ بكلمة أو طبع كلمة. أى ملازم فى جيش الدفاع الإسرائيلى كانوا يكتبون اسمه ب أو ج. ولكن ماذا عن الخلافات فى جيش الدفاع الإسرائيلى؟ لم تكن موجودة آنذاك وماذا عن تعيين رئيس هيئة الأركان العامة؟ قبل التعيين بساعات معدودة فقط. وماذا عن التعيينات الأخرى؟ حاشانا أن نذكر ذلك. كان فولتر براون، طيب الله ثراه، والذى توفى منذ سنتين أو ثلاث، كان أحد أقوى الأشخاص فى الإعلام الإسرائيلى. وعندما خدم فى وظيفة كبير الرقباء لم يسمح بأن يُكتب عن لواء فى جيش الدفاع الرسرائيلى انه «مشاغب ومشاكس». وقد قال آنذاك «الضابط فى جيش الدفاع الاسرائيلى ليس ولا يمكن أن يكون مشاغباً ...».

وأنا - مثل كثيرين - لا أشتاق لتلك الأيام ولا لما كان يحدث فيها. العكس هو الصحيح. لقد أصابت صدمة يوم الغفران ١٩٧٣ الجميع - عندما أصابتنا المفاجأة - سواء فى وسائل الإعلام أو فى الرقابة، وقلبت الأمور رأساً على عقب.

منذ ذلك الحين لا توجد رقابة فى اسرائيل، ويمكن لأى شخص أن يفعل ما يروقه. فى هذه الموجة من العجز، إلى جانب التنافس العنيف داخل وسائل الإعلام، تكشفت كل الأمور.

على مدى سنوات نُشرت فى وسائل الإعلام الاسرائيلية تفاصيل عملياتية تقشعر لها الأبدان. سيل من المعلومات غمر مكاتب المخابرات فى القاهرة ودمشق. وفى حالة واحدة على الأقل من الحالات التى أعرفها تسبب نشر معين فى مقتل انسان بشكل مباشر.

المشكلة الحقيقة والرئيسية ليست فى مختلف أشكال النشر، بل هى فى عادة الثرثرة التى سيطرت على بعض الساسة ورجال الجيش، وهم لا يفرقون بين قصة خيالية لا قيمة لها وبين التهامس حول الموعد الدقيق لنصب كمين بالقرب من صيدا أو حول القيام بهجوم ضد مسئول فى حزب الله. ومن هذا النقيض - منذ جيل - الذى تمثل فى شاؤول افيجور أحد أفراد الهاجاناه والدفاع (الذى يقولون عنه انه ارسل ذات يوم مظروفاً داخل مظروف داخل مظروف داخل مظروف إلى صحيفة بأحد معسكرات الناحال، ووضع فى المظروف الأخير ورقة صغيرة يطلب فيها تجديد الاشتراك فى الصحيفة ...) انتقلنا إلى ساسة ورجال الجيش الذين لا رابط لهم.

وأنا كصحفى، حرى بى أن أبارك هذه الظاهرة. فهكذا

تتكشف الحقيقة. ولكن كإسرائيلي - في دولة مازال دولة محاصرة - وكأب لابن كان جندياً في الخدمة النظامية وأصبح الآن ضمن قوات الاحتياط، كنت سأعاقب من يسربون تفاصيل العمليات التى قد تؤدى بحياة إنسان.

وربما من الأجدى ان يكون ا لاختيار لكل من يسرب تفاصيل عملياتية هو كالتالي: هل كنت على استعداد لتسريب هذه التفاصيل لو علمت أن ابنك هو قائد الجماعة التي ستخرج مساء اليوم لنصب الكمين؟

اقرأ شفتيه

صحيفة «يديعوت احرونوت» (الملحق السياسى) ١٤/٢/٢٠٠٠
بقلم : دافيد بار إيلان

وعده الرئيس كلينتون بالجولان كلها، وبالتنازل عن تطبيع العلاقات مع اسرائيل، وبموافقة امريكية على وجود سورى فى لبنان وبدعم اقتصادى وعسكرى. لماذا إذن قرر الأسد تعليق المحادثات وممارسة ضغط على إسرائيل عن طريق التصعيد فى لبنان؟ هل حقاً لمجرد إهانتها بمطالبة باراك بأن يوافق سلفاً وكتابياً على ما قاله تلميحاً - أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط الرابع من يونيو؟

لقد تحول التكهن بنوايا «آبو الهول السورى» إلى رياضة مفضلة فى إسرائيل. ولكن المشكلة ليست هى الغموض، على العكس. فمنطق الأسد نموذجي. كل ما نحتاجه هو رغبة إسرائيل فى الانتباه لكلامه. ونحن الآن نرى أيضاً تجاهلاً إسرائيلياً للرد السورى على مسودة الاتفاق الامريكية الصادرة فى شيبردزتاون.

وفقاً لما ورد فى وثيقة الرد السورى، التى نشرت فى الصحافة اللبنانية (ترجمة معهد البحوث والإعلام الشرق أوسطي فى واشنطن)، فإن الحدود بين سوريا وإسرائيل يجب أن تكون هى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧. وتكون العلاقات بين الطرفين «علاقات سلام عادية». ويقوم الطرفان بتسوية الخلافات عن طريق التحكيم أو فى المحكمة الدولية، ويقيمان علاقات دبلوماسية عن طريق السفارات.

إلا أنه تم حذف وصف العلاقات الدبلوماسية - القنصلية بأنها «كاملة» والذى كان موجوداً فى المسودة الامريكية. ولم يكن هناك ذكر لتطبيع العلاقات. وتحذف الوثيقة السورية كلمة «Co - operation» التى تظهر باستمرار فى المسودة الامريكية. تتعهد سوريا برفع المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، ولكنها لا تتعهد برفع كل قيود التجارة. لن تكون هناك حركة حرة للبضائع والخدمات بين الطرفين. وستكون العلاقات الاقتصادية خاضعة «للقوانين والمصالح والنظم السورية».

كما تكون المواصلات والسياحة خاضعة «للتقاليد والأعراف السورية»، ولا تتم الاتصالات التليفونية والبريدية إلا اذا لم تؤثر سلباً على الاتفاقيات السورية مع دول أخرى.

لا تلتزم سوريا بالتعاون فى مجال المياه، ولم تنص الوثيقة إلا على تشكيل لجنة لتولى هذا الموضوع. كما حذف من الوثيقة البند الذى يحظر مشاركتها فى حلف عسكرى ضد اسرائيل وكذلك التعهد بعدم العمل ضد اسرائيل فى المنظمات الدولية.

كما جاء فى الوثيقة أن يتم التنسيق الأمنى عن طريق مراقبين أجانب، وليس بشكل مباشر. أما محطات الإنذار فلا تعمل إلا خمس سنوات، فى وجود أجانب ودون أى وجود لإسرائيليين، ويتم توزيع المعلومات الاستخبارية الواردة عن طريق الأقمار الصناعية على الدولتين.

تحظر المسودة الامريكية «إقامة تنظيمات لاعمال العنف، التحريض، الاشتراك والمساعدة فى أعمال العنف من أراضى سيادة أى طرف ومن الأراضى الخاضعة لسيطرته». ولم يذكر فى الوثيقة السورية إلا «إقامة تنظيمات»، وهذا أيضاً بقيود: لا يسرى الحظر إلا على أرض السيادة، وليس عل «الأرض الخاضعة لسيطرة سورية»، ويكون «وفقاً للاعتبارات الخاصة بحل عادل لمشكلة اللاجئن الفلسطينيين».

وتتجه النية فى إسرائيل إلى النظر لهذه المواقف القصوى على أنها مواقف أولية. إلا أن سوريا ليست لها مواقف أولية. فوجهة نظرها بالنسبة للاتفاق مع إسرائيل تشبه الآن وجهة النظر التى عرضتها فى مؤتمر مدريد. ويستطيع الأسد - الذى لا يخشى رد فعل الأمهات الثكلى لمقاتلى حزب الله - أن يتمسك بمواقفه حتى النهاية، بافتراض أنه سيأتى وقت تضطر فيه حكومة اسرائيل - بسبب الضغوط الخارجية والداخلية - للتوصل إلى اتفاق وفقاً لشروطه.

ولأن هدفه ليس هو السلام بل استقرار نظامه، فهو لا يستطيع التنازل عن مكاسب تبرر عشرين سنة من العناد والتشدد: انسحاب اسرائيلي، ليس إلى الحدود الدولية مثلما وافقت مصر، بل إلى خط الرابع من يونيو، والخيار متاح لعمليات عدائية ضد إسرائيل. أى ليس سلاماً، بل هدنة إلى أن يتغير ميزان القوى.

وليس من قبيل العبث أن يعتمد على إرهاق إسرائيل وتعطش كلينتون لاتفاقية تشبع رغبته، وحتى إذا تم رفض مثل هذه الاتفاقية من خلال استفتاء، سيخرج منتصراً على الصعيد العالمى، كراغب فى السلام رفض الصهيونيون أنصار الحرب يده الممدودة بالسلام.



إسرائيل / مصر

لماذا نزل باراك إلى مصر ؟

ملحق معاريف السياسى
٢٠٠٠/١/٣١
بقلم: موشيه جاك

إن لقاء رئيس الوزراء مع مبارك من المحتمل أن يصرف الإنتباه عن قضية الإنتخابات،
ولكن هناك شكاً من أنه سيدفع المفاوضات.
إن التفسير المصرى لدعوة إيهود باراك لمقابلة مع الرئيس مبارك يبعث برائحة من التعالى. فمبارك يرغب فى أن ينصح باراك كيف يدفع المفاوضات مع الفلسطينيين. وعندما يرغب مبارك الحديث مع الأسد، فهو يسعى للطيران إلى دمشق. وعندما يريد أن يحيط الملك عبدالله بالأمور فهو يطير إلى عمان. ولكن بشكل مبدئى فهو يبعد قدميه عن القدس. ناهيك عن ان المصريين يُقدرون أن باراك منغمس فى ضائقة، وأن اللقاء مع رئيس مصر سوف يساعده فى تحويل الرأى العام من ضائقة النقابات المؤثرة.
لقد برز هذا التعالى المصرى فى أقوال عمرو موسى وزير الخارجية المصرى، فى مؤتمر دافوس، فالغطرسة تتجلى فى تعدد المطالب من إسرائيل، تلك المطالب التى يطرحها المتحدثون المصريون خارج إطار المفاوضات مع الفلسطينيين.
وإستعداداً لمؤتمر وزراء الخارجية الذى سيفتح اليوم فى موسكو فى إطار لجنة الصياغة للمسار المتعدد الإطراف فى مفاوضات الشرق الأوسط، وإزاء اجتماع اللجنة الرباعية لشئون اللاجئين بالقاهرة فى الإسبوع القادم، يتوجه المصريون لإسرائيل ويخلقون الإنطباع وكأنه فى مقدرتهم أن يملوا عليها شروط الخضوع. إن البيانات تولد الانطباع وكأن المصريين مقتنعين بأن الضعف الداخلى لباراك يمنح فترة ملائمة لإبتزاز التنازلات البعيدة المدى.
إن الافتراض المصرى خاطىء. فعلى الرغم من الضائقة التى كان باراك منغمساً فيها مع نشر التقرير الخطير للرقيب العام للدولة، فلم يُفتن باراك بالسفر إلى دافوس للقاء ثلاثى مع كلينتون ومع عرفات. ولم يخضع لمناورة عرفات بتقليم المفاوضات الثنائية الإسرائيلية/ الفلسطينية بواسطة إدخال الامريكان لجوهرها، وذلك لاستغلالهم كأداة ضغط على إسرائيل.
وغضب الفلسطينيون. إن هذه هى المرة الثانية التى ينسف فيها باراك لقاءً ثلاثياً. مرة فى واشنطن فى ٢١ يناير، ومرة فى دافوس فى ٢٩ يناير. إن الاتهامات الفلسطينية لم تنفع. وسوف يعقد اللقاء هذا الاسبوع بدون كلينتون. لقد كان فى مقدور المصريين أن يستوعبوا الدرس من ذلك: لا يجب الإعتماد بشكل أكبر من اللازم على عقدة النقابات عند باراك.
والخطأ الثانى لمبارك هو بالنسبة للفلسطينيين، فعرفات يهرول إلى باب مبارك، ولكنه لا يرغب أن تزعجه مصر فى خطته بتوريط الولايات المتحدة فى المفاوضات مع إسرائيل، من أجل الحصول على إلتزام أمريكى بتأييد الدولة الفلسطينية، عندما يعلن عن انشائها فى نهاية سبتمبر هذا العام.
إن عرفات لا يدقق فى التواريخ المأمولة لإنهاء المفاوضات مع إسرائيل، لأنه يعلم مسبقاً بأنه على الرغم من الوعود المتبادلة عن «المباحثات الماراثونية»، فهو يُعد كميناً للرئيس كلينتون بواسطة خلق أزمة سوف تجرفه للتدخل الفعّال، والذى سيكون له بمثابة رسالة للإعلان من طرف واحد عن قيام الدولة.
لقد لهث الرسول (المبعوث) ٤٢ كيلو متراً بدون توقف لكى

يُبشر أهل أثينا بالانتصار فى معركة ماراثون، وعندما وصل مات بعد أن جاء بالبشرى المفرحة، ومن ذلك السباق التاريخى جاء الماراثون، إن السباق الرياضى الذى انتهج فى الأوليمباد بعد ذلك إنتقل إلى سباقات فردية، أما المباحثات مع الفلسطينيين فليست فى إطار المسابقة الرياضية، ولم تهدف لتحديد من سيصل أولاً للهدف. إن المفاوضات يمكن الاسراع بها بواسطة مباحثات مكثفة وليس بالضرورة ماراثونية. وليست هذه قضية دلالية فقط، ففى الـ١٣ يوماً الباقية على التاريخ المحدد لا يمكن الوصول إلى هدف اتفاقية إطار لتسوية نزاع دام ١٠٠ عام. إن نصائح مبارك لن تفيد.

إن رئيس الوزراء نزل إلى مصر لكى يستعرض صفقات كما هو معتاد، وذلك عقب صداع قضية النقابات. فعلى مدار الاسبوع سوف يتمتع بعناوين بديلة لتلك التى إمتصها فى نهاية الإسبوع.
سوف يخضون فى لقاءات مع مبارك، عرفات وعبدالله، ولكن هناك شكاً كبيراً إذا ما كانت تلك اللقاءات سوف تساهم فى دفع المفاوضات. أولاً بسبب محاولات مصر استغلال الصعوبات الداخلية لباراك. وثانياً لأن عرفات لن يسمح بأى إتفاق فى المفاوضات الثنائية حتى يفرض على باراك الحضور معه للتفاوض لدى كلينتون فى البيت الأبيض، وذلك ليدق إسفيناً بين القدس وواشنطن.

الحرب مستمرة على آلات العزف

جريدة هآرتس ٢/٢/٢٠٠٠
بقلم : تسفى برئيل

* زيارة نشطاء حركة السلام المصريين الأخيرة لاسرائيل، أظهرت وجود عدد قليل من رجال الثقافة فى مصر الذى يمكنه ان يؤيد علانية السلام مع اسرائيل.
* دكتور طارق حجى مفكر غير تقليدى، وهو واحد منهم «أنا اعرض عليك الآن موقفا مصريا عربيا قوميا لازال موجوداً: الحكومات العربية وبصفة خاصة حكومة مصر اول من عقدت اتفاقية سلام مع اسرائيل قد اقترفت جرماً ازاء شعوبها ولحسن حظ هذه الحكومات أنه لا توجد ديمقراطية فى الدول العربية، ولذلك فإن هذه الحكومات لازالت مستمرة فى الحكم.
ليس لدينا انتخابات حرة مثلما هو الحال فى اسرائيل، وإن اية حكومة من الحكومات التى سارت فى طريق السلام المزيف لم يكن لها ان تظل فى الحكم. أن النزاع بيننا هو نزاع بين ثقافات، وهذا هو النزاع الاكبر والاشمل بين اعداء، وفى مثل هذا النوع من النزاع لا يمكن أن نطرح عنصراً واحداً - على سبيل المثال .. اعادة الاراضى المحتلة، ثم نقول ان استبعاد هذا العنصر من ساحة النزاع، يعنى أن الظروف اصبحت مواتية بشكل كامل للسلام.
إن السلام السياسى أو العسكرى الذى لا يستند إلى مصالحة ثقافية لا يمكن ان يستمر طويلا، ولهذا فإن هذا النوع من السلام لا يمكنه ان يتوافق مع متحدثى اليمين الاسرائيلى.
فهؤلاء يفهمون مثلنا ان العلاقات بين اسرائيل والعرب هى بمثابة بديهة حسابية، وأن هذه العلاقات لابد ان تكون علاقات صراع، ولذلك فعندما قررت حكوماتنا ترك السلاح ووقعت على اتفاقيات سلام، فقد القت على عاتق المفكرين اعباء الحرب.

انها حرب يومية فوق صفحات الجرائد والكتب وفى الافلام السينمائية، وهدف هذه الحرب هو الحفاظ على نقاء الثقافة العربية من التدخل الاسرائيلى، ونحن ليس لدينا اسباب الترف والراحة التى تتوافر للمفكرين فى العالم الحر، والمهمة الملقاه على عاتقنا هى حراسة الأسوار، ولذلك فلا يمكننا، بل لا نستطيع ان نفصل بين قوميتنا ووضعنا كمثقفين».
هذا الملخص لنظرية المفكرين العرب سمعته من احد كبار الكتاب الصحفيين المصريين البارزين، عندما انعقد «مؤتمر كوبنهاجن» فى القاهرة: وهو المؤتمر الذى خرجت منه حركة «السلام الآن» المصرية.
ولقد التقيت مع الكاتب الصحفى المصرى فى اجتماع آخر نظمه المعارضون للسلام من المصريين فى فندق «شبرد»، حتى يثبتوا أن مؤتمر السلام المنعقد فى فندق «ماريوت» ليس العرض الوحيد فى القاهرة.
والتقينا ايضاً بعد ذلك حيث اكد لى قائلاً «إن هذا اللقاء جاء للتعرف على العدو ولا يمكن تفسير هذا اللقاء بأنه لقاء ثقافى. نحن مستمرون فى الكفاح الذى اصبح اكثر صعوبة، فمع مرور الوقت نرى صفوفنا تتساقط.
رجال اعمال يسافرون الى اسرائيل، صحفيون وكتاب مصريون يزورون اسرائيل، وأنا اخشى أن يُفهم كفاحنا الثقافى فى نهاية الامر انه كفاح المعارضة والحركات الهامشية».
وفى الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر وصل وفد آخر من نشطاء السلام المصريين إلى اسرائيل كضيوف على جامعة تل ابيب ووزارة الخارجية.
وهنا من الصعب أن نقول أن هذا العدد المحدود من رجال الثقافة المصريين الذين يمكن أن يعلنوا عن انفسهم كحركة

سلام، يمكنهم أن يخترقوا صفوف الحرس القديم والذين يعتبرون هذه القلة من الخونة.
إن المعارضين لأعضاء حركة السلام المصرية يقولون: إن هؤلاء يعملون بتصريح من الحكومة، وهو تصريح تحتاجه كل منظمة أو حركة في مصر، ولذلك فإن اعضاء حركة السلام هم جزء من «المؤامرة السياسية» وليسوا حركة ثقافية ولا يعبرون عن تحول في قيم الفكر المصرى تجاه اسرائيل. ومع ذلك فإن انشطة نشطاء السلام في مصر تنجح كل مرة في احداث فقاعة فكرية في مصر.
ومن بين من قاموا بزيارة اسرائيل هذه المرة، دكتور «طارق حجى»، الذى الف عدة كتب هامة ونشر عشرات المقالات النقدية حول اوضاع مصر كدولة من دول العالم الثالث.
وتقول نظريته ان النقد الذاتي الحقيقي والديمقراطية والتنمية الاقتصادية وخلق مناخ ثقافي يقترب مع الجديد في عالم العلم والمعرفة، هي امور مطلوبة للدول العربية ولمصر بصفة خاصة حتى تنجح هذه الدول في كفاحها الخارجي وبصفة خاصة في كفاحها مع اسرائيل. وهو يقول: إن اهم دور لرجال الفكر هو مواجهة الفكر الداخلي الذي يهدف الى وصف العالم الخارجي كقطيع من الذئاب كل هدفه هو القضاء علينا. وهذه الرؤية ليست صحيحة ويمكنها ان تعزلنا ثقافياً. وهذا المفهوم قد يوائم المتشددين ولكنه لا يتفق مع اغلب الجماعات الفكرية الاخرى، وبصفة خاصة المفكرين من التيار اليساري، ومن لا يستطيع أن ينتقد ذاتيا الاسلوب الذي يدور به النزاع العربي الاسرائيلي، فلن يكون قادر إلا على ترديد عبارات هزائم الماضي. ومثل هذا الامر هو خير ضمان لتكرار الهزائم.
ودكتور حجى ليس مفكراً تقليدياً، وهو يبلغ من العمر خمسين عاماً، من مواليد بورسعيد، ولقد حاضر الدكتور حجى في جامعات المغرب والجزائر، ثم عمل بعد ذلك في شركة «شل» كمستشار قانوني لشئون البترول والغاز، وبعد ذلك عُين نائب مدير عام شركة «شل مصر» ثم رئيس شركات «شل» في مصر.
والدكتور حجى يعتبر اول شخص من مواليد الشرق الأوسط الذي يعين في مثل هذا المنصب في شركة «شل».
وفي عام ١٩٩٦ استقال دكتور حجى من منصبه حتى يتفرغ لنشاطاته الثقافية والاجتماعية. وعلاقاته مع شركة شل وحكومة مصر مكنته من الدخول في مناقصة مصرية عن آبار بترول، وأن يخرج من هذه المناقصة بامتياز استغلال حقلين صغيرين للبترول بمشاركة حكومة مصر من خلال شركة «تانا» التي يملكها، ويسكن دكتور حجى في حي هليوبوليس الحي الراقي على بعد عدة امتار من منزل الرئيس مبارك، الأمر الذي يزعج - حسب قوله - زائريه الذين يجتازون اجراءات تفتيش امنية صارمة.
والدكتور حجى له علاقات بالمسئولين عن الحكم في مصر، فهو صديق مقرب من رئيس الوزراء عاطف عبيد، كما يشترك في الاجتماعات الاقتصادية التي تنظمها حكومة مصر، وهو مستشار لوزراء الاقتصاد، ولكنه يشعر بصفة خاصة بالاحباط لأنه حسب قوله «يوجد في مصر شخصيات ممتازة ذات خبرة عالمية، ولكن هؤلاء لا يُعترف بهم في مصر من قبل البيروقراطية».
وعلى موقع الانترنت الخاص به يقوم الدكتور حجى بنشر كتبه ومقالاته (WWW. heggy. org) ولكنه دائما ما يحدث جلبة عندما يكتب في الصحف المصرية الرسمية.
وفي شهر نوفمبر استطاع حجى أن يغضب مرة أخرى الحرس القديم عندما هاجم نظريات المؤامرة التي يتمسك بها رجال الفكر في العالم العربي. وهذه النظريات تعتقد أن العالم الغربي وبصفة خاصة الولايات المتحدة الواقعة تحت تأثير اسرائيل واللوبي اليهودي، قد دبروا مكائد ضد العالم العربي والاسلام، «وللأسف الشديد أن الكثير جداً من المفكرين في العالم الثالث يعرفون الكثير، ولكن معارفهم هذه لا تمتد إلى مجالات جديدة، فهم يشغلون انفسهم بمناقشات مضنية حيث يستخدمون أفكاراً قديمة تؤكد انهم لا يدركون شيئاً عما يحدث حولهم، وهذه الافكار القديمة تعرقل المجتمع عن التقدم إلى الهدف المطلوب.
أن الايمان الراسخ بنظريات المؤامرة أو المكيدة يفترض أن الطرف الذي تحاك ضده المؤامرة ليس بإمكانه احباطها، وبالتالي ظهر اتجاه الانهزامية السلبي الذي يتناقض مع الفخر القومي والكرامة الذاتية والايمان بأن الشعوب مثل الانسان تستطيع أن تحدد مصيرها.
ودكتور حجى لا يكتب بشكل مباشر، أو انه يقصد رجال الفكر في مصر أو في الدول العربية، ولكنه يكتفي بالتعميم الشامل «دول العالم الثالث» ومن يريد ان يفهم فسوف يدرك ان الكلمات موجهة له.
وقائمة الذين يسخرون من كتابات الدكتور حجى ليست قصيرة، فبعد ان نشر احد مقالاته في جريدة الاهرام، وهي ظاهرة جديدة في حد ذاتها ان يكتب في هذه الجريدة التي يرأس تحريرها ويديرها احد المعارضين المتشددين لتطبيع العلاقات مع اسرائيل - ابراهيم نافع - فقد رد عليه «السيد يسين» بشدة - وهو احد رجال الفكر الذي يقصدهم دكتور حجى، حيث كتب السيد يسين «ان طارق حجى ومن مثله يريدون منا ان ننضم الى رقصة الدراويش التي يطلق عليها «ثقافة السلام»، وهو يريد أن نرقص هذه الرقصة كما لو اننا مخدرين وان نمدح السلام حتى نفاجيء بصواريخ اسرائيل».
ومن خلال أداء هذا الكاتب وامثاله فإن حكومة مصر تدرك أن السلام الحقيقي لن يقوم الا على اساس قوات مسلحة قادرة على ردع الدولة التي تهددنا والتي يمكنها أن تتحول في لحظة الى عدو علني».
ثم ينتقل السيد ياسين إلى حوار فكري ويقول: «ان طارق حجى يثير الدولة ضد الاعلام القومي الذي يحض الذاكرة التاريخية حتى لا ينسى الشعب العدوان الاسرائيلي من ناحية، وكفاح الشعب الذي كلل بالنجاح في حرب اكتوبر من ناحية اخرى. وأنا اريد أن اؤكد لهذا الكاتب وأمثاله الذين يعملون في الدعاية من اجل اسرائيل وتطبيع

العلاقات معها، انهم يحرثون فى مياه البحر، وأن الشعب المصرى صاحب الوعى التاريخى وعلى رأسه رجال الفكر المقاتلون، لن يوافق اطلاقاً على تطبيع العلاقات، ولن يقرأ ثقافة السلام المشكوك فيها طالما لم يتحقق السلام العادل بالفعل.

ودكتور حجى لا يشك فيمن سينتصر فى هذه المناقشة التاريخية فى نهاية الأمر، فهو يقول «الأمر لا يدور حول تطبيع العلاقات مع اسرائيل من عدمه، ولكن الأمر يتعلق بطابع وشكل المجتمع المصرى وبقدرته على مواجهة نفسه والتحول إلى مجتمع حديث على وديمقراطى، هذه هى أهم الامور امام الحوار حول تطبيع العلاقات مع اسرائيل والذى هو عنصر غير اساسى.

وعندما ندرك فى مصر أن الكفاح هو ليس بين مؤيدى تطبيع العلاقات وبين معارضيه وإنما هو كفاح بين الحرس القديم ومؤيدى التقدم سوف نستطيع حينئذ ان نرى النور. حنيئذ سيأتى تطبيع العلاقات من تلقاء نفسه».

والدكتور حجى ليس هو الشخص الوحيد الذى يتمسك بهذا الرأى. فهناك كثيرون ولكنهم لا يستطيعون ان يعبروا عن ذلك علانية مثله. فخلال احاديثهم الخاصة يقولون «إن تطبيع العلاقات ليس مشكلة اسرائيلية فقد تم حل هذه المشكلة بالاتفاقيات السياسية. انها مشكلة داخلية تتعلق بالتركيب الداخلى، وبالكفاح التاريخى بين المفكرين العرب وبين انفسهم».

هذه الملحوظة تعتبر هامة لكل من يرى الآن فى تطبيع العلاقات مع سوريا، على سبيل المثال، محط الأنظار.

السلام مع مصر علامة لما سيأتى

هاتسوفيه ٢٦/١/٢٠٠٠
بقلم: يشعياهو اشبل

«عاطب ومعوق» هذا هو ملخص السلام مع مصر مثلما عبرت عنه ورقة الموقف التى اصدرها «مركز الابحاث السياسية بوزارة الخارجية» وهو المركز الذى يقوم - إلى جانب الموساد والمخابرات العسكرية - بوضع التقديرات السياسية لدولة اسرائيل. مع كل الاحترام لوسائل الابحاث والتقييم، فإن عطوبة السلام مع مصر، تعتبر حقيقة لا تحتاج إلى رؤية وأبحاث. المطلوب النظر فيه هو التقصير فى عدم استخلاص الدروس المستفادة من جانبنا.

إنه الانزلاق غير الموضوعى، والاصرار شبه الايمانى بالاستمرار فى طريق السلام مع مصر وكذلك مع الفلسطينيين والسوريين، والذى يشارك فيه اجهزة البحث والمخابرات الرفيعة، والتى تعمل وكأنها لم تتعلم شيئا من النتائج التى توصلت اليها وهم يكيفون اوضاعهم حسب الطريق الذى ينتهجه من قاموا بتعينهم، وهو الطريق الذى يتطلب فى النهاية ثمنا باهظا ولا يحتمل، والذى سيصبح فيما بعد موضوعا للجنة تحقيق آخر رسمية.

من المهم أن تبحث لجنة التحقيق التى تبدو فى الأفق، الآثار الهدامة للاتفاق مع مصر، ليس فقط آثاره على التوقعات السورية والفلسطينية للحصول على ثمن مؤلم يدفعه شعبنا مقابل استعدادهم للحصول على «اراض» من شعبنا، بل يجب على هذه اللجنة ان تحاول حل لغز تصرفات قيادتنا، وذلك عن طريقة الاستعانة بخبراء متخصصين.

أنه مشهد يتكرر مع الشعوب، وبالطبع بعد اتفاقيات سلام على غرار ميونيخ، بأن يتبرع شعب يعانى من التهديد فى وجوده، يتجاهل الواقع فى الشرق الأوسط ومصاب بالعمى السياسى النادر، يعطى بنفسه لمن يريد دماره الوسائل والقدرة من اجل (القائه فى البحر) حسبما هو معلن. هذا الموضوع يتطلب ادوات جراحة، لفهم ذلك الدافع الذى يقع خارج المنطق السياسى.

لن يستطيع مثل هؤلاء المتخصصين أن يتخطوا الدوافع العميقة، والتى بسببها اضطر زعيم ووطنى يهودى روحا وقلبا مثل مناحم بيجين الراحل، للتنازل عن كل سيناء.

إلى جانب الوهم بأن التنازل عن كل سيناء سوف ينقذ ارض اسرائيل، التى يرتبط بها بكل حواس نفسه، كان ينبغى على زعيم ذوى وعى تاريخى مثل مناحم بيجين ان يدرك، انه بذلك قد صنع سابقة، ليس فقط لكل عدو حولنا، بل ايضاً للزعامة الاسرائيلية التالية، التى ستتعلل بها كى تبرر كل انسحاب وتراجع، مثلما فعل، مع تشويه نواياه بالطبع.

هكذا يستنتج ان الخسارة الاسرائيلية بسبب السلام المصرى، تعد اكبر من خسارة المادة والارض والنفط والعمق الاستراتيجى.

نتيجة للوضع الذى اعطيناه لمصر، كانت صديقتنا الامريكية هى اول من اعطتها بسخاء، لقد اضاعت اسرائيل بنفسها وضعها الاستراتيجى، ومنذ ذلك الحين وهى تسير واثقة من اتفاق سلام لآخر وتحتل وضعا مهتزا كدولة تابعة.

بهذا اصبحت مصر محط الاهتمام الامريكى، والذى يدعمها منذ الحين اقتصاديا، ورغم اتفاق السلام، فإنها تسلح وتطور جيشها بالعتاد الامريكى المتطور بينما لا تسعى مصر ولو للحظة لأن تعلن ان فوهات هذه الاسلحة غير موجهة الينا.

ان السابقة التي وضعت كثمن للسلام، أي انسحاب اسرائيلي من آخر ملليمتر من «الارض العربية المقدسة»، وترحيل اليهود وتخريب المستوطنات، تستخدم منذ ذلك الحين نموذجا للسلام السوري والفلسطيني، والذي تتعلق به ايضا القيادة الاسرائيلية كنموذج يحتذى به.
كان ينبغي على القيادة المسئولة ان تستخلص الدروس المستفادة من الفشل الذريع. القيادة تسير منقادة خلف وهم «السلام من النوعية المصرية»، رغم ان خبراءها يقولون أنه «معطوب ومعوق» وهي تضر بنفسها بقدرتنا على البقاء.
من السهل أن نخمن اسباب التحذير الصادر عن اجهزة البحث بوزارة الخارجية، والاعتراف بعيوب اتفاق السلام مع مصر. في إمكان وزارات الخارجية التكذيب وتجميل الواقع. اذا توصلوا لمثل هذا الرأي القاطع، فإن واجبهم القومي هو رفض التقنفد، وان تنذر وتحذر من اتفاقيات السلام التي بالاسلوب المصري.

مبارك لا يأتي

ملحق معاريف السياسي
١/٢/٢٠٠٠
بقلم: حاجي سيجل

رئيس مصر لا يأتي لإسرائيل لإبقاء السلام على نار هادئة

إيهود باراك تقابل أول أمس مع حسني مبارك للمرة الرابعة خلال نصف عام. وذلك اللقاء أيضاً مثل اللقاء السابق عقد في مصر وليس في إسرائيل. إن مبارك يُقاطعنا. كف قدمه لا تطأ على أرض صهيونية. فمنذ إنتخب رئيساً قبل ١٨ عاماً تكرم بالحضور إلى هنا مرة واحدة ووحيدة، لكي يدفن إسحاق رابين.
لقد زارنا هنا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة ثلاث مرات. وكذلك جاء رئيس فرنسا، ورئيس وزراء بريطانيا ومستشار ألمانيا ورئيس وزراء روسيا ورئيس الأرجنتين وغيرهم من الملوك والشخصيات والمسئولين. حتى بابا الفاتيكان سيأتي قريبا، فقط رئيس مصر القريب منا جغرافيا أكثر من الجميع، لم يأت. فلا نستحق في نظره لهذا الجهد البسيط منه. فهو يرفض توسيع مجال التعارف لديه بدولة اليهود خارج الحد الادنى الذي يلتزم به بلده في إتفاقية السلام معنا: سفارة، وعلم وانتهى الأمر.
لقد هدد عيزرا فايتسمان ذات مرة بأنه لن يطير مرة أخرى للقاهرة حتى يقوم نظيره المصري بزيارتنا في النهاية ولكنه تغاضى عن ذلك وبالفعل طار. وكذلك الحال مع شامير، رابين بيريز ونتنياهو قاموا بهذه الرحلة ذات الاتجاه الواحد بلا نهاية. إن مبارك فقط يشير بكف يديه مثلما يفعل السيد مع خادمه، ويمثل أمامه رئيس وزراء اسرائيل.
وعندما يسأل الصحفيون مبارك لماذا لا يزورنا هنا، يتخلص منهم الرئيس المصري بذرائع وحجج مثيرة للسخرية ومُهينة، إنه يدرك أن زعماءنا سيبلعون الاهانة ويستمرون في السفر إلى مصر ليتوسلوا اليه. فمشاكلهم الدبلوماسية أقوى بكثير من أي شعور بالكرامة القومية. ولكن أين الكرامة. فمع بداية عهد السلام استأصلوها تحت تأثير المخدر، ومنذ ذلك الوقت تعودنا على ترتيب أمورنا بدونها. والسؤال هو أين العقل، أين؟ إن كل شخص مازالت عيناه في رأسه من المفترض أن يفهم أن إنقطاع قدم مبارك عن أرض اسرائيل لا ينبع من سوء أخلاقي مرتبط بالأدب، أو من صعوبة التكيف بمناخ الشرق الأوسط الجديد. ولكنه يهدف لإقتلاع أبعاد التبادلية من علاقات الدولتين ولكي يُوضح لنا وقتية (عدم دوام) السلام من وجهة نظر مصرية.
إن مبارك يُصر بعناد على التحدث مع زعمائنا في منزله فقط، لأنه يخشى أن تؤدي الزيارات المتبادلة من الجانبين إلى تعميق الإلتزام الحسي بين القاهرة والقدس، فإذا مازار البلاد سيحضر معه صحفيون، والذين سيكتبون بتقاريرهم لقرائهم عن الجانب الإنساني لدينا، وبالطبع أيضاً ستقام له مأدبة فاخرة سيشترك فيها الكثيرون في فندق الملك داوود، والتي ستؤدي والعياذ بالله إلى تطبيع للعلاقات بين الطرفين. إنه لا يريد ذلك، فمن المهم عنده ان يبقى السلام على نار هادئة على قدر المستطاع حتى يكون من السهل أن يطفؤها وقت الضرورة.
فماذا قال رئيس الموساد قبل اسبوعين؟ إن من ناحية العرب فإن السلام هو فقط بمثابة وقف لإطلاق النيران. وذلك هو السبب أيضاً أن ملك الأردن الجديد لم يشرفنا بحضوره ومثله ملك المغرب، والذي لم يأت ابيه الراحل حتى في جنازة رابين، وعلى الرغم من أن السلطة هنا تغيرت في العام الماضي وأصبحت أكثر وداً نحوهم فإن زعماء العرب يحرصون على عدم تبادل الود معها. إنهم سيزورون البلاد فقط كضيوف لعرفات.

إيـــــران

حتى آيات الله يداعبون الديمقراطية

ملحق هآرتس السياسى
٢٠٠٠/١/١٩
بقلم: تسفى برئيل

لقد خسرت الزعامة الدينية فى إيران الرئاسة والسلطة المحلية. والآن تصارع على عرينها الأخير: البرلمان، فالانتخابات التى ستُجرى فى الثامن عشر من فبراير، سوف تُحدد إذا ما كانت إيران ستتحول إلى حليفة للغرب أم أنها ستستمر فى كونها الخصم الذين يلعبون معه كرة القدم ولكن يفرضون عليه العقوبات.

الإستاد الرياضى العملاق فى كاليفورنيا، جذب إليه يوم السبت حوالى ٥٠ ألفاً من المشاهدين الذين جاءوا لمشاهدة مباراة كرة القدم بين منتخب إيران وبين منتخب الولايات المتحدة الأمريكية. إنها لم تكن مجرد مباراة فى كرة القدم، لقد كانت بمثابة حدث تاريخى والذى يحدث للمرة الثانية منذ ثورة الخمينى. وحقاً أن ألوان التجميل التى إستخدمها المشاهدون الإرانيون من أجل تزيين وجوههم بألوان علم دولتهم، والصيحات «إيران .. إيران» خلقت إنطباعاً بأن المشاهدين الجالسين هم فقط مواطنى إيران. وحينئذ عندما جاءت الدقيقة السابعة أحرز اللاعب «ناطى مدويقيه» لاعب إيران الهدف الأول، ومرة أخرى تهزم إيران الولايات المتحدة.

نفس اللاعب كان المسئول فى اللقاء الرياضى السابق بمباريات مونديال ١٩٩٨، عن إبعاد المنتخب الامريكى من التصفيات، وذلك عندما أحرز هدفه الثانى - هدف الانتصار - لصالح إيران.

هذه المرة إنتهت النتيجة بالتعادل. وبالنسبة للمشجعين الايرانيين العديدين ممثلى الطائفة الايرانية الكبيرة فى الولايات المتحدة والتى تصل لمليون شخص، كانت تلك النتيجة بمثابة إحباط، ولكن فى وزارة الخارجية الامريكية تم تسجيل انتصار آخر. فعلى الرغم من الانتقادات المختلفة التى وجهت للسلطات الامريكية من قبل ايران حول إجراءات استضافة المنتخب الايرانى، وعلى الرغم من أن عدداً من رجال الدين الايرانى شعروا بالإهانة من المعاملة التى قوبلوا بها فى المطار .. على الرغم من كل ذلك فقد تم ما يسمى بلغة الديبلوماسية «إتصالاً ثقافيا آخر بين الشعوب».

إنه بمثابة موسم حساس فيما يتعلق بإقامة اللقاءات الثقافية بين ايران وبين الولايات المتحدة الامريكية. ففى الثامن عشر من فبراير، يتوقع اقامة الإنتخابات للبرلمان الايرانى، و على الرغم من ان الدعاية الانتخابية مسموح بها فقط قبل حوالى اسبوع من الانتخابات، فقد بدأت فى إيران بالفعل معركة الهجوم المتبادل بين المحافظين وبين الليبراليين، بين مؤيدى الرئيس محمد خاتمى وبين أولئك التابعين للرئيس الروحى على خامنئى. إنها أهم معركة سوف تمر بها ايران، حيث ان الملاذ السياسى الأخير الذى يسيطر عليه المحافظون من المحتمل أن ينتقل من بين أيديهم إلى مؤيدى خاتمى. فبعد الانتصار الجارف لخاتمى والذى جرف حوالى ٧٠٪ من أصوات الناخبين فى مايو ١٩٩٧، وبعد سقوط المتشددين فى الانتخابات للبلديات وفى المجالس القومية، لم يتبق غير الـ٢٩٠ مقعداً فى البرلمان، اليوم يوجد بهم غالبية من المحافظين وسوف تبذل الزعامة الدينية كل الجهد للحفاظ عليها.

مجلس المحافظين على الأسوار:

وهكذا خرج هذا الاسبوع مجلس الخبراء الايرانى بتحذير مؤداه «أن برلماناً ذا رؤية غربية من الممكن أن يعرض الدولة للخطر». ويدعو المجلس الحكومة للخروج ضد أى

عـرض غـيـر أخـلاقـى فى الدولة أو إضـعـاف لطابعـهـا الاسلامى، وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدى لتدميرها. «فهذا ما يرغب أعداؤنا فى تحقيقه».
ومجلس الخبراء هو هيئة تتضمن ٨٦ عضواً جميعهم رجال دين محافظون يتم تعيينهم حسب «التشريع الاسلامى» لقوانين الدولة ولزعمائها. وعندما يحذرون حكومة خاتمى من فشل دينى، فهم يعرضونه كعدو الاسلام وكحليف للغرب وبالطبع كمن من المحتمل ان يجُر الدولة للدمار.
إن هذا المجلس لا يكتفى فقط بالتصريحات، ففى يده وفى أيدى هيئة أخرى - هى مجلس المحافظين على الاسوار والتى تضم ١٦ عضواً ثمانية منهم رجال دين يتم تعيينهم بأيدى خامنئى وثمانية آخرين هم قضاة ذوى إتجاهات محافظة - توجد القدرة على تصفية المرشحين الذين يتقدمون للانتخابات. وقد بدأت بالفعل عملية النخل (التصفية) الحادة، ومن مجموع حوالى ٦٨٠٠ مرشح (والذين يضمون ٥٠٥ من النساء) تم رفض حوالى ٧٥٠ مرشحاً، والرفض يمكن أن يكون بسبب الماضى الجنائى للمرشح أو للمستوى الثقافى غير الكافى، كما أنه يمكن ان يرتبط بالمبرر المضاد للاضرار بقيم الاسلام. وفى هذا المبرر يُرفض من قال ذات مرة نقداً على الزعيم خامنئى، أو على الإمـام الخـمـينى أو على نظام الحكم أو بمن هم معروفون بإتباعهم للمواقف الغربية.
ولكى يتخطوا عملية التصفية هذه يقدم الليبراليون ومؤيدو الإصلاح قوائم طويلة من المرشحين والذين جزء منهم ليس فى نيته على الاطلاق التنافس أو المعروف مسبقاً بأنهم سيُرفضون وذلك لأجل إرباك مجلس حماة الاسوار. فذلك المجلس شأنه شأن الزعامة الدينية يدركون أن المناخ السائد اليوم فى ايران لن يتحمل وضعا للرفض الجماعى من الممكن ان يضر بالشكل الديمقراطى للإنتخابات، وهو الشكل الذى يبذل المحافظون جهداً كبيراً لإظهاره وعرضه لاثبات انهم ايضاً ديمقراطيين.
إن رفض حوالى ١١٪ من أعداد المرشحين مازال يمثل نسبة معقولة فى إطار قواعد اللعبة المعروفة مسبقا .. ولكن نسبة مُبالغ فيها من الممكن أن يُخرج الناس الى الشوارع للتظاهر. فالمحافظون من جانبهم يعرفون أنهم مُقدمون على صراع ليس سهلاً وعلى الرغم من تصريحاتهم بأ الغالبية المحافظة سوف تستمر فى الحفاظ على قوتها فى البرلمان، فإن التقديرات تتوقع هذه المرة حدوث إنقلاب. فالسنة الأخيرة لم تكن بأحداثها عاماً ناجحاً للمحافظين من الناحية الجماهيرية.

رافسنجانى يعود:

إن هذا المناخ يُجبر المحافظين على البحث عن أساليب غير مباشرة للوصول إلى قلب الجماهير. وواحدة من هذه الاساليب هو عرض تكتل من المرشحين والذين من المحتمل إنتصارهم كنوع من حل الوسط وهو التكتل المحتمل أن يجرف ناخبين لا يرغبون فى التصويت لصالح مرشحين محافظين ولكن من ناحية أخرى ليسوا راضين عن سياسة خاتمى. وهذا التكتل الذى يضم حوالى ١٦٠ عضواً يأتى على رأسه على أكبر هاشمى رافسنجانى.
إن اعلانه عن نيته الدخول لمنافسات الإنتخابات كان بمثابة مفاجأة حقيقة ونجح فى بلبلة وإرباك رؤساء التيارات الرئيسية. فرافسنجانى من ناحية عُرف عنه أنه رجل الاصلاح فى المجال الاقتصادى وكإدارى ممتاز وكمن لا يرفض العلاقات بين ايران وبين الولايات المتحدة الامريكية.
ولكن من ناحية أخرى فإن رافسنجانى الذى كان رئيساً للفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٧ ومن المقربين للغاية لعلى خامنئى يقف على رأس المجلس لتحديد مصالح الدولة، وهى هيئة محافظة جداً، والتى لم ينجح رافسنجانى فى تقليل تشددها، وهى تعتبر مكملة لمسيرة الخمينى فى كل ما يتعلق بشئون المجتمع.
والأمر المثير للاهتمام هو انه مع إعلان رافسنجانى عن ترشيحه جرف المديح والطراء من مثل الزعيمين. فقد أعلن خاتمى عن بيده له وأشار الى شخصيته المميزة، وتبنى خامنئى ترشيحه بكلتا يداه على الرغم من أن إبنة رافسنجانى «فائزة رافسنجانى» هى من بين زعماء التيار الليبرالى والتى تنتقد بشدة المؤسسة الدينية.
ورافسنجانى، الذى كان يتولى منصب رئيس البرلمان الإيرانى قبل أن ينتخب للرئاسة، يتمنى أن يُمهد نجاحه فى الإنتخابات الطريق فيما بعد لفترة جديدة للرئاسة، وفى الوضع الحالى فإن ترشيحه يُثير التيار الليبرالى بالقلق، حيث يخشى ذلك التيار من أن يؤدى ترشيحه إلى تقليص قدرتهم فى أن يحصدوا لأنفسهم مقاعد البرلمان. فمن ناحية خاتمى فإن ترشيح رافسنجانى تمثل مشكلة بالنسبة له.
فليس لديه مرشح ليبرالى يستطيع أن يتولى منصب رئيس البرلمان من قبل الليبراليين إذا ما انتصروا. فعبدالله نورى، النائب السابق لخاتمى ومن كانت لديه القدرة لإن يكون مرشحاً قائداً، يقضى فترة عقوبته فى سجن ورُفض ان يقدم اوراقه للترشيح. وكنتيجة لهذا الوضع فإنه اذا ما حظيت مجموعة رافسنجانى على الغالبية فمن المحتمل ان يكون هو الرئيس القادم للبرلمان وبذلك يضمن لخامنئى قواعده فى البرلمان، حتى ولو بمقدار أقل مما هى عليه اليوم، فالنسبة لخامنئى فإن رافسنجانى يُعتبر حل وسط يمكن تحمله.
إن تلك الصراعات الداخلية تهم الكثيرين خارج نطاق السياسة الداخلية لإيران، إن نتائج الانتخابات البرلمان تجذب انتباه واهتمام دول الغرب وبالذات امريكا بسبب انها ستتضمن نقطة الحسم إذا ما كانت إيران ستصبح حليفة غربية فى السنوات القريبة أم انها ستستمر فى وضع الخصم الذى يلعبون معه كرة القدم ولكن مستمرون فى فرض العقوبات عليه.



نحو منهج تفاوضى عربى جديد

عبد الخالق فاروق

برغم الاختلال الاستراتيجى العام بين أطراف الصراع العربى الإسرائيلى لصالح الأخيرة سواء على المستوى الدولى أو الاقليمى أو حتى بالنسبة لرصيد التطور الاقتصادى والعلمى والعسكرى فى إسرائيل [١] فإن المحلل المدقق يستطيع أن يضع يده على نقاط الضعف القاتلة فى هيكل وبنيان المجتمع الإسرائيلى من منظور الصراعات الإجتماعية الممتدة من ناحية ومن واقع الجراح النازفة لهذا المجتمع سواء فى حدوده الشمالية (جنوب لبنان) أو داخل فلسطين ذاتها.

وعلى مدار مائة عام من عمر المشروع الصهيونى فى فلسطين، نجحت القوى الصهيونية مدعومة من قوى دولية عاتية واستغلالها لضعف وقصور رؤى عربية من تحقيق حلمها الأسطورى بإقامة دولة إسرائيل وإعلانها للوجود فى مايو عام ١٩٤٨.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا وهذه الدولة فى صراع متعدد المستويات مع محيطها الجغرافى فنجحت أحيانا فى جولات الصراع العسكرى وتكريس وجوها السياسى ولكنها بالمقابل لم تستطع أن تحقق الأمن والاستقرار لسكان التجمع اليهودى المهاجرين من كل بقاع الارض مدفوعين بحلم العودة الاسطورى ومتوهمين نهاية لتية يهودى دام الآف السنين [٢].

وكان من أقدار العرب أن يتحملوا وزر خطايا أوروبا تجاه اليهود والمسألة اليهودية على حد تعبير أحد الخبراء البارزين فى الصراع العربى الإسرائيلى [٣] الذين فوجئوا بحجم المخطط واتساع الدائرة الدولية للمشاركين فيه فى وقت تغلب على العقل العربى أسلوب الخطابة والخيارات الحدية فإما أستعادة كامل التراب الفلسطينى أو خسارة كل شئ.

وعبر محن الحروب وتجربة الصراع العسكرى بالحديد والنار نضج العقل الاستراتيجى العربى فأدرك حجم المؤامرة الدولية، واستوعب حقائق موازين القوى واستعاد التوازن السياسى والنفسى بعد نجاحه فى تحقيق أول ا نتصار عسكرى جديد فى ساحة الحروب النظامية ضد إسرائيل فى اكتوبر عام ١٩٧٣.

والصحيح أن العمل السياسى الذى اعقب الحرب، خاصة تحت الحاح أصحاب المصالح المكبوتة طوال العهد الناصرى فى مصر، قد دفع الرئيس السادات دفعا إلى تسوية متعجلة ومنفردة وغير متكافئة حققت لمصر استعادة كامل ترابها الوطنى بثمن باهظ وضمنت لإسرائيل خروج أكبر بلد عربى من ساحة المواجهة الجديدة للمشروع الصهيونى فى المنطقة لما يزيد عن عقد و نيف من الزمان (٧٧ - ١٩٨٨). بيد أن طول الصراع قد افرز خريطة سياسية وعسكرية عربية أكثر نشاطا وأعمق إيمانا بعدالة قضيتها وكان الفرز الوطنى فى الساحة اللبنانية وداخل فلسطين والتغيير الذى طرأ فى البيئة الاقليمية بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ كل هذا قد منح قبلة الحياة لقوة المقاومة العربية التى ظن الإسرائيليون أنها قد همدت إلى الأبد بغزوهم لبناو واحتلال عاصمته فى سبتمبر عام ١٩٨٢.

ومع المزايدة الواسعة النطاق التى استخدمت فيها القضية الفلسطينية ومحنة شعبها من قبل النظام العراقى لتغطية غزوه للكويت فى الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠، بدأت القوى الدولية المؤثرة فى المسرح الدولى تستعد لصياغة شرق أوسط جديد عبر مائدة المفاوضات وبحضور دولى مؤثر وشامل لكل العناصر والفاعليات الدولية والاقليمية بتنظيم مؤتمر مدريد «لسلام الشرق الاوسط» فى اكتوبر عام ١٩٩١.

ومنذ ذلك اللحظة انتقلت العملية التفاوضية من إطارها الاقليمى المحدود إلى إطارها الدولى الاكثر شمولاً، ومن خلال الصياغة الاميركية الذكية لمسارات التفاوض (الثنائى والمتعدد) والاشراف الاوروبى والامريكى باتت العملية كلها مرهونة بالرغبة الدولية فى الوصول إلى اتفاقيات سلام تعاقدية بين اطراف اطوال صراع سياسى وعسكرى فى العصر الحديث.

وإذا كانت للقوى الدولى استحقاقات من صيغ السلام التعاقدية المطلوبة فى منطقة الشرق الاوسط، كما لإسرائيل فإن الاطراف العربية الحاضرة على خط المواجهة المباشرة للمشروع لديها أيضاً استحقاقاتها ومتطلباتها. ومن هنا تأتى الإدارة العربية الكفء للتفاوض وفى ظل ادراك لالبس فيه لطبيعة موازين القوى الدولية والاقليمية ومركزنا منها.

وفيما يخص الاوراق التفاوضية فى أيدى الاطراف العربية وكيفية تعظيمها، وهى وأن كانت تستدعى حشد للقوى والتضامن العربى - الذى بات متعذراً بالصورة المثلى بعد اختراق كامب ديفيد ثم أوسلو وما بعدها - فأننا لا ينبغى أن نستسلم لمعطيات اوضاع قابلة للتغيير وداعية للعمل الدؤوب

من جانب الفاعليات الاساسية فى الاقليم العربي لتخفيض سقف التنازلات العربية وتعظيم فرص الضغط على الموقف الإسرائيلى العام فى المنطقة.

وفى هذا نرى أن منهج تفاوضى عربى جديد يستدعى العمل على المحاور التالية:

المحور الأول: الوصول إلى صيغة موحدة لرؤية استراتيجية وإقامة حوار استراتيجي دائم مع أهم فاعليات المنطقة حول العملية التفاوضية وأهدافها. وتضم هذه الفاعليات مصر وسوريا والسعودية والامارات وفلسطين ولبنان والاردن والجزائر.

وعبر هذا التوافق الاستراتيجي يمكن وقف تداعيات الاختراق الاسرائيلى التجارى والدبلوماسي لبعض دول المنطقة وربط التعاملات بالتقدم المتحقق على مسارات التفاوضى والانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضى العربية المحتلة بعد عدوان يونية ١٩٦٧ ويترتب على هذا التوافق الاستراتيجى فى ادارة العملية التفاوضية مجموعة من النتائج.

١ – ضرورة عودة التنسيق الدبلوماسي بين اجهزة الدبلوماسية العربية فى المحافل الدولية ليس بهدف رفع شعارات المقاطعة بل التأكيد على مفهوم «المقاطعة المحسوبة» ووفقا لتطور العملية التفاوضية.

٢ – وقف أى خلافات أو مناوشات اعلامية بين دول الفاعليات أو بذل الجهد الفورى لوقف أي مظاهر لخلافات عربية – عربية بشكل جماعي.

٣ – دعم اعلامى ودبلوماسي وقانونى لحركة المقاومة اللبنانية والفلسطينية على أساس المشروعة الدولية وحق الشعوب فى مقاومة المحتل لاراضيها وبمعنى أخر مقاومة الحملة الصهيونية والامريكية المنظمة لالصاق وصف الارهاب لكل اعمال المقاومة الوطنية المشروعية للاحتلال الاسرائيلي.

٤ – ممارسة مفهوم تقسيم الادوار بين اطراف الفاعاليات العربية وأن يكون واضحا أن لعبة تقسيم الادوار لا تمنح لأحد المتفاوضين الخروج على النص والاهداف المتفق عليها استراتيجيا بل أن تكون المرونة فى الحركة والاداء التفاوضى (السلطة الفلسطينية – سوريا .. الخ) فى إطار الاهداف الاساسية فهناك قضايا التنازل فيها لا يمس هذا الطرف وحده بقدر ما يمس الاوضاع الاقليمية كلها فى الحاضر أو ف المستقبل (قضية القدس مثلا أو المياه أو التعاون الاقتصادى مع اسرائيل .. الخ).

٥ – كما أن تقسيم الادوار يتطلب سياسة خارجية متوازنة مع الاطراف المؤثرة فى الاقليم (ايران – تركيا) بحيث يستفيد كل طرف عربى من العلاقات المتميزة مع كل من ايران أو تركيا لتحييد أي عوامل للخلاف أو الصراع (الخلاف – السورى – التركى) أو (الخليجى – الايرانى). والاستفادة من التحول فى سياسة ايران من عو تقليدى للعرب ومؤيد لاسرائيل إلى مناصرة للقضية الفلسطينية عموما ومعادى لاسرائيل خصوصا والضغط بشكل جماعى ومنظم لوقف الاطماع الايرانية فى بعض جزر الخليج.

المحور الثانى: إدارة العملية التفاوضية المباشرة:

عبر ربع قرن من التفاوض مع اسرائيل تملك المفاوض العربى خبرات باساليب اسرائيل التفاوضية، طرق التسويف والإطالة ووسائل الاغراق فى الاجراءات والمغالطات فى الحقائق التاريخية، وهو فى تحركه – أى المفاوض الاسرائيلى تحكمه كسب عنصر الزمن لفرض أمر واقع استيطانى يصعب على العرب تغييره بالقوة العسكرية، فكيف يتسنى للمفاوض العربى التحرك لجعل عنصر الزمن يمثل استنزافا لغرور القوة الاسرائيلية؟ نستطيع أن نشير إلى وسائل عربية تمزج بين فنون التفاوض واساليب القتال من اهمها:

١ – صممت الولايات المتحدة وادارتها المتخصصة «عملية مدريد» بآلية مزدوجة احداهما ثنائية قاصرة على الاطراف العربية التى مازالت فى حالة تنازع عسكرى وحدودى مع اسرائيل (سوريا – لبنان – الاردن – الفلسطينيون) وأخرى متعددة الاطراف (ميا – الحد من التسلح – التنمية الاقتصادية – البيئة – اللاجئين) وتتحرك اسرائيل بسرعات متفاوتة فى آليات الثنائية أو المتعددة فهى تتحرك ببطيء شديد فى الثنائية بينما تتحرك وتتمنى حركة أسرع فى المتعددة لما تحققه المفاوضات المتعددة من مصالح صافية لاسرائيل (٤).

لذا يستطيع المفاوض العربى التباطؤ فى جلسات المتعددة دون أن يصل إلى أية اتفاقيات من أى نوع مع اسرائيل وربط ما يجرى فى جلساتها بمدى التقدم فى مسارات التفاوض الثنائى والتنازلات الاسرائيلية.

٢ – فى ضوء استخدام وسائل المقاومة الوطنية والاسلامية المسلحة ضد احتلال اسرائيل لجنوب لبنان وداخل الضفة وقطاع غزة المحتلين منذ عدوان يونية ١٩٦٧ يمكن أن يكون عنصر الوقت فى غير صالح اسرائيل فعبر «الأستنزاف المنهج» لغرور القوة العسكرية الاسرائيلية وصعوبة تحمل المشروع الصهيونى لخسائر بشرية يومية يمكن إجبار اسرائيل على تقديم تنازلات جدية على مائدة التفاوض الثنائى سواء على المسار السورى – اللبنانى أو حتى على المسار الفلسطينى.

٣ – محاصرة التمدد الاسرائيلى فى المنطقة والاختراق التجارى والسياسى مع بعض الأقطار العربية تصبح أحد ضرورات الموقف التفاوضى العربى وهو ما يتطلب جهد جماعى منظم من جانب الفاعليات العربية لوقف مثل هذه التداعيات والاختراقات وربط أى تقدم فى العلاقات العربية – الاسرائيلية لأى بلد عربى بالمستوى الذى بلغته العملية التفاوضية.

٤ – التفاوض العربى يحتاج إلى خطاب اعلامى مختلف جذريا عن الخطاب الراهن خاصة فى الخطاب الاعلامى المصرى الذى يتسم بالضعف والمهادنة الشديدين وهو ما يؤثر تأثيراً سلبيا على الموقف التفاوضى العربى والمطلوب من أعلام وطنى قومى ليس دق طبول الحرب بل دعم المفاوضين العرب فى سوريا ولبنان وأظهار أعمال وجرائم اسرائيل والمستوطنين ضد السكان العرب وفى جنوب لبنان وابراز دور المقاومة البطولى فى جنوب لبنان وداخل فلسطين المحتلة.

٥ – يحتاج موقف تفاوضى عربى جديد تعزيز أطر التحرك الدبلوماسى العربى الجماعى والثنائى مع أطراف دولية

كالصين واليابان والإتحاد الأوروبى وروسيا والهند بل وحتى لدى ايران وتركيا، فهى وإن كانت تبدو خلف كواليس العملية التفاوضية التى تديرها بشكل رئيسى للإلويات المتحدة ألا أنها تظل عناصر لها تأثير ولو من بعيد وإستحضارها فى الصورة الكاملة قد يثمر فى مرحلة ما من مراحل العملية التفاوضية.

٦ – الإستغراق الراهن فى مشروعى الرشق أوسطية أو المتوسطية دون أن تحل المشكلة الرئيسية فى المنطقة من شأنه أضعاف المفاوضين العرب وتفتيت الموقف العربى بأكثر مما هو منقسم بعد كارثة غزو صدام حسين للكويت فى عام ١٩٩٠.

لذا فإن فهما لاستراتيجيا أكثر إتزاناً وشمولاً ينبغى أن يماطل فى مناقشة الاجراءات التنفيذية لأيا من هذين المشروعين حتى تنتهى العملية التفاوضية بسلام متوازن على جميع المسارات أما أن تتسابق بعض الدول العربية ومن بينها مصر للحصول على أسبقية حجز مقع فى القطار المتوسطى وأن تتسابق دول عربية أخرى لأسبقية الحجز فى القطار الشرق أوسطى فإنه أمر يهدد كامل الموقف التفاوضى العربى ويخل بتوازنه السياسى والاستراتيجى.

٧ – ينبغى أن تبادر دول الفاعليات العربية لإدخال تعديلات على مؤسسات العمل العربى المشترك، لإضفاء بعض الحيوية على أدائها المتصلب والجامد منذ عشرين عاما أو يزيد فادخال هذه التعديلات المؤسسية فى اساليب العمل ومقرطة العمل فيها سيفيد فى أعادة الأعتبار لهذه المؤسسات ويوقف حالة التآكل والأنقسام فى الموقف العربى وهو ما سيؤدى بالضرورة لتحسين الموقف التفاوضى العربى.

٨ – من شأن تسليط الضوء بشكل جماعى عربى وفى كل محفل دولى على مخاطر امتلاك اسرائيل لأسلحة نووية واسلحة دمار شامل وشن حملة اعلامية مكثفة أن يؤثر على الركائز الأخلاقية التى تذرعت بها اسرائيل فى اقامة دولتها كدولة لليهود والمستضعفين والمضطهدين وهو ما يصيب لدى دوائر قد تتسع من الرأى العام الدولى اخلاقية الدولة العبرية ومشروعيتها وفى هذا الصدد قد يكون منالمناسب دعم وتنسيق جهود جماعات الضغط العربية فى المجتمع الامريكى (٥).

٩ – بذل الجهود المنظمة فى ضوء الرؤية الاستراتيجية الموحدة لفاعليات الأقليم العربى – لوقف حالات الحروب الأهلية والتفتت والحصار الذى تتعرض له أكثر من بلد عربى يصب فى خدمة الموقف التفاوضى العربى فى مواجهة أسرائيل، فلا شك أن حصار الشعب العراقى والتهديد بتقسيمه والجهد المبذول لفصل جنوب السودان عن شماله وحصار ليبيا وتفجير التناقضات الدموية فى الجزائر كل ذلك من شأنه اضعاف الموقف العربى العام فى مرحلة من أدق مراحل تسوية الصراع الرئيسى فى المنطقة والتمثل فى الصراع العربى – الأسرائيلى والمسألة الفلسطينية. أن وقف تداعيات الموقف العربى العام تصبح والحال كذلك مسئولية جماعية من اطراف التفاوض وغير اطراف التفاوض العربية لدعم المفاوضات.

١٠ – أخيرا التعامل معالمسألة الأيرانية يحتاج إلى مفهوم «الأحتواء الأيجابى» وهو يتطلب موقف منسق من دول الفاعليات العربية للأستفادة من الطموح الأيرانى ووقف اطماعها فى نفس الوقت.

وكذلك فإن التعامل مع التحولات التركية وتحالف الدولة والمؤسسة العسكرية فيها مع إسرائيل يحتاج إلى جهد عربى جماعى ومنظم لاشعار تركيا بإن ذلك يهد مصالح لها طبيعة اقتصادية واستراتيجية مع العالم العربى.

١ – د. نادر فرجانى «العرب فى مواجهة إسرائيل .. القدرات البشرية والتقنية» طباعة أولى للمناقشة الأولى ١٩٩٨ وكذلك.

– د. محمد عبد الشفيع عيسى، «حول مفهوم التفوق الأسرائيلى فى توازن القوى الأقتصادى مع العرب» ورقة مقدمة لمؤتمر القوات المسلحة المصرية بمناسبة مرور ٢٥ عاما على حرب أكتوبر، ١٩٩٨ وكذلك.

– د. نادر فرجانى.

٢ – تناول د. عبد الوهاب المسيرى فى كثير من كتاباته وموسوعته الشهيرة طبيعة ومأزق المجتمع الاسرائيلى أنظر مثلا.

– د. عبد الوهاب المسيرى «الأزمة الصهيونية من منظور اسرائيلى» أهرام ١٧/١٠/١٩٩٧.

– د. عصام الدين جلال «كشف الحساب الختامى ومأزق المشروع الصهيونى – والعربى» أهرام ٢/٧/١٩٩٧.

– أحمد تهامى «وما بعد الصهيونية .. توجهات جديدة فى الخطاب الاكاديمى الاسرائيلى» أهرام ٢/٧/١٩٩٧.

– السيد يسين «مفهوم الذات الصهيونية بين الأسطورة والواقع» ٥/٢/١٩٩٨، ١٢/٢، ١٨/٢، ٢٦/٢/١٩٩٧.

– لواء طه المجوب «اسرائيل من الداخل وحديث الكارثة» أهرام ٢/١١/١٩٩٧.

– د. محمد السيد سعيد «خطابنا المرتبك حول الصهيونية» أهرام ٥/٩/١٩٩٧.

– د. محمد خليفة حسن «الشخصية الأسرائيلية واتجاهاتها نحو السلام» سلسلة متميزة من المقالات انظر أهرام ٢٥/٩/١٩٩٧.

٣ – د. عبد العليم محمد «مستقبل الصراع العربى – الاسرائيلى» مرجع سابق.

٤ – رصد المحللين الغربيين هذا الاسلوب الاسرائيلى مبكراً انظر مثلا:

THE Economist, Feb. Ist7 th 1992 P . 52

THE Economist, Nov . 9 , 1991.

٥ – لمزيد من التفاصيل حول ذلك يمكن الرجوع إلى :–

– بولى فندلى «من يجرؤ على الكلام .. اللوبى الصهيونى وسياسات امريكا الداخلية والخارجية» بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية ١٩٨٥ وكذلك.

– د. حسن بكر «العرب واليهود فى امريكا» كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام العدد (٧٣) ١٩٩٩.

٢

رؤية

سلام الرادع النووى

أمين اسكندر

انطلقت اسرائيل فى مبادرتها لتدمير المفاعل النووى العراقى (تموز) من جوهر مفهومها لما تسميه (امنها القومى)، وهذا المفهوم فريد فى نوعه فرادة اسرائيل بين الكيانات السياسية الموجودة فى عالم اليوم، ولكنه منسجم مع «الاستراتيجية العليا» للكيان الصهيونى، الرامية إلى تثبيت الكيان والحفاظ عليه متوسعا وقويا. من هنا فإن وعيا صحيحا وموضوعيا لمفهوم «أمن اسرائيل القومى» لا يصح إلا إذا تم استخراج ذلك من طبيعة الكيان الصهيونى الاستيطانية والعدوانية والتوسعية.

وتمشيا مع الطبيعة الاستيطانية والتوسعة، للكيان الصهيونى، فإن لآلته العسكرية وقوته التدميرية دوراً فى تأمين القاعدة لبناء المشروع الصهيونى (اسرائيل الكبرى)، وتجسيد المشروع الامبريالى العام فى المنطقة وذلك عبر التوظيف الأمثل لقوة الردع الاسرائيلية لصالح ذلك المشروع الامبريالى.

ونظراً لالتقاء مصلحة الشريكين فى المشروع الصهيونى، الحركة الصهيونية والمراكز الامبريالية، على ضرورة بناء الآلة العسكرية الاسرائيلية وتطويرها بشكل مستمر ودائم بحيث تستطيع القيام بالدور الهام الموكل إليها سواء من ناحية الاستيطان أوالعدوان، فقد حرصا على توفير كل وسائل القوة لها، ومن هنا كانت الدوافع لقصف المفاعل النووى العراقى - حسب الرؤية الاسرائيلية - «حماية أمن اسرائيل» ومن أجل ذلك الأمن امتلكت (اسرائيل) السلاح الذرى، وتحرم الآخرين من امتلاكه بالقوة - مثلما حدث فى مفاعل تموز العراقى.

وقد عملت (اسرائيل) منذ تأسيسها فى مايو ١٩٤٨، على القيام بأنشطة فى مجالات البحث النووى موظفة فى ذلك كل الامكانيات السياسية والأمنية والمالية والتقنية، حيث كان البرنامج النووى الاسرائيلى من بدايته تحت اشراف وزارة الأمن التى كان مسئولاً عنها فى ذلك الوقت دافيد بن جوريون رئيس الحكومة آنذاك. كما تخصص الكثير من العلماء والفنيين والمهندسين الاسرائيليين فى العلوم النووية، وقد ساعد ذلك على وضع منهاج تعليمى كبير ومتقدم لدراسة العلوم والهندسة والرياضيات فى نظام (اسرائيل) التعليمى ولدى (اسرائيل) المعرفة والخبرة لجميع العمليات التى تتم فى دورة الوقود النووى، حيث درس الكثير من العلماء الاسرائيليين فى وقت مبكر فى هولندا وسويسرا وفرنسا وانجلترا وغيرها. ومن المعروف أن حاييم وايزمان كان اختصاصيا فى الكيمياء العضوية، وكانت علاقاته حسنة ومتعددة مع علماء الغرب الكبار. وقبل اعلان الدولة كان يخطط لتأسيس منشأة نووية، وبعد الاعلان جاء عدد لا بأس به من العلماء الاسرائيليين ومعهم خبرة طويلة فى مجال البحوث النووية، وكان منهم عاموس دى شليت وتالون وجولد رينج ويقوتيئيل وجميعهم كانوا أعمدة البرنامج النووى الاسرائيلى فى بدايته.

وأحد الاسئلة الهامة المطروحة على نطاق البحث: هل كان القصد من برنامج (اسرائيل) النووى، صناعة الاسلحة النووية أم أن هذا الهدف جاء فيما بعد؟

وبغض النظر عن الإجابة الشافية المؤكد إن قادة (اسرائيل) حكمتهم نظرتهم العنصرية، كما حكمت نظرتهم للأمن نظرتهم للنوعية فى مواجهة الكم - نوعية البشر ونوعية السلاح ونوعية العلم ونوعية التكنولوجيا. الخ، فى مواجهة الكم العربى. لذلك كان بن جوريون مؤمنا بأن حيازة الأسلحة النووية هو الطريق لتوفير الأمن الاسرائيلى. وكان ذلك خلف اتخاذ قراره بإنشاء مفاعل ديمونة وهو القائل أمام مجموعة من الصحافيين الاسرائيليين «إنه لا يمكنه تجنب المسئولية المتمثلة فى أن يعطى لإسرائيل خياراً من المحتمل أن يؤمن بقاءها فى المستقبل»، وقد ظهر من خلال المناقشات التى طرحت وقتها بين الخبراء الاستراتيجيين والعسكريين رأيان: رأى يمثل الأقلية وكان من رموزه إيجال آلون، ويسرائيل جليلى - زعيمى الحزب القومى اليسارى احدوت هعفودا (وحدة العمل) الذى اصبح فيما بعد جزءاً من حزب العمل، وقد عارض آلون مذهب الردع النووى، ودعا إلى تطوير القوى

التقليدية وساق بضع حجج لتفسير معارضته للخيار النووى فى كتابه الهام «ستار من الرمل» والذى أعلن فيه انه منذ حرب ١٩٤٨ وإسرائيل على الدوام اثبتت قدرتها على هزيمة الاسلحة التقليدية - مهما كانت الائتلافات العسكرية العربية - بالإضافة إلى أن الاسلحة التقليدية بوصفها وسيلة للردع اكثر مرونة من الاسلحة النووية، ويمكن وينبغى للطرق التقليدية الاسرائيلية و نظراً إلى مرونتها السياسية والاستراتيجية. أن تردع التحديات العربية لاسرائيل. ورأى آلون أن الاسلحة النووية لكونها اكثر «صلابة» تؤدى إلى اختيار أحد نقيضين، أى إلى نشوء حالة يتم فيها الاختيار بين استعمال الاسلحة النووية وعدم استعمالها. ونظراً إلى أن الاسلحة النووية تعتبر بمثابة السلاح الأخير فذلك يمكّن الدول العربية - فى رأى آلون - أن تقوم بأعمال عسكرية تقليدية موجعة لن تستفيد فيها اسرائيل من افضليتها النووية، وذلك سوف يكون سببا فى اضعاف مصداقية الرادع النووى، وسيوسع بالتالى نطاق حركة اسلحة العرب التقليدية.

أما الرأى الآخر والثانى فقد كان لغالبية الخبراء العسكريين وكان من رموزهم بن جوريون وموشى دايان أحد أكبر مؤيدى فكرة السلاح النووى والإعلان عن استراتيجية ردع نووى، حيث اعلن فى عام ١٩٦٧ وفى مقابلة مع التلفزيون الفرنسى «أن اسرائيل لديها امكانيات لتطوير قنبلة الآن» وبعدها فى كندا، اعلن أن إسرائيل تحوز القدرات الفنية والعلمية اللازمة لانتاج قنبلة ذرية وأضاف أن: إسرائيل لن تهدد العرب باستخدامها ولكنها لن تكون أول من يعلن الحرب النووية فى الشرق الاوسط . واستمر دايان فى الدعوة لاستراتيجية نووية اسرائيلية حتى بعد تقاعده وفى اغسطس ١٩٨٠، صرح دايان «ان التفوق الاسرائيلى النوعى على العرب يتدرج من السلاح النووى إلى السلاح الالكترونى والتقليدى».

ومن المعروف ايضاً أن الرأى الثانى المتبنى للسلاح النووى، وامتلاك (اسرائيل) له كان قد شمل ثلاث من الرؤى داخله، أولها: الخيار النووى - أى امتلاك كافة مفردات ومكونات السلاح والعمل على تجميعها فى وقت مناسب للتهديد، وثانيها: قنابل القبو - والمقصود هو وضع القنابل مجمعة فى انتظار القرار فى المخازن النووية، وثالثها: الردع العلنى - أى إزاحة الستار وكشف النقاب عن امتلاك السلاح النووى والاعلان عن ذلك. ولقد اختارت (اسرائيل) التعبير عن الاولى والثانية بتبنيها «سياسة الغموض» حيال حيازة الاسلحة النووية، فلا هى مصرحة ولا هى نافية، فهى تطلق التصريحات وتسرب الاخبار وتدلى بالايحاءات على مدار ما يقرب من اكثر من أربعين عاما متواصلة لكى تؤكد على ثلاثة عناصر بشكل دائم: (١) اسرائيل لا تحوز أسلحة نووية. (٢) اسرائيل لن تكون اول دولة تدخل السلاح النووى الى المنطقة. (٣) ولكنها تمتلك القدرة على تصنيعه.

وفى عام ١٩٦٨ عبر ليفى اشكول عن المبدأين الأول والثانى عندما صرح «ان اسرائيل لا تحوز سلاحا نوويا، وأنها لن تكون أول من ينتجه فى المنطقة». لكن فى الخامس من اكتوبر من نفس العام صرح ليفى اشكول بأن «اسرائيل تملك القدرة المعرفية المواتية لتصنيع القنبلة الذرية» وهكذا تم استخدام «استراتيجية الغموض المتعمد».

وكان بن جوريون هو أول من أرسى تلك النظرية ومن بعده تبعه على نفس الطريق قادة اسرائيل. فهو الذى سبق وأعلن عام ١٩٦٠ بعد الجدل الذى أثاره مفاعل ديمونة أن المفاعل يجرى انشاؤه فى النقب لأغراض علمية سلمية وصناعية، فضلاً عن استخدامه لتدريب كوادر للعمل فى المستقبل فى محطات الطاقة الذرية. وكانت (اسرائيل) قد استطاعت امتلاك بنيات اساسية ضخمة - بالإضافة إلى مفاعل ديمونة - مثل جامعة الهندسة التطبيقية (تخنيون) الواقعة فى حيفا، ومعهد ركح للفيزياء التابع للجامعة العبرية بالقدس، وجامعة بن جوريون فى بئر سبع بالنقب، ومعهد وايزمان للعلوم برحوفوت الذى هو مركز للبحوث الفيزيائية النظرية والتطبيقية. كما أن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية قد شاركت فى الجهود النووية من وقت مبكر، حيث قامت بإنشاء فرع للبحوث النووية تابع لوزارة الأمن بشكل مباشر فى معهد وايزمان من عام ١٩٥٠، كما أقامت لجنة الطاقة النووية الاسرائيلية فى يونيو ١٩٥٢، وترأس هذه اللجنة العالم ارنست دافيد برجمان - المنادى بحماس الى حيازة (اسرائيل) للأسلحة الذرية. ومن المعروف أنه نال جائزة الدولة الأمنية فى عام ١٩٦٦، وهذه الجائزة تقدم لمن قدموا خدمات جليلة للأمن الوطنى الاسرائيلى. وكان ارنست قد أشار فى تصريح له «أن تطوير الطاقة الذرية لأغراض سلمية يتضمن الوصول إلى الخيار النووى».

وفى ديسمبر ١٩٧٤ اعلن الرئيس الاسرائيلى إفرايم كاتسير فى لقاء مع عدد من الكتاب العلميين الأمريكيين والاوروبيين «ان اسرائيل تملك القدرة والارادة اللازمة لبناء سلاح نووى».

وفى نفس العام اعلن اسحق رابين فى مقابلة مع التلفزيون البريطانى «ان اسرائيل لن تكون أول من يدخل السلاح النووى للمنطقة رغم اننا لا نتحمل أن نكون ثانى من يفعل ذلك ايضاً».

بعد ذلك كشف فعنونو - الفنى الاسرائيلى بمفاعل ديمونة - امتلاك (اسرائيل) للاسلحة النووية، وكان السجن له بعد اختطافه من بريطانيا ثمنا لذلك. ومن قبلها كانت تجمعت مؤشرات عينة تؤكد التفجيرات النووية الاسرائيلية كان منها إشارة الكثير من مؤسسات البحث العسكرية والاستراتيجية فى العالم إلى أن اسرائيل قد تجاوزت فعلاً القبة النووية، وقيد أوضح تقرير صادر عام ١٩٦٨ عن وكالة الاستخبارات المركزية التابعة للولايات المتحدة أن إسرائيل تمتلك بالفعل قنابل نووية. وفى عام ١٩٦٩ كتب خبير استراتيجى هو الاستاذ/ جورج كيستر «بعد بضع سنوات من المساعدة الفرنسية .. يتضمن البرنامج الاسرائيلى

مفاعلا فى ديمونة يمكنه ان ينتج من خمسة الى سبعة ميجاوات من الطاقة الكهربائية، أو من خمسة الى سبعة كيلو جرامات من البلوتونيوم (وهو مقدار كاف تقريبا لقنبلة واحدة) فى السنة .. وإسرائيل الآن تدنو من الكفاية الذاتية فى التكنولوجيا النووية، ولعلها قادرة على الاضطلاع ببناء مفاعلات اكبر للطاقة ومصانع للفصل لإعادة معالجة البلوتونيوم وأيضا مشاريع اكثر تقدما. كما أن انتاج القنابل عن طريق تجميع المواد الانشطارية لا يتجاوز الكفاءة الاسرائيلية».

وكان قد ورد فى كتاب «دقيقتان فوق بغداد» انه «يبدو انه منذ بداية السبعينات تتمثل (اهداف اسرائيل) فى توسيع ترسانتها النووية، كما ونوعا ايضاً، وفى مجال منظومات الاطلاق» ومن الملاحظ أن المؤلفين الثلاثة للكتاب هم الاستاذ عاموس برلماتر يقيم فى الولايات المتحدة وله اتصالاته القوية بإسرائيل. اما المؤلفان الآخران (ميخائيل هاندل وأورى باريوسف) اسرائيليان وثانيهما كان طالباً فى دراسة الدكتوراه وضابطا فى سلاح الجو الاسرائيلى.

وكان أحد أهم العلماء تيودور تيلر قد صرح بعد أن عرضت عليه جريدة «صنداى تايمز» الصور التى التقطها فعنونو من مفاعل ديمونة فى عام ١٩٨٦، قال تيلر «ينبغى ألا يكون هناك بعد الآن أى شك فى أن إسرائيل وطيلة عقد على الأقل دولة حائزة على الاسلحة النووية».

وهكذا تعددت المؤشرات المؤكدة لإمتلاك اسرائيل للسلاح النووى، وهكذا ربطت (اسرائيل) بين امتلاك السلاح النووى وأمنها، بل بين امتلاك السلاح النووى والسلام مع العرب، وقد جاء عبر قلم الخبير الاستراتيجى والباحث بمركز يافيه للأبحاث الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب، شاى فيلدمان - فى بحث منشور له بمجلة بوليتكا العدد ١٣ الصادر عام ١٩٨٧ - جاء فيه «سيكون السلاح النووى دافعا إلى السلام، إذ أن امتلاك هذا السلاح سيردع الخصوم عن شن الحرب، وأى سلاح مدمر يساعد فى تهديد الخصوم بعقاب شديد. ولن يجد هؤلاء الخصوم أية صعوبة فى تقدير أبعاد العقاب المنتظر، ويعتبر مصير هيروشيما وناجازاكى تذكيرا كافياً. وهناك ما هو أكثر من ذلك: سيكون الردع الذى يوفره السلاح النووى ثابتا، لأنه ليس هناك دفاع يحمى من السلاح النووى ... ان السلاح النووى يردع عن شن حروب ويحصن السلام. لكن تأثيره فى منع وقوع حروب يمكن ان يتحقق فقط فى إطار سياسة سلام شاملة. والتغييرات الإقليمية اللازمة لتحقيق السلام، ستضع إسرائيل داخل حدود يكون الردع النووى على امتدادها أمنيا وموثوقا به وفعالاً» وفى عام ١٩٨٤ أطلق وزير العلوم الاسرائيلى - العالم النووى نئمان، أحد أهم تصريحاته حيث قال: «إن اسرائيل قررت منذ اليوم الأول أن تبنى قدراتها ذاتيا حتى لا تضطر للاعتماد على أحد، وأن هناك سلاحاً نووياً تملكه اسرائيل ولكنه بالمعنى الفنى ولكن هذا قد يؤدى إلى نوع من سوء الفهم بشأن الوقت المطلوب لتحقيق ذلك خاصة وإن تجاوز العقبة النووية يعطى مبرراً لأطراف أخرى لتسليح العرب. ولهذا فإن اسرائيل قررت ألا تؤخذ على حين غرة» ويكشف البرفيسور شلومو أهرنسون عن أهمية الربط بين الرادع النووى والهيدروجينى والنيوترونى، وذلك من خلال التسوية السياسية. وكان ذلك فى بحث منشور له تحت عنوان (فعنونو والقنابل فى القبو) «من الممكن الحديث عن احتكار سلاح نووى ينسبه العرب إلى اسرائيل، وكذلك الدول الكبرى، والباحثون المهتمون بذلك، منذ اعوام طويلة»، وبهذا المفهوم فإن فعنونو لم يأت بجديد. لكن الأخطار التى سببها بالعمل المنسوب اليه تكمن فى أن الاحتكار النووى الاسرائيلى كان ومازال من الناحية الرسمية - خفيا وغامضا - أى أن اسرائيل وجدت حلاً أصيلاً للمشكلة السياسية والنفسية الخلقية والاستراتيجية المرتبطة بتبنى استراتيجية علنية، تلقى بظلالها يوميا لكارثة تامة على شعوب تؤخذ رهينة لحسن سلوك حكوماتها. ويصف الباحثون هذا الحل بأنه «استراتيجية التهديد النووى الخفى الذى ليس من حق العدو أن يتجاهله، ومع ذلك لا يندفع بسببه إلى وضع خطط طوارئ ويوجز اهرنسون ملخص بحثه فى مطالبته «ببناء جيش اسرائيلى جديد - صغير - متطور - متحرك جداً، اغلبيته العظمى من قادة الصفوة ووحدات الصفوة، قادر على الربط بين الردع النووى الخفى والهيدروجينى والنيوترونى، وذلك من خلال السعى نحو تسوية سياسية تتضمن تقديم تنازلات إقليمية والاهتمام أكثر بكرامة العرب والسعى نحو حل وسط عملى بين حقوقهم وحقوقنا، ويمكن لهذا كله أن يثبت وجودنا وبتكلفة أقل من تكلفة الجيش الكبير الذى فشل فى لبنان».

والسؤال الآن المطروح على مائدة البحث العربى هو: هل السلام يستند فى قيامه على توازن الردع أم على هيمنة الردع من جانب واحد وعندها يكون استسلام، يبحث اصحابه دائما على نقطة التوازن مما يسمح باستمرار الصراع فى اللحظة المناسبة لذلك، وهكذا تعد عملية السلام اشكالية بالنظر الى الردع، فهناك توتر كامن بين ما تتطلبه استراتيجية الردع وبين سياسات تقليل التوتر وضبطه من اجل تحقيق السلام واستقراره والمتأمل والدارس للإتفاقيات الموقعة بين (اسرائيل) وكل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية سوف يتكشف له الخلل الكبير فى القاعدة المؤسسة للسلام المستقر والعادل - قاعدة توازن القوى، فنحن أمام طرف يتملك الاسلحة النووية بما تفرضه من قانون للردع الشامل والصلب، والأطراف العربية محرومة من امتلاكها عبر ضرب محاولاتها وقتل علمائها مثلما حدث مع العراق وإذا فلتت دولة عربية من ذلك فهى محرم عليها ذلك مثل مصر بعد كامب ديفيد، والغريب أن (اسرائيل) رافضة حتى الآن وبعد توقيع معاهدات ثلاث للسلام مع اطراف عربية ثلاثة للإنضمام لاتفاقية الحظر النووى ولم تسمح بالتفتيش على مؤسساتها النووية باستثناء المفاعل النووى الصغير فى ناحال سوريك.

وهكذا وبعد أن دخل العامل النووى الاسرائيلى حلبة الصراع العربى الاسرائيلى، ولم يستطع العرب مجاراتهم فى ذلك صار من غير المستطاع أن يتم تدمير ذلك الكيان حتى يعود الحق لأصحابه. وهكذا كان امتلاكها للسلاح النووى دافعاً قويا وسنداً عظيما لوجودها ذاته، كما كان رادعاً للعرب على مستوى إدارة الصراع، ومساهما بشكل كبير فى فرض شروط التسوية التى تمت مع ثلاث جهات عربية حتى الآن، ولا يجب ان ننسى أن العرب مفتقدين للتوازن على مستوى الرادع التقليدى مما ساهم فى اضعاف موقفهم التفاوضى، ولم تكتف (اسرائيل) بذلك الخلل الاستراتيجى المركب من الرادع النووى والتقليدى بل نفذت استراتيجية كاملة للحفاظ على القوة التقليدية العربية تحت حالة الضعف والوهن بل والحصار وذلك عبر اشتراطها فى الاتفاقيات المضمونة دوليا ومن اكبر دولة فى العالم، الولايات المتحدة الامريكية أن يتم تقليص القوة العسكرية من حيث العدد والعدة مع اشتراط عدم التعاون مع أى طرف فى نزاع مع اسرائيل، هذا بالاضافة إلى نزع سلاح مناطق حدودية، ووجود انذار مبكر على الأرض العربية، وتحديد نوعية تسليح القوات فى بعض المناطق الحدودية، وفرض التطبيع الاجبارى والمشروعات المشتركة لكى يتم تخليق للمصالح الداعمة للسلام بهذا التصور الاسرائيلى. وكثيرة هى التفاصيل التى تؤكد الهوه الواسعة بين قوة اسرائيل وقوة الاطراف العربية فى الصراع، وبالذات بعد أن انهار الاتحاد السوفيتى - صديق العرب وممولها بالسلاح التقليدى وحليفها النووى. ورغم أن وجه الصورة المعبرة عن القوة فى المنطقة يؤكد لنا هيمنة (اسرائيل) عبر النووى والتقليدى إلا أن الجانب الآخر يكشف لنا صعوبة بل استحالة استمرار ذلك فى المستقبل. فلا استقرار لسلام دون توازن قوى وشرعية مستمدة من عدالة الحقوق، فلا هذا ولا ذاك متوافر فى التسويات القائمة ومن هنا سوف يظل الصراع مستمرا مهما كانت فترات التوقف وسوف يتم الجرى خلف توازن القوى واسترجاع الحق.

ومن هنا فإن تمسك اسرائيل بالرادع النووى - رغم التسويات السائدة - يكشف عن رغبتها فى امتلاك كل عناصر التفوق المستمرة والدائمة والمرحلية حتى تتمكن من لعب الدور الاقليمى الأكبر فى المنطقة فى ظل مناخات السلام والتسوية. وتتذرع اسرائيل بالخطر الايرانى والعراقى المستمر، بل ووصل الأمر فى مرحلة سابقة عبر تصريحات شارون بالخطر الباكستانى، وتكشف تلك التخوفات إن صحت - عن ملامح المجال الحيوى للدور الاسرائيلى فى منطقة الشرق الأوسط والذى لن يتم إلا بإمتلاك ذلك الرادع النووى وكذلك التقليدى، بالاضافة إلى العمل بشكل منظم وفعال فى منع أية أطراف عربية من امتلاك تلك الروادع المتعددة وعلى رأسها الرادع النووى، وعن ذلك يقول الخبير الاستراتيجى شاى فيلدمان فى كتابه تحت عنوان «الردع النووى الاسرائيلى: استراتيجية الثمانينات» ان التحول إلى تطبيق استراتيجية نووية تقوم على الردع المفتوح والمباح، من آثاره ان يمنح مطبقيه نتائج فعالة. وهذه النتيجة لا تنفصل عن خصائص الأسلحة النووية من حيث كثافة قوتها التدميرية وما يمثله ذلك من عقاب هائل. إن من شأن هذا العقاب المتوقع اولاً: أن يطور لدى الأطراف الاخرى نوعا من الحساسية البالغة حول تكلفة مواجهة اسرائيل بعد تحولها إلى الردع النووى، وثانيا: انتهاء عمليات سوء الادراك وعدم الوضوح لدى الأطراف العربية. وثالثاً: تسهيل عملية تطوير الادراك العربى إلى الاقتناع بقبول اسرائيل كقوة ذات شأن.

وهكذا تعكس فرضية الباحث ونتائجها هدفا استراتيجياً اسرائيلياً فى اخضاع العربى وتسليمه بقبول أمر (اسرائيل) القوية واللاعبة للدور الاقليمى الأول فى المنطقة. وتلك هى حقيقة السلاح النووى وتأثيره على مسيرة التسوية ودلالته على السلام فى المنطقة، وذلك هو غرض الردع بالسلاح النووى، حيث يتم عن طريقه ثنى الخصم عن محاولة تحقيق هدفه، وتكشف لنا استطلاعات الرأى الواقعة فى (اسرائيل) ان الغالبية مؤيدة لامتلاك السلاح النووى، بل ومطالبة به، ومؤمنة بجدواه من منظور تحقيق الأمن المطلق لاسرائيل، وقد كان ذلك واضحاً عندما تم طرح السؤال عام ١٩٨٦ وكان حول استخدام السلاح النووى إن كانت تمتلكه اسرائيل، فقد اجاب ٣٧٪ من العينة بأنهم مستعدون للاعتراف بعدالة استخدام هذا السلاح فى ظروف معينة، وقد ازداد هذا العدد حتى بلغ ٥٣٪ فى عام ١٩٨٧، ووصل إلى ٨٨٪ عام ١٩٩١. أما حول تطوير القدرات النووية فقد ايد ذلك ٧٨٪ من الاسرائيليين فى عام ١٩٧٨، وازدادت هذه النسبة حتى بلغت ٩١٪ عام ١٩٩١.

ويكشف هذا الاستطلاع عن العلاقة العكسية بين مسارات التسوية وبين تطرف الرأى العام الاسرائيلى، فكلما تعمقت مسارات التسوية وارتبط العرب بنهج السلام زاد التعنت الاسرائيلى فى امتلاك قوة الردع النووى. وذلك من اجل تحقيق غرض السلام بالقوة الجبرية، على الطرف الآخر، بل ومنع الطرف الآخر من التفكير فى محاولة رفض ذلك، ولا يعنى ذلك سوى الاستسلام وقبول الأمر الواقع.

لكن المستقبل فى ظل تلك المعادلة المختلة والقائمة على اساس من الظلم الواقع على الطرف العربى، والقائمة ايضاً على نفى عدالة حل المشكل، سوف تنقلب فى يوم من الأيام لأن استقرار السلم قائم على توازن القوى وعدالة الحل والتسوية من قبل الطرفين وليس طرفاً واحداً.

ومن هنا فإن مستقبل امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية فى ظل تلك البيئة المختلة سوف يدفع الطرف الآخر العربى إلى الفعل. فعل الامتلاك النووى، وفعل امتلاك الاسلحة فوق التقليدية الجرثومية والكيماوية. وفعل شن الحروب بالاسلحة التقليدية، وفعل المبادرات المستمرة لنزع السلاح النووى من المنطقة، وكل ذلك يعنى استمرار الصراع بأشكال متعددة.



ما الذى يوحد العرب فى زمن التسوية؟

هانى عياد

إذا كانت عملية التسوية، التى من المفترض أنها لم تزل متواصلة منذ ما يقرب من ربع قرن وحتى الآن، قد خطت أولى خطواتها العملية بزيارة السادات للقدس (١٩/١١/١٩٧٧)، ثم أخذت شكلاً جماعيًا منذ مؤتمر مدريد (٣١/١٠/١٩٩١)، فلعله من الخطأ أن ننظر إليها ونتعامل معها على أنها مجرد مفاوضات بين طرفين تتأرجح بين تقدم على استحياء احيانًا وتراجع احيانًا اخرى ومراوحة فى ذات المكان غالبًا. ذلك أنه أيًا كان الرأى فى كيفية إدارة عملية التفاوض والاهداف المنتظرة منها والنتائج التى يمكن أن تسفر عنها فعلاً، فالتسوية فى المحصلة النهائية تعنى سيادة قيم معيشية مغايرة تمامًا لما هو سائد تشمل مختلف مناحى الحياة اجتماعيًا واقتصاديًا، ثقافيًا وسياسيًا. من هنا فإن اخطر ما فى التسوية الجارية الآن يتمثل فى الحملة الاعلامية الايديولوجية المواكبة لعملية التفاوض، والتى ترمى إلى فرض وترسيخ تلك القيم الجديدة فضلاً عن تسويق مرحلة التعايش مع «العدو»، فى ظل اتفاقات «السلام» المنتظرة، وهى الحملة التى يبدو أنها قطعت أشواطًا لعلها تفوق ما احرزته المفاوضات من نتائج، دون أن يعنى ذلك أننا ننكر ما توصلت إليه الاطراف المتفاوضة من «انجازات» فعلية على الأرض.

لعل الذاكرة لم تزل تحتفظ بشعارات «الرخاء والسلام»، و«الماء البارد والساخن لكل بيت» والتى لم تكن، فى الواقع، سوى القسم المتعلق بالاوضاع الداخلية فى هذه الحملة وهى شعارات شديدة الوضوح فى دلالاتها ومراميها. ما يعنينا هنا هو الجزء الاخر من هذه العملية الدعائية والذى ارتبط بتأثير التسوية على المجتمع الإسرائيلى. لقد روجت الحملة بداية أن إسرائيل تخشى السلام ولا تقدر على تحمل اعبائه وتبعاته، ثم انتقلت لاحقًا للاجابة على سؤال: لماذا؟ حيث تبين وفق المفاصل الدعائية للحملة أن السلام سوف يؤدى إلى تفجر التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلى، وهى تناقضات تبلغ من القوة والحدة ما يكفى لاصابة المجتمع بالتفكك والتحلل!، اضف إلى ذلك أن الانتقال من الصراع إلى التعايش، يعنى انحسار دور ونفوذ المؤسسة العسكرية التى تشكل احد اهم الاعمدة التى يقوم عليها المجتمع الإسرائيلى.

لقد كان الرئيس السادات هو صاحب المدرسة التى راحت تقود هذه الحملة وتروج لها، مثلما كان هو صاحب السبق فى بدء خطوات التسوية العربية الإسرائيلية. وربما تجلت البداية الاكثر صراحة ووضوحًا لهذه الحملة فى خطابه الذى ابدى فيه استعداده لزيارة إسرائيل، والذى تضمن حديثًا مطولاً عن خوف إسرائيل من السلام، مقابل شجاعته فى حرمانها «من هذ السلاح الذى كثيرًا ما شهرته فى وجهنا فى المحافل الدولية وحققت به على حسابنا كثيرًا من المكاسب بغير حق» ثم يشير إلى مؤتمر جنيف الذى وضع إسرائيل «لاول مرة منذ قيامها أمام خيار لاتستطيع الافلات منه أو التلاعب فيه ولا تستطيع المضى فى خداع الرأى العام أنها راغبة فى السلام ولكن العرب هم الرافضون». وفى سياق حديثه عن مؤتمر جنيف الذى كان قد عقد جلسة يتيمة فى ديسمبر عام ١٩٧٣ فى أعقاب حرب أكتوبر، يضيف الرئيس السادات «التى تخشى جنيف هى إسرائيل، لايجب أن يخشى جنيف أى عربى أبدًا لأننا صدرنا الخوف والتمزق والانهزامية والشك والريبه وكل ما كنا نعيشه (يقصد قبل حرب أكتوبر) صدرناه إلى المجتمع الإسرائيلى»(١).

وراحت الماكينة الدعائية تواصل تبشيرها بحصار المجتمع الإسرائيلى، وتفجير تناقضاته الداخلية بعد أن تضيف إليها تناقضاتنا التى سنصدرها إليه على جناح السلام القادم. ثم تقدم منظرو الحملة خطوة إلى الامام منتقلين من الدفاع إلى الهجوم، فأصبحت مقاومة الاحتلال التى أقرت كل مواثيق العالم بشرعيتها، عقبة فى طريق استعادة الحقوق عن طريق المفاوضات وفرض السلام الكفيل بتفجير إسرائيل من داخلها. ولعل محمود

عباس مهندس اتفاق أوسلو والخبير في التفاوض مع إسرائيل، كان واحداً من أفضل الذين عبروا عن هذه الرؤية عندما حمل المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال مسئولية وصول بنيامين نتنياهو إلى السلطة على حساب شيمون بيريز، وبالتالي ـ حسب منطقه ـ مسئولية تعثر التسوية وتأجيل فعل التناقضات الداخلية الإسرائيلية المدمر، ولندع «أبو مازن» يعبر عن رؤيته بالفاظه «قد يختلف الإسرائيليون حول أهمية الدين اليهودي ودوره في حياة الإنسان الإسرائيلي، فهناك متدينون وهناك علمانيون، والخلافات بينهم شاسعة وعميقة، وقد يختلف المتدينون فيما بينهم فهناك متشددون (أرثوذكس) وأقل تشدداً (المحافظون) وهناك متساهلون أو معتدلون (الاصلاحيون)، وهناك عنوان لأزمة يثيرها المتدينون ربما كانت أشرس أزمة تمر بها إسرائيل داخلياً وهي الاجابة على السؤال الحائر منذ قرون: من هو اليهودي؟ حيث إن اجابة هذا السؤال تعتبر مصيبة كبرى لأنها ستخرج ٨٠٪ من اليهود خارج إطار اليهودية، وإذا بقى السؤال حائراً فهو عنوان لالف مشكلة ومشكلة تواجه اليهود داخل إسرائيل وخارجها يومياً. وقد يختلف اليهود أثنياً أو عنصرياً، فهناك الاشكيناز ذوو الاصول الاوربية والعرق الارى، وهناك السفارديم الذين يعودون إلى أصول شرقية معظمها عربية، وهناك عنصر ثالث وهو العنصر الروسى المتمثل بالمهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق، حيث يعتبرون أنفسهم العنصر الاثنى الثالث باعتبارهم لا ينتمون إلى الاشكيناز ولا إلى السفارديم، وباعتبار أن ٤٠٪ منهم ليسوا يهوداً أصلاً. قلت قد يختلف اليهود حول كل هذه الامور، وهم يختلفون عليها فعلاً، والصراع بينهم على أشده فعلاً. ولكن الذى لايمكن أن يختلفوا عليه والذى يجعلهم في صف واحد لا يتزحزحون عنه هو اضطراب حبل الامن عندهم، وتعرضهم لعمليات عنف وارهاب وقتل، هذه فقط تجمعهم وتجعلهم يصطفون خلف من يرفع شعار حمايتهم منها. لهذا جاءت عمليات حماس والجهاد الإسلامى عشية الانتخابات فساهمت في انتقال أعداد كبيرة من اليهود لتأييد نتنياهو والتخلى عن بيريز الذى اعتبروه متهاوناً في حماية أمنهم، وكانت النتيجة أن جاء إلى سدة الحكم نتنياهو ومعه كل التطرف واليمين الإسرائيلي» (٢).

ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتعزز الاعتقاد الذى بشرت به هذه الحملة والقائل ببدء تراجع دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وانحسار نفوذها، وهو ما يؤدى بالضرورة إلى خلق مشكلة اضافية إذ أن القادة العسكريين لن يقبلوا بتهميش دورهم في دولة يعتبرون انفسهم صناعها وحماتها، وبالتالى تهجير تناقض اخر داخل المجتمع الإسرائيلى. تماماً مثلما اوحى اغتيال أسحق رابين على يد متطرف يهودي بأن «السلام» قد وضع إسرائيل بالفعل على اعتاب الحرب الاهلية!.

ليس من الحصافة في شئ أن ننكر أن الماكينة الاعلامية الضخمة بكل ما تملكه من امكانيات دعائية، قد نجحت إلى حد ما في التأثير على العقل الجمعى العربى. ومع ذلك فقد حملت هذه النظرية عوامل ضعفها في داخلها، فهى خلطت بين السلام العادل والشامل الذى يعيد الحقوق المسلوبة كاملة غير منقوصة، وبين التسوية المؤقتة أو الهدنة التى قد يكون مقبولاً لها في ظروف معينة أن تقف عند حدود استعادة بعض الحق، وبين ثنايا هذا الخلط راح الجانب العربي، وعلى مدى ما يقرب من ربع قرن، يفقد أوراق السلام العادل وشروطه ورقة تلو الاخرى.

ورغم أن إسرائيل بالفعل قامت على التوسع والعدوان، بحكم طبيعتها الاستعمارية الاستيطانية، وبحكم وظيفتها الاساسية كحارس للمصالح الامريكية في المنطقة (البريطانية سابقاً)، وحيث تلعب فيها المؤسسة العسكرية دوراً اساسياً ومحورياً، بحكم بنيتها التى فرضتها الطبيعة وحددتها الوظيفة، فإن مفهوم السلام معها الذي قدمته الماكينة الدعائية بدا مسطحاً إلى أبعد الحدود، أو هكذا أريد للوجدان العربى أن يستوعبه، حيث اختلطت المعايير ما بين تناطح الدول وصراع المصالح، وبين تقاليد الثأر السائدة في الصعيد، والتى تقضى بانتهاء الخصومة وسقوط الثأر ما أن يدخل «العدو» إلى بيت عدوه!!. كما أن «السلام» الذى لم نزل نسعى إليه بدا مفهوماً مجرداً أحادى الجانب، إذ اقتصر على صمت المدافع وسكون الآله الحربية، ولعلنا الان وبعد مرور أكثر من ربع قرن على حرب أكتوبر، وأكثر من عشرين عاماً على زيارة السادات للقدس يمكننا أن نقرر إلى أى مدى ساد السلام الحقيقى، حتى فيما بين مصر وإسرائيل. ولعل تلك هى الثغرة الأخطر في المنظومة الدعائية التى راحت تروج للسلام الذى تخشاه إسرائيل والتناقضات التى تهدد بتفجيرها من داخلها، ذلك أن إسرائيل لم تأت إلى المنطقة لتحيا فيها كدولة طبيعية، فما أن نجحت في فرض القبول بها، رسمياً على الاقل، حتى راحت تستعد لإدارة الصراع في شكل مختلف وصورة جديدة، ففى زمن الانترنت والعولمة، لم يعد السلاح هو التعبير الوحيد عن الصراع، وهكذا ظهر مشروع الشرق أوسطية ليعيد تأكيد وحدة المجتمع الإسرائيلى، ويؤجل «تفجير» تناقضاته إلى مرحلة لاحقة، لا تظهر لها حالياً أية معالم لا في المنظور القريب، ولا على المدى الاستراتيجى.

الخطير في الامر أن ما تنبأت الحملة الدعائية بامكانية حدوثه في المجتمع الإسرائيلى، راحت معالمه تتبلور على الجانب العربى، الذى يبدو أن شيئاً لم يكن يوحد أركانه وأقطابه سوى العداء لإسرائيل، ورغم أن التسوية لم تزل مشروعاً لم يصل إلى نهايته بعد، إلا أن افاقها غير الواضحة سرعان ما حولت إسرائيل من عامل توحيد للعرب، إلى مبرر تفرقهم.

لقد كانت مؤسسة القمة العربية، ومنذ ظهورها على خريطة السياسة العربية، تلتئم لمواجهة إسرائيل، بل لعنا لانغالى إن اعتبرنا أن العداء لإسرائيل كان هو المبرر الاقوى لظهورها، لكن منذ انطلاق التسوية الجماعية من مدريد عام ١٩٩١، أصيبت مؤسسة القمة بالشلل التام (إذا ما استثنينا قمة ١٩٩٦، التى انعقدت فى ظل سقوط الرهان العربى على نجاح شيمون بيريز فى الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية عام ١٩٩٦، وتحت وطأة تطرف نتنياهو وعنجهيته) رغم الدعوات المتكررة والمطالب التى لم تتوقف لانعقادها، إذ يبدو كل طرف وكأنه يخشى أن يشاركه الاخرون فيما يعتقد أنه نصيبه من كعكة التسوية!.

وهكذا يبدو أن السحر قد انقلب على الساحر! وأن الواقع الراهن يستدعى علاجًا جادًا ومواجهة مسئولة. الشعارات هنا - كما هي دائمًا - قد تبدو براقة وجميلة، لكنها بالقطع لا تجدى نفعًا، والاحلام الوردية من قبيل التكامل العربى، والمصالح الاقتصادية المشتركة، قد تكون مفيدة لكن فى مرحلة لاحقة، ودعونا نتساءل الان: هل كانت محض مصادفة أن السنوات العشرين الماضية التى سيطرت على الساحة العربية خلالها مفاهيم التسوية واوهام السلام القادم، هى نفسها الفترة التى تفشى فيها الفساد وغابت الديمقراطية، وأصيبت البنى الاجتماعية العربية بقدر هائل من الخلل والاختلال؟. وبالقطع فإن المصادفات لا تكتب تواريخ الشعوب، ولذلك فإنه ليس صدفة ايضًا أن يبقي مشروع التسوية قائمًا كل هذه الفترة رغم أنه يحمل في داخله عوامل ضعفه ومبررات سقوطه، لا لشئ إلا نتيجة لما اصاب المجتمعات العربية من فساد وتآكل.

إن المطلوب الان وبصورة آنية وملحة هو إعادة ترميم تلك البنى الاجتماعية مما أصابها من اهتراء وخلل. لم يعد مقبولاً ولا محتملاً أن تتعرض مجتمعاتنا للتآكل من داخلها بينما الاحزاب السياسية مستكينة لقيود قانون الاحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني قابعة تحت إرهاب الاتصال بالخارج. وإذا كانت الدكتورة زها بسطامي الاستاذة فى مركز دراسات الشرق الاوسط فى جامعة هارفارد الأمريكية، لم تزل تدعو مؤسسات المجتمع المدنى لكى تحل محل مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية (٣)، فلعل الحرى بهذه المؤسسات أن تلعب دورها اولاً فى اعادة بناء مجتمعاتها، على الصعيدين القومى والوطنى (بالمعنى الجغرافى للكلمتين) لكى تصبح بعدها جديرة بأن تقوم بدور مكتب المقاطعة الرسمى والذى اصيب بالسكتة منذ أن وقع السادات معاهدة الصلح مع إسرائيل عام ١٩٧٩، ثم رضخ للامر الواقع واسقط المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، فى زمن التسوية الجماعية بعد مدريد، ولم تزل هيئته منذ سنوات عاجزة عن الاجتماع لعدم اكتمال النصاب القانونى. وهذا الدور هو فى حد ذاته تمهيد لكى يقوم المجتمع المدنى، فى مرحلة تالية، بدوره كاملاً فى اعادة تأسيس وعى عربى جديد بمخاطر الصهيونية ودولتها فى فلسطين على حاضر ومستقبل العرب، انطلاقًا من حقيقة أن صمت السلاح لا يعنى حلول السلام. وأن المنطقة العربية لا تحتمل العرب وإسرائيل معًا، حتى وإن بدا ذلك ممكنًا لبعض الوقت.

إن الفعل النضالى لا يعترف بالتتابع الميكانيكى للمهام، والحديث عما هو آنى وعاجل من قضايا، تربطه بالضرورة علاقة جدلية بالمهام الاخرى، إذ يصعب أن نتصور مجتمعًا احادى الجانب.

الهوامش

(١) من خطاب الرئيس أنور السادات فى مجلس الشعب المصرى يوم ١٩٧٧/١١/٩. الاهرام ١٩٧٧/١١/١٠.

(٢) الوسط ١٩٩٨/٩/١٣ حوار مع محمود عباس.

(٣) المجتمع المدنى العربى امام الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، زها بسطامى، الحياة اللندنية ١٩٩٣/٩/٢٦.

مقياس السلام - ١٩٩٩. نظرة تحليلية

سعيد عكاشة

تتباين اتجاهات الرأى العام الاسرائيلى فيما يتعلق بقضية السلام، وهو أمر طبيعى فى ظل مجتمع يتمتع بحيوية سياسية كبيرة وتتصارع داخله عشرات الاحزاب والكتل المختلفة فى انتماءاتها الايديولوجية. إلا أن الأمر لا يقتصر فقط على الصراع السياسى بمعناه الدقيق، فهناك أيضاً الإنقسامات الجيلية (نسبة إلى تعبير الجيل) والعرقية، والطائفية .. وكلها تلعب دوراً فى تحديد موقف الفرد والجماعة من قضية السلام.

وإذا كنا سنتناول موقف الرأى العام الاسرائيلى من «السلام» والمشكلات المتعلقة به خلال عام ١٩٩٩، فمن المهم أن نحدد اولاً العناصر الثابتة والمتغيرة التى تؤثر فى آراء الجمهور الاسرائيلى، وقد ذكرنا من قبل حقيقة إنقسام الاسرائيليين عرقياً وطائفياً وجيلياً، وهو ما نعنيه بالعناصر الثابتة، أما العناصر المتغيرة فهى الاحداث التى تقع وتؤدى إلى تجذير هذه الإنقسامات، أو اضمحلالها ظاهرياً. وعلى سبيل المثال سنلاحظ أنه خلال عام ١٩٩٩ تأثرت اتجاهات الرأى العام الاسرائيلى بأحداث عديدة، مثل إشتعال المعركة الانتخابية منذ شهر «مارس» وقد أظهرت هذه المعركة التى تمحورت حول تبادل الاتهامات بين الاحزاب الكبرى حول الموقف من وحدة القدس، إن قطاعاً كبيراً من هؤلاء الذين يقدمون أنفسهم بوصفهم «علمانيين» لا يختلفون فى موقفهم من وحدة المدينة عن اشد الجماعات الدينية تطرفاً فى إسرائيل، وهو ما يعنى ليس فقط أن هناك شبه إجماع على ضرورة إبقاء القدس مدينة موحدة، بل يعنى أيضاً أن بعض المواقف «الفكرية» والايديولوجية، قد تتصادم مع مواقف سياسية أو رؤى ذات طبيعة «ثقافية» - أى متعلقة بالثقافة السائدة - وأن الغلبة ليست بالضرورة للمواقف الفكرية. كذلك سنجد أن حدثاً تذكارياً مثل الاحتفال بمرور عشرين عاماً على توقيع إتفاق السلام بين مصر وإسرائيل (وقع عام ١٩٧٩)، قد أثر فى وجهة نظر الجمهور الاسرائيلى حيال اتفاقات السلام التى يمكن أن توقع مستقبلاً مع أطراف عربية أخرى، وقد أظهر استطلاع شهر «فبراير» أن اغلب الاسرائيليين يرون أن نموذج السلام مع مصر غير كاف للاطمئنان وتوقيع اتفاقات شبيهة مع سوريا أو الفلسطينيين. إن مثل هذا التأثير الذى يُعزى إلى الخبرة التاريخية كان حاضراً ايضاً عندما تعلق الأمر باستطلاع وجهة نظر الرأى العام الاسرائيلى فى الموقف من عرب إسرائيل، وكان استطلاع سبتمبر قد جرى فى ظل الحوادث التى شارك فيها بعض عرب اسرائيل والتى هدفت إلى تنفيذ عمليات فدائية داخل الخط الأخضر، فقد دعمت هذه الحوادث من نزعة الشك لدى الشعب اليهودى تجاه العرب الاسرائيليين. وهى نزعة كانت سائدة ومسيطرة منذ تأسيس الدولة، حتى أن من رأوا انه من الضرورى إدماج العرب فى المجتمع الاسرائيلى، لم يتخلوا عن نزعة الشك هذه وأظهرت إجابتهم ذلك بوضوح، وفيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية ونشوء دولة للفلسطينيين اعرب أكثر من ٥٧٪ من المستطلعين عن إعتقادهم بأن عرب اسرائيل سيكونون موالون لهذه الدولة !!

إن تأثير العناصر المتغيرة على وجهات نظر الجمهور الاسرائيلى فيما يتعلق بقضية السلام، تعتبر مسألة شائكة ومعقدة، ويحتاج الأمر لدراسات مطولة من خلال استطلاعات الرأى على مدى عشرة اعوام مثلاً لمعرفة مدى تأثير هذه العناصر بدقة على العناصر الأخرى الثابتة. ولذلك ليس أمامنا إلا فحص استطلاعات عام ١٩٩٩ إعتماداً على العناصر الثابتة وحدها.

* **القضايا المتعلقة بالسلام:**

يمكن حصر القضايا المتعلقة بالسلام حسب أهميتها من واقع استطلاعات الرأى خلال عام ١٩٩٩ على الوجه التالى:

١ - قضية القدس، وتحديداً الموقف من تقسيمها.
٢ - قضية الدولة الفلسطينية كمبدأ.
٣ - قضية الانسحاب من الجولان.
٤ - قضية الانسحاب من جنوب لبنان.

٥ – قضايا الاستيطان.
٦ – قضايا الحدود، والمياه، واللاجئين.
٧ – مستقبل العلاقات بين اسرائيل والعرب.

من المهم ملاحظة أن قضية السلام عامة قد حظت بالاولوية على كل ما عداها من قضايا، ففى إستطلاع شهر «يناير» وجد أن ترتيب هذه القضايا كان على الوجه التالى:

١– دفع مسيرة السلام ٣٨٪.
٢ – التقليل من حدة التوتر السائد فى اوساط الشعب ٢٥٪.
٣ – دفع عجلة النمو الإقتصادى ٢٣٪.
٤ – رفع مستوى النزاهة فى الأداء الحكومي ٩٪.

إن رؤية اكثر من ثلث الشعب الاسرائيلى للسلام باعتباره القضية ذات الأولوية لا يعد أمراً غريباً، لأن الاغلبية تعتقد أن السلام حتى لو لم يكن الأهم فى سلم الاهتمامات، فإن له علاقة أكيدة بالأهداف الأخرى، فالتوتر السائد بين العلمانيين والمتدينين، وبين الإشكناز والسفارديم يجد لنفسه مخارج فى قضية السلام، بمعنى أن الحرص احياناً على عدم ظهور هذه الإنقسامات إجتماعياً، يدفع أصحابها للتعبير عن مواقفهم فى قضية السلام، وهكذا نجد أنعدام رضاء السفارديم عن أوضاعهم الاجتماعية الاقل من مثيلتها للاشكناز يترجم إلى مواقف معتلة تجاه السلام من جانب الاشكناز، والعكس صحيح بالنسبة للسفارديم الذى قادهم مناحم بيجين منذ عام ١٩٧٧ للربط بين التشدد فى المواقف الوطنية، وبين إمكانية تحسين اوضاعهم الاجتماعية، وردم الفجوة بينهم وبين الاشكناز، وهو أمر له جذوره العميقة، حيث يعتبر الاشكناز انفسهم أصحاب التضحيات التى قادت لتأسيس الدولة، ويحاول السفارديم حالياً تقديم انفسهم بأنهم الذين سيحافظون على حدود هذه الدولة ويمنعون تقليصها، وبذلك يبدون كما لو أن عنادهم فى مواجهة احتمالات تقديم تنازلات فى أرض اسرائيل، سيتساوى مع تضحيات الاشكناز السابقة. كذلك كثيراً ما يحاول العلمانيون والمتدينون إخفاء حقيقة أن الصراع بينهم صراع فكرى بالدرجة الأولى وله جوانبه الاجتماعية والسياسية بالدرجة الثانية، والنتيجة أن حرارة الصراع تبدو أعلى فى قناة السلام وما يتعلق به من مزايا وتنازلات، ولنتذكر أن رئيس الوزراء الراحل اسحاق رابين قد اعلن ذات مرة غاضباً «أن التوراة ليست سفر لتسجيل الأراضى» ووقتها كان الصراع بين المستوطنين وأغلبهم من المتطرفين الدينيين وبين حكومة العمل – ذات التوجهات العلمانية – هو حول شرعية التنازل عن أرض اسرائيل من وجهة نظر دينية، وفى اغلب الاحيان كان الصراع بين العلمانيين والمتدينين يشتد داخل قضية السلام، ولكن تخفيف احتقانه كان يتم فى الساحة الاجتماعية بإعطاء المتدينين والمستوطنين مزايا اقتصادية اوسع.

فى الاتجاه ذاته، سنجد أن اغلب الاسرائيليين يعتقدون أن السلام هو المدخل الملائم لدفع عجلة النمو الاقتصادى من خلال تقليل نفقات التسليح وانفتاح الاسواق العربية أمام البضائع الاسرائيلية، كما أن السلام من شأنه أن يقلل من قبضة الحكومة وجهازها الادارى المترهل والذى يجد شرعية بقائه فى استمرار التوتر مع العرب على المجتمع عامة. ويكفى أن نشير إلى أن الحسابات السياسية المعقدة بالنسبة للأحزاب الكبيرة فى اسرائيل وخشيتها من تشدد الاحزاب الدينية مثل «شاس» فى قضية السلام تجعلها تتجاوز عن تقديم بعض الذين يرتكبون قضايا «فساد» مالى مثل اريية درعى – زعيم شاس السابق – إلى المحكمة، وهو مايجعل الاسرائيليون يعتقدون أن بلادهم تشهد فساداً لا يقل عما تشهده بلدان محكومة بأسوأ النظم الديكتاتورية.

ورغم أن السلام كما أوضحت استطلاعات شهر يناير يحظى بالأولوية إلا أن ذلك كان واضحاً من جانب قطاعات بعينها أكثر من القطاعات الأخرى، ففى نفس هذا الشهر ووفق التصنيف الذى يقدم به الاسرائيليون انفسهم بعيداً عن ولاءاتهم السياسية وجدنا أن السلام احتل مكانة متدرجة فى اوساط المجتمع الاسرائيلي على الوجه التالى:

١ – العلمانيين ٤١٪.
٢ – المتمسكين بالتقاليد ٣٦٪.
٣ – المتدينين ٣٢٪.
٤ – الحريديم ٢٥٪.

ولم تتغير هذه النسب كثيراً خلال عام ١٩٩٩ إلا فى بعض الاوقات التى شهت احداثاً طارئة، مثل ما حدث فى شهر فبراير عندما نظم المتشددون دينياً مظاهرة ضد المحكمة العليا وطالبوا بتقليص صلاحياتها، وقد أظهرت استطلاعات الرأى حينها أن قضية السلام تراجعت مؤقتاً، واحتلت قضية معالجة خطر إنقسام المجتمع بين المتدينين والعلمانيين المرتبة الأولى حيث رأى ٦٢٪ من المستطلعين أن هذه القضية هى الأهم بالمعالجة الآن.

***

• الموقف من قضية القدس:

كما ذكرنا من قبل هناك شبه إجماع على ضرورة إبقاء القدس موحدة، وحتى من يوافقون على التوصل إلى تسوية بشأنها ليسوا مستعدين سوى لإعطاء المسلمين حقوق أدارة الاماكن الاسلامية المقدسة فى المدينة، وكان من المثير فى هذا الشأن أن ٤٩٪ ممن يصنفون انفسهم كعلمانيين رفضوا التوصل إلى أى تسوية مع العرب فى هذا الشأن، وبطبيعة الحال يلغى ذلك أى حديث عن الانقسامات السياسية، فإذا كان اغلب العلمانيين يميلون لتأييد الاحزاب اليسارية فإن وجود حكومة يسارية أو يمينية لا يؤثر فى تغيير استطلاعات الرأى، وقد اوضحت استطلاعات شهر يناير أن ٨٤٪ من مجمل الجمهور الذى تم استطلاعه لا توافق على تقسيم المدينة، وأظهر استطلاع شهر «مارس» – رغم أنه لم يتناول هذه القضية مباشرة – أن نسب الموافقين على إقامة دولة فلسطينية تنخفض إذا ارتبطت بإعلان القدس عاصمة لها، وقال ٦٢٪ ممن شملهم الاستطلاع أن القدس يجب أن تكون موحدة حتى لو قامت

الدولة الفلسطينية مستقبلاً.

وفى شهر «أكتوبر» أعرب ٧١٪ عن إعتقادهم بأن قضية القدس مستعصية على الحل، وفى شهر نوفمبر ظلت النسب كما هى، وأظهر استطلاع هذا الشهر أن ٦١٪ من الذين يقدمون انفسهم بوصفهم علمانيين يعتقدون أن «القدس» هى التى ستعطل التسوية، وينبع ارتفاع هذه النسبة من إدراك العلمانيين أكثر من غيرهم مدى أهمية المدينة سواء لليهود أو العرب وهو ما يجعلهم متشائمين من إمكان حل هذه القضية فى القريب العاجل.

*** الدولة الفلسطينية كمبدأ:**

على الرغم من أن احتمال إنشاء دولة فلسطينية كان أمراً قائماً فى المجتمع الاسرائيلى عند توقيع اتفاقات اوسلو عام ١٩٩٣، ففى اعقاب ذلك مال اغلب الاسرائيليين للاعتقاد بأن الاتفاق سيؤدى إلى إنشاء دولة فلسطينية، إلا أن هذا الاعتقاد لم يصاحبه إيمان حقيقى بعدالة قيام هذه الدولة، أى أن الاغلبية اعتبرتها نتيجة يجب تقبلها بغض النظر عن الموقف منها، وهو الأمر الذى أخذ يتعدل تدريجياً، حتى أن استطلاع شهر مارس ١٩٩٩ أظهر أن ٦٢.٢٪ من الجمهور يتوقع ظهور الدولة الفلسطينية قريباً، كما اعرب ٥٥.٦٪ عن إعتقادهم بأن انشاء الدولة الفلسطينية يعتبر أمراً عادلاً، كما انخفضت نسبة من يعتقدون أن نشوء هذه الدولة سيكون خطراً على أمن اسرائيل ووصلت فى شهر فبراير إلى حدود ٤٨٪، وكدليل على تقبل المجتمع الاسرائيلى لفكرة نشوء الدولة الفلسطينية اعتبر ١٤٪ فقط فى شهر «أكتوبر» أن هذه المسألة يمكن أن تعيق استكمال مسيرة التسوية، وفى شهر «نوفمبر» وصلت نسبة من يؤيدون قيام الدولة إلى ٥٧٪ من اليهود، و٦٠٪ من عرب اسرائيل، وعلى الرغم من الموقف المتشدد لليمين الاسرائيلى نجد أن ٤٠٪ ممن صوتوا لنتنياهو قد اعربوا فى «نوفمبر» ١٩٩٩ عن موافقتهم على قيام دولة فلسطينية.

*** قضية الانسحاب من الجولان:**

الاعتقاد السائد فى اوساط المحللين السياسيين أن قضية الانسحاب من الجولان، ليست معضلة باعتبار أن اعتقاد الاسرائيليين فى كونها جزء من اراضى اسرائيل التاريخية غير موجود، وبالتالى فإن الخلاف حولها سيكون خلافاً على القضايا الأمنية والترتيبات الخاص بها، وحتى مسألة المياه يمكن حلها بطريق أو بآخر، غير أن هذا الاعتقاد ليس له اساس عميق فى الواقع فقد أظهر إستطلاع شهر ديسمبر ١٩٩٩، أن ٤٩٪ من الاسرائيليين يعتبرون الجولان جزءاً من أرض الأجداد، أى أنهم ليسوا مستعدين اساساً لتقبل فكرة الانسحاب منها، لذلك سنجد أن نفس الاستطلاع يظهر إرتفاع نسب من يخشون الانسحاب من الجولان لما سيؤدى اليه من تأثيرات على مصادر المياه (٧٩٪) أو الخطورة الأمنية التى ستترتب عليه (٧٣٪)، أو تفكيك المستوطنات (٦٤٪)، والملاحظ أن نسبة من يؤيدون الانسحاب الشامل من الجولان مقابل اتفاق سلام غير مرتفعة إلا فى اوساط ممن صوتوا لكتلة قائمة إسرائيل واحدة التى رأسها باراك فى الانتخابات الاخيرة حيث أعرب ٥٨٪ فى استطلاع ديسمبر عن موافقتهم على ذلك، أما من صوتوا للاحزاب المؤتلفة حالياً مع باراك فقد تدنت النسب فى اوساطهم ،فعلى سبيل المثال لا يؤيد سوى ٢٥.٥٪ من شاس هذه الصفقة. والمفدال (٢٣.٥٪)، ويسرائيل باعلياه (١٨٪)، وهذا يعنى أنه حتى لو أراد باراك الانسحاب من الجولان، فسوف يواجه مشكلة مع بعض شركائه فى الأئتلاف، باستثناء حزب «ميرتس» الذى يوافق ٥٧٪ ممن صوتوا له فى الانتخابات الاخيرة على الانسحاب الشامل.

وسوف نلاحظ ايضاً أن الاستطلاع الأخير - جرى فى شهر يونيو - قد تزامن مع تبادل المسؤولين السوريين والاسرائيليين التصريحات المعتدلة التى تنم عن رغبة فى التوصل إلى تسوية بأسرع وقت مكن، وهو ما أثر على اتجاهات الجمهور الاسرائيلى آنذاك. وإذا قارنا الوضع قبل صدور هذه التصريحات وبعدها سنجد أنه على حين لم تزد نسبة من ايدوا فكرة الانسحاب الشامل من الجولان عن (١٥٪) فى شهر «فبراير»، فإن هذه النسبة ارتفعت فى شهر يونيو إلى حدود ٤٠٪، ويظل هناك مشكلة أن اغلب الاسرائيليين لا يثقون فى الرئيس حافظ الاسد ويعتقدون أنه يناور فقط من أجل تحسين وجه سوريا دولياً، وقد اظهر استطلاع شهر «ديسمبر» أن ٦٢٪ من الجمهور الاسرائيلى يعارض فكرة التوصل إلى سلام مع سوريا، ويعود ذلك إلى أن اغلب الاسرائيليين يعتقدون أنه حتى لو توصلت اسرائيل لاتفاق سلام شامل مع سوريا فإن ذلك لن يعنى إنهاء الصراع التاريخى مع العرب، حيث اعرب (٣٩٪) عن اعتقادهم فى ذلك.

*** قضية الانسحاب من جنوب لبنان:**

فى ١٩٩٩/٣/٣ كتب دافيد مكوفسكى فى هآرتس (المختارات ابريل ١٩٩٩) قائلاً «منذ ١٧ عاماً وهم يقولون فى الجهازين السياسى والعسكرى أنه لا يوجد حل سريع فى لبنان، وحتى الآن حدثت ضربات كثيرة هناك، والقليل من الخطط طويلة الأجل، وفى هذه الايام السابقة للإنتخابات يجب مطالبة الزعماء الإعلان صراحة وبشكل تفصيلى عن مواقفهم من هذا الموضع الهام».

لا توجد فى اسرائيل قضية مثيرة للجدل مثل هذه القضية، وعلى الرغم من إنقسام المجتمع الاسرائيلى حولها، لا توجه الجهات التى تقوم باستطلاعات الرأى اسئلة محددة فى هذا الاتجاه !! وخلال احتفاله بفوزه فى الانتخابات الاخيرة اعلن «باراك» أنه سيقوم بسحب القوات الاسرائيلية العاملة فى جنوب لبنان فى خلال عام على الأكثر (تحل نهاية المدة فى يوليو القادم)، والواضح أن اغلب الاسرائيليين يحاولون الابتعاد عن هذه القضية لإدراكهم أن المسألة مرهونة بالتسوية على المسار السورى، ويعرفون أن لبنان وحده غير قادر على اتخاذ قرار بشأن التسوية مع اسرائيل، ومن ثم فإننا لو اتخذنا مقياس شهر ديسمبر ١٩٩٩ للسلام لوجدنا أن ٥٥٪ ممن استطلعوا

يفضلون بقاء الوضع مع سوريا على ما هو عليه لأنهم يؤمنون أنه لا يوجد تهديد قادم من جهة الجولان، ولكن البقية - وإن لم تفصح عن اسباب قبولها الانسحاب الشامل أو الجزئي - فتبدو متخوفة من اندلاع الحرب مع سوريا، ويبدو أن سبب ذلك هو جنوب لبنان والخسائر التي تلحق بجيش الدفاع هناك.

***

*** قضية الاستيطان:**

هذه القضية شأنها شأن الانسحاب من جنوب لبنان، حيث لا يوجد إهتمام من جانب مصممي استطلاعات الرأى للتساؤل عنها، وقد أظهر مقياس السلام لشهر أكتوبر ١٩٩٩ أن احتمالات أن تعيق قضية إزالة المستوطنات أو بقائها عملية السلام مع الفلسطينيين والسوريين، لم تزد عن (٥٪) وعندما وجه السؤال عن التصرف الواجب اتباعه إذا أمرت الحكومة بإخلاء بعض المستوطنات، أجاب ٨٧٪ بأنهم سيحتجون في إطار القانون (أي تقديم دعاوى احتجاجية وتنظيم مظاهرات)، فيما أجاب ١٤٪ بأنهم سيلجأون للعصيان المدني غير العنيف (رفض الخدمة العسكرية أو الخروج في المظاهرات دون الحصول على تصريح)، وأجاب ٩٪ بأنهم سوف يستخدمون القوة في مثل هذه الحالة، وعموماً يمكن القول إن الحكومة الاسرائيلية نفسها اعلنت مراراً بأن مسألة المستوطنات تخضع لمعايير امنية وبعضها سيزال وبعضها الآخر سيبقى، وهو أمر ربما طمأن المجتمع الاسرائيلي كثيراً فترك القضية برمتها إلى الحكومة.

***

*** قضايا الحدود والمياه واللاجئين:**

لم يحظ هذا الموضوع ايضاً بأهمية كبيرة في اوساط الجمهور الاسرائيلي، وإن كان استطلاع الرأى في يناير ١٩٩٩ قد أوضح أن ٥٣٪ من الجمهور يؤيد الانسحاب الجزئي لحدود يحددها الجيش والحكومة من الضفة الغربية فيما أيد ١٥٪ فقط فكرة الانسحاب من الضفة الغربية بأكملها، وفيما يخص مسألة المياه اوضح ٦٪ من المستطلعين في شهر أكتوبر أنهم يعتقدون بأن هذه القضية ستعوق التوصل إلى اتفاق مع العرب ولكن هذه النسبة ترتفع في حالة الحديث عن المياه في المسار السوري، حيث أوضح ٧٩٪ في شهر ديسمبر بأنهم يتخوفون من أن تؤدى هذه القضية إلى عرقلة الاتفاق. وفي قضية اللاجئين أشار ٥٪ فقط في استطلاع أكتوبر إلى أنها قضية خطيرة ولها الأولوية على كل ما عداها من قضايا. وإجمالاً يمكن القول أن هذه القضايا لها طابع «نفسي» وقليلين هم من يفهمونها في وضوح، لذلك لم يكن هناك تركيز عليها في استطلاعات الرأى.

***

*** مستقبل العلاقات بين إسرائيل والعرب:**

ذكرنا من قبل أن استطلاع شهر فبراير ١٩٩٩ قد اوضح أن معظم الاسرائيليين قد اعتقدوا - بعد عشرين عاماً على توقيع اتفاق السلام مع مصر - بأن هذا النموذج هو الذى سيسود في التجارب الأخرى مع العرب، أى أن السلام مع الدول العربية سيكون سلاماً بارداً، ففي استطلاع شهر «ديسمبر» وجدنا أن نسبة المؤمنين بأن التوقيع على إتفاق سلام مع سوريا ستؤدى إلى إنهاء الصراع التاريخي مع العالم العربي قد بلغت ٣٧٪ في حين اعرب ٢٤٪ عن أنهم لا يثقون أو لا يعرفون مدى إمكانية حدوث ذلك، ورأى ٣٩٪ أن توقيع اتفاق سلام لن يؤدى إلى إنهاء الصراع. وفي استطلاع شهر «نوفمبر» اعرب ٦٥٪ من الجمهور عن رغبته في اغلاق الحدود بين اسرائيل والدولة الفلسطينية المنتظرة، وربما أظهرت ايضاً استطلاعات الرأى حول مدى تقبل اليهود لفكرة اندماج عرب اسرائيل في المجتمع والتي لم تزد عن ٥٠٪ أن هناك حاجزاً حقيقياً بين الطرفين لا يقوم على المشاكل الامنية والاقتصادية، بل يقوم على العداء التاريخي بين الطرفين وعدم رغبة كليهما في الانفتاح على الآخر.

***

*** خلاصة ونتائج:**

استعرضنا سابقاً موقف الرأى العام الاسرائيلي من العديد من القضايا الخاصة بالسلام ووجدنا أن القضية الوحيدة التي يوجد فيها تقدم حقيقي في مزاج الشعب الاسرائيلي في اتجاه السلام الحقيقي، هي قضية إقامة الدولة الفلسطينية باعتبارها إجراء «عادل» يصلح الظلم التاريخي الذى تعرض له الشعب الفلسطيني. ويبدو أن حكومة باراك ستواجه إشكالا حقيقياً في تحركاتها على كافة المسارات ولن يكون بوسعها حسم اغلب القضايا إما بسبب ارتفاع نسب الرافضين لتقديم أى تنازلات على كل الجبهات داخل الاحزاب الشريكة في الائتلاف، وإما لأن الجمهور الاسرائيلي قد عبر مراراً عن عدم ثقته في أن تتخذ حكومة لا تتصف بالطابع القومي قرارات مصيرية خطيرة، ففي استطلاع شهر ابريل ١٩٩٩ ومع قرب موعد الانتخابات الاسرائيلية سيطرت على الشارع الاسرائيلي قضية نوع الحكومة التي ينبغي أن تقوم، فاعتقد ٥٩٪ ممن شملهم هذا الاستطلاع أن حكومة وحدة وطنية ستنجح أكثر، فيما فضل ٣٤٪ تشكيل حكومة من العمل أو الليكود، وعندما وجه سؤال عن مدى تقبل الجمهور للقرارات المحتملة حول هذه الاتفاقات سواء أكانت الحكومة حكومة «عمل» أو ليكود. وفيما يخص السلام مع سوريا على وجه التحديد، أظهر استطلاع شهر «ديسمبر» أن هناك ٨٨٪ من الجمهور يؤيد إجراء استفتاء حول أى اتفاق يتم التوصل اليه، ومعنى ذلك أن أغلب الجمهور الاسرائيلي لا يثق في الحكومات الاسرائيلية سواء أكانت من العمل أو الليكود، ولأنه فقد الأمل في إقامة حكومة وحدة وطنية منذ إعلان باراك عن تشكيله لحكومته فقد توجه بقوة نحو خيار الاستفتاء حتى يضمن عدم التفريط في أى شيء بدون الرجوع اليه مباشرة.





النشاط والأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١-وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الاهرام الاستراتيجى» شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية» شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للافراد).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل